

أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات

حصيلة نصف قرن من اللسانيات
في الثقافة العربية

إعداد وتقديم:

الدكتور حافظ إسماعيلي علوي

الدكتور وليد أحمد العناتي



منشورات الاختلاف
Editions El-Ikhtilef



الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. S.A.L

الطبعة الأولى

1430 هـ - 2009 م

ردمك 2-724-87-9953-978

جميع الحقوق محفوظة



4، زنقة المامونية - الرباط - مقابل وزارة العدل

الهاتف: 37.72.32.76 (212) - الفاكس: 37.20.00.55 (212)

البريد الإلكتروني: darelamane@menatra.ma

منشورات الاختلاف

Editions El-Ikhtilaf

149 شارع حسبية بن بو علي

الجزائر العاصمة - الجزائر

هاتف / فاكس: +213 21 676179

e-mail: editions.elikhtilaf@gmail.com

الدار العربية للعلوم ناشرون

Arab Scientific Publishers, Inc. S.A.L



عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)

ص.ب: 13-5574 شوران - بيروت 1102-2050 - لبنان

فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: bachar@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو الكترونية أو ميكانيكية بما فيه التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مقروءة أو أي وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات، واسترجاعها من دون إذن خطي من الناشر.

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الناشرين

التنضيد وفرز الألوان: أبجد غرافيكس، بيروت - هاتف 785107 (1-961+)

الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت - هاتف 786233 (1-961+)

إهداء

إلى آية وليد أحمد العناتي
ومحمد أمين وآدم حافظ إسماعيلي
جيل عربي يحلم بغد أفضل

المحتويات

5	إهداء
9	محاوور الڪتاب
11	تقديم
19	الدكتور أحمد العلوي
35	الدكتور أحمد المتوكل
50	الدكتور تمام حسان
55	الدكتور حمزة بن قبلان المزيني
64	الدكتور داوود عبده
71	الدكتور الطيب البكوش
85	الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح
97	الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري
110	الدكتور مازن الوعر
144	الدكتور مبارك حنون
171	الدكتور محمد الأوراعي
195	الدكتور محمد المدلاوي
214	د حسن باكلا
229	الدكتور محيي الدين محسب
247	الدكتور مرتضى جواد باقر
254	الدكتور مصطفى غلفان

268.....	الدكتور نهاد الموسى
294.....	الدكتور هادي نهر
310.....	الدكتور حسن خميس الملخ

محاور الكتاب

أسئلة اللسانيات

- أهمية اللسانيات
- علمية اللسانيات
- مكانة اللسانيات
- واقع البحث اللساني في الثقافة العربية
- عوائق البحث اللساني في الثقافة العربية
- المصطلح اللساني
- التعريب
- اللسانيات والتراث اللغوي العربي
- اللسانيات وتعليم وتعلم اللغة العربية
- اتجاهات لسانية جديدة
- الترجمة اللسانية في الثقافة العربية
- اللسانيات الحاسوبية
- البحث اللساني في بعض الأقطار العربية: محاولات للتقويم
- نصائح للسانيين الشباب

أسئلة اللغة

- + اللغة العربية والتحديات المعاصرة
- + اللغة العربية وتحديات عصر العولمة
- + اللغة العربية والمحيط السوسيوثقافي
- + اللغة العربية والتنمية البشرية
- + وسائل ترقية اللغة العربية

- + اللغة العربية والحاسوب
- + الثنائية اللغوية
- + اللغة العربية والاقتصاد
- + المجامع اللغوية وقضايا اللغة العربية

تقديم

-1-

يشبه الحوار أن يكون سمة وعلامة فارقة في ثقافة الأمم المتحضرة؛ ذلك أنه نقيض مباشر للتسلط والاستبداد بالرأي، وهو عدو صريح للترتم ومحاولة التفرد برأي يفرضه طرف على آخر. ثم إن الحوار غالباً ما ينتهي إلى تقريب وجهات نظر المتخصصين في موضوع واحد، أو الناس الذين يعيشون في مجتمع واحد متعدد الثقافات والأديان والانتماءات؛ فبالحوار تذلل الفروقات ويوصل إلى التفاهم.

ولا شك أن تعدد الرؤى والأفكار دليل صحة عقلية واجتماعية في أي مجتمع كان؛ فهو يسمح للآخرين بالتعبير عن آرائهم بحرية ودون خوف أو وجل، ويسمح للناس بالتفكير تفكيراً حراً منطلقاً غير مقيد أو مكبل بقيود يصطنعها متسلط أو مستبد. وليس ثمة شك في أن أي حقل علمي يبقى منفتحاً على تعدد الرؤى والاجتهاد في الرأي، والسعي إلى التأويل المستند إلى حجة العقل، ومقارعة الحجة بالحجة. ويبدو أن ثقافة الحوارات المتخصصة، ولاسيما الأكاديمية منها، في العالم كله ما تزال ثقافة هامشية أو ملحقة؛ وإنما نقصد بذلك أن هذه المحاورات إنما تجيء في صحيفة يومية أو أسبوعية، أو تجيء في مجلة ثقافية عامة لا ترقى إلى مستوى المجلة العلمية المحكمة ذائعة الرواج، فلا تدخل الحوارات في سياق البحث العلمي الخالص. ولم يسلم من هذا الأمر كبار العلماء في شتى ميادين المعرفة.

على أن هذه الصورة قد بدأت تتغير وتصير إلى التحسن؛ إذ صار ممكناً اليوم أن تجد حوارات مطولة في كتاب كامل أو في جزء من كتاب، فهذان مؤلفان يضمنان تحريرهما لبعض مقالات شومسكي (في الطبيعة واللغة)⁽¹⁾ حواراً طويلاً حول «البرنامج الأدني» في اللسانيات التوليدية، وهو حوار يكاد يستغرق ثلث الكتاب. وصنع مازن الوعر صنيعهما في كتابه (دراسات لسانية تطبيقية) فترجم مقابلة أجراها مع شومسكي وأخرى مع اللساني الفرنسي أندريه مارتينييه. وهذا

(1) عنوان الكتاب بالإنجليزية هو: *On Nature and Language, 2002*.

محمد شاهين⁽¹⁾ يجمع عدداً من الحوارات التي أجريت مع إدوارد سعيد، فيحرر بعضها، ويترجم بعضها الآخر، ثم يقدمها في كتاب متميز يمثل إضافة نوعية لمُنَجَزِ إدوارد سعيد في النظرية النقدية والثقافية...

ولا تختلف حوارات اللسانيات عن حوارات السياسة أو الدين أو الثقافة؛ بل إن حوارات اللسانيات تحتل أهمية تَفْضُلُ غيرها من الحوارات؛ وهي إنما تستمد فضلها من فضل اللسانيات، فاللسانيات اليوم هي محور أي نشاط علمي على هذه الأرض، وحوار اللسانيات لا يمكن فصله عن حوار السياسة أو حوار الدين أو حوار التقنية!

لم تعد اللسانيات علمَ اللسانيين المتخصصين حسب. إنها علم سياسي الذي يريد أن يصل إلى سدة الحكم، وليس له ذلك إلا بامتلاك أدوات الإقناع اللغوي ومهارات المحاججة والتواصل السليم. وليس يخلو أي مشروع سياسي من مشروع لغوي مصرَّح به أو مخبئاً. ولعل ما صرح به الرئيس الأمريكي جورج بوش (الابن) يوماً من ضرورة تحسين المهارات اللغوية لغايات الأمن القومي الأمريكي يصلح أن يكون مثلاً ناصعاً على ذلك: علينا أن نتعلم لغة هؤلاء «الإرهابيين» لنصل إليهم في بلادهم.... وعلينا أن نقنع هذه الشعوب بأننا نتعلم لغتهم وثقافتهم لأننا نهتم بهم ونكثرث لأمرهم!

ولعل أظهر الأدلة على منزلة اللسانيات ووجاهة شأنها ومركزيتها قدرتها على «محاورة» العلوم الأخرى محاورة متكافئة بل متفوقة؛ فكان أن انتهى العلم اللساني الآن إلى حقول بينية متفوقة: اللسانيات الاجتماعية، واللسانيات الحاسوبية، واللسانيات العصبية، واللسانيات البيولوجية، واللسانيات التربوية، واللسانيات الأدبية... إنه زمن اللسانيات بلا منازع!

ولا يحتاج الباحث إلى عناء طويل لإيجاد بعض الحوارات اللسانية في الصحف أو المجالات الثقافية العربية المختلفة؛ ولكنها في سياق عام، وليست في سياق لساني خاص.

(1) إدوارد سعيد، مقالات وحوارات، تقديم وتحريير محمد شاهين، ط1، 2004، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

-2-

وهكذا فإن حواراتنا هنا تجيء في سياق لساني خالص، وليس سياقاً ثقافياً عاماً أو هامشياً؛ فقد فُصِدَ منها أن تكون لسانياتٍ في لسانياتٍ وباللسانيات. على أن هذا التخصيص لا يعني بأي حال من الأحوال انصرافنا عما يتعلق باللسانيات من علوم؛ فإن معطيات النظرية اللسانية الحديثة متعددة المشارب ومتنوعتها، فهذا إنذار صريح بأن ثمة أسئلة في لسانيات السياسة، ولسانيات الإعلام، ولسانيات العولمة... هذا كله وغيره كثير!

-3-

وإذا كانت الثقافة العربية قد انفتحت على اللسانيات منذ أزيد من نصف قرن، فإن اللسانيات في ثقافتنا تكرر الأسئلة نفسها، وتطرح القضايا نفسها، وما زالت بعض أبجديات هذا العلم مغلوطة أو شبه مجهولة في سوق التداول، وهذا يجعل الحصيلة ضعيفة مقارنة بما ينجز في الغرب. إنها ما تزال في طور الاستهلاك الثقافي والمعرفي، وما يزال الإنشاء والإنتاج اللساني لا يغادر منزلة «المقدمات والكتب التمهيدية»، والنتيجة؟ النتيجة الطبيعية لهذه المقدمات أن تعاني اللغة العربية معاناة شديدة؛ ذلك أن «لسانيات العربية» لم تنجح في تطوير حلول ناجعة لأهم مشكلات المجتمع العربي اللغوية: التعددية اللغوية، والازدواجية، والتعريب، وحوسبة العربية... وليس هذا سياق تفصيل مشكلات اللسانيات العربية؛ فإنها في المكان المعلوم من البحث الأكاديمي⁽¹⁾.

وفي الوقت الذي تتعاضم فيه منزلة اللسانيات في عصر العولمة من حيث إنها العلم القادر على تجاوز المشكلات الاجتماعية التي تجرُّ خلفها مشكلات لغوية فإن الوضع يزداد قتامة للعربية ولسانياتها.

(1) انظر مثلاً: تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، وقائع ندوة جهويّة، الرباط 1987، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1991. وعشاري أحمد محمود، أزمة اللسانيات في العالم العربي، المجلة العربية للدراسات اللغوية، معهد الخرطوم الدولي للغة العربية، المجلد السادس، العددان الأول والثاني، 1988 وحافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان، 2009م.

وهكذا فإن هذه الحوارات تجيء جهداً متفرداً يقصد إلى الإجابة عن أسئلة العربية المعاصرة، أسئلة اللسانيات النظرية والتطبيقية؛ وإنما يكون هذا الإسهام بجمع حصيلة البحث اللساني العربي منذ انطلاقاته الأولى وما انتهى إليه حاضرُهُ، وانتهاءً بتشوّف صورته في المستقبل القريب أو البعيد؟

إنه جماعٌ ما تفرق من رؤى نخبة من العلماء اللسانيين المتميزين في الثقافة العربية ممن خبروا اللسانيات في بلادها، وعاشوا مرارتها ونكساتها في الثقافة العربية؛ فمن أقدر منهم على رسم صورة اللسانيات في الثقافة العربية؟ وهؤلاء اللسانيون يمثلون «جيل الريادة» في هذا العلم منذ دخوله الثقافة العربية مطلع النصف الثاني من القرن العشرين المنصرم.

-4-

وإنما حفزنا على إنجاز هذه الحوارات غاية شريفةً مفادها أن نجتمع ما لم يكن ممكناً جمعه يوماً ما من اللسانيين ورؤاهم في مشهد علمي واحد؛ إذ كان متعسراً على الدوام أن يلتقي المحاورون هنا يوماً في ملتقى أو مؤتمر علمي، وهل يمكن أن تتفق ظروف الناس وأحوالهم جميعاً؟

أما وقد بدأنا الحوارات فقد استطعنا أن نبلغ من هذه الغاية جُلّها؛ فلم نتمكن من تحصيل حوارات الجميع، وسيأتي بيان ذلك في هذه المقدمة. ورغم أننا تحركنا بحافز واحد محدد إلا أننا سرعان ما بدأنا نستشرف فوائده هذه الحوارات...

ولعل أظهر ما حصّلناه أن كثيراً من المحاورين كانوا لا يصرحون برؤاهم في قضايا معينة، فكان أن جرّ عليهم ذلك سوء الفهم والتأويل، بل تعداه إلى الشتم والتشنيع والتنكيل، فكانت الأسئلة المباشرة أداة صالحة لتحصيل إجابة محددة ومطلوبة، لعل هذا يصحح كثيراً من التأويلات والأفهام الخاطئة.

وإذا كان بعض اللسانيين العرب قد عُرفوا باتجاههم معرفة صريحة فإن من هؤلاء الناس من لم يصرحوا بانتماثلهم إلى مدرسة أو اتجاه معين، فلعل هذه الحوارات تكشف لنا عن مذهبهم اللساني أو رؤيتهم لقضية ما، بل لعلها تكشف لنا أشياء جديدة لم نعرفها أو نتوصل إليها.

إن هذه الحوارات حوارات بين اللسانيين أنفسهم ودون قصد منهم، ودون ترتيب منا، فإنك واجدٌ أن إجاباتهم تمثل سجلاً مستمراً بينهم، ولعلها تفتح بوابات جديدة للحوار.

-5-

ولا يظنّ ظانّ أننا نحابي أحداً أو نجور على أحد؛ فقد كان مسعانا توسيع دائرة الحوارات لتشمل عدداً أكبر من المشتغلين باللسانيات، سواء أكانوا من اللسانيين الخُصّ أم من المفتحين على اللسانيات من زاوية تخصصهم كالفلسفة أو علم الاجتماع أو علم النفس... وتحقيقاً لذلك سعينا، ما وسعنا الحيلة، للتواصل المباشر أو غير المباشر مع القوم، فمنهم من استجاب والتزم، ومنهم من اعتذر لأسبابه الخاصة، ومنهم من فضل الصمت، ومنهم من لم نهتد إلى طريقة للتواصل معهم رغم محاولاتنا المتكررة، وإنما نتحفظ على ذكر أسماء من اعتذروا أو تأخروا أو صمتوا رغبة في جعل الباب مفتوحاً على مصراعيه لمن أراد الإسهام في طبعة ثانية لهذا الكتاب بحول الله.

-6-

أما بنية الحوارات فقد جعلناها في ما يشبه أن يكون قسمين:
- أما الأول فيشبه أن يكون استطلاعاً لـ «قدر مشترك» من المعرفة اللسانية التي لا يتميز بها الواحد من سواه؛
- وأما الثاني فيمثل ما يشبه أن يكون «مجال تفرّد أو اختصاص» للعالم المحاور؛ أي ما عُرف به واشتهر بين الناس.
فهي أسئلة عامة مشتركة، وأسئلة خاصة متخصصة.

-7-

ولم يكن لنا أي تدخل في متن إجابات المحاورين؛ أمانةً وحرصاً على التثبت العلمي. وإنما تدخلنا فيما فرط من أيدي الطابعين من أخطاء طباعية وفنية أخرى.

ثم إن الحوارات رتبت ترتيباً هجائياً، تفادياً لأي سوء فهم، إلا حواراً حسن خميس الملمخ، الذي أثر أن يجعل إجاباته في مقال مترابط، يراعي الأسئلة المطروحة، ويجيب عنها بشكل متسلسل. وقد وجدنا في ما كتبه الدكتور حسن حصيلة تقييمية للمقالات كلها، دون أن يطلع عليها، فأغنانا بذلك عن وضع مبحث تقييمي يلخص ما جاء في الحوارات. فكان من المفروض أن يكون مسك الختام.

وختاماً نقول:

إن الهدف من هذه الحوارات الخروج بحصيلة تقييمية لواقع البحث اللساني في الثقافة العربية، وطرح الأسئلة الكبرى التي مازالت تؤرق الباحث اللساني، كما نتطلع أن يكون الكتاب خلاصة ما راكمته تجربة أزيد من نصف قرن من الاشتغال بالبحث اللساني، وأن يكون منطلقاً لتجاوز الأسئلة المعادة المكرورة التي مازالت الثقافة العربية تتن تحت وطئتها إلى اليوم.

ولا يفوتنا في آخر هذا التقديم أن نجزل الشكر لكل الأساتذة المشاركين لما بذلوه من جهد مخلص، وتعاون بناء ينم عن وعيهم بأهمية القضايا المطروحة للنقاش، وإحساسهم العميق بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم، فيألي كل هؤلاء جزيل الشكر والعرفان.

الدكتور حافظ إسماعيل إسماعيلي علوي:

أستاذ اللسانيات المشارك في جامعة ابن زهر/ كلية الآداب والعلوم الإنسانية- أكادير/ المغرب

من مؤلفاته:

- اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان، 2009م.

- قضايا إستمولوجية في اللسانيات، الدار العربية للعلوم، ودار الاختلاف، لبنان، 2009م.

البريد الإلكتروني: hafidsmaili@yahoo.fr

الدكتور وليد أحمد العناتي:

أستاذ اللسانيات المشارك جامعة البترا الخاصة/ الأردن

من مؤلفاته:

- اللسانيات التطبيقية وتعليم اللغة العربية
 - اللغة العربية وأسئلة العصر
 - التباين وأثره في تشكيل النظرية اللغوية العربية
- البريد الإلكتروني: anati_waleed@hotmail.com

الدكتور أحمد العلوي

سن: لقد أشار العالم الأنثروبولوجي كلود ليفي ستراوس إلى أن اللسانيات بفضل توجهها العلمي ستصبح جسرا تعبره كل العلوم الإنسانية الأخرى إن هي أرادت أن تحقق نصيبا من العلم. ولا أحد اليوم يستطيع أن يشكك في تحقق هذه النبوءة، ما الذي يجعل اللسانيات تشغل صدارة العلوم الإنسانية وتنتأثر بكل هذا الاهتمام؟

ج: يجب تحديد معنى العلمية أولا. هل يقوم العلم بالمفاهيم أو هل يقوم بالمقادير؟ اللسانيات والأنتروبولوجيا الستراوسية (نسبة إلى ليفي ستراوس) والسيمياء البرويية (نسبة إلى بروب) والغريماسية (نسبة إلى غريماس) وما شابه ذلك منذ قيام أول تحليل بنيوي للرأسمالية، كل ذلك يقوم على المفاهيم التي تبدل لا على اكتشاف المقادير. كلام ستراوس ليس نبوءة وإنما هو كهانة. إنه يتكهن بكون اللسانيات تصبح جسرا تعبره كل العلوم الإنسانية إن هي أرادت أن تحقق نصيبا من العلم. يقصد الإمكانيات التصنيفية وسهولة التمثيل المفاهيمي في الوصف اللغوي بالنسبة لصعوبة ذلك في العلوم الإنسانية الأخرى. هو نفسه قدم عن الخرافات التي درسها نموذجا للتمثيل مفاهيمي قريب من جهات من التمثيل المفاهيمي التركيبي أو الصوتي في اللسانيات المحضنة. هذا كله لا يوصف بالعلمية إلا إذا قلنا معنى العلمية ليتعلق بالمفاهيم وحدها. ما القول أمام من يزعم أن اللغة طاقة مادية جسدية وأن على العالم باللغة أن يكتشف إن كان قادرا الوسائل التي تمكنه من قياس مقاديرها وأشكالها؟ اللسانيات تنطلق من القول بأن اللغة نص كما هو الحال في البنيوية أو تنطلق من القول بأنها كفاءة عقلية كالحال في التوليدية بمدارسها. تجنبت اللسانيات من العهود القديمة النظر إلى الحياة والجسد الحي المصاحبين للممارسة اللغوية. لماذا؟ لأنها تحب أن تنطلق من قضية أولى لا برهان عليها هي أن اللغة شيء منفصل عن الحياة والجسد الحي وطاقته وأنها أمر كلي لا طاقي. كيف نزع مع ستراوس أن العلوم الإنسانية تكتسب العلمية باتباع خطى اللسانيات المفاهيمية وأول كتاب في العلوم الدقيقة مما يدرس في الثانوي

يعلمنا أن المعلوم فيها مقادير وكميات ومعادلات وما يتصل اتصالا بالقوة والطاقة والفعل؟ إن اللسانيات والعلوم الإنسانية لن تتطور إلى كائن جديد إلا بعد أن تشتغل بالإنسان الحي الحامل للطاقة اللغوية لا بالإنسان المتصور صاحب الكفاءة العقلية المرتبط بالكليات الميتة أي بالإنسان المتخيل الوهمي الذي لا يحيى ولا يموت وليس مقدارا من الحوادث.

س: في ظل هذا (المعطى) المعطيات، ما هو تقويمكم لحصيلة البحث اللساني في الثقافة العربية بعد مرور أكثر من نصف قرن على تعرف الثقافة العربية على البحث اللساني بمعناه الحديث؟

ج: أولا لا يصح وضع فاصل معرفي بين العمل اللساني القديم والحديث. البحث اللساني الحديث هو امتداد للبحث القديم، يتعامل معه ويتحاور وإياه. حقا يمكن أن يقال أن النصف الثاني من القرن العشرين عرف اشتغالا متميزا بالقضية اللغوية يتفوق حجما ونوعا على ما كان عرف قبله. ومن الحق أن يقال أن لغوي النصف الثاني من ذلك القرن تميزوا بوعي أوسع مما عرف عند لغوي النصف الأول. كان اطلاعهم على تجارب الغير منظما وواضحا ولم يعد مجرد أخبار متفرقة. وإذا صح أن نعد أسماء اللغويين في النصف الثاني من القرن فإننا لا نكاد نجد في النصف الأول من يستحق أن يرتب في اللائحة ما عدا الأب أنستاس ماري الكرملي.

أما في المغرب فقد خلت البلاد من البحث اللغوي النظري والمستورد قبل سنة 70 ونسي قبل ذلك اسم آخر اللغويين المغاربة التادلي الذي مازالت مخطوطاته قابعة في قسم المخطوطات بالرباط. وانتقل المغاربة متعجلين إلى المذاهب الغربية في اللغويات الغربية ولم يكن مضى عليهم زمن كاف في اللغويات العربية إلا على الذين قدموا من القرويين أو ما شابهها من تعليم قديم وعبروا البيوية بمذاهبها إلى التوليدية بفروعها واستولى عليهم هوس المتابعة الصحافية ونقلوا النماذج ولم يمارسوا بأنفسهم الحفر والحرث والدرس والحصاد وبدا لهم أنهم وحدان في الباب وفاتهم أن بعض علمهم مذاهب متروكة عند أهلها وأن البحث اللغوي في الغرب هو ثمرة حوار قائم عندهم كالحوار السياسي. وانتقل الحال إلى مصر عند قيام دولة السادات فاستورد المصريون البضاعات اللسانية وانعدم إمكان قيام حوار

محلي كما انعدم إمكانه من قبل في المغرب. وإذا نظرت إلى اللغويات المستوردة منذ عهد السعران وجدت أن كل بضاعة لسانية تستورد تتحول إلى مانع يمنع قيام الحوار المحلي وليس ذلك عيبا في البضاعة ولكنه عيب في تجار الفكر. ويلاحظ أن ممارسة تقليد الماركات اللسانية اشتدت في مرحلة متأخرة ولم تكن عادة عند اللغويين الأولين من أهل النصف الثاني من القرن العشرين. تمام حسان وعبد الرحمن أيوب ومحمد المبارك وسعيد الأفغاني وغيرهم كانوا أكبر من أن يدرجوا بين جماعة المقلدين الجدد. وشخصيا قاومت تجارة الماركات اللسانية وخصوصا في مقال طويل بعنوان (لسانيات هبل) نشر في أعداد متتابعة من العلم الثقافي في زمن كان فيه ملحق تلك الجريدة ذا شأن ثقافي مرموق، كما كنت أقاومها في الممارسة الجامعية بصحبة الأستاذ المرحوم أحمد الإدريسي وآخرين ممن انضموا إلى اتحاد اللسانيين المغاربة.

س: هذا التشخيص يلخص الوضع الحالي للدرس اللساني في ثقافتنا، وهو وضع نعتبره نتيجة طبيعية لملايسات التلقي، كما يفيد وجود عوامل خارجية، يمكن أن نعتبرها من قبيل العوامل المرتبطة بسوسولوجيا العلم، لكن هذا لا ينفي وجود مبادئ داخلية للعلم اللساني لم تتحقق، أعني الشروط الضرورية لنشأة العلم وتطوره، ومن ذلك -بحسب بحث قمنا به في هذا المجال- غياب كتابة لسانية تمهيدية (تيسيرية) تقدم اللسانيات إلى القارئ المبتدئ بالشكل الصحيح، وعدم القدرة على مواكبة المستجدات اللسانية، ثم اعتبار اللسانيات من العلوم الكمالية... إضافة إلى أسباب أخرى سيأتي الحديث عنها.

ج: لا يستطيع أحد أن يمكن لخطاب إن لم يستطع أن يحول لغته إلى صورة مقبولة من الجماعة المخاطبة. لا يستطيع أحد أن ينكر أن اللسانيات المعاصرة تحمل في خلاياها وثنائها خصائص الممارسة اللغوية الأوروبية ومصطلحاتها ولذلك فإن إمكان نشرها في الأوساط الأوروبية أسهل من إمكانه في الأوساط العربية. يضاف إلى ذلك أن اللغويين العرب ليسوا مشاركين في الحوار اللغوي الأوربي الأمريكي وإنما هم متبضعون. ولذلك فإن من العسير نقل اللعبة اللغوية، لأن ذلك يستوجب أن يكون الناقل عارفا بأصولها وهذا يستوجب أن يكون مشاركا فيها. انظر إلى سيبويه الذي كان مشاركا في الحوار اللساني لعصره وقارنه بالمبرد

الذي كان أستاذا كبيرا ولكنه لم يكن مشاركا بدرجة سيويه فلتجدن حينئذ في خطاب سيويه وضوحا وانتظاما لا تجده في كتابات المبرد. إن اللسانيات في قدر كبير منها مجرد إنشاء للغة واصفة. هذه اللغة الواصفة شأنها أن تكون مرتبطة بخيال المتلقي وذلك سبيلها إلى أن تتمكن في وعيه. أما إذا كانت اللغة الواصفة مرتبطة بخيال أجنبي فإنه يتعسر ويتعذر توطينها.

س: واقع البحث اللساني العربي يتعارض مع القسمة العقلية التي تقتضي أن يكون هذا البحث رائدا؛ بالنظر إلى الإرث العربي الزاخر في هذا المجال، وهذا ما يجعل هذه المعادلة جد معقدة، بل وغير مفهومة؟

ج: واقع البحث اللساني العربي النظري والعملي ليس هزيلا كما يظن. الجامعات ودور النشر تصدر أعمالا متتابعة إن قورنت بالحالة في أول القرن تبين أنها تؤثت الواقع الحالي بصورة جيدة. قد تتفق وقد لا تتفق ولكن الإنتاج اللغوي حاضر وهو أوسع مما عرفه العرب في القرنين أو القرون الثلاثة الماضية أو الخمسة. وما قلناه عن تجارة الماركات اللسانية لا ينقص من قدر الجهد المبذول فإن تلك التجارة قد تكون مقدمة لما هو خير.

س: يتخذ هذا الصراع مظهرا تلخصه المعادلة: النحو ≠ اللسانيات، التراث اللغوي العربي ≠ اللسانيات؟

ج: هذه المعادلة تنحل إذا علمنا أن الأسماء ثلاثة أنواع على الأقل: الأسماء الإدارية والأسماء العلمية والأسماء التجارية. قد يكون للشيء هذا أو ذاك من الأسماء ولكنه في الختام لا يعرف اسمه الحقيقي إلا الذي يعرف اسمه العلمي. لاحظ أن شومسكي زعيم اللسانيين في عهدنا كان يسمى أبحاثه بالنحويات.

الحقيقة أن الاسم المناسب للمباحث اللسانية وكل المباحث المتصلة بالإنسان الداخلة تحت اسم العلوم الإنسانية هو علوم الإنسان المجرد. ما الإنسان المجرد؟ هو الإنسان المجرد من زمانيته ومكانيته وشخصه وقصته. هو إنسان متوهم. هو إنسان مجرد من كل ما يدل على مخلوقيته. الإنسان الذي تدرسه اللسانيات هو هذا الإنسان الكلي المستخرج من كل البشر المتجسدين الذي شغله الشاغل الكلام والذي لا قصة له ولا يخضع للزمان والمكان. إنه الإنسان المستفرغ من أجساد

البشر. ليس جسدا كآحاد الناس لأنه لو كان جسدا لصار كآحادهم خاضعا لما تخضع له الأجساد. إنه إنسان لا يموت ولا يحيى. الإنسان الطبيعي الذي لا تدرسه العلوم الإنسانية هو المتصف بدلائل المخلوقية والمملوكية والمربوبية البارزة في سيطرة قوانين الجسد عليه، قوانين الجسد الزمنية والمكانية والقصصية. هو الذي يحيى ويتنظر الموت ويتنظر العودة إلى الحياة بعد الموت ويخضع للزمان والمكان أي يخضع لقوانين ذلك أي يخضع لجسديته ويوقع أفعاله اللغوية وغير اللغوية في الزمن وتكون أفعاله لذلك مزمنة وتكون كلها في الختام جزءا من قصته التي كتبها ربه. العلوم الإنسانية تدرس الإنسان المجرى من جسده الذي هو دليل المخلوقية والمملوكية والمربوبية. ماذا يتلبث في أيدي تلك العلوم بعد التجريد؟ يتلبث فيها ما يتلبث من الإنسان إن نزعنا منه جسده. لاشيء.

هل موضوع العلوم الإنسانية هو اللاشيء؟ إن العلوم الإنسانية تصنع موضوعها وذلك ما يدعى بالبناء النظري للموضوع. هل هناك شيء اسمه اللغة الفرنسية؟ لا. الذي هو موجود هو المتكلمون بالفرنسية. أما اللغة الفرنسية فكيف يتخيله اللغوي ويصنع حدوده ويستدل عليه من قلب النظر اللغوي. لكن هذا المبني النظري الذي يصنعه اللساني أو النحوي أو اللغوي يظل في حكم اللاشيء بالإضافة إلى الكائن الطبيعي الذي هو الإنسان المخلوق المملوك المربوب المقصوص.

س: تواجه اللغة العربية مجموعة من التحديات في سياق دولي عولمي غير مسبوق ينذر بالابتلاء والابتلاع، حيث يتحدث الكل بنهم وهرج عن العولمة واقتصاد المعرفة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فماذا أعد العرب للغتهم في هذا الصدد؟ وما هي أهم التحديات التي سيواجهونها في نظركم؟ وكيف يمكن مواجهتها؟

ج: العربية تحارب في بلدانها من جهة أهلها. إن مشكلة العربية مع العرب ليست تقوم في تأخرهم التكنولوجي والعلمي ولكنها تتمثل في فقدانهم لهويتهم النوعية ومحاولتهم المتكررة ترجمة هويتهم إلى هويات الآخرين النوعية. كثير من الشعوب تعرف من التأخر ما يعرفه العرب ولكنها غير مصابة بوباء فقدان الهوية القومية. اتجه شمالا ويمينا بل وانظر إلى المغرب نفسه تجد العرب فيه في حالة بينة من فقدان الانتماء إلى الذات. إن فقدان الهوية العربية عند العرب هو سبب فقدانهم

للهوية اللغوية. ما السبب؟ منذ أن طرد العرب في بداية القرن الثالث الهجري من الإمارة السياسية والاجتماعية والعسكرية بمؤامرة عربية عباسية معتمدية ومنذ أن حوصروا في الوظائف الدينية والتجارية ومنذ أن أصيبوا بالاستعمار التركي الأول على عهد خلفاء المعتصم ثم بالاستعمار البويهي ثم بالاستعمار السلجوقي ثم بالاستعمار المملوكي والمغولي ثم العثماني ومنذ أن أصيبوا في الغرب بالاستعمار القبلي الذي مثله الفاطميون والمرابطون والموحدون والمرينيون، باختصار منذ أن وقع العرب تحت أحكام استعمارية محلية وأجنبية مغلقة باسم الإسلام السني أو الإسماعيلي فقدوا هويتهم بأثر ذلك وبسبب تماهيهم المتصل مع العدو الذي استعمرهم. التماهي مع العدو هو السبب. إذن، لا تقوم للعربية قائمة إلا بعد قيام العرب وقيام هويتهم وشفائهم من وباء التماهي مع عدوهم. لا يعنى هذا كراهية لأنواع البشر الآخرين. لا. إن الحفاظ على الهوية العربية واللغة العربية ليس إلا تعلقا بالهوية البشرية ومن العار أن نعتزف بكل الهويات إلا بالهوية العربية البارزة في لغتنا العربية الفصحى وفي عربيتنا الدارجة أيضا.

س: ما هي متطلبات تقليص الفجوة الرقمية بين العربية واللغات المتقدمة معلوماتيا؟

ج: ليست هناك لغات متقدمة معلوماتيا ولكن هناك مهندسو معلومات لا يشتغلون بحوسبة العربية. لا صلة للسانيات بهذا إلا الصلة التي بين المستشار التقني ومهندس المعلومات. من جهة أخرى لو فرضنا أن الأموال وجهت إلى تعريب جزء كبير من مواقع الانترنت ولو تحول الاقتصاد العربي إلى اقتصاد مستقل غير تابع، حينئذ لن يتكلم أحد عن الفجوة. انظر إلى الهاتف المحمول في المغرب. حين اتجهت الأموال والهوية والقرار إلى ضرورة حوسبة الأمازيغية فيه حوسبت وألحقت في هذا الباب بالانجليزية. الاستقلال السياسي والاقتصادي والحفاظ على الهوية كل ذلك يؤدي إلى إقبار الفجوة التي يشار إليها في هذا السؤال.

س: لماذا لا توجد اتجاهات أو تيارات أو مجموعات علمية تتخذ العربية موضوعا لنظرها في كل أبعادها ومستوياتها اللسانية؟ لأن العربية عربيات؟ عربية قديمة تراثية، وعربية مقدسة، وعربية وسطى هي المستعملة الآن في التداول المكتوب صحافة وفتا؟

ج: هذا ليس صحيحا فالعربية هي موضوع نظر لغوي في كل الأوقات في المشرق والمغرب. ولا ينبغي استقلال الجهود المبذولة سواء قبلناها أم رفضناها معرفيا ومنهجيا.

س: كيف يمكن للغة العربية أن تصبح فاعلة في محيطها؟ وما هي المشاكل التي تعترض سبيل المعالجة الآلية العربية؟

ج: سبل المعالجة الآلية شغل مهندسي المعلومات لا شغل اللساني. اللساني شغله كما تقدم هو الإشارة التقنية وتسهيل البرمجة. ما يقال عن المعالجة الآلية كان يقوله القائلون عن تعليم العلوم بالعربية. كيف؟ كانوا يزعمون أن اللغات الأجنبية ضرورية لتعليم العلوم وكانوا يلصقون العجز بالعربية والآن يلصقون العجز في المعالجة الآلية العربية باللغة العربية. الحقيقة أن العاجزين في قضية العلوم هم أساتذة العلوم في البلدان العربية وأن العاجزين في المعالجة الآلية هم مهندسو المعلومات. انظر إلى ما فعله أساتذة اللسانيات في العالم العربي وفيهم من كان لا يدرس إلا اللسانيات الغربية. لم يقولوا إن العربية عاجزة عن نقل العلوم اللسانية الحديثة ولكنهم بذلوا الجهد المطلوب وحولوا إلى العربية العلم اللساني الغربي وما زالوا يفعلون ذلك إلى وقتنا هذا. وفعل مثلهم أساتذة السوسولوجيا وعلم النفس فلم يلصق أحد منهم عجزه بالعربية. ومن المؤسف أن أساتذة العلوم في الوطن العربي كان تصرفهم مخجلا في هذا الباب ومن المحزن أن يضطر القائل إلى أن يصرح هنا بأن جيل العلميين العرب في القرن العشرين لم يبلغ إلى درجة النضج الفكري الذي أبان عنه أصحاب العلوم الإنسانية في باب الصدق عن الذات المتصل بالعلوم واللغة العربية. كان هؤلاء العلميون أحد رجلين إما أنهم كانوا عارفين بعلومهم مجردين من موهبة التبليغ وإما أنهم كانوا جاهلين بالعلوم التي كانوا يحملون شهادتها. وفي كل الأحوال كانوا مثالا سيئا للمشتغل بالعلوم.

لا يختلف أمر مهندسي المعلومات عن العلميين إما أن يسلكوا سلوكهم فلا يقوم مستقبل للمعالجة الآلية للعربية وإما أن يسلكوا سلوك أهل اللسانيات والسوسولوجيا والبيسيكولوجيا فيمارسوا مثل ما مارس هؤلاء فيستطيعون تحقيق المعالجة الآلية كما استطاع أولئك تحقيق الخطاب العربي في تلك العلوم. أقول

هذا مع حفظ الخلاف في موضوع العلوم الإنسانية من الناحية المعرفية المحضة.
س: ما دور المجامع اللغوية في النهوض بالعربية على مستويات التنظير
والممارسة؟

ج: المجامع اللغوية دورها أن تمثل سلطة نحوية ومعجمية بالنسبة لإدارات
الدولة ولا شأن لها بتقدم العلوم ولا بتوجيه البحث اللساني أو غيره.

س: لاحظ عالم اللسانيات روبنز أن معظم السمات التي تميز التاريخ المعاصر
في الغرب قد نشأت في عصر النهضة، واستمرت دون انقطاع حتى الوقت الراهن،
وأن الكثير من تلك السمات كان له تأثير مباشر في الاتجاهات التي اتخذتها
الدراسات اللغوية فيما بعد. والواقع أن ما لاحظته روبنز بالنسبة إلى عصر النهضة
في الغرب يمكن تعديته إلى عصر النهضة العربية وما صاحبه من ردود فعل كان
للجانب اللغوي حظه الوافر منها. فأسئلة النهضة حاضرة بشكل جلي في الفكر
اللساني العربي، حيث يمكن أن نميز بين اتجاهات مختلفة: اتجاه طفري (حداثي)،
واتجاه تراثي (تقليدي) واتجاه توفيق، والأكثر من هذا أن هذه الاتجاهات تظهر
أحيانا في الاتجاه الواحد. هذا ما حكم على الثقافة العربية عموما، واللسانيات
خصوصا، باجتزار قضاياها هي في غنى عنها. نتساءل هنا: ما موقع الفكر العربي
من الفكر اللساني الحديث؟ ثم ألم يحن الوقت بعد لتقويم هذه الحصيلة، والخروج
من هذه الدوامة؟

ج: ما موقع الفكر العربي من الفكر اللساني الحديث؟ أولا الفكر العربي كان
يعني أشياء مختلفة خلال القرن الرابع عشر الهجري والعشرين الشمسي. في أغلب
الأحوال كان يعني الاشتغال بالدولة والادبولوجية السياسية وباختصار كان يعني
العلوم السياسية والاجتماعية. في أوقات أخرى قصد به البحث الفلسفي، الآن اتسع
معناه ليشمل البحث اللغوي. الحقيقة أن ذلك المصطلح أوسع من ذلك بكثير. طيب
ليكن المعنى ما هو حاصل الآن. ما موقع ذلك في ذلك؟ أولا لا ينبغي أن ننسى أن
الفكر هو ثمرة حوار قائم في الجماعة وأن من شروطه الانسجام بين المتحاورين
واعترافهم بشروط الحوار وبعدياته ومسلماته. الجماعة الأوربية ذات حوار قديم
انقطع في العصور الوسطى ثم قام في عهد النهضة. انقطع بدخول محاورين أجنب
هم حملة الفكر اليسوعي البولسي {نسبة إلى يسوع وبولس}. هؤلاء المحاورون
الأجانب لا علم لهم بشروط الحوار القائم أو هم خصومه. اختلط الحابل بالنابل في

الحوار الأوربي وأنتج الفكر الوسطوي بفلاسفته وآبائه وكنائسه ثم تخلص الغرب من هذه العثرة وعاد إلى حوار يحكم الباقي من الطبيعة البشرية بعد المحنة التي أصابتها في القرون الخالية. في المجال العربي عرف الفكر ضربة مشابهة عطلت القدرات الفكرية العربية. هذه الضربة هي ترجمة الآثار اليونانية التي كانت تحمل من الخرافة والنظريات الفاسدة أكثر مما كانت تحمل من خير. انظر إلى كتابات أرسطو وغيره عن الفلك والطبيعة. كلها تبعد عن التجربة والمشاهدة وتوقع في دهاليز دلالية. لم تكن التجربة الفكرية اليونانية بالمرتبة التي تجعلها مؤثلاً لناشدي الخلاص من الجهل، والدليل أن الغربيين ما تقدموا إلا بإبطال مقدمات الفكر اليوناني. دع عنك ما يقولون عن الأصول اليونانية للحضارة الغربية فذلك مما يخاطب به الساسة العامة فإن الحضارة الغربية من القرن 16 هي انقلاب على الفكر اليوناني والفكر اليسوعي أجمعين. الآن بعد تبدل الأحوال وارتفاع قدر اليهود في الغرب صاروا يتحدثون عن الأصول اليهودية-المسيحية للحضارة الأوربية ونسوا الأصول اليونانية الرومانية التي كانوا يرفعون عقيرتهم بها قبل الحرب العالمية الثانية. إذن دخول اليونان في الحوار العربي الفكري أفسد جزئياً ذلك الحوار من جهة كونه زلزل المسلمات الحوارية القائمة وفرض على المتحاورين العارفين بأصول الحوار ومنازله التراجع والتحول إلى مؤولين وأحياناً الخروج من الحوار أصلاً. انظر مثلاً إلى الطب، هل كان المجتمع العربي خالياً من المعرفة الطبية قبل ترجمة جالينوس؟ بل هل يخلو مجتمع من المعرفة الطبية ولو كان متأخراً كمجتمع الاستراليين البدائيين؟ لا. فهل قدم اليونان بطبهم النظري البعيد عن التجربة القائم على نظرية الأخلاط جديداً للطب العربي الذي لم يسجل والذي نجد آثاراً منه في كتب الأدب؟ لا نظن. الطب الاختباري الشعبي الذي تعرفه كل الشعوب هو في رأيي الأب الطبيعي للطب الحديث لا الطب النظري اليوناني.

من أسباب تقدم الفكر اللغوي العربي القديم أن الحوار اللغوي العربي أغلق على العناصر الأجنبية وظل حواراً محلياً. نشأ الحوار اللغوي عند العرب وتطور عندهم ولم يجد حملة الفكر اليوناني سبيلاً إلى الدخول فيه لأسباب ليس أهونها كون هؤلاء الحملة لا يتوافرون في جمعهم على عناصر قادرة على الدخول في

الحوار. لم يجدوا عند اليونان شيئاً يشقشقون به فيكفى اللغويون العرب مشقة ترك الحوار المحلي والاستماع إلى وافدين من مجال حوارى آخر. ليس في ما آتى به هنا أي كزينوفوبيا فكرية. لا. المراد هو احترام الحدود الحوارية القائمة لكيلا يفسد حوار حوارا. إن كثيرا من الذين لا يعترفون بهذه الحدود لا يعرفونها وكلهم يعتقدون أن الفكر كائن لا تاريخي وأنه يمكن استنباته في أرض دون أن يمر بالفصول الضرورية من شتاء وربيع وصيف وخريف. لا. الفكر كائن تاريخي وثمره لحوار قائم في التاريخ والفكر اللغوي العربي لا يخرج عن هذه القاعدة.

ما مكاننا من الفكر اللغوي الإنساني؟ الجواب بسيط. مكاننا ليس خارجا عن الترتيب ومكان الفكر اللغوي الإنساني لم يبلغ حد المعجز. الاجترار والجديد ليس خاصة من خواص الفكر العربي. تخرج المطابع الأوربية كل سنة تسعين في المائة من الاجتراريات العالمية. حظنا إذن من المجتر قليل. الاجترار صفة عامة لنا ولغيرنا. حقا لا ينبغي أن يغيب عن بالنا أمران: الأول أن اللغة العربية تنفث كل كلام يكتب بها ولا يعظم في عين القارئ بها إلا القرآن العظيم ولو ترجمت الآثار الأجنبية إلى العربية وقرأها الناس لذهب كل بريقها أو جلده بانتقالها إلى هذه اللغة الشريفة وليس في هذا احتقار للغات الأخرى فهي أيضا لغات من خلق الله خلقها الله ولكن لم ترتبط بكلام الخالق في التاريخ ولو كان القرآن مكشوبا بالفرنسية أصلا لا ترجمة لتنفث كل كلام وكل فكر يعرب عنه بها. والثاني الاندهاش من الدخيل الذي يستوجب جهدا من المتحاورين. ودليل ذلك أن الجماعات لا تخلو من حوار في كل أحوالها وذلك ما هو حاصل في المغرب والبلاد العربية الأخرى فإذا دخل في الحوار عناصر فكر صادر عن جماعة أخرى يحمله حملة كالذين حملوا الفكر اليوناني إلى الحوار العربي القديم تزلزل الحوار واندعش الناس واحتاجوا إلى جهد جديد وداخلهم الخيال واستبد بهم حامله الشيطان وخيل لهم أن عناصر حوارهم لا قيمة لها بجنب ما عند الحملة، ثم زين لهم أن يحتقروا نفوسهم وأن يعظموا الفكر المحمول وأوهمهم أنه فكر لم يصدر عن حوار خاضع لنسبية المكان والزمان والأشخاص وأنه حق مطلق. والنتيجة في الختام هي تحول المتحاورين من متناظرين ناطقين متأملين إلى حفاظ يحفظون عناصر من الحوار

المنقول وتصبح حالهم كحال المنتقل من كتابة الرواية ابتداء إلى كتابتها نقلا عن شريط تلفزيوني.

س: نجد اليوم شبه إجماع على ضعف العربية في مؤسسات التعليم في مختلف الأسلاك، وهو وضع ينذر بالكارثة، في ظل معطيات تفرض أن يكون الوضع معكوسا تماما؟ بم تشخصون هذه الظاهرة؟

ج: حين تدرس في أسلاك التعليم الابتدائي والثانوي نصوص كتاب لا يستولون من العربية معجما وصرفا ونحوها إلا على أقل من واحد في المائة فحينئذ لا عجب من انحطاط معرفة الطلاب والتلاميذ بها. وأتذكر هنا أن الأستاذ شارل بلا كلفني وأنا طالب بالسوربون القديمة بالحضور في لجنة تسيير قسم الدراسات العربية والعبرية والهندية وكان الوقت وقت إصلاح للتعليم بعد ثورة 1968م بفرنسا. لم أندشش وأنا أحضر أعمال تلك اللجنة حين سمعت ممثل الدراسات العبرية يبين للحاضرين أن إجازة العبرية شرطها إحاطة الطالب بتوراتهم العبرية. حين يكون شرط البكالوريا الإحاطة بشيء من عريية الكتاب العزيز ثم بعد ذلك الاطلاع على غيرها من عربيات كبار الكتاب يكون أمر العربية في المؤسسات التعليمية إلى ازدهار. نعم إن شاء واضعو البرامج مجاملة أصدقائهم من الكتاب فلهم ذلك بشرط أن يجعلوا ذلك تحت اسم العربية الوسطى. يضاف إلى ذلك أن العربية يزاحمها في التعليم الابتدائي لغة أخرى هي الفرنسية والآن أضافوا إليها اللهجات الأمازيغية وغدا يضيفون اللهجات الدارجة العربية وذلك كله مأخوذ من نصيب العربية لغير فائدة.

س: يبقى إسهام اللسانيات العربية في اللسانيات العالمية محدودة جدا، ولا يكاد يذكر من اللسانيين العرب إلا من لهم كتابات باللغات الأجنبية. هل هذا الأمر تعتبرونه طبيعيا ولماذا؟

ج: الذكر والإهمال أمران متصلان بعوامل كثيرة. من يذكر أنبياء القرآن؟ قليل من الناس. والقرآن هل ذكر هؤلاء الذين تديج عنهم الكتب والمقالات؟ أرسطو، أفلاطون، كونفوشيوس، بودا، هيجل، ماركس، ابن خلدون الخ. لم يذكر أحدا من هؤلاء بالاسم وإن كان تحدث عن الأنواع. ذكر آخرين.

س: يبدو أن التحديات التي تعترض سبيل اللسانيات العربية كبيرة، لكن ما يعمق من طبيعة الإشكال هو أن اللسانيات في ثقافتنا لم تستطع لحد الآن إيجاد حلول عملية لمشاكلها الخاصة، أشير في هذا السياق إلى بعض الإشكاليات التي ظلت تؤرق البحث اللساني العربي منذ زمن بعيد، كتلك المرتبطة بالمصطلح والتعريب؟

ج: المصطلح والتعريب له اتصال بما قلته من قبل عن الفكر والحوار. حين يقوم الحوار تقوم المصطلحات. أما التعريب فهو وسيلة لتطعيم الحوار بعناصر جديدة. من الأفضل أن تشارك في حوار آخر بلغته ثم أن تأتي إلى حوارك الأصلي لتحاوّر فيه بلغته أيضا. لاحظ أن لغة الحوار لا يقصد بها لغة التداول من عربية أو فرنسية وإنما يقصد بها القضايا المحكوم لها بالصحة والبداهة في حوار بعينه. إن تلك القضايا تمثل اللغة السائدة في ذلك الحوار وحين تعرب نتائج حوار آخر فإنك تأتي إلى حوارك بقضايا مسلمة في ذلك الحوار أو في موضع الشك وليست كذلك بالضرورة في حوارك. هذا يؤدي إلى إلغاء حوارك أو إلى زلزلته أو إلى تحويله إلى حوار تابع. ما يقال عن التبعية السياسية والاقتصادية يقال عن التبعية الفكرية. ليس الأمر في الفكر أمر تكنولوجيا يتفق على منفعتها. لا. الأمر أمر مصالح حوارية. المصالح الحوارية تعني حماية الحوار القائم في الجماعة لما في تلك الحماية من ضمان لإنسانية المتحاوّرين ولما في مقاومة المطلقية الفكرية الواردة من دفاع عن القول بنسبية الظن الذي هو أساس كل فكر مشارك في حوار في الشرق أو الغرب.

س: ماذا تقترحون بهذا الخصوص، من الناحية المنهجية تحديداً؟

ج: لا بد من مقاومة المطلقية الفكرية التي يشقشق بها تجار الفكر الذين لا يعترفون بنسبيته وظنّيته، ولا بد من تمكين شروط الحوار ومقاومة كل العناصر التي تنذر بتعطيله. الحوار الفكري كالحوار السياسي. حرية التعبير أصل يرفضه الاستبداديون بالقوة الأمنية والجيشية والحوار الفكري كيان يرفضه المطلقيون بقوة المتاجرة الفكرية وقوة المؤسسات. ليس لأحد أن يدعي المطلقية. الله وحده يقول الحق وهو يهدى السبيل.

س: ما هي السبل الكفيلة في نظركم بإنجاح مشروع الإصلاح اللغوي العربي؟
نقصد تحديداً أهم القضايا التي يجب أن تركز عليها البحوث اللسانية العربية إن

هي أرادت مسيطرة الركب والانتقال من مرحلة الاستهلاك إلى مرحلة الإنتاج؟

ج: لا ينبغي الاندهاش أمام ضخامة الإنتاج اللغوي الغربي فالكثير منه أدنى قيمة من كثير مما ينتج في البلاد العربية. القليل الأساسي هو الحقيقي بالعناية. انظر إلى أعمال اللغوي الأمريكي هاريس أب التحويلية. يمكن الاستغناء عنها كلها ولا يتأثر علمنا بفقدانها وكذلك أعمال آخرين. في اللغويات الغربية أعمال أساسية قد نوافقها وقد نخالفها، ولكن تظل مع ذلك أعمالا تثير التساؤل وتستوجب التأمل. هذه الأعمال قليلة وهي التي ينبغي أن تترجم لتزول عن أعين الدارسين غشاوة الإكبار المفرط. إن إدراج هذه الأعمال في الحوار اللغوي المحلي بطريقة معقولة لا تنزل أسسه يستوجب ترجمتها إلى العربية. وأما إذا بقي الحديث عن اللغويات الغربية قائما دون أن تترجم الأعمال الأساسية فالنتيجة تكون تلغيم الحوار المحلي.

هناك ملاحظة أخرى هي أن الاشتغال بالقضية اللغوية من الناحية النظرية قد استغرق وقتا طويلا. أقصد أن الدراسات اللغوية المحضة من تركيب وصرف وصوت في الاتجاهات المختلفة قد استغرق الجهد في السنوات الماضية وما كتبه المغاربة من الجيل الأول الذي درس في الجامعة بعد سنة 1967م وما كتبه الأجيال بعد ذلك في خصوص اللغويات المحضة قدم الدليل على الألفة الحاصلة بين المغاربة وبين الأدوات الشكلية المتخذة في تلك الدراسات. على هؤلاء اللغويين الآن استخدام تلك المعارف في دراسة واقعهم اللغوي. لا أقصد هنا اللهجات وإنما أقصد مثلا اللغة والقانون أو النظام اللغوي القانوني. في كل مجتمع فرائض لغوية يقررها القانون بمختلف فروعها بل إن القانون في حقيقة أمره ليس إلا فرضا لنظام لغوي. نرى ذلك في قانون الأحوال الشخصية وفي الدستور وفي القانون الجنائي والمدني وغير ذلك. إن التقدم بالدراسات اللغوية لن يتم بغير هذا الطريق الذي يمكن من اكتشاف التفاعلات المجتمعية القائمة في حوض الممارسة اللغوية. إن هذا يمكن أيضا من الانتقال من دراسة اللغة المتصورة نظريا إلى اللغة الممارسة بالفعل. ولا معنى للبحث في اللغة إن لم يكن مجال تدريب يمكن من الإجابة في رصد أنماط الممارسة اللغوية الفعلية.

س: وصفتم منذ سنوات ما يكتب في مجال اللسانيات في الثقافة العربية

«بالخطاب اللساني الهزيل»، هل تغير موقفكم بهذا الخصوص بعد هذه المدة الطويلة؟

ج: إن كنت قلت ذلك من قبل فليشيع الصحافة اللسانية بين اللغويين. كان الرجل منهم يراقب ما يحدث من لغوي غربي ثم يأتي في المحافل اللغوية ويلقي بنتائج مراقبته متدللا بذلك وجاهلا أن اللغويات كالشطرنج، ليست الحكمة فيهما في حفظ طروح الأبطال ولكن الحكمة في إتقان اللعب. إن لم أحسن الغلبة في الطرح كما يحسنها البطل الفلاني فلا أقل من معرفة اللعبة وإجراء اللعب بها دون أن يكون لعبي في كل مراحل إعادة لطرح أحفظه.

س: تعيش الجامعة المغربية اليوم على إيقاع الإصلاح. ما هو تقويمكم لهذه التجربة بعد مرور ثلاث سنوات على تطبيقها؟

ج: هذا الإصلاح يناسب دولة لها من الإمكانيات المالية ما يؤهلها لاتخاذها. الذين وضعوا نظام المقروء في المغرب وفي فرنسا لم يكونوا جاهلين بصورة نظام الوحدات المقررة لكنهم كانوا يعلمون أن نظام الوحدات المقررة يستوجب جيشا من الأطر والوسائل وكتائب من البنائات والحجرات وأموالا. الحقيقة أن الأساتذة والجهاز الإداري قدموا جهودا عظيمة لإنجاح الإصلاح والانقلاب إلى النظام الجديد وأنا أقول ذلك عن مباشرة واطلاع والدولة أيضا لا تقصر. يعلم ذلك المطلع على الميزانيات المرصودة ولكن ذلك لا يكفي لمن يريد القرب من الكمال أما الكمال فلا يبلغ إليه أحد إلا الله فهو الكامل وحده.

س: عرف تعريب التعليم العالي نجاحا كبيرا في بعض الأقطار العربية، ما الذي يجعل هذه التجربة لا تعمم في باقي الأقطار العربية الأخرى؟

ج: التعريب وعدمه قضية سياسية وتعليمية. سياسية لأن الأنظمة الحاكمة لا تريد أن تعرب لأسباب لا داعي إلى الإطالة بذكرها هنا. والأسباب السياسية وإن كانت مهمة فهي لا ترقى إلى الأسباب التعليمية لأنها في الحقيقة تابعة لها. أثر الأسباب التعليمية أشد وأفضل.

تعليمية لأن القائمين على التعليم في التعليم العالي يقدمون بالعجز عن التعريب في معاهدهم الدليل على عجزهم العلمي. إن الذي يزعم أنه حجة في

العلم والعلم الفلاني ثم لا يستطيع بعد ذلك أن يكون عالماً بالضرورة من العربية الذي يمكنه من الترجمة ليقدم الدليل على كذبه في ما يدعيه. الضروري من العربية هو في كل الأحوال أسهل من ذلك العلم العسير الذي يزعم أنه يحيط به. ويحضرني في هذا الباب مثال اللغويين من الجامعيين فإن منهم من كان متخصصاً في اللغويات الغربية وحين قدر له أن يدرسها في الجامعة بالعربية بذل جهداً وترجمها وعلم الناس مفاصلها بالعربية ولم يقل كما قال بعض العلميين الذين تعللوا بكون المراجع في علومهم باللغة الأجنبية فأرغموا السياسيين على الحفاظ على تلك اللغة الأجنبية. والحقيقة أن هؤلاء العلميين إنما أرادوا بالنهي عن درب التعريب التسهيل على أنفسهم في التدريس وما أسهل أن تنقل من كتاب. ذلك أيسر من النظر فيه وتعريبه وإن كان ذلك ممكناً للعالم الحقيقي.

س: سلكتم في أبحاثكم مسلكاً خاصاً يعتمد القرآن أصلاً معرفياً، لماذا هذا الاختيار؟

ج: القرآن المجيد أصل معرفي لأنه يقدم نفسه كذلك. ليس القرآن كتاباً جزئياً في السياسة أو القانون أو الإيديولوجيا. إنه كتاب المعرفة الأول ولمن شاء أن يتأكد من ذلك عليه أن ينظر فيه. لكن ينبغي أن ينظر فيه على مكث لا بالسرعة التي يقرأ بها في المحافل. لقد حان وقت انتزاعه من يد الظالمين والخرافيين والسياسة الكذابين. هل يجوز أن نترك هذا الكتاب العظيم بين أيدي هؤلاء المجرمين وأن نزهده فيه لمجرد أنهم كتبوا عنه أو افتروا عليه أو ادعوا الحق المطلق في الحديث باسمه؟ قبل سنة 1985م كنت من الداعين لهذا أو ذاك من الطرق المعرفية ثم عن لي أن أقرأ القرآن وكنت فارقته فلم أكن عدت إليه على سبيل التأمل والمساءلة فلما عدت إليه على ذلك النهج أعظمت الفرق بين قراءتي وأنا مراهق أو شاب وبين قراءتي وأنا في لجة الخمسين وبدا لي أنني أخطأت إذ قرأت غيره وفارقته ثم بدا لي أنه من العار أن ينخدع أهل المعرفة بالحصار الذي يضربه حوله الجهلة وأن يزهدوا فيه وأن يتركوه لهم ترك العاجز عن استخلاص الضوء من قبضة الظلام.

س: ما هي أهم مشاريعكم العلمية المستقبلية؟

ج: العلم لله. أبحث عن السفينة، عن سبيل النجاة المعرفية، عن شيء يشبه

سفينة نوح. أبحث عن ذلك في القرآن العظيم. ما زلت أتابع ما شرعت فيه حين كتبت (الطبيعة والتمثال).

س: ما هي نصائحكم للسانيين الشباب؟

ج: النصائح لا تنفع إلا القليل من الناس وما تقدم كله في حقيقته نصائح تجربة لي ماضية.

الدكتور أحمد المتوكل

س: تشتغلون أستاذنا، منذ سنوات على المنحى الوظيفي، وهو أحد مناحي الدرس اللساني الحديث، نريد منكم بداية تقريب القارئ العربي من هذا المنحى، وعلاقته بالاتجاهات اللسانية الأخرى؟

ج: بخصوص الشق الثاني من السؤال، لا يخفى على المشتغل بابستمولوجيا الفكر اللساني وبتاريخ هذا الفكر واتجاهاته أن يميز بين تيارين أساسيين اثنين: تيار «صوري» يقف في مقاربه للغات الطبيعية عند بنيتها لا يكاد يتعداها، وتيار «وظيفي» يحاول وصف بنية اللغات الطبيعية بربطها بما تؤدّيه هذه اللغات من وظائف داخل المجتمعات البشرية. ويمكن أيضا للمشتغل بذلك، إذا ما هو أعمل الفكر في التراث اللغوي البشري، أن يتبين أن لكلّ من هذين التيارين أصوله وامتداداته وأن التقابل بين مفهومي «الصورية» و«الوظيفية» ليس مقصوراً على النظريات اللسانية الحديثة وإن كان له في هذه النظريات من الوضع المنهجي ومن وضوحه ما ليس له في الدرس اللغوي القديم.

ومن هذا المنطلق يسعى لسانيو المنحى الوظيفي في إنجاز مشروع ذي شقين: إضاءة نسق اللغة العربية صرفاً وتركيباً واستعمالها فصحى ودوارج في مختلف القطاعات الاقتصادية-الاجتماعية من منظور مبدأ تبعية البنية لوظيفة التواصل ومد الجسور لوصول البحث اللساني الوظيفي بالتنظير العربي التراثي للدلالة منظوراً إليه في مجمله نحواً وبلاغة وفقه لغة وأصول فقه وتفسيراً.

س: لا شك أن هناك مبادئ أساسية للنحو الوظيفي تشكل مرتكزا للبحث؟

ج: أجل، تركز المقاربة الوظيفية، شأنها في ذلك شأن كل النظريات، على مبادئ عامة، بقطع النظر عن الإطار الذي يتبناها قديماً كان أم حديثاً، وسنين هنا أهمها، وعلى من يريد أن يستزيد في هذا الموضوع الرجوع إلى كتاب لنا سيظهر قريباً (المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي) وسيجد تفصيلاً وتمثيلاً للقضايا التي سنعرضها.

1 - أدوات اللغة: من المعلوم أن المقاربة الصورية تعدّ اللغة موضوعاً مجرداً؛

أي مجموعة من الجمل تربط بين مكوناتها علاقات صرفية-تركيبية ودلالية. في هذا المنحى، تقارب اللغة على أساس أنها بنية مجردة يمكن أن تُدرس خصائصها في حد ذاتها، أي بقطع النظر عما يمكن أن تُستعمل من أجله. أما المقاربة الوظيفية فتعتبر اللغة أداة تُسخر لتحقيق التواصل داخل المجتمعات البشرية. من هذا المنظور، تعد العبارات اللغوية، مفردات كانت أم جملاً، وسائل تستخدم لتأدية أغراض تواصلية معينة وتُقارب خصائصها البنيوية على هذا الأساس.

2 - وظيفة اللغة الأداة: إذا نحن سلمنا بأن اللغة أداة، فما هي وظيفتها؟ يسخر مستعملو اللغة هذه الأداة لتحقيق أغراض متعددة كالتعبير عن الفكر والأحاسيس والمعتقدات والتأثير في الغير بإقناعه أو ترغيبه أو ترهيبه أو مجرد إخباره بواقعة ما.

إلا أن هذه الأغراض وإن تعددت واختلفت من حيث طبيعتها آوية إلى وظيفة واحدة هي تحقيق التواصل بين أفراد مجتمع ما. فمن المعلوم أن التواصل يمكن أن يتم عبر قنوات أخرى كالإشارة والصورة إلا أن التواصل عبر هذه القنوات لا يرقى قوة ودقة إلى التواصل المتوسل فيه باللغة.

ومن المعلوم أيضاً أن أدوات التواصل غير اللغوية قد تتضافر مع اللغة في أنساق تواصلية «مركبة» كالشريط السينمائي مثلاً.

3 - اللغة والاستعمال: يرتبط نسق اللغة ارتباطاً وثيقاً بنسق استعمالها. ويُقصد بنسق الاستعمال مجموعة القواعد والأعراف التي تحكم التعامل داخل مجتمع معين. نسقا اللغة والاستعمال نسقان مختلفان من حيث طبيعتهما لكنهما مترابطان. ويتجلى هذا الترابط في كون نسق الاستعمال يحدّد في حالات كثيرة قواعد النسق اللغوي المعجمية والدلالية والصرفية-التركيبية والصوتية وهو ما يُعني به فرع اللسانيات المسمّى «اللغويات الاجتماعية».

من أبسط الأمثلة في هذا المضمار اختلاف خصائص العبارات اللغوية باختلاف الوسائط الاجتماعية كجنس المخاطب وسنّه وطبقته المجتمعية والمنطقة الجغرافية التي ينتمي إليها. فالمتكلم لا يستعمل النمط نفسه من العبارات في مخاطبة أشخاص ذوي أوضاع مجتمعية مختلفة.

4 - سياق الاستعمال: يقتضي التواصل «النجاح» أن تطابق العبارة المنتقاة سياق استعمالها. وسياق الاستعمال سياقان: سياق مقالي وسياق مقامي.

5 - اللغة والمستعمل: يشكل حمولة العبارة اللغوية ثلاثة عناصر أساسية: أولاً، فحواها القضيوي، وثانياً: القصد من إنتاجها (إخبار أو استفهام أو أمر أو غير ذلك) وثالثاً: -وهو ما يهمنا هنا- موقف المتكلم من الفحوى القضيوي.

6 - القدرة اللغوية: ما يُقصد عامة بالقدرة اللغوية (في مقابل الإنجاز) المعرفة التي يختزنها المتكلم-السامع عن طريق الاكتساب والتي تمكنه من إنتاج وتأويل عدد غير متناهٍ من العبارات السليمة.

يمكن القول إن الاتفاق شبه حاصل على أمرين هامّين اثنين: لزوم التمييز بين قدرة المتكلم المجردة وبين إنجاز هذه القدرة الفعلي أثناء الإنتاج أو الفهم وأن ما يجب أن يكون موضوعاً للوصف اللغوي هو القدرة دون الإنجاز.

إلى جانب الاتفاق حول هذين المبدئين، يوجد اختلاف ملحوظ بين التيار الصوري والتيار الوظيفي حين يتعلق الأمر بالمقصود بقدرة المتكلم-السامع وفحواها يمكن تلخيصه كما يلي:

(أ) تنحصر القدرة لدى منظري التيار الصوري في المعرفة اللغوية الصّرف، في مجموعة القواعد الصرفية-التركيبية والدلالية والصوتية. وقد تضاف إلى هذه المعرفة اللغوية معرفة عامة فيُتحدّث عن قدرتين، «قدرة نحوية» و«قدرة تداولية» على أساس أن القدرة الثانية مفصولة فصلاً تاماً عن القدرة الأولى وعلى أساس أن القدرة الأولى وحدها يمكن أن تتخذ موضوعاً للدرس اللغوي.

(ب) أمّا في التيار الوظيفي فلا تمييز بين قدرة نحوية وقدرة تداولية وإنما هي قدرة تواصلية واحدة تضم إضافة إلى معرفة النسق اللغوي في حدّ ذاته معارف أخرى سبق أن أشرنا في فقرة سابقة إلى طبيعتها وهي المعارف السياقية الآنية والمعارف السياقية العامة.

في هذا المنظور، يستحضر المتكلم-السامع أثناء إنتاج عبارات لغته أو فهمها كل هذه المعارف وإن كان استحضارها يتفاوت باختلاف موقف التواصل وملاساته

ونمط الخطاب المنتج، وإن كانت المعرفة النحوية الصرف تقوم بالدور المركزي في حالات التخاطب العادية.

7 - الأدوات وبنية اللغة: لكل المبادئ الستة التي عرضنا لها سابقاً أهميتها في تعريف المنحى الوظيفي في الدرس اللغوي وفرزه عن المنحى الصوري. إلا أن أهم مبادئ المنحى الوظيفي على الإطلاق هو ما له صلة بعلاقة أدوات اللغة وبنيتها، بعلاقة وظيفية التواصل بالنسق اللغوي.

8 - الأدوات وتطور اللغة: إذا ثبت لدينا أن وظيفة التواصل تتحكم بقسط وافر في بنية اللغة تزامنياً فإنه يُصبح من المنطقي أن نتوقع أنها تسهم أيضاً في تطورها. وقد بينّا في مكان آخر (المتوكل 2005 ب) أن بنية اللغات تنزع إلى الشفافية وأن هذا النزوع هو الأصل، لأنه يخدم التواصل ونجاحه. وتكمن الشفافية في الفصل الصرفي-التركيبى بين المجال العلاقي (التداولي) والمجال التمثيلي (الدلالي).

قد يطرأ على بنية اللغة عبر تطورها ما يفقدها شفافية بنيتها أو بعضاً من هذه الشفافية فينمحي الفصل بين المستويين العلاقي والتمثيلي إلا أنها سرعان ما تبدأ في السعي في استعادة شفافيتها المفقودة تحاشياً للتعمم المخل بالتواصل.

9- الأدوات والكليات اللغوية: لكل نمط من اللغات خصائصه التي ينفرد بها وتميزه عن غيره من الأنماط وتتطلب أن يوضع لكل نمط نحوه الخاص. إلا أن للسان الطبيعي خصائص عامة تتقاسمها اللغات على اختلاف أنماطها وهو ما يسمى «الكليات اللغوية».

إذا كانت الكليات اللغوية في النظريات اللسانية ذات المنحى الصوري كليات صرفية-تركيبية ودلالية فإنها تجمع في النظريات اللسانية الوظيفية بين الوظيفة والصورة، بين بنات معينة وما تسخر هذه البنات لتأديته من أغراض تواصلية. بتعبير أدق، يمكن القول إن ما يجمع بين اللغات مجموعة من الوظائف تأتلف اللغات أو تختلف في التراكيب التي يُتوسَّل بها في تحقيق هذه الوظائف.

مثال ذلك أن تصحيح المعلومات الذي مرّ بنا وظيفة من الوظائف الكلية تتحقق حسب أنماط اللغات إما عن طريق الرتبة أو عن طريق صُرفات معينة أو بواسطة

تراكيب مخصوصة («الفصل» أو «شبه الفصل» مثلاً).

10- الأدوات واكتساب اللغة: يُفطر الطفل باعتباره كائناً بشرياً على مجموعة من المبادئ العامة-هي ما أسميناه الكليات اللغوية- تمكنه بمعونة محيطه من اكتساب لغة معينة، لغة العشيرة اللغوية التي ينمو فيها.

س: دأب المشتغلون بتاريخ الدرس اللغوي على التمييز بين المرحلة القديمة: مرحلة الدراسات النحوية، والمرحلة الحديثة، مرحلة اللسانيات. هل تتفقون على هذا التمييز؟

ج: إذا كان الاتفاق حاصلًا على التمييز بين هاتين المرحلتين الكبيرتين فإنه حاصل كذلك على جعل نشأة اللسانيات مطابقة لظهور كتاب دي سوسير الشهير إلا أن قلة من مؤرخي اللسانيات تدرج في المرحلة الثانية الدراسات اللغوية التاريخية-المقارنة التي ازدهرت في القرن التاسع عشر.

الفرق بين الدراسات اللغوية القديمة والدرس اللساني الحديث فرق هام ومن الواضح ما لا يدع مجالاً لمجادل. والقفز على هذا الفرق البين والحديث عن المرحلتين كأنهما شيء واحد لا يمكن أن يكون إلا خطأً يستمولوجيا فادحاً.

س: إلام ترجعون إذن، الفرق بين الفكر اللغوي القديم والفكر اللساني الحديث؟

ج: من الممكن أن نُرجع الفرق بين الفكر اللغوي القديم والفكر اللساني الحديث إلى أربعة محاط: ظروف الإنتاج والموضوع والهدف والمنهج.

(أ) من حيث ظروف الإنتاج، توافر للسانيات من المحيط العلمي ومن الاستفادة من مختلف العلوم ما لم يتح للدرس اللغوي القديم وإن كان له أيضاً محيطه الفكري والثقافي الخاص به. ممّا أفادت منه اللسانيات كما هو معلوم الفلسفة والمنطق والرياضيات الحديثة وعلم النفس والاكتشافات التكنولوجية كالحاسوبيات.

(ب) من حيث موضوع الدراسة لم يجاوز الفكر اللغوي القديم حدود اللغة الواحدة والتقييد لهذه اللغة الواحدة (الهندية أو العربية أو الفرنسية مثلاً) في حين أن موضوع اللسانيات هو اللغات على اختلاف أنماطها أو

بالأحرى الملكة اللسانية التي تتميز بها الكائنات البشرية.

(ج) كان الهدف الأساسي من الدراسات اللغوية في القديم تعليم اللغة والحفاظ عليها من أن يشوبها لحن أهلها أو الواردين عليها. في مقابل هذا، تسعى اللسانيات، عبر دراسة مختلف أنماط اللغات، إلى إقامة «نحو كلي» يظطلع برصد خصائص اللسان الطبيعية بوجه عام.

(د) يقوم النحو القديم على أوصاف متفرقة لأبواب مختلفة في الغالب الأعم. هذا لا يعني بحال أن روح التنظير غير موجودة عند قدماء اللغويين إنما يعني أن منهج اللسانيات منهج مغاير يقوم على بناء نماذج خاضعة لقواعد الاستنباط وقوانين الصورنة العلمية وقابلة لأن تُرازَ حاسوبياً.

بيننا ودافعنا في مكان آخر (المتوكل 1982م) عن موقفنا من الفكر اللغوي القديم وتصورنا لما يمكن أن يقوم بينه وبين اللسانيات الحديثة من علاقة وهو التصور الذي يمكن أن نلخصه كالتالي: ما رصدناه وما يمكن أن يُرصد من فروق بين هذين الفكرين لا يعني أن هذه الفروق، مهما بلغ عمقها، لا تفصل اللسانيات عما سبقها فصل قطيعة.

س: يقف المقومون للدرس اللغوي القديم عامة (عربياً كان أم غير عربي) موقفين. منهم من يؤمن بالألّا فرق يوجد بين القديم والحديث وأن القديم يُنادُ الحديث إن لم يكن يفضله ولكنه يرفض إخضاع القديم لمعايير تقويم الحديث. ومنهم من يقوّم القديم على أساس ما يشترط في الحديث فيرفض القديم جملة وتفصيلاً اعتباراً لقصوره العلمي. ما هو الموقف الذي سلكتم في بحوثكم إن؟

ج: لا مرأ أن للدرس اللغوي القديم سماته وخصائصه التي هي ناتج سياقه التاريخي ومحيطه المعرفي. لذلك، تلافياً للإسقاط وللحيف معاً، يجب أن نحكم في تقويمنا لهذا النتاج ما نحكمه في تقويم النظريات اللسانية الحديثة خاصة معايير علوم العصر وتقنياته. إلا أن هذا التباين، بلغ ما بلغ، لا يرفع فيما يخصنا، وجود مفاهيم ومقاربات وظيفية في الدرس اللغوي القديم وإن سميت بمصطلحات معارف ذلك العهد.

س: ماذا تقترحون بهذا الخصوص من الناحية المنهجية تحديداً؟

ج: المنطلق في المنهجية التي نقترحها لقراءة التراث اللغوي العربي هو أن

المفاهيم المعتمدة في «علوم اللغة العربية» تنزع إلى التوحد وإن تعددت هذه العلوم وإلى تشكيل إطار نظري يخلف الدراسات النحوية والبلاغية والأصولية والتفسيرية على حدّ سواء. وتطمح هذه المنهجية إلى تمكين قارئ التراث من تلافي منزلتين: منزلق «القطيعة» ومنزلق «الإسقاط».

يصدّق مفهوم «القطيعة» على الفصل المعرفي التام بين فكرين ما من حيث المنطلقات والأهداف والمنهج. من أمثلة ذلك ما نجده حاصلًا بين الفكر العلمي من جهة والفكر السحري أو الأسطوري من جهة ثانية.

فيما يخص الحقل اللغوي راجت في بعض الوقت في أدبيات اللسانيات البنيوية خاصة فكرة أن اللسانيات الحديثة علم جديد يباين مباينة القطيعة المعرفية ما سبقه من دراسات نحوية تقليدية من ضمنها الفكر اللغوي العربي القديم. وساعد في رواج هذه الفكرة أمران متلازمان:

(أ) إحساس لساني تلك الحقبة بأنهم آتون، تبعاً لـدي سوسير، بالجديد الجابّ لما قبله؛

(ب) رد «هجمة» أنصار القديم النافين لجدة اللسانيات واعتبارها لا تعدو أن تكون «بديلاً مصطلحياً» للدرس اللغوي القديم ذي الكفاية الثابتة على مدى العصور.

لكن فكرة القطيعة هذه لم تلبث أن فنذتها دراسات ابستمولوجية لسانية (شومسكي 1966)، وكورودا (1972) وسيميائية (غريماس 1966) بينت بالملمس أن اللسانيات الحديثة ليست إلا حقبة من حقبة تطور فكر لغوي واحد بدأ حين بدأ الإنسان يفكر في اللغة وسيتمتد امتداد التفكير في اللغة.

اعتماداً لأطروحة التطور (في مقابل أطروحة القطيعة) وفي ظلها اقترحنا (المتوكل 1982)) قراءة للفكر اللغوي العربي القديم في مراحل ثلاث:

(أ) أولاً: استخلصنا من مختلف «علوم اللغة العربية» أهم مقومات التنظير العربي القديم للدلالة؛

(ب) ثانياً: حددنا معالم منهجية عامة لمقارنة النظرية الدلالية العربية القديمة بالنظريات اللسانية الحديثة خاصة منها النظريات الموجهة تداولياً مثل

«نظرية الأفعال اللغوية» في ما يسمى «فلسفة اللغة العادية» ونموذج
«الفرضية الإنجازية» في النظرية التوليدية التحويلية ومختلف النظريات
الوظيفية بالتركيز على نظرية النحو الوظيفي؛

(ج) ثالثاً: حاولنا استكشاف إمكانات عقد حوار معرفي بين النظرية الدلالية
العربية المستخلصة والنظريات التي قورنت بها حيث بينا على الخصوص
مدى الاستثمار المتاح للنتاج اللغوي العربي القديم في التنظير اللساني
الحديث بوجه عام.

أما الإسقاط، بحسب فهمنا له في حقل اللغويات، فهو قراءة نظرية ما من
خلال نظرية أخرى. ويمكن تصنيف الإسقاط بالنظر إلى ثلاثة وسائط أساسية: نوعه
و درجاته واتجاهه.

(أ) الإسقاط من حيث نوعه إسقاطان: «إسقاط وجود» و«إسقاط تقويم»:
(1) يمكن أن تُنسب إلى نظرية ما مفاهيم أو إليات أو سمات منهجية منعدمة
فيها موجودة في نظرية غيرها. ومن أمثلة ذلك أن يقال إن «التحويلات»
بالمفهوم التوليدي التحويلي موجودة بنفس الخصائص الصورية في النحو
العربي القديم. ومن أمثلة ذلك أيضاً أن يقال إن البنية الصرفية-التركيبية
في النظريات الحديثة هي بالحدافير ما كان يسميه الجرجاني «نظرية
النظم». ومن إسقاط الوجود كذلك أن يقابل مفهوم «البؤرة» مقابلة
مطابقة بمفهوم «العناية/الاهتمام» الوارد عند اللغويين العرب القدماء.
(2) أما إسقاط التقويم فأن تُنتقد نظرية ما سلباً أو إيجاباً انطلاقاً من نظرية
أخرى. مثال ذلك أن يُعاب على نظرية صورية أنها لا تعتمد الدلالة
والتداول في رصد البنية الصرفية-التركيبية أو أن يعاب في المقابل على
نظرية وظيفية الأخذ بهذين البعدين في وصف وتفسير خصائص العبارات
اللغوية.

(ب) الإسقاط درجات حيث منه ما يقف عند المصطلح حين يُتحدث
عن نظرية ما بمصطلحات نظرية أخرى حديثة أو قديمة ومنه ما يجاوز
ذلك إلى المفاهيم ذاتها.

ويمكن القول إن الإسقاط الحاصل بين نظريتين منزامتين وإن اختلفتا
أهون من الإسقاط الذي يحصل بين نظريتين متمميتين إلى حقتين
تاريخيتين متباعدين.

(ج) أغلب أنماط الإسقاط وأشهرها إسقاط نظرية حديثة على الفكر التراثي
إسقاط وجود كما سبق أن بينّا أو إسقاط تقويم كأن يعاب على هذا الفكر
نهجه في التبويب أو خلّوه من أدوات الصورة المنطقية-الرياضية مثلاً.

إلاّ أنه من غير النادر أن يحصل العكس فيسقط الفكر التراثي على إحدى
النظريات اللسانية الحديثة. المثال المعروف لهذا النمط من الإسقاط ما نجده في
القراءات المتعصبة للتراث التي تسعى إلى نفي الدرس اللساني الحديث باعتباره
مجرد بديل مصطلحي للنحو والبلاغة القديمين.

س: كيف يمكن إذن، أن نقرأ النظريات اللغوية وأن نقارن بينها بعيداً عن
منزلق الإسقاط؟

ج: أنجع السبل في رأينا إلى تلافي الإسقاط (أو إسقاطه) سبيلان متكاملان
هما:

أولاً: تحاشي الانطلاق من نظرية بعينها حديثة كانت أم قديمة؛
ثانياً: وضع «ميتانظرية» تعلق جميع النظريات وتشكل المرجع والحكم
الوحيدين في القراءة والمقارنة معاً.

ولعل من البناءات النظرية التي تقترب من الميتانظرية المنشودة ما أسميناه
«النظرية الوظيفية المثلى» التي شغلناها لتقويم النظريات الوظيفية الحديثة والتي
نزعم أنه بالإمكان تشغيلها في قراءة الجانب الدلالي من التراث اللغوي العربي.

للاعتبارات السابقة يمكن أن نقول إن «التراث ماض ممتد»، وتأسيساً على
هذا فإن السؤال الهاجس بالنسبة إلى اللساني الوظيفي العربي هو الآتي: ما الذي
نستطيع أن نفعله بهذا الإنتاج اللغوي الضخم العظيم إلى جانب اعتزازنا به كفكر
إنساني يستحق فعلاً أن نعتر به؟

يمكن أن يأخذ التنظير التراثي للدلالة كما عرضنا له في المباحث السابقة
أوضاعاً ثلاثة:

أولاً: يمكن أن يعد تاريخاً للفكر اللساني الوظيفي؛
ثانياً: يمكن أن يُعتمدَ مرجعاً حين البرهنة والحجاج؛
ثالثاً: يمكن أن يكون مصدراً يُمتَح منه كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

س: ماذا تقصدون بذلك تحديداً؟

بخصوص قولنا «التراث تاريخ»، لا ندري إذا كان للدرس اللساني الوظيفي الحديث نشأة وتطوراً صلة بالتراث اللغوي العربي. لا ندري، بتعبير آخر، إذا كانت لهذا الدرس جذور عربية، إلا أنه من الممكن في جميع الأحوال أن ننظر إلى التراث، بحكم مفاهيمه ومنطلقاته وأهدافه، على أنه حقبة هامة من تطور الفكر اللغوي الإنساني في توجّهه الوظيفي. فيما يخص البحث اللساني الوظيفي العربي، نعلم جميعاً أن التراث اللغوي يشغل حيزاً معيّنًا من معرفة كل لساني عربي بل كل مثقف عربي. هذا المخزون يحصل التعامل معه في اتجاهين:

(أ) إمّا أن يكون حاضراً في تحصيل المعارف اللسانية الحديثة؛

(ب) أو أن يُرجع إليه على سبيل تأصيل ما اكتسب من هذه المعارف.

إن صلة التراث اللغوي بالنسبة للوظائفين العرب، إذن، صلة مباشرة سواء أكانت أصلاً أم نتيجة تأصيل.

أما قولنا «التراث مرجع» فمعلوم أنه يُميّز في الاحتجاج لنظرية لسانية معينة أو لمقاربة تقترحها، بين نمطين من الحجج: «الحجة الداخلية» و«الحجة الخارجية».

(أ) تُستقى الحجة الداخلية من النظرية نفسها طبقاً لمبادئها ومنهجها وطرائق الاستدلال المعتمدة فيها.

فحين نقارب تصدير مكون ما في إطار نظرية النحو الوظيفي، مثلاً، على أنه مكون مبّار فإن حجتنا في ذلك أن الوظائف التداولية في هذه النظرية هي التي تحدّد ترتيب المكونات داخل الجملة في اللغات المُعربة؛ أي في اللغات التي تعبّر عن الوظائف النحوية بواسطة الإعراب.

(ب) تدعو الحاجة أحياناً إلى دعم الحجة الداخلية بحجة خارجية تُستمدّ من نظرية لسانية أخرى يُستحسن أن تكون من الفصيلة نفسها.

مثال ذلك أن يُؤتى لدعم تحليل ما لظاهرة ما في إطار نظرية النحو الوظيفي

بتحليل للظاهرة نفسها تقترحه نظرية وظيفية أخرى كنظرية «النسقية» أو «نظرية التركيبات الوظيفية» أو غيرهما.

ولا يمتنع أن تُستمدَّ الحجَّةُ الخارجية من نظرية لغوية قديمة. في هذا الاتجاه، يمكن أن نسوق لدعم تحليلنا لظاهرة التصدير آراء بلاغيينا في باب التقديم والتأخير. ويمكن ألا نقف عند حد الاحتجاج لمقاربة وظيفية حديثة لإحدى ظواهر اللغة العربية بمقاربة تراثية للظاهرة نفسها حيث نستطيع أن نقدّم حجة لورود المنحى الوظيفي عامة كونه غير آت من عدم، بل له جذوره الضاربة في تاريخ الفكر اللغوي تسنده وتبرّر تبنيه.

وأما اعتبار «التراث مصدراً»، فإننا نعني به أن اتخاذ التراث مرجعاً في البحث الوظيفي العربي الحديث يعد مرحلة أولى في «تفعيله» ويمكن أن تتلوها مرحلة أقوى هي مرحلة توظيفه واستثماره بالأخذ منه كلما دعت الضرورة إلى ذلك. وقد ذهب فعلاً في هذا الاتجاه عدد من اللسانيين لدراسة اللغة العربية.

للاعتبارات السالفة لم نتوقف، منذ تشغيلنا لنظرية النحو الوظيفي في دراسة اللغة العربية، عن إقامة حوار مثمر بينها وبين تراثنا اللغوي، حوار يُسوِّغه ويسره التآسر بينهما من حيث المفاهيم والمنطلقات المنهجية. ولهذا الحوار أمثلة كثيرة في ما كتبناه وفي ما كتبه زملاؤنا ورفاقنا في مسيرة وضع نحو وظيفي للغة العربية.

س: طيب نبدأ من حيث انتهيتم لنسألکم: ما هي أهم مجالات استفادة اللغة العربية من نظرية النحو الوظيفي؟

ج: ما كانت العلاقة بين اللغة العربية ونظرية النحو الوظيفي مجرد تطبيق إطار نظري معين في دراسة متن لغوي معين بل كانت علاقة إفادة متبادلة، سواء على مستوى «الكفاية اللغوية»، أو على مستوى «الكفاية الإجرائية».

على المستوى الأول، فبفضل اعتماد نظرية النحو الوظيفي تسنى وضع نحو وظيفي متكامل للغة العربية أثار جوانب جديدة عدة من هذه اللغة لم يكن من المتاح الكشف عنها باعتماد أنحاء أخرى (قديمة أو حديثة). في المقابل، جاوزت الدراسات الوظيفية للغة العربية مستوى التطبيق المحض إلى الإسهام في التنظير الوظيفي العام كانت له بصماته الواضحة في الدفع بالنظرية نحو إحراز الكفاية

اللغوية والكفاية الإجرائية على السواء. ونحيل القارئ الكريم على مؤلفاتنا. على مستوى الكفاية اللغوية، دائماً، اصطلاحنا، كما هو معلوم، على إطلاق تسمية «الكفاية اللغوية» على مزاعم نظرية النحو الوظيفي الثلاثة: الكفاية التداولية والكفاية النفسية والكفاية النمطية.

ما نريد قوله هنا هو أن المنحنى الوظيفي العربي أسهم في إغناء وتطوير كل من هذه الكفايات الثلاث طيلة العقود الثلاثة الأخيرة، وقد كشفنا عن ذلك بوضوح في كتابنا (المنحنى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي).

وبالنسبة إلى «الكفاية الإجرائية»، فإنه كان من هواجس نظرية النحو الوظيفي، منذ بداياتها، ولوج حقول أخرى عبر التنظير اللساني وتطبيق نتائجه في وصف لغات متباينة الأنماط كحقلي الحاسوبيات والترجمة (سيمون ديك (1992)). إلا أن «الكفاية الإجرائية» كما حددناها هنا مفهوماً وما صدقا وأرهننا لها في كتابات سابقة (المتوكل (2003) و(2005ج) لم تظهر إلا في الخطاب الوظيفي المغربي حيث انبرى باحثون جامعيون في تدريسهم وفي رسائلهم لتمحيص انطباقية نحو الطبقات القالبي خاصة في قطاعات اجتماعية-اقتصادية كالتربية والتعليم اللغات والاضطرابات اللغوية وأنساق التواصل غير اللغوي... ورغم ما توصل إليه فإن البحث الوظيفي في القطاعات الاجتماعية-الاقتصادية يبقى في بداياته ويرجى من الدراسات المقبلة أن تدفع به نحو تحقيق هدفين أساسيين: طرق حقول أخرى غير الحقول الأربعة المبحوث فيها من جهة وتوظيف نموذج «نحو الخطاب الوظيفي» الذي ما يزال إلى حد الآن حبيس الحقل اللغوي المحض من جهة ثانية.

س: ما هو تقويمكم لحصيلة البحث اللساني في المغرب؟

ج: المغرب متميز في محيطه في مجال اللسانيات بدون شك؛ فقد اتخذ البحث اللساني في بلادنا مناحي متعددة رادها وأسهم في إغنائها وتطويرها باحثون من مستوى رفيع لم يكتفوا بتطبيق النظريات اللسانية الحديثة على المعطى اللغوي المحلي بمختلف مكوناته، بل اجتهدوا في تطوير تلك النظريات نفسها انتقاداً وتعديلاً وإغناءً.

من أبرز هذه المناحي المنحى البنيوي والمنحى التوليدي- التحويلي والمنحى الوظيفي. وتضاف إلى هذه الاتجاهات اللسانية الصّرف أبحاث كثيرة في مجالات قريبة من اللسانيات أو متأثرة بمناهجها كالسيميايات وتحليل الخطاب والشعرية والنقد الأدبي ذي التوجه اللغوي.

س: كيف أسهمت نظرية النحو الوظيفي في هذا التميز، سواء في المغرب أم في غيره من الدول العربية الأخرى؟

ج: إن أهم النظريات الوظيفية التي أطرت البحث اللساني العربي، فيما نعلم، ثلاث نظريات: النظرية الفيثرية (نسبة إلى فيرث) والنظرية النسقية ونظرية النحو الوظيفي.

فيما يخص النظرية الثالثة، نعلم أنها نشأت بجامعة امستردام في أواخر السنوات السبعين على يد مجموعة من الباحثين يرأسها الباحث اللساني الهلندي سيمون ديك.

كان منطلق النشأة الاقتناع بأن مقارنة خصائص العبارات اللغوية، خاصة منها ما يتضمن وصلأ (بين المفردات أو بين الجمل)، على أساس العلاقات أو الوظائف (الدالية والتركيبة والتداولية) تفضل مقاربتها على أساس المقولات الشجرية كالمركب الاسمي أو المركب الفعلي الذي لا ورود له إلا في بعض اللغات. في هذه المقاربة أصبح التمثيل التحتي للعبارات اللغوية بنية وظيفية لا ترتيب فيها تتخذ دخلا لمجموعة من القواعد (تختلف باختلاف اللغات) تنقلها إلى بنية سطحية مرتبة.

بفضل تطعيمها بمفاهيم تداولية أخرى (كالقوة الإنجازية وغيرها) وبفضل تطبيقها على لغات متباينة النمط، شجرية وغير شجرية، انتقلت هذه المقاربة العلاقية إلى نظرية وظيفية قائمة الذات.

وقد واكب هذا الاغتناء النظري توسع جغرافي حيث انتقلت نظرية النحو الوظيفي من مسقط رأسها امستردام إلى أقطار أخرى فتكوّنت مجموعات بحث وظيفية في أنتويرب (بلجيكا) ومدريد والرباط ولندن والدانمارك. وبموازاة ذلك دُعي الباحثون الوظيفيون للمشاركة في محافل دولية أوروبية وأمريكية إلى جانب

باحثين من مشارب أخرى توليدية-تحويلية وعلاقية وحاسوبية وغيرها للمقارنة بين مقاربات مختلفة لطواهر لغوية مركزية.

في هذا السياق، دُعي المغرب للإسهام بمدخل عن «النحو الوظيفي واللغة العربية» في إعداد الجزء الثاني من (وسوعة اللغة العربية واللسانيات العربية). وظلت نظرية النحو الوظيفي تكتسب المزيد من الانتشار إلى جانب المزيد من الاغتناء المعرفي بفضل الندوات الدولية.

دعنا نركز الآن بعض الشيء على انتقال نظرية النحو الوظيفي إلى البلاد العربية. دخلت هذه النظرية العالم العربي أول ما دخلت عبر جامعة محمد الخامس بالرباط حيث شكّلت «مجموعة البحث في التداوليات واللسانيات الوظيفية». وبفضل جهود الباحثين المغاربة المتمين إلى هذه المجموعة، تسوّى للمنحى الوظيفي أن يأخذ محله في البحث اللساني المغربي إلى جانب مكوناته الأخرى. وقد تم ذلك عن أربع طرق رئيسية هي التدريس والبحث الأكاديمي والنشر وعقد ندوات دولية داخل المغرب نفسه.

(أ) شُرع في تدريس النحو الوظيفي في مستهل السنوات الثمانين بجامعة محمد الخامس بالرباط وبالتحديد في شعبي اللغة الفرنسية واللغة العربية معاً ثم توسع تدريسه، بفضل الأساتذة اللسانيين المتخرجين من هذه الجامعة، ليشمل جامعات أخرى كجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء والمحمدية وجامعة مولاي إسماعيل بمكناس وجامعة شعيب الدكالي بالجديدة وجامعة القاضي عياض بمراكش وجامعة ابن زهر بمدينة أكادير وجامعة القاضي عياض بمدينة بني ملال وجامعة عبد المالك السعدي بتطوان.

وفي السياق نفسه، عمل الأساتذة مفتشو التعليم الثانوي على إدخال النحو الوظيفي إلى هذا القطاع التعليمي الهام عن طريق الكتاب المدرسي إلى جانب النحو العربي القديم والنحو التوليدي-التحويلي.

(ب) أخذت نظرية النحو الوظيفي قسطاً هاماً من البحث الجامعي بالمغرب حيث هيئت رسائل إجازة وأطروحات دكتوراه لا يستهان بعددها وقيمتها

العلمية بجامعة محمد الخامس بالرباط وغيرها من الجامعات المغربية استهدفت وضع أنحاء وظيفية (أو أقساط أنحاء وظيفية) للغة العربية الفصحى أساساً ولدوارجها (المغربية وغير المغربية) وللغات الأمازيغية المغربية وكذلك للغة الفرنسية.

(ج) بموازة البحث الأكاديمي الصّرف، قام لسانيو «مجموعة البحث في التداوليات واللسانيات الوظيفية» بأعمال نشرت بالعربية وبلغات أجنبية داخل المغرب.

(د) شارك عدد من اللسانيات الوظيفيين في ندوات النحو الوظيفي الدولية خارج المغرب (الندوات الآنفه الإشارة إليها).

وإلى جانب ذلك عقدت مجموعة البحث في التداوليات واللسانيات الوظيفية ثلاث ندوات وطنية حضرها باحثون وظيفيون أجنب بجماعة المحمّدية وبنى ملال وأكادير، وكان الهدف من تنظيم هذه الندوات هدفين أساسيين: أولاً، تمكين الأساتذة والطلبة المغاربة من الاطلاع على آخر تطورات نظرية النحو الوظيفي وثانياً، مناقشة مدى استثمار هذه التطورات في مقارنة المعطى المحلي عريباً كان أم غير عربي.

كان المغرب جسراً لعبور النحو الوظيفي إلى أقطار عربية أخرى حيث منه وبفضل المؤلفات والبحوث المغربية دخل الجزائر وتونس وموريتانيا والعراق وسورية بدرجات متفاوتة في التبنّي ورقعة الانتشار.

ولنختم هذا التذكير الوجيز بالقول إن المنحى الوظيفي استطاع أن يحتل موقعه داخل البحث اللساني المغربي الزاخر وأن يعايش باقي مكوناته القديمة والحديثة في سلام نسبي. وأعانه على ذلك، في رأينا، ثلاثة أمور أساسية: أولاً: اجتهاد الباحثين اللذين تبوّه المستمر، وثانياً: انتهاجه نهجاً مغايراً في البحث وثالثاً: أنه لم يستهدف قط إقصاء المقاربات الأخرى بل، على عكس ذلك، ظل يستفيد منها رؤى ونتائج كلما دعت الحاجة واستطاع إلى ذلك سبيلاً مؤمناً أشدّ الإيمان بوحدة البحث اللساني ونسبيته وإمكان التحوار الممنهج بين مذاهبه حتى وإن فصل بينها مرور الزمن.

الدكتور تمام حسان

س: لقد أشار العالم الأنثروبولوجي كلود ليفي شتراوس إلى أن اللسانيات، بفضل توجهها العلمي، ستصبح جسراً تعبره كل العلوم الإنسانية الأخرى، إن هي أرادت أن تحقق نصيباً من العلم. ولا أحد يستطيع اليوم أن يشكك في تحقق هذه النبوءة. فما الذي يجعل اللسانيات تشغل صدارة العلوم الإنسانية وتستاثر بكل هذا الاهتمام؟

ج: ربما صلح قول شتراوس: «بفضل توجهها العلمي» أن يكون إجابة عن هذا السؤال.

س: - في ظل هذا (المعطى) أو المعطيات: ما هو تقويمكم لحصيلة البحث اللساني في الثقافة العربية بعد مرور أكثر من نصف قرن على تعرف الثقافة العربية على البحث اللساني بمعناه الحديث؟

ج: استطاع الباحث اللساني في هذه الفترة أن يتعرف على الأمور التالية:

- أن قضية العامل الإعرابي في النحو موضع اعتراض؛
- أن المعاني النحوية تتسم بالتعدد والاحتمال ولا تتضح إلا بواسطة القرائن؛

- أن تفسير النصوص لا يكون بواسطة النظر في المفردات في حال انعزال كما نصادف في قول الشارح: «قال رحمه الله تعالى + لفظ مفرد». وأنه لا بد من الاعتراف بمبدأ التناسل في البحث عن المعنى... إلخ . ويصدق ذلك حتى على جهد مفسري القرآن الكريم. انظر مثلاً إلى تفسير قوله تعالى: ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا﴾ (النور:36)، ثم تأمل التركيب الإضافي (دعاء الرسول) لترى ما إذا كان الرسول داعياً أو مدعوا. يقول القرطبي: يريد: يصيح من بعيد: يا أبا القاسم! بل عظموه كما قال في الحجرات: «إِنَّ الَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ» (الحجرات:3)، فما الخطأ في هذا؟ الجواب أن الخطأ ليس في رعاية مبدأ التناسل، بل في خطأ استعماله، لأن هناك آيات

أخرى أولى بهذا التناص وهي التي تدل على أن الداعي هو النبي عليه الصلاة والسلام. تلك الآيات هي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا عَنَّهُ وَاتُّمَّ تَسْمَعُونَ﴾ (الأنفال: 02) وقوله جلَّ شأنه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ (الأنفال: 42)، وقوله سبحانه: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالرَّسُولِ يَدْعُوكُمْ لِتُؤْمِنُوا بِرَبِّكُمْ وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (الحديد: 8).

فلا شك أن اهتمام الرسول بالدعوة إلى الإسلام أهم عند الله والرسول من ترك ندائه باسمه إلى ندائه بلقبه.

س: هناك أسباب موضوعية، ولا شك، تفسر هذا الوضع، وتحول دون استثمار منجزات الدرس اللساني في الثقافة العربية بالشكل المطلوب. فما هي هذه الأسباب؟

ج: لا شك أن البحث اللساني العربي ثري بالإنجازات والإبداعات العقلية، ولكن المنجزات العربية في كثير من الحقول لم تعن بالكشف عن العلاقات بين الأفكار الأصلية والمنهجية المجردة، كون هذه العقول وقفت عند بيان الوحدات في حال الانعزال، ومن ثم لا نرى تناولاً لنظام أصول العلاقات إلا في أصول النحو وأصول الفقه.

س: التنافس بين المناهج اللسانية لا يمكن أن ينكره أحد. وهو تنافس لا نجد له مثيلاً إلا في ثقافتنا. هل المشكل مشكل مناهج حقاً؟

ج: التنافس بين المناهج اللسانية قائم عندنا وعند غيرنا، وهو دليل صحة لا تعاب به ثقافة ما، فما يكون العيب في الإطار العقلي لبعض المناهج الضحلة المتنافسة، إن وجدت .

س: من مظاهر هذا التنافس وجود شبه قطيعة بين بعض اللسانيين وبعضهم؟ فلا أحد منهم يهتم بما يكتبه الآخر. وهذا ما يجعل أمر اللسانيات في ثقافتنا متروكاً للاجتهادات الفردية التي تقف عند حدود الاتجاهات اللسانية، وفي أحسن الأحوال عند الحدود الجغرافية.

ج: التنافس إيجابي والقطيعة سلبية، وهي دليل هروب من المنافسة .

س: يتخذ هذا الصراع مظهرًا تلخصه المعادلة التالية:
النحو لا يساوي اللسانيات، والتراث العربي لا يساوي اللسانيات
ج: هذا الصراع يأتي من خارج مجتمع اللسانيين، وهو صراع بين الجهل
والمعرفة .

س: لماذا لا توجد اتجاهات أو تيارات أو مجموعات علمية تتخذ العربية
موضوعًا لنظرها في كل أبعادها ومستوياتها اللسانية؟ الآن العربية عربيات:
عربية قديمة تراثية، وعربية مقدسة، وعربية وسطى هي المستعملة الآن في
التداول المكتوب صحافة وفنًا.

ج: لعل إنشاء مؤتمر سنوي عربي عام لأساتذة اللسانيات ويصدر صحيفة
علمية تعنى بغايات المؤتمر وآرائه وسياساته يعين على الوصول إلى هذا الهدف.
س: ما هو دور المجامع اللغوية في النهوض بالعربية على مستويات التنظير
والممارسة؟

ج: كان يمكن أن يكون هناك دور للمجامع اللغوية لو تحقق لذلك شرطان:
الأول: أن تتحد المجامع اللغوية في مجمع واحد تابع للجامعة العربية.
الثاني: أن يكون لهذا المجمع وسيلة لتوصيل قراراته إلى الجهات الثقافية
القائمة على نشر هذه القرارات واستعمال ما تقرره.

س. نجد اليوم شبه إجماع على ضعف العربية في مؤسسات التعليم في
مختلف النواحي، وهو وضع ينذر بالكارثة في ظل معطيات تفرض أن يكون الوضع
معكوسًا تمامًا. بم تشخصون هذه الظاهرة؟

ج: يرجع ضعف العربية في مؤسسات التعليم إلى سوء التخطيط والإدارة.
وإذا استمر ذلك على حاله كان الخطر داهمًا على العربية. وأسوأ ما في التخطيط
والإدارة الحاضرة هو السماح بإنشاء جامعات أجنبية في بلادنا تهمل العناية باللغة
العربية.

س: كنتم من أوائل اللسانيين العرب الذين نقلوا اللسانيات الغربية إلى
العربية. كيف تقارن تلقي اللغويين العرب، وجلهم يومذاك من المحافظين
والتقليديين، للسانيات في أوائل القرن الماضي وتلقيهم الآن؟

ج: اتسم موقف المشتغلين بالدراسات اللسانية أول الأمر بعدم الاهتمام بما

رأوه من المحاولات الأولى للتعريف بالمناهج الجديدة. ولعل السبب في هذا التجاهل أن المحاولات الأولى لم تكن مفهومة. ثم لم يزل أصحاب الأفكار الحديثة يعملون على تعريب أفكارهم حتى وصلوا إلى المرحلة الحاضرة.

س: كيف تلقى اللغويون العرب نظراتك في كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) قديماً؟ وكيف اختلف الأمر الآن؟

ج: تلقى اللسانيون العرب أفكار هذا الكتاب بشيء من الصمت أولاً على الرغم من أنني دعوت في مقدمة الكتاب من شاء منهم إلى إبداء آرائهم في الموضوع. وبقي هذا الصمت عددًا من السنين قبل أن يبدأ المدح والقدح. وكان من أثر المدح أن تنبه طلاب الدراسات اللغوية الذين يحضرون الرسائل إلى ما اشتمل عليه الكتاب من أفكار جديدة تستحق الدرس، فكان ذلك خيرًا وبركة. ومن ثم فهم قرءوا الكتاب أن هذا الكتاب يجيب مطالب البحث ولا يجيب، في الوقت الحاضر على الأقل، مطالب التعليم العام.

س: هل ترى أن حركة ترجمة اللسانيات إلى العربية كافية لتأسيس معرفة لسانية متقدمة في العربية؟ وما هي أهم مشكلات الترجمة اللسانية العربية؟

ج: لو توحدت المصطلحات اللسانية لكان من الممكن لظاهرة الترجمة أن تكون كافية لإيجاد معرفة لسانية متقدمة في العربية، والأمر كذلك لو أن كل المترجمين كانوا على علم باللغات التي ينقلون عنها.

س: كيف يمكن استثمار النظريات اللسانية ومستخلصاتها ووجوهها التطبيقية في حل مشكلات العربية: كتعليمها لأبنائها، وللناطقين بغيرها، والتعدد اللغوي، والضعف اللغوي في العربية، وحوسبة العربية؟

ج: لو أننا عدنا إلى قراءة الإجابة عن السؤال الثاني لوجدنا الإشارة إلى أن جدوى الدراسات الحديثة تتضح في مجال البحث أكثر مما تتضح في التعليم، وذلك لسببين :

- أن طريقة المتون القديمة راسخة القدم في تاريخ التعليم، ويصعب إحلال غيرها محلها فترة زمنية محدودة.

- أن القائمين على تعليم العربية يختلفون في أفكارهم وأعمالهم عن طلاب

البحث وكل من الفريقين حريص على طريقته. ولاشك أن كثرة المعلمين
وقلة الباحثين ذات أثر في الموقف .

س. ما هي السبل التي تراها كفيلة بترقية اللغة العربية وتهيئتها أبناء
مجتمع المعرفة العربي المنشودة؟

ج. إذا أريد للغة العربية أن تبلغ درجة الرقي المأمولة، وأن تكون وسيلة
للنهضة الاجتماعية الشاملة فمن الضروري أن تتعدد طرق بحثها بأن يتجاوز
الاهتمام بها مجال القواعد انطلاقاً إلى تعدد ميادين الاستعمال.

س. كيف ترى الحركة اللسانية في مصر؟

ج: أعتقد أن مصر وتونس والمغرب ثلاثة مراكز مهمة لخدمة اللسانيات .

س. ما هو تقويمك للحركة اللسانية في العالم العربي؟ وما هي أهم عقبات
البحث اللساني العربي؟

ج: إن الحركة اللسانية في العالم العربي أمامها مستقبل طيب لو أن أقسام
الدراسات اللغوية في الجامعات العربية اتجهت إلى العمل بما ورد ذكره في
الإجابات السابقة .

س. هل لديك نصائح خاصة للسانيين الشبان؟

ج: أرجو أن يحافظ اللسانيون الشبان على طلب المنشورات الأجنبية المعنية
باللسانيات وإن أحسنوا قراءتها والعمل على الانتفاع بما يقرأون.
والله ولي التوفيق،،،

الدكتور حمزة بن قبالان المزيني

س: لقد أشار العالم الأنثروبولوجي كلود ليفي ستراوس إلى أن اللسانيات بفضل توجهها العلمي ستصبح جسرا تعبره كل العلوم الإنسانية الأخرى إن هي أرادت أن تحقق نصيبا من العلم. ولا أحد اليوم يستطيع أن يشكك في تحقق هذه النبوءة، ما الذي يجعل اللسانيات تشغل صدارة العلوم الإنسانية وتنتأثر بكل هذا الاهتمام؟

ج: سبق أن أجاب عدد من الباحثين عن هذا السؤال. وكان شومسكي من أبرز هؤلاء. وليس بالإمكان تكرار ما قاله شومسكي فهو موجود في عدد من كتاباته.

س: في ظل هذا (المعطى) المعطيات، ما هو تقويمكم لحصيلة البحث اللساني في الثقافة العربية بعد مرور أكثر من نصف قرن على تعرف الثقافة العربية على البحث اللساني بمعناه الحديث؟

ج: من المؤسف أن البحث اللساني في الثقافة العربية المعاصرة لا يزال محصورا في عدد قليل من الجامعات العربية وفي عدد أقل من الباحثين الجادين؛ وأذكر على وجه التخصيص ما يُنجز من بحث جاد في الجامعات المغربية وأشير إلى بعض الباحثين البارزين المغاربة ويأتي في مقدمتهم الأستاذ الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري الذي فاز بجائزة الملك فيصل العالمية في العام 2006م تقديرا لإنجازاته تلك.

أما ما يقام به من «بحث» في معظم الجامعات العربية فلا يزيد عن كونه إما تكرارا لما قيل من قبل، أو شذرات لا تنتمي إلى أي إطار ناظم.

س: هناك أسباب موضوعية ولا شك تفسر هذا الوضع، وتحول دون استثمار منجزات الدرس اللساني في الثقافة العربية بالشكل المطلوب ما هي هذه الأسباب؟

ج: من أهم الأسباب الموضوعية التي تحول دون استثمار منجزات الدرس اللساني في الثقافة العربية بالشكل المطلوب أن كثيرا من «المتخصصين» تعلموا في الجامعات العربية نفسها ولم يتح لهم التواصل مع ما يُنجز في خارج العالم العربي بسبب أن كثيرا منهم لا يحسن اللغات الأجنبية، خاصة الإنجليزية، التي تكتب

بها الأبحاث اللسانية الحديثة. وهناك سبب لا يقل أهمية وهو أن معظم الكتب والأبحاث التي يتلمذ عليها أكثر المتخصصين الآن كتبها رواد الدراسة اللسانية المصريون الذين عادوا من البعثة إلى بريطانيا في أواسط الخمسينيات الميلادية. وكان هؤلاء العائدون قد تدربوا على الدرس اللساني في إطار المدرسة الوصفية التي كانت مزدهرة في تلك الفترة. وبعد أن عادوا كتبوا كتبهم الأولى مستندين إلى خبرتهم التي اكتسبوها هناك. ولم يطوروا من أنفسهم؛ بل بقوا إلى الآن على ما تعلموه في الخمسينيات. ومن الأدلة على هذا أنك تجد بعض الكتب التي يُعاد نشرها في 2005م أو 2006م لكنها في الواقع هي الكتب نفسها، ومن غير تعديل، التي صدرت في سنة 1955م!

ومن الأسباب الأخرى أن هؤلاء الأساتذة الرواد الذين جمدوا على ما تعلموه في الخمسينيات أشرفوا على طلاب من مختلف الدول العربية ونقلوا إليهم أفكار المدرسة الوصفية وحججهم عن الاستفادة من التطورات المتسارعة في البحث اللساني. وزاد الأمر سوءاً أن أولئك الرواد نقلوا أفكارهم إلى كثير من الجامعات العربية حين انتقلوا إليها للتدريس.

ومن هنا فإن تخلف البحث اللساني سببه عدم مواكبة أولئك الرواد للتطورات الحثيثة التي بدأت في منتصف الخمسينيات الميلادية بقيادة نعوم شومسكي. والمتحقق أن أكثر الرواد لم يتعرف على ما يقوله شومسكي وتياره، بل إننا نجد عداً مبطناً وأحياناً صريحاً للمدرسة التوليدية في الأبحاث الجديدة القليلة التي ينتجها هؤلاء الرواد.

س: هذا التشخيص يلخص الوضع الحالي للدرس اللساني في ثقافتنا، وهو وضع نعتبره نتيجة طبيعية لملاسات القلبي، كما يفيد وجود عوامل خارجية، يمكن أن نعتبرها من قبيل العوامل المرتبطة بسوسيولوجيا العلم (اللسانيات)، لكن هذا لا ينفي وجود مبادئ داخلية للعلم (اللسانيات) لم تتحقق، أعني الشروط الضرورية لنشأة العلم وتطوره، ومن ذلك (بحسب بحث قمنا به في هذا المجال): غياب كتابة لسانية تمهيدية (تيسيرية) تقدم اللسانيات إلى القارئ المبتدئ بالشكل الصحيح، وعدم القدرة على مواكبة المستجدات اللسانية، ثم اعتبار اللسانيات من العلوم الكمالية...إضافة إلى أسباب أخرى سيأتي الحديث عنها؟

ج: من الطبيعي أن هذه الأسباب التي ذكرتها ناتجة عن «حجب» هؤلاء الرواد للمعرفة اللسانية الحديثة بكتبهم التي ألفوها في إطار المدرسة الوصفية، بل إن تلك الكتب وأولئك الرواد كانوا حاجزا منيعا ضد انتشار اللسانيات بمفهومها الحديث في أقسام اللغة العربية خاصة.

س: واقع البحث اللساني العربي يتعارض مع القسمة العقلية التي تقتضي أن يكون هذا البحث رائدا؛ بالنظر إلى الإرث العربي الزاخر في هذا المجال، وهذا ما يجعل هذه المعادلة جد معقدة، بل وغير مفهومة؟

ج: ومما يجعلها أكثر استعصاء على الفهم أن كثيرا من «الباحثين» اللسانيين لم يتورعوا عن الادعاء بأن النحو التوليدي الذي نظر له نعوم شومسكي «مأخوذ» بصورة مباشرة من النحو العربي. وحاول هؤلاء أن يزعموا أنه لم يكن لشومسكي أن يتدع النحو التوليدي لو لم يدرس النحو العربي! واستدلوا على ذلك بدراسته للغة العربية في جامعة بنسلفانيا وتلمذه على بعض المستشرقين المعروفين وبعض التشابهات الظاهرية بين منهج شومسكي منهج الدراسات اللغوية العربية المبكرة. ومن الأسباب الأخرى أن هناك وهما بالتفوق العربي في دراسة اللغة؛ وهو ما يؤدي إلى وهم آخر يتمثل في أنه لا يمكن لأحد أن يتجاوز ما أنجزه العلماء العرب الأقدمون في دراسة النظام النحوي للغة العربية.

وهناك سبب آخر وهو أن أكثر المتخصصين في اللغة لا يُعنون بأية لغة أخرى غير العربية. وهذا ما نتج عنه فقر معرفي كبير في مسألة طبيعة اللغة الإنسانية التي قادت المدارس اللسانية المعاصرة إلى كثير من أوجه الإنجاز في البحث اللساني.

س: التنافس بين المناهج اللسانية لا يمكن أن ينكره أحد، وهو تنافس لا نجد له مثيلا إلا في ثقافتنا، هل المشكل مشكل مناهج حقا؟

ج: عدم وجود هذا التنافس الضروري سببه غياب البحث اللساني الجاد في أي تقليد من التقاليد «البحثية اللسانية» في الإطار العربي.

س: من مظاهر هذا التنافس وجود شبه قطيعة بين اللسانيين، فلا أحد منهم يهتم بما يكتبه الآخر، وهذا ما يجعل أمر اللسانيات في ثقافتنا متروكا للاجتهادات الفردية، التي تقف عند حدود الاتجاهات اللسانية، وفي أحسن الأحوال عند الحدود الجغرافية؟

ج: ليست هذه القطيعة المعرفية مقصورة على اللسانيين، بل هي الطابع العام في التخصصات كافة. وهو ما أثر سلبا على مستوى الجدل في البحث العلمي. وقد نتج عن هذه القطيعة ما يشبه العداء بين التوجهات البحثية في اللسانيات وفي غيرها. وهو ما مثل عقبة كأداء في سبيل تطوير هذه الأبحاث.

س: يتخذ هذا الصراع مظهرا تلخصه المعادلة: النحو ≠ اللسانيات، التراث اللغوي العربي ≠ اللسانيات؟

ج: هذا مظهر واحد من مظاهر هذا الصراع؛ وهناك مظاهر أخرى ربما تصل حد «الشوفينية» القطرية.

س: تواجه اللغة العربية مجموعة من التحديات في سياق دولي عولمي غير مسبوق يندر بالابتلاء والابتلاع، حيث يتحدث الكل بنهم وهرج عن العولمة واقتصاد المعرفة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فماذا أعد العرب للغتهم في هذا الصدد؟ وما هي أهم التحديات التي سيواجهونها في نظركم؟ وكيف يمكن مواجهتها؟

ج: هناك ما يشبه الوعي بهذه المشكلات. لكن يبدو أنه ليس هناك جد في معالجتها. فهناك شكوى في كل بلد عربي من انحدار المستوى اللغوي في التعليم العام والجامعي، وفي استخدام اللغة في وسائل الاتصال الحديثة. أما علاج هذه المشكلات فعسير جدا بسبب غياب التخطيط اللغوي الموحد والموحد. ويبدو أن الدول العربية لا تواجه هذه المشكلة بشكل جماعي، بل الأمر متروك لكل منها أن «تعبث» باقتراح الخطط اللغوية التي لم ينتج عنها أي مردود واضح. ومما يدعو إلى الأسى أن المجامع اللغوية كلها تخضع للأفكار التقليدية عن اللغة وهو ما يجعلها تضيع الأوقات والأموال الكثيرة في غير ما طائل.

س: تواجه اللغة العربية مجموعة من التحديات في سياق دولي عولمي غير مسبوق يندر بالابتلاء والابتلاع، حيث يتحدث الكل بنهم وهرج عن العولمة واقتصاد المعرفة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فماذا أعد العرب للغتهم في هذا الصدد؟ وما هي أهم التحديات التي سيواجهونها في نظركم؟ وكيف يمكن مواجهتها؟

ج: يتوقف كل هذا على ما يمكن أن يُجزه الباحثون الجادون في اللسانيات

العربية الحوسبية. وهناك جهود قليلة في هذا المجال إلى الآن.

س: ما هي متطلبات تقليص الفجوة الرقمية بين العربية واللغات المتقدمة
معلوماتياً؟

ج: أظن أن المشكل الذي تنبع منه المشكلات كلها أنه ليس هناك تخطيط
قومي موحد لمواجهة مشكل اللغة. وربما يعود ذلك إلى جهل السياسيين المتنفذين
أنفسهم باللغة.

س: لماذا لا توجد اتجاهات أو تيارات أو مجموعات علمية تتخذ العربية
موضوعاً لنظرها في كل أبعادها ومستوياتها اللسانية؟ لأن العربية عربيات؟
عربية قديمة تراثية، وعربية مقدسة، وعربية وسطى هي المستعملة الآن في
التداول المكتوب صحافة وفناً؟

ج: هناك المشكل الأول الذي يتمثل في أن اللغة العربية بحاجة ماسة إلى
النزول إلى مستوى اللغة اليومية بدلاً من بقائها على المستوى الأدبي الذي لا يصلح
لكثير من الوظائف اللغوية اليومية أو العلمية في البحث العلمي. ويتوقف إنجاز
هذا المستوى على نضج الدراسات اللسانية الجادة التي يمكن أن تغير المواقف
التقليدية من المشكل اللغوي وهي المواقف المسيطرة الآن ولا تسمح لأي من
المواقف العلمية الجديدة بمزاحمتها.

س: كيف يمكن للغة العربية أن تصبح فاعلة في محيطها؟ وما هي المشاكل
التي تعترض سبيل المعالجة الآلية العربية؟

ج: أظن أن مشكلاتنا كلها ليست فكرية بل سياسية. ويعني هذا أن الإصلاح
السياسي ضروري لحل كثير من المشكلات التي أشرت إليها.

س: ما دور المجامع اللغوية في النهوض بالعربية على مستويات التنظير
والممارسة؟

ج: سبق في جوابي عن السؤال الثامن الإشارة إلى دور المجامع اللغوية
العربية الضعيف في معالجة المشكل اللغوي العربي للأسباب التي أشرت إلى
بعضها هناك.

س: نجد اليوم شبه إجماع على ضعف العربية في مؤسسات التعليم في

مختلف الأسلاك، وهو وضع يندز بالكارثة، في ظل معطيات تفرض أن يكون الوضع معكوسا تماما؟ بم تشخصون هذه الظاهرة؟

ج: ينتج هذا في معظمه عن النظرة التقليدية للغة العربية. وهي نظرة لا تزال مسيطرة في البلاد العربية كلها عند المتنفذين والمسؤولين عن التعليم.

س: ما دمننا بصدد الحديث عن بعض المشاكل والتحديات المطروحة، أشير إلى أن اللسانيات في الثقافة العربية بقيت حبيسة نفسها، ولم تنفتح على بعض القطاعات الأخرى كما هو الحال بالنسبة إلى اللسانيات في الغرب، بل لم تسهم لا من قريب ولا من بعيد في بعض التحديات التي تواجه الأمة، والتي تعتبر في صميم البحث اللساني: التخطيط اللغوي، التعدد اللغوي، الأمراض اللغوية... ما هي أسباب هذا التوقع في نظركم؟ وهل يمكن أن نعتبره مظهرا من مظاهر تخلف اللسانيات في ثقافتنا؟

ج: من الواضح أن تخلف البحث اللساني في اللغة العربية خاصة هو الذي يخلق هذه المشكلات ويجعل من حلها أمرا صعبا.

س: يبدو أن التحديات التي تعترض سبيل اللسانيات العربية كبيرة، لكن ما يعمق من طبيعة الإشكال هو أن اللسانيات في ثقافتنا لم تستطع لحد الآن إيجاد حلول عملية لمشاكلها الخاصة، أشير في هذا السياق إلى بعض الإشكاليات التي ظلت تؤرق البحث اللساني العربي منذ زمن بعيد، كتلك المرتبطة بالمصطلح والتعريب؟

ج: هذه المشكلات تتبع من تخلف البحث اللساني أيضا. أما التعلل بمشكل المصطلحات والتعريب فوسيلة للهروب من مواجهة المشكلات.

س: ماذا تقترحون بهذا الخصوص (من الناحية المنهجية تحديدا)؟

ج: الاقتراح الوحيد الذي أظن أنه لازم هو تطوير البحث اللساني الجاد.

س: يبقى إسهام اللسانيات العربية في اللسانيات العالمية محدودة جدا، ولا يكاد يذكر من اللسانيين العرب إلا من لهم كتابات باللغات الأجنبية. هل هذا الأمر تعتبرونه طبيعيا ولماذا؟

ج: هذا نابع أيضا من تأخر البحث اللساني عندنا. وهو أمر غير طبيعي ذلك أننا نجد إشارات كثيرة إلى أبحاث عن كثير من اللغات تكتب بغير اللغة الإنجليزية.

س: في نظركم ما هي السبل التي ترونها كفيلة بإنجاح مشروع الإصلاح اللغوي العربي؟ نقصد تحديدا أهم القضايا التي يجب أن تركز عليها البحوث اللسانية العربية إن هي أرادت مسايرة الركب، والانتقال من مرحلة الاستهلاك إلى مرحلة الإنتاج؟

ج: دعنا أولا نبدأ بالانفلات من شرنة التقليد ونفتح أبصارنا على المنجزات العلمية المعاصرة في دراسة اللغة.

س: ما هي نصائحكم للسانيين الشباب؟

ج: أنصحهم ألا يستمعوا إلى نصائح الكبار، وأن يختطوا طريقا علميا مختلفا عن الطرق غير المجدية التي نسير فيها نحن الآن.

س: انصب اهتمامكم بشكل خاص على اللسانيات التوليدية، لماذا هذا الاهتمام تحديدا؟

ج: السبب البسيط الأوحده أنني درست في الولايات المتحدة في جامعة تكساس التي تهتم بهذه المنهج.

س: ركزتم بشكل خاص على ترجمة بعض المؤلفات اللسانية المهمة: يمكن أن نشير على سبيل التمثيل لا الحصر إلى ترجمة بعض كتب اللساني الأمريكي نعوم شومسكي، وكتاب اللساني الأمريكي ستيفن بنكر، وكتاب ديفيد جستس... لم كل هذا الاهتمام بالترجمة بدل التأليف؟ وما هي الصعوبات التي واجهتكم؟

ج: أشكرك أولا على لطفك؛ ثم إن لدي قناعة بأن الترجمة الدقيقة أسهل السبل في تعريف القارئ العربي عموما والمتخصص في اللسانيات على وجه أخص باللسانيات على طبيعتها الصحيحة بعيدا عن الابتسار والتشويه الذي ينتج عن التأليف في أكثر الأحيان. أما عن الصعوبات فلم أجد صعوبات تذكر في استعمال اللغة العربية في التعبير عن الأفكار والمفاهيم اللسانية وصوغ المصطلحات المناسبة لها، هذا مع أن كثيرا من الفضل في سك هذه المصطلحات وسبك الجمل العربية بشكل مؤد يعود إلى الزملاء الذين قرأوا ترجماتي قبل نشرها.

أما الصعوبات التي عانيت كثيرا منها فهي تمنع أكثر دور النشر التي عرضت عليها تلك الترجمات عن نشرها تعلقا بأن سوقها كاسد. وأنا أعذر تلك الدور؛ لأن هذا هو الواقع.

س: ترجمتكم الرائقة لهذه الأعمال يجعل الإشكالات المطروحة على هذا المستوى قابلة للاحتواء؟

ج: أكثر الإشكالات إشكالا هي تعلل كثير من الناس بأن اللغة العربية ليست قادرة على التعبير عن الأفكار والمفاهيم العلمية الدقيقة في اللسانيات. وربما صح لي الزعم بأن ترجماتي تشهد بأن المشكل ليس في اللغة العربية بل في عدم قدرة بعض المترجمين على التعبير بها.

س: الأعمال المترجمة في اللسانيات العربية كثيرة، وإن كانت غير كافية، لكن أغلبها غير معتمد، ما هو مصدر الخلل في نظركم؟

ج: أظن أن مصدر الخلل أن كثيرا من المترجمين ليسوا متخصصين في اللغة العربية فأكثرهم متخصص أساسا في اللغة الإنجليزية أو الفرنسية. ومن هنا فإن المشكل يتمثل في عدم تمرس بعض هؤلاء المترجمين بالأساليب العربية وهو ما ينشأ عنه استغلاق تلك الترجمات وعجمتها التي تحتاج إلى ترجمة!

س: كيف يمكن أن تسهم الترجمة في تقدم البحث اللساني العربي؟ وهل فكرتم في قلب المعادلة ومحاولة تعريف القارئ الأجنبي بإسهامات اللغويين العرب في مجال الدراسات اللسانية؟

ج: لاشك أن للترجمة دورا مهما في تبيئة المفاهيم اللسانية في المجال الثقافي العربي. وربما تكون الخطوة الأولى والأهم في استحداث النهضة العلمية. وربما جاز لي التذكير بأن ترجمة كتاب دي سوسور إلى اللغة الإنجليزية سنة 1959م كانت حدثا مهما وهي لا تزال الترجمة الوحيدة المعتمدة لذلك الكتاب. وهي الترجمة التي عرّفت متكلم الإنجليزية بأفكار دي سوسور وجعلتها نقطة انطلاق لنشاط علمي معروف، خاصة في مجال النقد الأدبي.

أما تعريف القارئ الأجنبي بإسهامات اللغويين العرب فتدخل -كما أظن- في باب الترف في هذه الفترة من تاريخنا. ذلك أن حاجتنا الأولى أن نستفيد من المنجزات العلمية المعاصرة أولا أما التفاخر بما لدينا فيأتي بعد أن ننجح في تأصيل هذه العلوم لدينا والكتابة عنها باللغة العربية.

س: إلى جانب الترجمة، تركز اهتمامكم على مراجعة (نقد) بعض ما يكتب في

الثقافة العربية، وهذا عمل أصيل تحتاج إليه كل ثقافة تنشُد تحقيق الأفضل. كيف يمكن للثقافة العربية أن تصل إلى إستمولوجيا لسانية عربية تخرج اللسانيات العربية من حالة الصمت؟

ج: يأتي اهتمامي بنقد بعض ما يكتب عن اللسانيات باللغة العربية مدفوعاً بما ألاحظه، ويلاحظه غيري، من شيوخ الادعاء والزيّف والضعف في كثير مما يُكتب باللغة العربية في هذا التخصص أو يترجم إليها. فهناك قدر هائل من الغثاء الذي يحجب الرؤية ولا يتورع كثير من العابثين عن زيادته. ومن هنا فهي مسؤولية يجب حملها لحماية هذا التخصص من سوء الفهم ولحماية المستهلكين من الغش! ومن المؤكد أن هذا النشاط الذي أرجو أن يهتم به المتخصصون يدخل في باب التأريخ لهذا التخصص ويدخل في رسم المنطلقات الفلسفية والعلمية التي يمكن أن يقوم عليها البحث اللساني العربي الجاد.

س: ما هي أهم أعمالكم المستقبلية في التأليف والترجمة؟

ج: لدي بعض الأعمال التي تحتاج إلى إنجاز وأرجو أن أتمكن من قريب من الانتهاء من بعضها تأليفاً وترجمة.

س: ما هو تقويمكم لواقع اللسانيات في المملكة العربية السعودية؟

ج: لا يختلف واقع اللسانيات في المملكة العربية السعودية عن واقعها في الأقطار العربية الأخرى- باستثناء المغرب. فهناك ما يشبه الغياب لأي نشاط جاد في هذا المنحى.

الدكتور داوود عبده

س: يخلط كثير من الناس بين تعليم العربية لأبنائها وتعليمها للناطقين بغيرها، فلا يقيمون أي فرق بينهما. فما وجه الافتراق بين هذين المجالين من حيث المادة التعليمية وطرق التدريس؟

ج: هناك فرق هام يتطلب اختلافاً في الأمرين السابقين؛ فابن اللغة يعرف بحكم إتقانه لهجته الأم كثيراً من مفردات العربية الفصحى وقواعد تركيب الكلمة (الصرف) وتركيب الجملة، لأن كثيراً من المفردات لا تكاد تختلف عن مفردات اللهجات المحكية، ومعظم قواعد تركيب الكلمة وتركيب الجملة لا تختلف عن هذه القواعد في الفصحى. فالصفة، على سبيل المثال، تلي الموصوف وتتفق معه في العدد والجنس والتعريف والتنكير في اللهجات كما هي في الفصحى، وتركيب الإضافة، وهو معقد جداً، كما يعرف أي طالب أجنبي تعلّم اللغة العربية لا يختلف كذلك. فأداة التعريف، مثلاً، لا تتصل بالمضافات مهما كان عددها في التركيب (وكذلك التنوين)، وصفة أي مضاف لا تليه مباشرة، بل تلي آخر مضاف إليه في التركيب، وإذا كان تركيب الإضافة معرفة فإن الصفة تسبقها أداة التعريف رغم أن موصوف تلك الصفة مجرد منها (كتابُ البنتِ الجديدُ...؛ سيارةُ المدرّسِ الجديدةُ...)، ونون «الوقاية» تلي الأفعال (وبعض أخوات إن) ولا تلي الأسماء (صديقي دعاني) إلخ.

فالمادة التعليمية: (للمبتدئين، مثلاً)، تأخذ بعين الاعتبار، إذا كانت موضوعة لتدريس الناطقين بغير العربية، أموراً أهمّها:

أ- شيوع المفردات وقواعد تركيب الكلمة وقواعد تركيب الجملة. يُبدأ بالشائع ويُؤخّر غير الشائع.

ب- التدرّج في إدخال ما سبق بحيث تكون محدودة في كلّ درس.

ج: تكرار كلّ كلمة وكلّ تركيب عدداً كافياً من المرات في الدرس الذي تدخل فيه وفي الدروس اللاحقة.

أما في طرق التدريس (النحو، مثلاً): فيُهمّ في تدريس أبناء العربية بما هو

مختلف عن قواعد تركيب الجملة في لهجته اهتماماً خاصاً ويُعرَض ما هو مشترك بين اللهجة والفصحى عرضاً سريعاً. أمّا الناطق بغير العربية فيُهمِّم في تدريسه بكلّ القواعد لأنّها جميعاً غير معروفة، ويُدرَّب عليها تدريباً تطبيقياً مكثفاً. مثلاً، نون «الوقاية» تُهمَل في تدريس العربيّ، فليس هناك طفل عربيّ يقول «كتابني» بدل «كتابي» أو «ضربي» بدل «ضربني». وفي قواعد العدد يحتاج الطالب العربي وغير العربي على السواء إلى تدريب على القاعدة الخاصة بتأنيث العدد وتذكيره (عشرة طلاب وعشر طالبات؛ خمسة عشر طالباً وخمس عشرة طالبة)، وتحتاج الفتنان إلى معرفة أنّ عشرة تكون بفتح الشين للمذكر وبسكونها للمؤنث. كما تحتاج الفتنان إلى معرفة أنّ المعدود يكون مجروراً في المثال الأوّل والمثال الثاني ومنصوباً في المثالين الأخيرين. أمّا متى يكون المعدود جمعاً ومتى يكون مفرداً فالعربيّ يعرف ذلك منذ طفولته من قواعد لهجته المحكيّة، في حين أنّ غير العربيّ بحاجة إلى تدريب مكثّف على هذه القاعدة، وبخاصة لأنّ فيها تعارض مع قاعدة المعدود في لغته الأمّ، فهو يتوقّع أن يكون المعدود بعد خمسة عشر أو عشرين أو مئة جمعاً لا مفرداً. أمّا «الإعراب» فيجب أن يُدرّس للفئتين بطريقة وظيفية (انظر الفصل الثاني في كتاب: من قضايا اللغة العربية).

س: اقترحت تدريس اللغة العربية بطريقة وظيفية للتغلب على ضعف تلاميذ المدارس وطلاب الجامعات في اللغة العربية، فما المنحى الوظيفي؟

ج: المنحى الوظيفي في تدريس العربيّة هو تدريسها بطريقة تؤدّي إلى إتقان المهارات اللغوية الأربع: فهم اللغة مسموعة وفهمها مقروءة والتعبير الشفوي (وهو يشمل ما يُسمّى بالقراءة الجهرية) والتعبير الكتابي، فوظيفة اللغة، أيّة لغة، هي القدرة على الفهم والإفهام. ولإتقان هذه المهارات الأربع لا بدّ من اعتبار قواعد اللغة (قواعد تركيب الكلمة وقواعد تركيب الجملة وقواعد الكتابة) وسائل لإتقان المهارات الأربع السابقة لا غاياتٍ في حدّ ذاتها، وبالتالي يُقتصر في تدريسها على ما يحتاج إليه الطالب لإتقان المهارات الأربع: فهم اللغة بشقيه فهماً عميقاً دقيقاً انظر الفصل الثالث في كتاب من (قضايا اللغة العربية)، والتعبير الخالي من الخطأ بشقيه. وهذا يُلغي معظم الإعراب التقليدي تلقائياً ويحلّ محلّه الإعراب الوظيفي، وقد ناقشتُ هذه

القضية بشيء من التفصيل في الفصل الثاني من كتاب (قضايا اللغة العربية).
وأودّ أن أشير إلى أنني وزملائي في قسم اللغة العربية في جامعة فيلادلفيا
وقبل ذلك في جامعة الإسراء طبّقنا المنحى الوظيفي وكانت النتائج مُرضية. غير
أنّ هذا المنحى الوظيفي يجب أن يُطبّق في جميع مراحل الدراسة ابتداءً من الصفّ
الأوّل الابتدائي، لا في الجامعة فحسب، لتظهر ثماره بشكل صحيح.

س: نُشر لك بعض البحوث في الترجمة الآلية القائمة على التطبيق العملي.
ما أهمّ الصعوبات التي تواجهها الترجمة الآلية؟

ج: الجمل التي تُرجمت آلياً من الإنجليزية إلى العربية أظهرت أنّ برامج
الترجمة الآلية التي استعملت في ترجمتها تواجه صعوبات كثيرة، صعوبات لا
يواجهها المترجم الإنسان، أهمّها:

أ- عدم قدرتها على اكتشاف معنى الكلمة من السياق، وخاصة إذا كان المعنى
لا يتضح إلا من جملة سابقة أو جملة لاحقة، وهو أمر يكتشفه الإنسان
دون صعوبة. قارن بين ترجمة الآلة وترجمة الإنسان التي تليها بين
قوسين:

Your car is better than mine.

س: ارتك أفضل من المنجم. (سيارتك أفضل من سيارتي)

ب- عدم القدرة على تطبيق قواعد المطابقة بين كلمة وأخرى، مثلاً:

The student I taught was your friend's daughter.

أنا الطالب علم كان ابنة صديقك. (الطالبة التي علمتها كانت ابنة صديقك)
ج - عدم القدرة على اكتشاف بعض الاختلافات بين قواعد اللغتين في
جواز حذف بعض الكلمات في إحدى اللغتين دون الأخرى، أي عدم
القدرة على الوصول إلى البنية العميقة للجمل، كحذف اسم الموصول
في الإنجليزية في الجملة السابقة، وحذف بعض الكلمات في المثالين
التاليين، وعدم حذف كلمة في الترجمة العربية توجب قواعد العربية
حذفها كما في المثال الثالث:

I will go if you will.

أنا سأذهب إذا أنت س. (سأذهب إذا ذهبت)

He is a student but I am not.

هو طالب لكنني ليس. (هو طالب لكنني لست طالباً)

I read a book which I bought yesterday.

قرأت كتابا الذي اشتريت أمس. (قرأتُ كتابا اشتريته أمس)

د - عدم القدرة على ترجمة الجمل التي يختلف معناها عن المعنى الحرفي لمفرداتها ترجمة صحيحة، مثلاً:

This took place in broad day light.

هذا أخذ مكانا في الضوء النهاري الواسع. (حدث هذا في وضح النهار)

س: كنتَ من اللسانيين الأوائل في العالم العربي، وقد أتيتَ برؤى جديدة تخالف ما استقرَّ عند من سبقوك من اللغويين المعاصرين. كيف تقبل الناس هذه الرؤى؟

ج: لعلَّ أهمُّ ما خالفتُ فيه اللغويين المعاصرين الذين سبقوني، ومن أبرزهم إبراهيم أنيس وكمال بشر وعبد الرحمن أيوب وأنيس فريحة، أنني كنت أدافع عن آراء المدرسة التوليدية التحويلية، فقد كان أولئك اللغويون يدافعون بشدة عن المدرسة الوصفية، فمهمة اللغويِّ فيما يرون هي وصف الظواهر اللغوية لا تفسيرها. وكان بعض أتباع المدرسة الوصفية يسخرون من آراء اللغويين العرب القدماء في «تقدير» أصل (بنية عميقة) تخالف ظاهر اللفظ (البنية السطحية)، فرددتُ عليهم مؤيِّدا ضرورة تقدير بنية عميقة في بعض الأحيان تختلف عن ظاهر اللفظ لتفسير ظواهر لغوية لا يمكن تفسيرها دون ذلك التقدير.

يقولون، مثلاً، لماذا نقول إنَّ أصلَ قالَ قَوْلَ وأصلَ باعَ بَيْعَ وأصلَ دعا دَعَوَ وأصلَ رمى رَمَى وأصلَ مَدَّ مَدَدَ ما دام أبناء العربية لا يقولون هو قَوْلَ وبيِعَ ودَعَوَ ورَمَى ومَدَدَ، وفاتهم أنَّ اللغويين القدماء كانوا حريصين على تفسير ظواهر لغوية لها علاقة بالأفعال السابقة، فكيف نفسّر وجود الواو في مضارع (قال ودعا) ومصدريهما ووجود الياء في مضارع (باع ورمى) ومصدريهما؟ ولماذا نقول دَعَوْتُ ولا نقول دَعَاْتُ (دعا+تُ)، ونقول مَدَدْتُ ولا نقول مَدَدْتُ (مدد+تُ). وقد ضربتُ أمثلة

كثيرة تؤيّد الحاجة إلى تقدير بنية عميقة تخالف ظاهر اللفظ في كثير من الكلمات والجمل لتفسير ظواهر لغوية تتصل بتلك الكلمات والجمل (انظر فصل «اللغويون العرب بين الوصف والتفسير في (دراسات في علم أصوات العربية ج1)، وفصل «الدراسات الصوتية في العربية بين الوصف والتفسير في (دراسات في علم أصوات العربية ج2)، وفصل «التقدير وظاهر اللفظ» في (أبحاث في الكلمة والجمله).

والحقّ أنني لم أطلع على أيّ ردّ من أتباع المدرسة الوصفية على ما خالفتهم فيه، وبالتالي لا أدري كيف تلقّوا آرائي. أمّا النحويون فقد لمسّت من بعضهم تقبُّلاً حسناً لدفاعي عن بعض آراء اللغويين القدماء، رغم أنني لم أتفق مع اللغويين القدماء في كثير من آرائهم.

س: لو طُلب إليك أن تعيد النظر في خطط أقسام العربية في الوطن العربي، ما الذي تقترح تعديله على الخطط الحالية؟

ج: أقترح التعديلات التالية في خطط أقسام العربية (والإنجليزية أيضاً):

1- إلغاء جميع مساقات (موادّ) النحو، وتدرّس النحو بالطريقة الوظيفية التي اقترحتها من خلال النصوص، وهي تشمل إلغاء الإعراب التقليدي والاكتفاء بالإعراب الوظيفي. انظر الفصل الثاني من كتاب (من قضايا اللغة العربية).

2- تخصيص موادّ لكل مهارة من مهارات اللغة: فهم المسموع وفهم المقروء والتعبير الشفوي والتعبير الكتابي يُهتَم في كلّ منها بأهداف تلك المهارة، وبالوسائل التي تحقّق تلك الأهداف (قواعد تركيب الكلمة وقواعد تركيب الجملة وقواعد الكتابة). ولما كان الفصل بين هذه المهارات فصلاً تاماً أمراً مستحيلاً، فسيكون في تدريس كلّ مادة اهتمام جزئيّ بالمهارات الأخرى.

3- إلغاء موادّ علم اللغة (اللسانيات) باستثناء مادة واحدة (مقدمة في علم اللغة) تعطي فكرة عامّة، على أن يقتصر تدريس علم اللغة على الدراسات العليا.

4- الاهتمام بتدريس موادّ الأدب بإتقان المهارات اللغوية ووسائل تحقيق أهدافها، لا بالمعلومات الأدبية فحسب.

5- بما أنّ معظم خريجي أقسام اللغة العربية لا يتقنون التحدّث باللغة العربية الفصحى بطلاقة دون أخطاء ولا يتقنون الكتابة دون أخطاء، بل لا يفهمون ما يُقرأ

ويُسمع فهماً عميقاً دقيقاً (انظر الفصل الثالث في كتاب (من قضايا اللغة العربية))، فإنني أرى أنّ الاقتراحات السابقة التي تهتمّ اهتماماً خاصاً بهذه المهارات الأربع ووسائل تحقيقها هي الحلّ لتخريج طلاب يتقنون العربية. وما قلته عن أقسام اللغة العربية ينطبق أيضاً على أقسام اللغة الإنجليزية وغيرها من اللغات؛ ذلك أنّ الحكم بأنّ شخصاً ما يتقن لغة ما يُبنى عن إتقان المهارات اللغوية الأربع في تلك اللغة.

س: لك دراسات في لغة الطفل، وهي دراسات نادرة في اللسانيات النفسية العربية، فما أهمّ ما توصلت إليه؟

ج: أهمّ ما توصلت إليه أنّ المدرسة السلوكية في علم النفس لا تستطيع تفسير اكتساب اللغة عند الطفل وأنّ المدرسة الإدراكية قادرة على ذلك، فنموّ الطفل اللغوي يعتمد اعتماداً وثيقاً على نموّه الإدراكيّ، سواء أكان ذلك في المفردات أو الجمل. (انظر كتاب (في لغة الطفل ج 1: المفردات وج 2: الجملة)، والفصل الثالث «نموّ الطفل اللغوي وعلاقته بنموّه الإدراكي» في كتاب (دراسات في علم اللغة النفسي)، وفيما يلي أمثلة من اكتساب المفردات:

يكتسب الطفل مفردات محسوسة مثل كرة وباب وقلم في أواخر السنة الأولى وأوائل السنة الثانية من عمره بعد أن يسمعها عدداً قليلاً من المرات، ولكنه لا يكتسب المفردات المجردة *abstract* إلا في مراحل متأخرة. فالألوان (أحمر، أصفر، أبيض...) لا تُكتسب في جميع اللغات قبل نهاية السنة الثانية أو منتصف الثالثة، لأنّ الطفل لا يستطيع تجريد لون الشيء من الشيء ذاته، فإذا قلت له «أصفر» مشيراً إلى قلم أو كتاب فقد لا يجد صعوبة في لفظ الكلمة (مع تغيير في بعض أصواتها) ولكنه سيظن أنّ «أصفر» تعني الشيء المشار إليه لا لونه. كذلك يكتسب الكلمات المتعلقة بالمكان، مثل هنا وهناك وأين؟ قبل نظيراتها المتعلقة بالزمان مثل الآن وأمس وغدا، فمعظم الأطفال لا يكتسبون الكلمتين «أمس» و«غدا»، مثلاً، قبل سنّ الثالثة أو الثالثة والنصف، رغم أنّ لفظ كلمة «بكرة»، مثلاً، أسهل من لفظ كلمة «طاولة» التي يكتسبها (إذا سمعها) في أوائل سنته الثانية. ويكتسب كلمة «جُبْن» (طعام) قبل عدّة سنوات من اكتسابه «جُبْن» (عكس «شجاعة») لأنّ المشكلة ليست صعوبة اللفظ بل صعوبة المفهوم والمعنى، وهما مرتبطان بمستوى القدرة

الإدراكيّة. وحتى الكلمات المنتمية لفئة واحدة مثل «طويل» و«قصير»، أو «بعيد» و«قريب» إلخ. تُكتسب إحداها قبل الأخرى لأسباب تتعلّق بالإدراك، فالطبيعي أن تُكتسب «طويل» قبل «قصير» و«بعيد» قبل «قريب». ذلك أنّ القصر نوع من الطول، والقرب نوع من البعد، فنحن نقول «هذا طويل. طوله متران» و«هذا قصير. طوله (وليس قصره) نصف متر» و«هذا المكان بعيد. يبعد عشرة كيلو مترات» و«المكان الآخر قريب. يبعد (وليس يقرب) نصف كيلو متر».

وفي الجمل يسمع الطفل بعض الكلمات مثل أداة التعريف وحروف الجرّ مئات المرّات دون أن يكتسبها. يسمع، مثلاً، «الماما في المطبخ»، ولكنه في مرحلة الجملة المسماة «جملة الكلمتين» يحذف أداة التعريف وحرف الجرّ ويقول «ماما مطبخ» (بصرف النظر عن لفظه لكلمة «مطبخ»).

وجدير بالذكر أننا أحياناً نسمع طفلاً يستعمل كلمة ما فنظنّ أنه يعرف معناها، ثمّ نكتشف أنّ المعنى المرتبط بها في ذهنه ليس المعنى الصحيح. وسأكتفي بذكر مثال واحد من كلام ابنتي ديمة: سمعتُ كلمة «نُصّ» (نصف) في قولها «نُصّ إلي ونُصّ لمروان» فظننت أنها تعرف معنى «نُصّ» إلى أن قالت يوماً: «نُصّ إلي ونُصّ لمروان ونُصّ إلّك» فأدركت أنّ أحد شرطيّ معنى «نُصّ» وهو أنه جزء من اثنين لم يكن معروفاً لديها. ثمّ قالت بعد ذلك: «نُصّ مروان أكبر من نُصّي» فتبيّن أنّ الشرط الثاني لمعنى «نُصّ» وهو أنّ الجزأين متساويان لا تعرفه كذلك. أي أنّ معنى «نُصّ» عندها هو «جزء» دون قيود.

ولعلّ أطرف ما كنتُ أسمعه من بعض الآباء والأمهات حين أسأل عن الحصييلة اللغوية لطفل في أوائل السنة الثانية من عمره قولهم «بعرف كلّ شي»!

الدكتور الطيب البكوش

سن: لقد أشار العالم الأنثروبولوجي كلود ليفي ستراوس إلى أن اللسانيات بفضل توجهها العلمي ستصبح جسرا تعبره كل العلوم الإنسانية الأخرى إن هي أرادت أن تحقق نصيبا من العلم. ولا أحد اليوم يستطيع أن يشكك في تحقق هذه النبوءة، ما الذي يجعل اللسانيات تشغل صدارة العلوم الإنسانية وتنتأثر بكل هذا الاهتمام؟

ج: السبب الذي جعل اللسانيات تشغل صدارة العلوم الإنسانية خلال القرن العشرين بالخصوص هو أن تطورها منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، تميّز بتوجه علمي قربها من العلوم الصحيحة وإن بقيت رغم ذلك من العلوم الإنسانية باعتبارها مؤسسة بشرية اجتماعية.

وفي هذه المرحلة الحاسمة من تطورها -ونقصد المنهج المقارن واللسانيات التاريخية ثم ظهور المنهج السوسوري والبنوية وما تلاها- استفادت اللسانيات كثيرا من العلوم الاجتماعية الأخرى مثل التاريخ وعلم الاجتماع، ثم توصلت إلى بلورة مناهج أكثر دقة وعلمية، تجاوزت العلوم الأخرى وأثرت فيها وخاصة مع البنيوية. لكن ما سهّل ذلك هو التركيز على البعد الصوتي والشكلي في اللغة دون البعد الدلالي الذي بقي عصيا على الشكلنة.

أما اليوم فيمكن الحديث عن تفاعل بين اللسانيات والعلوم الأخرى إلى حدّ بروز مباحث جديدة تقع في مساحة التلاقي والتداخل مثل اللسانيات الاجتماعية واللسانيات النفسية واللسانيات الإعلامية والترجمية وغيرها.

وقد تولّد عن هذا التفاعل الثري اهتمام متزايد بالدلالة وبضرورة السعي إلى شكلنتها وأخذ الدلالة بعين الاعتبار في دراسة المعجم ولاسيما بتطبيق منهج «أقسام الأشياء» الذي يهدف إلى جعل اللسانيات في خدمة الترجمة الآلية.

س: في ظل هذا (المعطى) المعطيات، ما هو تقويمكم لحصيلة البحث اللساني في الثقافة العربية بعد مرور أكثر من نصف قرن على تعرف الثقافة العربية على البحث اللساني بمعناه الحديث؟

ج: البحث اللساني في الثقافة العربية حديثا يمكن تصنيفه إلى ضريين:
البحث الفردي الذي يقوم به في الغالب مدرّسون جامعيون أو طلبة المراحل العليا في شكل رسائل دكتوراه، وهو يتّسم غالبا بالتشّتت رغم أهمية عديد الأبحاث. والبحث المؤسسي الذي ينجز في إطار بعض المجامع اللّغوية أو الألكسو. وهذا النوع من الأعمال تغلب عليه النزعة المحافظة عموما. فضلا عن البيروقراطية وأحيانا الاعترافات السياسية. لذلك لو قارنا بين التكلفة والنتائج لكانت الأعمال المؤسسية دون الأعمال الفردية إذا اعتبرناها مجملة.

كما أنّ ما يلاحظ في الأعمال المؤسسية أنّها تكاد تنحصر في قضايا المعجم، والمصطلحات التي كثيرا ما تترجم معزولة عن سياقها ودون تعريب النصوص المؤسّسة التي وردت فيها.

ورغم التركيز على المعجم والمصطلحات فإنّ الثقافة العربية الحديثة مازالت تفتقر إلى معجم عربي تاريخي أو تأثيلي، وهو مشروع يمكن للمجامع والجامعات العربية أن تجمّع طاقاتها البشرية والماديّة وأنّ تنجزه في آجال معقولة لو توفّرت الإرادة والنظرة الاستراتيجية في مؤسسات مثلها ومثل الألكسو، ولو تغلبت الاعترافات العلمية والحضارية على الاعترافات السياسية الضيقة.

فما تقوم به البلاد العربية بأجمعها تجاه لغتها رغم مواردّها الهامّة وطاقاتها المادية والبشرية دون ما يقوم به بلد أوروبي واحد ودون ما تقوم به إسرائيل وحدها. وهو مظهر من مظاهر تدنيّ التنمية في البلاد العربية.

س: هناك أسباب موضوعية ولا شك تفسر هذا الوضع، وتحول دون استثمار منجزات الدرس اللساني في الثقافة العربية بالشكل المطلوب ما هي هذه الأسباب؟

ج: بالإضافة إلى ما ذكرت توجد أسباب أخرى هامّة:
منها أنّ تقديس التراث عند البعض يجعلهم يعتبرون أنّ ما أتى به الأوائل كاف شاف ولسنا في حاجة إلى إعادة القراءة من منظور أحدث يستفيد من النظريات والاكتشافات الحديثة.

يذكرني هذا بتعليق أحد الزعماء العرب المرموقين -رحمه الله- كان يرأس

جلسة قدّمت فيها عرضاً عن القضايا الصوتية في كتاب سيبويه في مؤتمر دعنتي إليه جامعة شيراز سنة 1974م بمناسبة مرور اثني عشر قرناً على وفاته فساءل عن الفائدة من إعادة قراءة كتاب سيبويه بطريقة حديثة والحال أنّ محتواه واضح كما شرحه النحاة القدامى.

من نتائج هذا التقديس أو من مظاهره، استهجان المستويات الدارجة من العربية والترفع عن دراستها، ممّا يجعل طلبة الاختصاص يجتنبونها لأنّها لا تشجّع على الانتداب والترقية في الجامعات العربية. هذا النقص الفادح وما تركه من فراغ قد جعل جلّ المختصّين أو المهتمين باللهجات العربية من اليهود العاملين في إسرائيل أو في الجامعات الغربية.

ولعلّ من أسباب الحذر من هذه الدراسات هو اهتمام المستشرقين بها ولاسيما أنّ بعضهم كان يدعو إلى استخدام اللهجات بدل الفصحى. وهو موقف خاطئ حتى من الناحية العلمية، تماماً مثلما يخطئ من يعادي الدراسات اللّهجية لأنّ في ذلك خطراً على الفصحى ذاتها نظراً للتكامل بين المستويات الفصيحة والمستويات الدارجة.

ومن نتائج هذه النظرة الدونية غياب الأطالس اللسانية العربية الفصحى والدارجة معاً. وما نجده منها في بعض البلدان القليلة قام به أجنب، إذا استثنينا ما أنجزه فريق الأطلس اللساني التونسي في السنوات الأخيرة والذي نشرت بعض نتائجه بالعربية وبعضها بالفرنسية.

بالإضافة إلى هذا يوجد نقص فادح في تعريب الأبحاث اللسانية الحديثة التأسيسية وذات القيمة النظرية ولاسيما منها ما يتعلق بالدلالة.

وفي هذا المجال يوجد تقصير كبير من الألكسو ومن المجامع العربية إلا أنّ ما بدأت تقوم به في المدة الأخيرة المنظمة العربية للترجمة انطلاقاً من بيروت، يسدّ بعض الثغرات.

يمكن بالطبع أن نعدّد الأسباب والعوائق وهي كثيرة لكنني أعتبر أنّ ما هو إيديولوجي أو سياسي قد يكون أهمّ وأعمق أثراً.

س: هذا التشخيص يلخص الوضع الحالي للدرس اللساني في ثقافتنا، وهو

وضع نعتبره نتيجة طبيعية لملايسات التلقي، كما يفيد وجود عوامل خارجية، يمكن أن نعتبرها من قبيل العوامل المرتبطة بسوسيولوجيا العلم (اللسانيات)، لكن هذا لا ينفى وجود مبادئ داخلية للعلم (اللسانيات) لم تتحقق، أعني الشروط الضرورية لنشأة العلم وتطوره، ومن ذلك (بحسب بحث قمنا به في هذا المجال): غياب كتابة لسانية تمهيدية (تيسيرية) تقدم اللسانيات إلى القارئ المبتدئ بالشكل الصحيح، وعدم القدرة على مواكبة المستجدات اللسانية، ثم اعتبار اللسانيات من العلوم الكمالية... إضافة إلى أسباب أخرى سيأتي الحديث عنها؟

ج: سؤالكم هذا يتضمّن الجواب أو جزءا هامًا منه ويرتبط مباشرة بما سبق ذكره. ويمكن تلخيص التشخيص بصفة تأليفية في ما يلي:

- غياب النظرة الاستراتيجية وعدم أخذ البعد التنموي للدراسات اللسانية بعين الاعتبار في مستويات القرار المحلي والإقليمي.
- نقص الترجمة الجيدة التي تمكن من مواكبة التطور العلمي.
- ضعف الجانب التنظيري الذي يسهم في التأسيس العلمي والمعرفي.
- غياب المشغل اللساني ضمن المشاغل السياسية العامة وفي صلب المخططات الإنمائية.

س: واقع البحث اللساني العربي يتعارض مع القسمة العقلية التي تقتضي أن يكون هذا البحث رائداً؛ بالنظر إلى الإرث العربي الزاخر في هذا المجال، وهذا ما يجعل هذه المعادلة جد معقدة، بل وغير مفهومة؟

ج: صحيح أننا نلاحظ مفارقة كبرى في هذا المجال. فالنخبة العربية الإسلامية قديما تركت لنا تراثا هامًا زاخرا فعلا، وهو ذو قيمة عالمية وقابل للمقارنة دون مركبات نقص مع التراث الهندي أو اليوناني قبل الميلاد وبُعیده.

وقد شمل جميع الميادين تقريبا مع التركيز على المعجم والنحو والصرف، وهو إنتاج من داخل المنظومة، أي إنه يصف العربية ويقننها من داخل نظامها.

لكننا نجد بصفة موازية تقريبا إنتاجا آخر فيه تأثر بالفلسفة اليونانية وبآراء أرسطو في اللغة. وهو واضح جليّ عند ابن رشد مثلا. ويمكن القول إن التنظير اللساني متوفّر قديما عند المفكرين من أمثال الفارابي وابن سينا وابن رشد والغزالي وابن خلدون أكثر ممّا عند النحاة إذا استثنينا منهم الذين لهم ثقافة فلسفية مثل ابن

جني وغيره.

ومن المفيد أن نشير إلى أنّ القدامى لم يهملوا اللهجات خصوصا أنّهم كانوا مقتنعين بنزول القرآن بسبعة أحرف. إلا أنّ المادة اللهجية توجد مشوثة في مباحثهم، تجميعها وتحليلها هام جدا لتقويم تطوّر العربية المتواصل. فجهود المحدثين على أهميتها، أراها شخصا دون جهود القدامى وأضيق أفقا إذا أخذنا بعين الاعتبار اختلاف الظروف من جميع النواحي ولاسيما أنّ الفترة القديمة فترة تأسيس وتوسّع ومدّ حضاري والفترة الحديثة فترة امتداد لفترات الانكماش والتخلّف الحضاري.

س: **التنافس بين المناهج اللسانية لا يمكن أن ينكره أحد، وهو تنافس لا نجد له مثيلا إلا في ثقافتنا، هل المشكل مشكل مناهج حقا؟**

ج: المناهج جزء من المشكل وليس كل المشكل... لكن لا أفهم لماذا نحصر التنافس في ثقافتنا. فهو موجود في جميع الثقافات. وحتى عندما نفكر في التنافس الذي كان موجودا بين مدرستي البصرة والكوفة منذ بدايات البحث اللساني العربي، لا يمكن أن لا يُذكرنا ذلك بالتنافس الأسبق بين مدرسة الإسكندرية ومدرسة برغام في الثقافة اليونانية. ونجد التنافس ذاته اليوم بين بعض المدارس اللسانية الغربية كما حدث في الستينيات بين الوظيفية والتوليدية.

س: **من مظاهر هذا التنافس وجود شبه قطيعة بين اللسانيين، فلا أحد منهم يهتم بما يكتبه الآخر، وهذا ما يجعل أمر اللسانيات في ثقافتنا متروكا للاجتهادات الفردية، التي تقف عند حدود الاتجاهات اللسانية، وفي أحسن الأحوال عند الحدود الجغرافية؟**

ج: هذا مشكل آخر، لا أسميه تنافسا بل ضعفا في الوعي العلمي ونقصا في الأخلاق العلمية. يذكّرني ذلك بحادثة معبّرة عن هذا، فقد كنت في لجنة مناقشة لترقية جامعية عالية، ولاحظت للمترشح أنّ أحد بحوثه الرئيسية في اختصاص لساني محدّد لا ذكّر في مراجعه لبحث هامّ هو الوحيد من نوعه ممّا نشرته الجامعة ذاتها. فكان جوابه غريبا وهو أنّه سمع بالبحث ولكن لم يصادف أن أطلع عليه. فقلت في نفسي حتى لا أخرجّه أكثر «رب عذر أقبح من ذنب». هذه العقلية المرضية موجودة بكثرة في النخبة العربية ويمكن أن أسميها بظاهرة حجاب الجوار، وهي تبدو لي

أوضح في تونس.

أما إذا وضعنا الظاهرة في المستوى الإقليمي فإنّ الأمر يصبح أعقد لأنّ الحدود الجغرافية زادت كثافة في السنين الأخيرة رغم العولمة ورغم تطوّر وسائل الاتّصال. لكن الأسباب هنا يغلب عليها الطابع السياسي الضيق.

في جميع الأحوال هذه الظواهر تندرج ضمن التخلف لا التنافس في رأيي.

س: يتخذ هذا الصراع مظهرًا تلخصه المعادلة: النحو ≠ اللسانيات، التراث

اللغوي العربي ≠ اللسانيات؟

ج: هذا المظهر موجود فعلا ولكن المشكلة لا تنحصر فيه كما أسلفت. صحيح أنّ اللسانيات نُظِرَ إليها بكثير من الريبة حتى في الأوساط الجامعية لأنّ كلّ جديد يُحترز منه في البداية، بالإضافة إلى أنّه يضايق البعض ويحملهم على التحرك والتجدّد ويُقلق راحتهم فيما استقرّوا عليه واطمأنوا إليه دون شك أو تساؤل. وقد حاول البعض أن لا يرى في اللسانيات إلاّ اهتماما باللهجات مع كلّ ما يثيره هذا الاهتمام من مخاوف وشكوك واحترازات.

ولكن ما كان حاسما في الأمر هو إقبال الطلبة على اللسانيات وتعبيرهم عن الرغبة في تطوّر الدراسات النحوية وقد وصلت أعداد منهم إلى الجامعة فتعززت بهم اللسانيات. وإذا أخذت الجامعة التونسية مثلا، يمكن القول إنّ مفهوم الصراع لا ينطبق بالمعنى الذي يشير إليه السؤال. وحدث نوع من الإجماع على أهمية إعادة قراءة التراث بأليات بحث لساني حديثة بشكل يثري اللسانيات العامّة ويطوّر المعرفة اللغوية التقليدية. لكنني لا أستبعد أن يوجد مثل هذا الصراع في بعض الجامعات العربية الأخرى.

س: تواجه اللغة العربية مجموعة من التحديات في سياق دولي عولمي غير مسبوق ينذر بالابتلاء والابتلاع، حيث يتحدث الكل بنهم وهرج عن العولمة واقتصاد المعرفة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فماذا أعد العرب للغتهم في هذا الصدد؟ وما هي أهم التحديات التي سيواجهونها في نظركم؟ وكيف يمكن مواجهتها؟/ ما هي متطلبات تقليص الفجوة الرقمية بين العربية واللغات المتقدمة معلوماتيا؟

ج: التحديات ليست جديدة وإنّما هي متجدّدة. فقد تجاوزت العربية تحدي

الدارجات الذي أثاره بعض دعاة الاستعاضة عن الفصحى بالدارجة، وإن كان في الحقيقة تحدياً ضعيفاً وقع تضخيمه إيديولوجياً ولم يكن يمثل خطراً فعلياً على أرض الواقع؛ لأنّ التكامل بين المستويين أقوى من التنافس. واتجاه التطور خلال القرن الماضي يؤكد ذلك بوضوح.

أما تأثير العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فهي تمثل تحدياً لجميع الألسن مقابل الانكليزية.

لكن لا أتصوّر أنّ الأمر يبلغ حدّ الابتلاع لأيّ لسان. يكفي أن نرى كيف يُعالج الاتحاد الأوروبي تعدّد لغاته لتبيّن أنّ التعدّد اللساني سيبقي القاعدة وأنّ الترجمة ستزيد ازدهاراً والاستثمار في الترجمة الآلية سيتوسّع أكثر فأكثر.

أما القضية الجوهرية في نظري فهي هل تبقى العربية في خانة التخلف أم إنّها مقبلة على الارتقاء إلى مصاف اللغات العالمية المتقدّمة؟ هذا هو التحدي الحقيقي.

ويجب التأكيد هنا أنّ الأمر لا يتعلّق باللسان العربي في ذاته وإنّما بمستوى مستعمليه من جهة وبالسياسة اللسانية من جهة أخرى.

فمستوى المستعملين عموماً لا يحتاج إلى تدليل إضافي، فهو مستوى متخلف. وما يحصل من تقدّم نسبيّ نسفه دون نسق التطور العالمي، ممّا يزيد الفجوة اتّساعاً وعمقاً. ويكفي في هذا الصدد الرجوع إلى دراسات تقرير التنمية البشرية العالمي أو الخاص بالبلاد العربية لتصوّر مدى التخلف في جميع الميادين ولاسيما المعرفية منها، إنتاجاً وحتى نقلاً وترجمة.

أما السياسة اللسانية وما تقتضيه من تشخيص للواقع وضبط الأهداف واتخاذ القرارات للتنفيذ والمتابعة والتقويم فهي على حدّ علمي لا تكاد توجد في أيّ مكان، وهي غائبة كذلك إقليمياً.

ولا توجد وصفة سحرية للخروج من هذا الوضع وإنّما يقتضي الأمر التحوّل من موقع المستهلك إلى موقع المنتج للمعرفة وثمار المعرفة.

س: لماذا لا توجد اتجاهات أو تيارات أو مجموعات علمية تتخذ العربية موضوعاً لنظرها في كل أبعادها ومستوياتها اللسانية؟ لأنّ العربية عربيات؟

عربية قديمة تراثية، وعربية مقدسة، وعربية وسطى هي المستعملة الآن في التداول المكتوب صحافة وفنا؟

ج: لا أظن أنه توجد علاقة بين تعدد العرييات أو مستويات العربية وما تفترضونه من غياب المجموعات العلمية التي تتخذها موضوعا لنظرها. بل بالعكس التعدد عامل إثراء وحافز على البحث والنظر.

لكن هل هي غائبة فعلا. أميل إلى الظن بأنها دون المطلوب ولكنها موجودة، وهي من ثلاثة أصناف:

صنف محلي من نوع فريق البحث اللساني الذي نشط منذ الستينيات في مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية (سيراس) بتونس وكان ينشّطه الفقيه صالح القرمادي، ومن نوع فريق الأطلس اللساني التونسي الذي بعثناه في السنين الأخيرة ومازال يعمل. هذا فضلا عن فرق أخرى تعمل في الكليات المختلفة.

وصنف عربي إقليمي من نوع «الرصيد اللغوي العربي» الذي شمل البلدان المغاربية الثلاثة (تونس والجزائر والمغرب) بين الستينيات والسبعينيات.

وصنف أحدث قائم على الشراكة العربية الأوروبية وهو إمّا بتمويل مزدوج أو تمويل أجنبي صرف. ونجد هذا النوع من مجموعات البحث التابعة لجامعات متعدّدة من الشمال والجنوب في مشاريع الشبكات مثل شبكة المعجمية والمصطلحية والترجمة وإحدى الشبكات الفرنكوفونية. وهذه المجموعات تشتغل عموما على جميع مستويات العربية وعلى التعدد اللساني.

س: ما هي الإشكالات التي يمكن أن تطرحها العربية بوصفها لغة الإنتاج الإبداعي والتواصل القطاعي المكتوب، لا لغة التداول اليومي؟

ج: لا يوجد إشكال جوهري إلاّ عند الذين يريدون إقامة حواجز فاصلة بين الفصحى ودارجاتها. لكن المتأمل في المشهد اللغوي العربي حاليا، يلاحظ إجمالا تداخلا ثريا بين المستويات بفضل وجود مستويات بينية متعدّدة متدرّجة تسمح بالحديث عن استرسال لغوي يتأكد أكثر فأكثر.

ومن الطبيعي أن يختصّ كلّ مستوى من المستويات بمجالات معيّنة. فلغة التدريس ليست لغة التعامل في الأسواق ولغة القصة ليست بالضرورة لغة المسرح

الشعبي. ومن الطبيعي أن يوجد فرق بين لغة الكتابة ولغة التخاطب اليومي. لكن المهم هو أن نعمل من أجل التقريب بين المستويات لا من أجل توسيع الفجوة بينها.

س: كيف يمكن للغة العربية أن تصبح فاعلة في محيطها؟ وما هي المشاكل التي تعترض سبيل المعالجة الآلية العربية؟

ج: لا يوجد مفتاح سحري. جوهر القضية يكمن في التحوّل كما قلت من قبل من موقع الاستهلاك إلى موقع الإنتاج العلمي والمعرفي، بتجميع الطاقات العربية البشرية والمادية. فالمنتج يستعمل لغته ويطبق على لغته ويعالج المشاكل انطلاقاً من خصوصيات لغته.

أما المستهلك فيضطرّ إلى استعمال الألسن الأخرى ويبقى لاهثاً وراء نسق التقدّم الذي يحقّقه المبتكر المصنّع والمنتج. وهنا بالذات يكمن مشكل المعالجة الآلية العربية التي لا ترقى إلى المستوى العالمي رغم الجهود المبذولة.

س: ما دور المجامع اللغوية في النهوض بالعربية على مستويات التنظير والممارسة؟

ج: بالإضافة إذا ما ذكرت سابقاً، أرى أنّ المجامع الحالية تبقى أقرب إلى المشاغل المحلية ولا يمكن لمجمع تُقرّرُ إحداثه دولةً واحدة أن يستجيب للمتطلبات الإقليمية.

وأعتقد أنّ طبيعة المنطقة العربية بلهجاتها وحتى فصحيّاتها من بعض الجوانب، وخاصة الجانب المعجمي -تطلّب مجمعا إقليمياً ضخماً يتأسس بقرار سياسي إقليمي وميزانية قارّة مستقلة ويخضع لاعتبارات علمية لا دخل فيها للمزايدات السياسية ويتولى التخطيط والإنجاز لسياسة لغوية عربية شاملة وهو مشروع كان من المفروض أن يؤسّس مع الجامعة العربية.

س: نجد اليوم شبه إجماع على ضعف العربية في مؤسسات التعليم في مختلف الأسلاك، وهو وضع يندّر بالكارثة، في ظل معطيات تفرض أن يكون الوضع معكوساً تماماً؟ بم تشخصون هذه الظاهرة؟

ج: هذا الضعف هو النتيجة الطبيعية لما ذكرته سابقاً. فهو ليس ظاهرة معزولة

وإنّما يوجد ترابط بين الظواهر. توجد جامعات عربية تُلقَى فيها الدروس بالدرجة المطعّمة بشيء من الفصحى، بدل أن يكون العكس. وهذا الضعف ينقله جيل عن جيل. وتوجد اختصاصات تقدّم فيها دروس بعربية متوسطة مخلوطة بعبارات غير عربية وذلك في عديد المؤسسات في البلاد العربية. وما يوجد في الجامعات هو تواصل لما يوجد في مراحل التعليم السابقة. وهي ظاهرة تحتاج إلى وصف دقيق وإلى المعالجة العلمية.

س: لاحظ عالم اللسانيات روبنز أن معظم السمات التي تميز التاريخ المعاصر، في الغرب، قد نشأت في عصر النهضة، واستمرت دون انقطاع حتى الوقت الراهن. وأن الكثير من تلك السمات كان له تأثير مباشر في الاتجاهات التي اتخذتها الدراسات اللغوية فيما بعد. والواقع أن ما لاحظته روبنز بالنسبة إلى عصر النهضة في الغرب يمكن تعديته إلى عصر النهضة العربية وما صاحبه من ردود فعل كان للجانب اللغوي حظه الوافر منها. فأسئلة النهضة حاضرة بشكل جلي في الفكر اللساني العربي، حيث يمكن أن نميز بين اتجاهات مختلفة: اتجاه طفري (حدثي)، واتجاه تراثي (تقليدي) واتجاه توفيق، والأكثر من هذا أن هذه الاتجاهات تظهر أحيانا في الاتجاه الواحد. هذا ما حكم على الثقافة العربية عموما، واللسانيات خصوصا، باجتراح قضايا هي في غنى عنها. نتساءل هنا: ما موقع الفكر العربي من الفكر اللساني الحديث؟ ثم ألم يحن الوقت بعد لتقويم هذه الحويلة، والخروج من هذه الدوامة؟

ج: الوضع الذي عرفته أوروبا مثلا يختلف كثيرا عن الوضع العربي من حيث تطوّر الفكر اللساني. فأوروبا حدث فيها في عصر النهضة التي دامت قرونا تطوّر في الفكر اللساني لا يمكن عزله عن ظاهرة بالغة الأهمية وهي نشأة اللغات الوطنية بعد التخلي عن اللاتينية الرسمية التي أصبحت بذلك لغة ميتة اجتماعيا ولكنها مصدر ثراء للغات الوطنية التي ارتقت من مستوى اللهجات الدارجة إلى مستوى اللغات الرسمية.

وكان هذا من العوامل التي تدعّمت باكتشاف التراث السنسكريتي الهندي والتي آلت في القرن التاسع عشر إلى ظهور المنهج المقارن واللسانيات التاريخية. وهي مرحلة حاسمة سابقة لظهور اللسانيات العامة الحديثة في القرن العشرين. أمّا العربية فقد أضفى عليها الكتاب المقدس - القرآن - صبغة مقدّسة جعلت

بعض مستعملها يقاومون كلّ تطوّر فيها إلى أن فرضت طبيعة الحياة والتطوّر العلمي والاجتماعي مظاهر عدّة من التطوّر. ولولا هذا التطوّر الذي بدأ فعلا مع عصر النهضة وخاصة خلال القرن العشرين لبقيت العربية الفصحى متقدمة جدّا لا تفي بالحاجة.

فالظروف اللسانية بين عصر النهضة الأوروبية وعصر النهضة العربية مختلفة جدّا. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ التقدّم شامل ولا يكون في مجال دون آخر لترابط المجالات المعرفية، فمن تقدّم في سائر العلوم يتقدّم أيضا في العلوم اللسانية.

س: ما دمنا بصدد الحديث عن بعض المشاكل والتحديات المطروحة، أشير إلى أن اللسانيات في الثقافة العربية بقيت حبيسة نفسها، ولم تنفتح على بعض القطاعات الأخرى كما هو الحال بالنسبة إلى اللسانيات في الغرب، بل لم تسهم لا من قريب ولا من بعيد في بعض التحديات التي تواجه الأمة، والتي تعتبر في صميم البحث اللساني: التخطيط اللغوي، التعدد اللغوي، الأمراض اللغوية. ما هي أسباب هذا التفوق في نظركم؟ وهل يمكن أن نعتبره مظهرا من مظاهر تخلف اللسانيات في ثقافتنا؟

ج: إلى حدّ ما هو صحيح. فاللغويون القدامى يدون لي أكثر جرأة إجمالا. فقد اهتموا باللهجات وبالذخيل وبآفات النطق أو عيوبه كما كانوا يقولون. لكن هذه الجرأة نجدها عند غير اللغويين أكثر من أمثال الجاحظ وابن حزم وابن خلدون وغيرهم، رغم أنهم في الغالب يبرّرون هذا الاهتمام بضرورة التمييز بين الفصح وغير الفصح ونجد هذا الحذر ذاته في العصر الحديث كما في معجم تيمور. لكن التخطيط لا يقوم به أفراد وإنّما مؤسسات ذات إمكانيات ولها هامش من حرية القرار. لكن الوعي بأهمية البحث اللساني وقيّمته الاستراتيجية في التنمية البشرية مازال منقوصا.

س: يبدو أن التحديات التي تعترض سبيل اللسانيات العربية كبيرة، لكن ما يعمق من طبيعة الإشكال هو أن اللسانيات في ثقافتنا لم تستطع لحد الآن إيجاد حلول عملية لمشاكلها الخاصة، أشير في هذا السياق إلى بعض الإشكاليات التي ظلت تؤرق البحث اللساني العربي منذ زمن بعيد، كتلك المرتبطة بالمصطلح

والتعريب؟

ج: لا أظنّ أنه يمثل إشكالا في ذاته فالإشكال في غياب السياسة والاسراتيجية. عندما قرّر المأمون أن يتجاوز الاجتهاد الفردي في النقل عن اليونان فإنّه أحدث المؤسسة اللّازمة ومنحها من المال ما يكفي، فتمّ ذلك في بيت الحكمة. طبعاً المقارنة لا تستقيم من ناحية الكمّ والتنوّع، وإنّما تكمن أهميتها في الرمز. فما تقرّر نقله في تلك الحقبة كان تراثاً منتهياً مغلقاً. أمّا اليوم فهو إنتاج هائل منفتح متزايد بنسق أسرع بكثير من نسق الترجمة. وهنا تكمن قيمة التخطيط الاستراتيجي حسب الميادين والاختصاصات واختيار الإنتاج المؤسسي الذي لا غنى عنه وتوجيه الجهود والإمكانات في اتجاه التكامل والتراكم في حين أن ما يجري الآن عموماً لا يعدو اجتهاد الأفراد أو المجموعات القليلة، ذات الإمكانيات المحدودة.

أمّا قضية المصطلح فإنّها لا تحلّ إلاّ بارتباط بالترجمة لا بصفة معزولة. فإذا كانت الترجمة مخططة، كان توفير المصطلح الضروري أيضاً مخططاً. فعلى سبيل المثال التجربة التي خضناها في إطار المؤسسة العربية للترجمة المنشأة في السنين الأخيرة تُبيّن أنّ حلّ قضية المصطلح هيّن إذا حُلّت قضية التعريب.

س: ماذا تقترحون بهذا الخصوص (من الناحية المنهجية تحديداً)؟

ج: لا أرى مخرجا جدياً إلاّ بتجميع الطاقات العربية الكفأة في إطار مؤسسة من نوع المؤسسة العربية للترجمة تسهم جميع الدول العربية في تمويلها وتوسيعها. إلى جانب مجمع لغوي إقليمي يموّل بالشكل ذاته يتولى الإشراف على ضبط خطة استراتيجية لسانية عربية وعلى تنفيذها. ويمكن أن تضع من أهدافها الأولية ما يلي:

- ترقية الإنتاج العربي حتى يستغلّ في تطوير المعجم العربي وتحديثه.
- إنجاز أطالس لسانية عربية.
- وصف المستويات اللسانية العربية جميعاً، فصحي ودارجة وما بينهما.
- إنجاز المعجم العربي التاريخي.

وهذه المشاريع العربية الضخمة لا غنى عنها لمن رام النهوض باللسان العربي باعتباره خير معبر عن الثقافة والحضارة العربيّتين. وبدون مشاريع بهذه الأهمية، فمن العسير جدّاً الخروج من التخلف في هذا المجال.

س: يبقى إسهام اللسانيات العربية في اللسانيات العالمية محدودة جدا، ولا يكاد يذكر من اللسانيين العرب إلا من لهم كتابات باللغات الأجنبية. هل هذا الأمر تعتبرونه طبيعيا ولماذا؟

ج: أكيد ليس وضعاً طبيعياً. ولكن يمكن تشخيص الوضع من خلال التجربة الشخصية لأنها معبرة في نظري. بداية كتابتي في اللسانيات كانت بالفرنسية منذ أربعين عاماً تقريبا وأنا طالب بالجامعة. ذلك أنّ رسائل المرحلة الثالثة إلى دكتوراه الدولة في السربون كانت بالضرورة بهذه اللغة. في مرحلة ثانية أسهمت في تدريس اللسانيات العامة والعربية في الجامعة التونسية بالعربية وهو ما اقتضى جهدا في التعريب وتوفير المصطلح اللازم.

وفي فترة ثالثة عدت إلى تغليب الكتابة بالفرنسية لسببين: أولهما أنّ المؤتمرات اللسانية الدولية التي تجرى بألسن متعددة أرقى علميا من التي تجرى بالعربية وحدها، ثم إنّ الحضور العربي فيها محدود مقارنة بغيرهم. فإلى من نتوجه عندما نحاضر في المؤتمرات الدولية؟

ثانيهما أنّ العرب لا يقرؤون كثيرا، بينما الأجانب يهتمون أكثر حتى عندما نكتب عن العربية، فتجد عندهم صدى لما تكتب أكثر ممّا تجد عند العرب. وقد سبق أن ذكرت عينات من ذلك تتم عن عقد لا تليق بالعلم.

س: في نظركم ما هي السبل التي ترونها كفيلة بإنجاح مشروع الإصلاح اللغوي العربي؟ نقصد تحديدا أهم القضايا التي يجب أن تركز عليها البحوث اللسانية العربية إن هي أرادت مساهمة الركب، والانتقال من مرحلة الاستهلاك إلى مرحلة الإنتاج؟

ج: أظنّ أن ما ذكرته في جوابي عن سؤال سابق ينطبق على هذا السؤال أيضا.

س: ما هو تقويمكم لواقع البحث اللساني في تونس بصفة خاصة والمغرب العربي بصفة عامة؟

ج: أعتقد أنّ حركة البحث اللساني في تونس والمغرب من أهمّ التجارب نسبيا في البلاد العربية كمّا وكيفا. ويوجد جيل جديد من اللسانيين ذوي التكوين الجيد.

لكن ما ذكرته في أجوبتي السابقة ينطبق على جميع البلاد العربية بدرجات متفاوتة لأنّ التقييم إجمالي لا يدخل في التفاصيل.

س: ما هي نصائحكم للسانيين الشباب؟

ج: نصائحني إلى اللسانيين الشبان:

- إتقان أكثر ما يمكن من الألسن مع إتقان العربية طبعاً.
- عدم الاكتفاء بمدرسة واحدة أو منهج محدّد وإنّما الاستفادة من الجميع لأنّ الحقيقة دائماً نسبية ولا توجد في منهج واحد بالضرورة.
- الترفع عن العقد وعن إخضاع العلاقات العلمية للعلاقات الذاتية.
- الاقتناع بأنّ اللسانيات العامّة أشمل من اللسانيات العربية وأنّ التمكن من أعتتها يخدم الدراسات العربية.
- اعتبار جميع الظواهر اللسانية جديرة بالتأمل والدرس لأنّها جميعاً ظواهر اجتماعية حيّة تجاهلها لا ينمّ عن حسّ علمي.
- اعتبار الدراسات اللسانية عاملاً من عوامل التنمية الشاملة وليست اختصاصاً معزولاً عن مجالات المعرفة الأخرى.
- المشاركة في الحركة العلمية العالمية بالترجمة والتأليف بالعربية وغيرها - فاتجاه التعريب يثري المعارف العربية واتجاه النقل من العربية والتأليف بغير العربية يُعرّف بالقضايا العربية دولياً ويسهم في الحركة العلمية العالمية.

الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح

س: لقد أشار العالم الأنثروبولوجي كلود ليفي ستراوس إلى أن اللسانيات بفضل توجهها العلمي ستصبح جسرا تعبره كل العلوم الإنسانية الأخرى إن هي أرادت أن تحقق نصيبا من العلم. ولا أحد اليوم يستطيع أن يشكك في تحقق هذه النبوءة، ما الذي يجعل اللسانيات تشغل صدارة العلوم الإنسانية وتستاثر بكل هذا الاهتمام؟

ج: هذا رأي للفي ستراوس وبعض أتباعه في ذلك. وقد ظهر مثل هذا الإعجاب فيما يخص اللسانيات التاريخية في القرن التاسع عشر الميلادي إلا أنه كان إعجابا عظيما وشاملا إلى ما بعد سوسور. ولا يمكن أن نعتد بما قيل عن اللسانيات في زماننا إلا إذا كثر عدد الذين يقولون ذلك بحيث يجعلنا نتساءل عن حقيقة الأمر.

س: من السؤال الثاني إلى السؤال الثامن:

ج: السؤال الثاني سيتكرر بأشكال أو من جوانب مختلفة ويدل ذلك في نظري على تعجب كل من يسأل مثل هذا السؤال على عدم انتشار هذا العلم والبحث العلمي فيه وتلقيه في الجامعات العربية بعد أكثر من نصف قرن على تعرف العرب عليه. ويمكن أن نقول في ذلك بأنه:

1 - لا ينتشر العلم من العلوم الجديدة إلا بمرور زمان طويل وخاصة إذا سبقه في احتلال المكان (الذي يريد أن يحتله) علم آخر. بمنظور آخر مثل اللسانيات التاريخية والوصفية بعدها (فمعهد اللسانيات في باريس لم يسمح أن تدخلها اللسانيات البنوية إلا بعد سنة 1945م بمجيء مارتيني أستاذها فيها).

2 - ولا يفرض العلم الجديد نفسه إلا إذا ظهر العديد من الاختصاصين فيه واشتهروا بتأليف ذات القيمة الكبيرة فيقتنع المثقفون عندئذ بما جاء فيها ولا يحصل ذلك إلا إذا جاء هؤلاء بأدلة أو حجج مقنعة لتمامها معها مع جدتها.

3 - ولا يمكن أن يحصل ذلك في بلد آخر إلا بنفس الكيفية: أن يظهر من أهل الاختصاص من يستطيع أن يقنع جمهور المثقفين أن العلم الذي يدعو إلى

الخوض فيه وإدماجه في التعليم والبحث جدير بذلك وهذا يتطلب:
وقتا طويلا وعددا كافيا من اللسانيين المتميزين في كل بلد.
وفوق كل شيء أن يكون التميّز بأصالة التفكير وجدة الأفكار ولا يكون فقط
بمجرد نقل وتقليد.

أما فيما يخص التنافي: النحو ≠ اللسانيات والتراث اللغوي العربي ≠ اللسانيات
فشكله بسيط جدا. فالنحو التقليدي كله تعليمي فليس هو اللسانيات. أما النحو في
التراث اللغوي المتأخر كشروح الألفية فليس هو اللسانيات.

أما النحو العلمي وصفا كان أم توليديا فهو الجزء الأهم من اللسانيات وأما
في التراث العربي فلا نحو علمي إلا عند الخليل ابن أحمد وأتباعه وبعض العباقرة
بعده. فهذا النحو لا يعرفه على حقيقته - فيما أعلم - لا المثقفون ولا اللسانيون
العرب إلا القليل بل لا يعرفه الأولون إلا بإسقاطهم مفاهيم ابن مالك عليه
والآخرون إلا بإسقاطهم البنية الغربية عليه أو اختباره بمقاييس مذهب من مذاهب
اللسانيات فإذا تفتنوا إلى عدم وجود الأفكار الغربية فيه انتقصوه واستهزؤوا به
ورفضوه رفضا. كيف لا وهم يفسرون القياس النحوي إما بما قاله الأصوليون وإما
بما قاله أرسطو (فكل شيء عند النحاة الأولين مستعار عند أكثر زملائنا ولم يبدعوا،
في زعمهم، شيئا وهيئات أن يكون الأمر هكذا).

ويجدر بنا أن نقول بأن اللسانيات التي يفضل أن يسميها الكثير في الوقت
الراهن بعلوم اللسان خصوصية وهذا صحيح فمن ثم أهميتها وهي أنها تعالج
الظواهر اللسانية من عدة جوانب وأكثرها علمية محضة فمن لم يلزم بالرياضيات
الحديثة والمنطق الرياضي كيف يمكن أن ينظر ويبحث في قسمة التراكيب الخاصة
باللغة (Combinatoire)؟ ومن لم يدخل قط في مخبر صوتي فكيف يجوز له أن
يقول شيئا عن أقوال الخليل؟ بل كيف يمكن لأي باحث في اللغة أن يكشف عن
أسرار اللغات من حيث بنيتها ومجاريها وقد يجهل الكثير من النظريات الحديثة
في أحدث صورها؟ (مثل اللسانيات الحاسوبية وهندسة اللغة وغيرها) وقد يحتاج
اللساني أيا كان إلى الإلمام بالكثير جدا من الميادين التي تشارك اللسانيات في
علاجها للغة في جانب من جوانبها.

أما القول بغياب كتابة لسانية تمهيدية فبالعكس فقد كثرت في المشرق والمغرب المؤلفات التي موضوعها التعريف باللسانيات إلا أن أكثرها وخاصة في المشرق تعتمد على مدرسة واحدة ولا تهتم بغيرها من المدارس وتكتفي بالتالي بعرض المذهب الذي اختارته دون أي نقد (يتجاهلون حتى ما قدمه الغربيون أنفسهم من نقد وما يزالون يقدمونه).

والحق أن العرب وأكثر البلدان النامية هم في طور الاطلاع والتحسس بالنسبة للنظريات الخاصة بالعلوم الإنسانية لأن أكثرها آراء ومذاهب خاصة في اللسانيات. ثم إن العلم لا يزدهر في بلد ما لم يأت فيه أهل الاختصاص فيه في ذلك البلد بأفكار أصيلة (لا يدين بها إلى غيره) ومن ذلك إتيانه بنقد موضوعي أصيل للنظريات الحالية ويكون أكثر تأثيراً على غيره إذا أتى بالبديل.

س: تواجه اللغة العربية مجموعة من التحديات في سياق دولي عولمي غير مسبوق ينذر بالابتلاء والابتلاع، حيث يتحدث الكل بنهم وهرج عن العولمة واقتصاد المعرفة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فماذا أعد العرب للغتهم في هذا الصدد؟ وما هي أهم التحديات التي سيواجهونها في نظركم؟ وكيف يمكن مواجهتها؟

ج: ألقى محاضرة في موضوع قريب من هذا ونشرت كمقالة في مجلة المجمع الجزائري للغة العربية (العدد 2-2005-ص 9-27) وعنوانها: (اللغة العربية والبحث العلمي المعاصر أمام تحديات العصر).

فاللغات والثقافات حظها هو حظ الشعوب الناطقة بها ولا ينبغي أن ينظر إليها بمعزل عنها فليست اللغة العربية هي وحدها المهذّدة بالانزواء والزوال بل كل اللغات التي لا يستطيع أن ينافس أصحابها الذين يمتازون بالتفوق الكامل في الاقتصاد والصناعة والعلوم والتكنولوجيا وبعبارة أخرى فإنه لا ينبغي أن تتهم اللغة بالقصور والضعف في أصحابها في جميع الميادين. ولن تحمي اللغة العربية أية محاولة إن لم تكن في جملة من المحاولات الرامية إلى ترقية أصحابها شاملة. فترقية اللغة جزء لا يتجزأ من المجموع.

أما ما يخصّ نوعية الترقية اللغوية في ذاتها فهذا يدخل في ميدان البحث اللغوي بمراعاة ما طرأ من جديد من الرؤى وطرائق البحث في أحدث صورة

(أنظر المحاضرة السابقة الذكر). أما ما هو جَارٍ من الأعمال في الوطن العربي من أجل هذه الترقية فأحسن مثال لذلك هو المشروع القومي المسمى بالذخيرة العربية ومشاريع أخرى يقوم بإنجازها الباحثون العرب على أساس التعاون بين المهندسين واللغويين. وهذا التعاون يحتاج إلى تعميم التكوين المتعدد التخصصات في المستوى العالي وذلك كإعداد ماجستير متعدد التخصصات في علوم اللسان الذي يوجد الآن في الجزائر وموضوعه الظواهر اللغوية والتطبيقات اللغوية.

س: ما هي متطلبات تقليص الفجوة الرقمية بين العربية واللغات المتقدمة معلوماتيا؟

ج: ستتقلص هذه الفجوة:

أولا: بتعميم استعمال الحاسوب (حاسوب لكل عائلة في كل البلدان العربية) وتعميم ذلك على جميع أوساط النشاط العلمي والتكويني وغيرهما، ثم تنسيق هذا التعميم في الوطن العربي.

ثانيا: انتقاء المتميزين من التلاميذ والطلاب وتخصيص تكوين لهم على حدة في الحاسوبيات وتعميم ذلك وتنسيقه على مستوى الوطن العربي.

س: لماذا لا توجد اتجاهات أو تيارات أو مجموعات علمية تتخذ العربية موضوعا لنظرها في كل أبعادها ومستوياتها اللسانية؟ لأن العربية عربيات؟ عربية قديمة تراثية، وعربية مقدسة، وعربية وسطى هي المستعملة الآن في التداول المكتوب صحافة وفنا؟

ج: مسألة تنوع العربية المستعملة اليوم هي أمر طبيعي. فإن لكل اللغات التي لها كتابة ولأصحابها إنتاج كتابي، مستويين من التعبير: المنقبض منه وهو مستوى الخطب وإلقاء المحاضرات وكل خطاب في مقام حرمة، والمسترسل وهو الذي يكون في حالة أنس وتراخ كالخطاب مع الأقرباء والأصدقاء. أما العربية في زماننا فتتصف بوجود فجوة كبيرة فيها بين المستويين بخلاف ما هو حاصل في الفرنسية. وهذا سببه في نظري انتشار الأمية منذ زمان الانحطاط ولاسيما في عهد الاستعمار. فبطول الزمان تغلب المستوى المسترسل-وهو بالضرورة شفاهي كله (وليس كل شفاهي مسترسلا). أما القول بوجود لغة عربية قديمة وتراثية وعربية وسطى فهي أقوال الوصفين من اللسانيين الذين يميلون إلى تصنيف كل لغة على مستويات

التعبير. فصحيح أن الفجوة إذا اتسعت إلى حد الاختلاف الكامل-مثل ما صارت إليه اللاتينية-فالمستويان يصبحان لغتين مختلفتين إلا أن ما يسمونه بالعربية الوسطى هو تنوع للفصحى وهي الفصحى «الدارجة» لا العامية (عن الإدراج وهو الاقتصاد في الأداء) والإدراج ليس هو اللحن⁽¹⁾ وإن كان اللحن موجودا بكثرة فيها إلى حد ما.

والفرق بين العربية التراثية والفرنسية القديمة هو أن هذه العربية القديمة ما يزال نظامها الصرفي النحوي في جوهره وأشهر مفرداتها موجودا في العربية المعاصرة بخلاف الفرنسية القديمة بالنسبة إلى المعاصرة منها. فالعربية القديمة تنوع للعربية هو أيضا لكن عبر الزمان.

وينبغي أن ننظر إلى هذه الظواهر بموضوعية ولا نعتد في ذلك على نظرة المستشرقين والبنويين من اللسانين الذين يرون في كل تنوع للغة من اللغات نظاما منفردا فيجمدون موضوع بحثهم مع أنه حراكي الطبع فهذه التنوعات اللغوية ليست ذواتا وأشياء تعالج وتحلل كأنها أجهزة ودواليب ملموسة أو كأنها أنظمة كاملة (وهذه نزعة الوظيفيين مثل أندري مارتيني وأتباعه).

س: ما هي الإشكالات التي يمكن أن تطرحها العربية بوصفها لغة الإنتاج الإبداعي والتواصل القطاعي المكتوب، لا لغة التداول اليومي؟

ج: سبق أن قلنا بأن لجميع لغات البشر مستويات من التعبير المسترسل والمنقبض وقد يتعدان كثيرا أحدهما عن الآخر بأسباب تاريخية (تأثير لغة على أخرى باختلاط الناطقين بها). فيكون ردّ الفعل لأصحابها غالباً بإقصاء المستوى المسترسل عن التكوين والاستعمال الكتابي وذلك بنفي صفة الإدراج من التعليم وإزالة صفة الاقتصاد الذي يتصف به التخاطب اليومي فتفقد بذلك لغة الثقافة بالنسبة إلى العربية، عفويتها. وقد بدأ ذلك في أداء النص القرآني (وتقليد الأعراب في زمان الجاحظ والتشّدق الذي حاربه). فأصبح المعلمون يبالغون في مدّ الحركات الإعرابية أكثر من اللازم في تلقينهم إياها لتلاميذهم. ولكي تقترب

(1) وأكبر وهم ظل طيلة قرون عالقا بأذهان الناس هو الاعتقاد بأن علامات الإعراب كان ينطق بها فصحاء العرب (الذين سمع منهم اللغويون) كما ينطق بها معلم العربية الآن وهذا غير صحيح فالإدراج -غير اللحن- هو حقيقة تاريخية تكاد تكون مجهولة الآن تماما.

الفصحى من لغة التخاطب في عصرنا هذا يجب أن لا نكتفي بتفصيح الملحون العفوي بل أن نعيد للأداء الذي يستلزمه التخاطب العفوي صفاته العفوية كما وصفها العلماء الذين شافهوا فصحاء العرب. وهذا يحتاج إلى إقناع المسؤولين على التعليم وعلى تعليم العربية في المدارس الآن ألا يقتصروا على تعليم المستوى المنقبض وحده في المدارس. فقد تم إهمال المستوى المسترسل من الفصحى منذ زمان بعيد وهو لا يقل أهمية في عصر المشافهة الذي نحن فيه فالفصحى العفوية وهي عربية قد وصفها النحاة الأولون ويقرأ بها القرآن (ويسمى بالحَدْر ويقابله الترتيل) ويتصف خاصة باختلاس الحركات وكثرة الإدغام (بين آخر كلمة وبداية أخرى مثلا) والتسكين حيثما جاز وقصر المدّ وغير ذلك مما تمتاز به لغة المشافهة (أنظر البحث الذي يتطرق إلى هذا الموضوع:- نشرناه في كتابنا (بحوث ودراسات في اللسانيات العربية: اللغة العربية بين المشافهة والتحرير)⁽¹⁾.

وعلى هذا فستتروح على الهيئة العليا المشرفة على مشروع الذخيرة العربية مشروعا فرعيا لتهيئة الظروف لإدماج المستوى المسترسل في تعليم العربية (إعداد كتاب خاص في الأداء بتمارين شفاهية وإعداد كتاب خاص بالمعلم في هذا الإطار وإدخال ذلك قبل كل شيء في مدارس تكوين المعلمين والمذيعين في الإذاعة والتلفزة).

س: كيف يمكن للغة العربية أن تصبح فاعلة في محيطها؟ وما هي المشاكل التي تعترض سبيل المعالجة الآلية العربية؟

ج: الجواب عن كيفية جعل العربية فاعلة في محيطها قد مضى جانب من الإجابة عن ذلك، فهذا متوقف بالدرجة الأولى على القرار السياسي. إن اللجوء الشامل إلى اللغات الأجنبية في الميادين ذات الأهمية كالاقتصاد والإدارة والتعليم العالي والإعلام وإن كان أحيانا ضروريا إلا أنه إن تُركت اللغات الأجنبية هي السائدة إلى درجة الغياب التام للعربية وقيام اللغات الأخرى مقامها في كل ميدان فهذا خطير جدا وذو عواقب جدّ وخيمة: فإن ذلك يسبب انزواء العربية في الميادين

(1) المقصود هو أن يعلم التلميذ الصغير الأداء الاسترسالي للفصحى (غير الملحون) كما نطق به العرب وله قواعد ينبغي أن تحيا من جديد.

غير الحيوية وغير الطلائعية وهذا يؤدي إلى احتقار الناطقين بها للغتهم وتخرج بذلك من جملة اللغات الحية.

ولتفادي ذلك فإنه يجب أن تكون العربية موجودة ومستعملة بالفعل في جميع القطاعات التي ذكرناها حتى في التعليم العالي الخاص بالعلوم ولتكنولوجيا والبحث العلمي. فإن كان اللجوء إلى اللغات الأجنبية فيها ضرورة لا مناص منها فإن الغياب التام للعربية هو من أخطر الأمور إذ يُمهّد ذلك لاندماجنا تماما في ثقافة أخرى والمحو التام لهويتنا⁽¹⁾. واللغة في كل ذلك بريئة لا ذنب لها.

وفيما يخص دور المجامع اللغوية في النهوض بالعربية فهو دور عظيم جدا ويمكن أن نقول بأنها قد تعمل منذ أن أنشئت بجد وحماس وأسهمت إسهاما كبيرة في وضع المصطلحات العلمية وتحقيق التراث ونشره ونخص بالذكر مجعبي دمشق والقاهرة. وفتخر بما قام به العلماء في هذه الفترة المليئة بالنشاط العلمي المفيد. وذلك كان مناسباً لزمانه. وواصلت المجامع وإن كانت أعمالها طيبة ومفيدة إلا أن الزمان تغير وعلوم اللسان والتكنولوجيا تطوّرت ولم تحاول المجامع أن تتكيف إلا في الأيام الأخيرة فضاع في ذلك وقت طويل ثم أكبر عيب- في نظرنا- يمكن أن نلاحظه في أعمالها هو عدم الاهتمام بما ستصير إليه هذه المصطلحات التي تضعها -وأما نشرها مطبوعة وتوزيعها فلا يكفي أبداً- وقد أنشئت هيئة دولية تسمى باتحاد المجامع لتوحيد المصطلحات خاصة وفي نفس الوقت لترويج الموحد منها، والملاحظ أن هذا العمل الهام لم يتم بل لم يفكر فيه الاتحاد أبدا. فقد حان الوقت أن يقوم الاتحاد بما أنشئ من أجله. وإلا فما فائدته؟ وقد قرر أعضاؤه أخيراً إنجاز مشروع المعجم التاريخي ولم يفكروا أن هذا لا يمكن أن يتم إلا إذا جُمعت مدونة كبيرة جدا من النصوص من الجاهلية إلى زماننا وتحوسب ليسهل التبع للاستعمال الحقيقي للغة العربية عبر العصور. فعلى أي شيء سيعتمد المحررون لهذا المعجم إن لم يكن لديهم وتحت تصرفهم المعطيات اللغوية؛ أي الاستعمال الحقيقي للغة العربية وتتمثل في النصوص الحقيقية التي ظهرت عبر العصور.

هذا ولماذا يبقى عمل المجامع اللغوية محصوراً في وضع المصطلحات

(1) لم أفهم العلاقة بين هذا السؤال وما قيل في آخره (من المعالجات الآلية للغة العربية)

وتحقيق التراث مع أنها هي المسؤولة الأولى عن ترقية اللغة العربية؟ فما بالها لا تراقب تطور البحوث الخاصة بها - وفي اللسانيات العربية والتطبيقية منها خاصة؟ ولماذا لا تتبع إلى ماذا صار مردود تعليم اللغة العربية في التعليم العام والخاص وتحاول أن تتخذ جميع الإجراءات العلمية والعملية لترقيته بالتعاون مع جميع القطاعات المعنية وبصفة خاصة مراكز البحث والأقسام المتخصصة في الجامعات. وأن تشرف على كل ما يخص اللغات الأجنبية حتى تستأنس العربية بما يجرى من بحوث في غيرها من اللغات.

س: يبدو أن التحديات التي تعترض سبيل اللسانيات العربية كبيرة، لكن ما يعمق من طبيعة الإشكال هو أن اللسانيات في ثقافتنا لم تستطع لحد الآن إيجاد حلول عملية لمشاكلها الخاصة، أشير في هذا السياق إلى بعض الإشكاليات التي ظلت تؤرق البحث اللساني العربي منذ زمن بعيد، كتلك المرتبطة بالمصطلح والتعريب؟ وماذا تقترحون بهذا الخصوص (من الناحية المنهجية تحديداً)؟ وماذا عن إسهام اللسانيات العربية في اللسانيات العالمية؟

ج: الذي عندي هو أن المستوى الثقافي للمجتمعات العربية ضعيف جداً بالنسبة إلى المجتمعات الغربية وما دامت البلدان الغربية الكبرى هي التي تنال كل جوائز نوبل تقريباً فلماذا نتساءل عن الفكر اللساني العربي المعاصر كأنه يتميز عن الفكر العربي في العلوم الأخرى بطفرة وبنوعية خاصة لا نجدها في غيره؟ هذا ولا ينبغي أن نعتبر ما يظهر من دراسات بالعربية في اللسانيات كشيء مبتدع وأصيل ما لم يأت فيها أصحابها بشيء لم يسبق إليه من أفكار وما لم يخرج أحد من البنية أو التوليدية أو التداولية ليظهر نقائصها بنقد علمي واقتراح البديل. والذي أراه وهو خاص بي فهو أن اللسانيين العرب في عصرنا متأثرون بالمذاهب الغربية وهذا لا مفر منه إلا أنني لا أعلم أحداً منهم -والله أعلم- حاول أن يكتشف عند النحاة الأوليين مثل الخليل وسيبويه مقاصدهم الحقيقية في تحليلاتهم والأفكار النظرية الأساسية التي بنوا عليها مفاهيمهم النحوية مثل بناء الكلمة (وزنها) وهو مفهوم تجهله تماماً اللسانيات الغربية (ومعرفة بعضهم له يرجع إلى أنه درس النحو العربي) وهناك مفاهيم علمية دقيقة كثيرة لا نجدها إلا عند النحاة الأوليين وخاصة عند الخليل وسيبويه ولا نجدها في اللسانيات الغربية الحديثة. ولم يتفطن لها الباحثون

العرب في زماننا. منها مفهوم «اللفظة»⁽¹⁾ وهي غير الكلمة وغير التركيب -لعمومه- وشيء قريب من ذلك نجده لأول مرة فيما كتبه *J. Gagnepain*... (الأستاذ السابق في Rennes 2). ولمفهوم العامل⁽²⁾ أيضا أهمية كبيرة ثم إن أكبر حجة على صحة ما ندعيه هو أن أجود تحليل للغة وأصحه وأقربه إلى الحقيقة هو الذي يقوم به اللغوي العبقري بالنسبة إلى لغته التي نشأ عليها والعبقري بالنسبة إلى العربية هو الخليل وكان له حظ عظيم في أن ورثه وخلفه عبقري مثله وهو سيويوه. وقد مهّد لهما الجيل السابق من العلماء وأضف إلى ذلك أن أكثر ما ورد من المصطلحات في كتاب سيويوه لم يتناوله المحدثون بالنظر العلمي الموضوعي ويدخل في ذلك المصطلحات التي ما تزال رائجة إلى الآن وقد أعطاهما المتأخرون من النحاة معنى آخر أو تصوراً آخر في منظور عام غير الأول. كما فيها ما يبدو كأنه غير مصطلح مثل كلمة *باب*⁽³⁾ مع أنها تتضمن معنى علمياً متطوراً وغير ذلك كثير.

فالقضية لا تنحصر في الاتجاه الحداثي أو التقليدي بل في النظرة الشاملة التي لا تُقصي لا القديم ولا الحديث ولا تترك أية نظرية إلا وتنظر فيها وتتقدمها بدون فكرة سابقة؛ فالقديم يجب أن ينظر فيه من حيث هو هو لا من حيث هو قديم؛ لأننا لا نؤمن بالترقي العلمي على خط مستقيم على مذهب كونت الفرنسي (مذهب ما يسمى *Positivisme* نلقي نفس النظرة إلى كل جديد أي من حيث هو، أي في قيمته هو في ذاته. والتقليد مهما كان هو أبغض ما يتخذه الباحث كسلوك سواء كان تقليداً للقدماء أو للمحدثين. وقد أضرّ بعض الباحثين إلى التراث العلمي اللغوي العربي بهذا السلوك بالذات. وذهبوا يهدمون ما كان بنى علماؤنا الأولون، بالاعتماد على المذاهب الغربية وبمقاييسهم الخاصة بها التي ظهرت في بداية القرن العشرين وما بعد ذلك إلى الآن في اللسانيات ونحن لا ننكر فضل هذه الأفكار

(1) وهي الاسم المفرد وما يدخل عليه « فليس قطعة كلامية جامدة بل وحدة لها تصرف لا في صيغتها الداخلية فقط بل بدخول زوائده وخروجها كأداة التصريف والمضاف إليه وعلامة الإعراب والتنوين والصفة» واقتراحنا أن يسمى *Lexie*.

(2) هو *Régissant* وبالإنجليزية *Governor* (ولا يطابق العامل عند شومسكي العامل الخليلي بالتمام).

(3) وهو مفهوم رياضي: *Ensembles structuré* استعمله الخليل وأتباعه والخوارزمي وغيرهما وينطبق على المجموعة ذات بنية عامة ومنها مجموعة العمليات المرتبة التي تؤدي إلى نتيجة.

الجديدة والمناهج المرتبطة بها ولكن التقليد واحد سواء كان للقديم أو الحديث. وقد سرنا في ذلك في مدرستنا الخليلية سيرة موضوعية إذ نحاول دائماً أن نتحقق من صحة قول يخصص مثلاً الصّوتيات العامة أو العربية خاصة فنرجع إلى الواقع وهو هنا المخبر الصوتي ونحاول أن نعرف ماذا كان يريد سيويه من لفظ المجهور ومن لفظ بين وبين وغير ذلك. والاختبار هو المقياس الوحيد للتصحيح وكذلك هو الأمر إلى الاختبار للنظريات والمناهج التحليلية ويكون ذلك بقبول النظرية للصياغة المنطقية الرياضية البعيدة المدى ولا يكفي في ذلك بمفهوم المنوئيد هو مصطلح في الرياضيات الحديثة وهو: الـ *Monoïde* وهو بنية من بني الجبر الحديث ينقصه التناظر الذي يتحقق في الزمرة (*gaoupe*) الذي تعتمد عليها الأنحاء الصورية (*grammaires formelles*) الحالية المنبثقة عن نظرية التوليدية الحالية المستعملة في العلاج الآلي للنصوص فالمسألة هي دائماً مسألة اختبار بما تسمح لنا التكنولوجيا الحديثة ودون إقصاء لأي قول قديم أو حديث.

س: نجد اليوم شبه إجماع على ضعف العربية في مؤسسات التعليم في مختلف الأسلاك، وهو وضع يندز بالكارثة، في ظل معطيات تفرض أن يكون الوضع معكوساً تماماً؛ بم تشخصون هذه الظاهرة؟

ج: ما نلاحظه من ضعف المستوى في اللغة العربية لا تختص به العربية بل هو يعمّ عندنا في الجزائر كل اللغات وحتى المستوى العلمي. وقد يمتاز تعليم اللغة العربية بشيء من الضعف وهذا راجع للمستوى الضعيف لا للمعلم وحده بل حتى الأطر التي فوقه. والمشكل يعم كل البلدان العربية بحسب ما رأيته وسمعتة والله أعلم.

س: ما هي السبل الكفيلة في نظركم بإنجاح مشروع الإصلاح اللغوي العربي؟
نقصد تحديداً أهم القضايا التي يجب أن تركز عليها البحوث اللسانية العربية إن هي أرادت مساندة الركب والانتقال من مرحلة الاستهلاك إلى مرحلة الإنتاج؟

ج: سبق أن قلت هنا أنه يجب أن لا نعطي للسانيات أكثر مما تستحقه من الأهمية فلماذا تريد أن يكون دورها أهم من أخواتها في العلوم الإنسانية ثم قد تكون اللسانيات الغربية عائقاً ونعني بذلك لا المناهج الحديثة التي تسير عليها فهي جيدة مادامت قابلة للتطور بل نعني النظريات الكثيرة والمتضاربة وتصبح مثل المذاهب

الدينية تبني على الإيمان والاعتقاد أكثر مما تبني على التجربة والاستدلال.

س: سلكتم في أبحاثكم مسلكاً خاصاً، من خلال إعادة قراءة التراث اللغوي العربي، وبصفة خاصة في نظريتكم الخليلية الجديدة، ما هي أهم الخلاصات التي انتهيتم إليها من خلال هذه القراءة؟

ج: فيما يخص نظريتنا الخليلية فنريد أن يكون نقداً بناء لكل ما ظهر إلى الآن من النظريات ومشروعاً - لا مذهباً - أساسه الاختبار بكل الوسائل العلمية والاختبار عندنا هو أكثره تطبيق فكلما نجحت فكرة في التحليل بأن شملت عدداً كبيراً من الظواهر وأقبل عليها المهندسون من أهل العلاج الآلي للغة استبشرنا بها فإن لم يكن هذا معمولاً به في جميع البلدان العربية فهو على كل حال جارٍ شيء منه عندنا في مدرستنا الخليلية الحديثة. وهو يوجد أيضاً مثل هذه الروح في البحث في جهات كثيرة من الوطن العربي والحمد لله - دون أن تكون الأفكار هي فالذي أنتقده وأنفر منه هو التهجم الشديد على نحائنا الأولين دون أن يجرى بحث دقيق في ذلك يدوم السنين كما أنفر من الاعتماد الكلي المطلق على مذهب واحد أو على نظرية واحدة ونبذ ما سواها نبذاً مطلقاً.

وأنا متفائل مهما كان الأمر لأن الحقائق لا بد أن تتغلب على غيرها وخصوصاً إذا ارتفع المستوى العلمي للباحثين الشباب من الجيل الجديد. وأعتقد أن اللسانيات العربية التي سيتخصص بها هذا الجيل ومن سيأتي، ستسهم في وضع الحلول الناجعة لما يطرح علينا الآن من المشاكل اللغوية. إلا أنه لا بد من الإعداد لذلك بالعمل الجماعي؛ إذ ينبغي أن تسهم كل دولة عربية في تحقيق ما نصبو إليه وذلك بإنجاز مشاريع قومية كبرى مثل مشروع الذخيرة العربية وأعتقد أنه سيكون المشروع الرائد في ذلك وقد دخل الآن مجال التنفيذ.

الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري

س: لقد أشار العالم الأنثروبولوجي كلود ليفي ستراوس إلى أن اللسانيات بفضل توجهها العلمي ستصبح جسرا تعبره كل العلوم الإنسانية الأخرى إن هي أرادت أن تحقق نصيبا من العلم. ولا أحد اليوم يستطيع أن يشكك في تحقق هذه النبوءة، ما الذي يجعل اللسانيات تشغل صدارة العلوم الإنسانية وتستأثر بكل هذا الاهتمام؟

ج: لا أحد يمكن أن يشكك اليوم في الدور الهام الذي تلعبه اللسانيات في زيادة مناهج البحث وإقامة أصول المعرفة، ليس في اللسانيات وحدها، بل في مجال ما أصبح يعرف بالعلوم المعرفية، وهذه الريادة أساسها الدقة والوضوح، وكذلك استعمال نماذج أكثر صورنة وذات أبعاد مفهومة على المستوى الرياضي والحاسوبي. إن أساس هذه المكانة هو تطوير النماذج الرياضية والحاسوبية والوضوح الاستمولوجي. اللسانيات اندمجت في عدد من العلوم البيولوجية أو النفسية أو الأنثروبولوجية... إلخ، في محاولة جادة لوضع خريطة ابستمولوجية تجعل اللسانيات تتفاعل مع العلوم الأخرى.

س: في ظل هذا المعطى أو المعطيات، ما هو تقويمكم لحصيلة البحث اللساني في الثقافة العربية بعد مرور أكثر من نصف قرن على تعرف الثقافة العربية على البحث اللساني بمعناه الحديث؟

ج: إن عناصر التقويم الأولى تدعونا إلى القول إن المجهودات الأولى التي حاولت إدخال اللسانيات إلى الثقافة العربية والمعرفة العربية انحصرت في التركيز على هضم الكثير من المعطيات النظرية والمنهجية والنمذجية التي اعتبرت غريبة على الفكر العربي. المشكل الأساسي كان هو طغيان الفكر التراثي، وعدم الخروج عن معطيات القدماء ومناهجهم، فالكثير من العناصر مازالت تحول دون تحقيق التجديد والثورة الضروريين. إن الأسباب الموضوعية التي تحول دون تحقيق نقلة نوعية يمكن أن نجملها في طغيان الفكر المحافظ في اللسانيات. إن التراث الغني بأفكاره وأدواته جعل من الصعب اقتراح بديل له على المستوى الإجرائي،

ومازلنا حبيسي معطيات القدماء ولم ندخل معطيات جديدة، ولم نلجأ إلى استعمال لسانيات المتون بطريقة عقلانية ومقبولة كما هو الحال في الثقافات الأخرى. نجد أيضا ما يمكن أن نسميه بتخلي اللغويين الحاسوبيين العرب عن اللسانيين. فهؤلاء يستعملون المعاجم القديمة ومعطيات النحو القديم في معالجاتهم. إن أصحاب الثورة الحاسوبية يلجأون إلى ما هو تراثي، ولا نجد عندهم توازنا بين البحث والصناعة كما هو الحال في الغرب، حيث يتم التركيز على ما هو حديث، وهذا على عكس ما نجده عندنا. فحتى أصحاب الثورة التكنولوجية لم يتخلوا عن الموروث، بحيث ظل ما هو حديث لصيق القديم. بالإضافة إلى هذا نجد تعثرا للبحث العلمي بصفة عامة، وعدم تكامل المعارف، زيادة على عوائق أخرى ترجع إلى كون البحث العلمي عندنا لا يساير الجديد. أضف إلى كل ما سبق عنصرا جديدا خاصا بالمغرب، ويتمثل فيما أصبح يعرف باللسانيات الاجتماعية، أو ما أفضل أن أسميه باللسانيات السياسية، لأن الهدف من توظيف اللسانيات في بعض القضايا المجتمعية هو التطلع إلى خدمة اللسانيات في مجال السياسة. بطبيعة الحال، تبقى هذه اللسانيات سطحية، لأنها تهدف إلى خدمة النضال السياسي وتغيير وضع اللغات، وهذا ما أثر على وضع اللسانيات كعلم مجرد عن الاختيارات السياسية والإيديولوجية.

س: هذا التشخيص يلخص الوضع الحالي للدرس اللساني في ثقافتنا، وهو وضع نعتبره نتيجة طبيعية لملاسات التلقي، كما يفيد وجود عوامل خارجية، يمكن أن نعتبرها من قبيل العوامل المرتبطة بسوسيولوجيا العلم، لكن هذا لا ينفي وجود مبادئ داخلية للعلم اللساني لم تتحقق، أعني الشروط الضرورية لنشأة العلم وتطوره، ومن ذلك -بحسب بحث قمنا به في هذا المجال- غياب كتابة لسانية تمهيدية (تيسيرية) تقدم اللسانيات إلى القارئ المبتدئ بالشكل الصحيح، وعدم القدرة على مواكبة المستجدات اللسانية، ثم اعتبار اللسانيات من العلوم الكمالية، إضافة إلى أسباب أخرى سيأتي الحديث عنها.

ج: صحيح أن تشخيصا من هذا القبيل يغلب عليه الجانب الخارجي أو (العوائق الخارجية)، لكن هذا لا ينفي وجود جوانب أخرى (العوائق الداخلية)، ومنها ما أشترتم إليه في السؤال. ومن جملة هذا غياب مداخل مقنعة في اللسانيات

على غرار ما نجده في الثقافات الأخرى، ومداخل تتجدد باستمرار، وترصد وترسخ مفاهيم التقدم وتقنيات المعالجة. إن أموراً كهاته تكاد تكون شبه منعدمة، وقد حاولنا إيجاد مثل هذه المدخل، لكن هذا الهدف لم يتحقق لمجموعة من العوامل العرضية التي تحكمت فيها حسابات شخصية بالدرجة الأولى، ومنها صعوبة مواكبة البحث. وأشار في هذا الصدد إلى أن من جملة العوائق التي تفسر هذا الضمور عدم وجود طلب في المجتمع أو الجامعة على هذه الأبحاث كما نجد في دول أخرى. وهذا يعني عدم وجود سياسة للبحث العلمي رغم ما يروج له في هذا الخصوص. على مستوى المواكبة دائماً، نجد أن مواكبة في المستوى المطلوب تفرض وجود جودة وامتياز لمن يواكب كما هو الحال في الدول المتقدمة، حيث نجد رياضيين وحاسوبيين وعلماء نفس... إلخ. وهناك جانب تكامل المعارف، بالإضافة إلى الجانب الشخصي، ثم هناك مشكل آخر يتمثل في عدم توافر الوثائق، مما يطرح صعوبات جمة أمام الباحث، وهذا مشكل غير مطروح في ثقافات أخرى، بحيث يمكن للباحث الحصول على ما يحتاجه بسهولة نسبية. إن ما هو في متناول الناس هناك غير متوفر عندنا، ومع ذلك هناك مجهودات محمودة لكنها تبقى مجهودات فردية ومحدودة للغاية مقارنة مع مخططات الدولة والمجتمع والأفراد في ثقافات أخرى.

س: واقع البحث اللساني العربي يتعارض مع القسمة العقلية التي تقتضي أن يكون هذا البحث رائداً، بالنظر إلى الإرث العربي الزاخر في هذا المجال، وهذا ما يجعل هذه المعادلة جد معقدة، بل وغير مفهومة.

ج: بطبيعة الحال، الإرث العربي الزاخر قد يجعل المعادلة معقدة، لكن يجب أن نقر أن مشكل التراث والحاضر العربي يرجع بالأساس إلى عدم القدرة على إيجاد المراكمة، فالدول التي تستطيع أن تتقدم هي التي تستطيع أن تراكم، وهذه ثغرة في ثقافتنا العربية. فالعناية بتراثنا داخل أوساطنا هي من قبيل الإطراء والمجاملة، وليست هناك دراسات عميقة تحاول قراءة هذا التراث وتوظيفه التوظيف المطلوب، وهذه خصوصية ثقافية. هذا هو الواقع، وكل ثقافة غير جادة تبقى ثقافة غير مواكبة وغير مراكمة. وقس على هذا ما يوجد فيما يسمى بالأبحاث العلمية، وهي لا تقدّر المراكمة، لضمور الرؤية عند أصحابها.

س: يتخذ هذا الصراع أحيانا مظهرا تلخصه المعادلة: النحو # اللسانيات،
التراث اللغوي العربي # اللسانيات؟

ج: الصراع بين اللسانيات والتراث اللغوي العربي صراع زائف، وهو مظهر من مظاهر تخلف ثقافتنا. ينبغي ألا يكون هناك صراع بين الاشتغال على النحو القديم والاشتغال في اللسانيات. مثل هذا الصراع يرجع بالأساس إلى أسباب واهية ترتبط بأسباب سطحية وإجرائية. فهناك أناس يتقنون النحو القديم ولا يفقهون شيئا في اللسانيات الحديثة، وهناك أناس يتحدثون عن اللسانيات بسطحية وهذا ما يجعل العارفين بالقديم يتقنون، فيكون بذلك رفضهم مشروعا على الأقل شكليا، ثم هناك بالنسبة إلى التراث اللغوي واللسانيات سؤال يطرح بحدته: بماذا نبدأ؟ لقد سبق لي أن بينت أن أسئلة من هذا القبيل مغلوبة وزائفة. فالمشكل ليس هو بماذا نبدأ، ولكن المهم هو كيف نؤسس لمعرفة لسانية قائمة على أسس علمية متينة. أو بعبارة أوضح، علينا أن نعي بدور المنهج، وكذلك القدرة على بناء المعرفة.

س: تواجه اللغة العربية مجموعة من التحديات في سياق دولي عولمي غير مسبوق ينذر بالابتلاء والابتلاع، حيث يتحدث الكل بنهم وهرج عن العولمة واقتصاد المعرفة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فماذا أعد العرب للغتهم في هذا الصدد؟ وما هي أهم التحديات التي سيواجهونها في نظركم؟ وكيف يمكن مواجهتها؟

ج: بصدد ما تواجه العربية من تحديات، أشير إلى أن العرب لم يعدوا الكثير لهذه اللغة. صحيح أن هناك نوايا طيبة، ولكن النوايا الطيبة وحدها لا تكفي، لأن هناك من يقف في وجهها عن طريق ممارسة ما يخالف هذه النوايا ويتعارض معها. لم يخطط لتجديد اللغة العربية وتجديد معاجمها ونصوصها وتدوين متونها، وإعادة النظر في هذه المواد وتطويرها وتطوير اللغة وقواعدها ومختلف أدواتها. لم يفعل الناس هذا، لأن مثل هذه المشاريع الكبرى في السياسة أو الاقتصاد لا توجد إلا على مستوى الكلام، أما على مستوى الممارسة فغير موجودة، ولذلك تبقى لغتنا تعاني ما تعاني.

إن أول مدخل أساسي لتطوير اللغة في الوقت الحاضر هو تطوير حوسبتها وإدخالها في النقاشات اللسانية العامة كما نجد في كل اللغات التي تريد أن تتقدم.

بطبيعة الحال، هناك أيضا مجالات كالأترنت والترجمة الآلية والتعليم،... إلخ.

س: ما هي متطلبات تقليص الفجوة الرقمية بين العربية واللغات المتقدمة
معلوماتيا؟

ج: تقليص الفجوة الرقمية أمر ممكن على مستوى المبدأ، ولكن اختيارات
النخبة والمجتمع تجعل اللغة العربية تعاني من المشاكل التي ذكرت آنفا.

س: لماذا لا توجد اتجاهات أو تيارات أو مجموعات علمية تتخذ العربية
موضوعا لنظرها في كل أبعادها ومستوياتها اللسانية؟ لأن العربية عريبات؟
عربية قديمة تراثية، وعربية مقدسة، وعربية وسطى هي المستعملة الآن في
التداول المكتوب صحافة وفنا؟

ج: هذه الأشياء من المفروض أن تكون معالجة في أي برنامج من البرامج
اللسانية يحاول أن يفرق بين سجلات اللغة، إن صح التعبير، أو مستوياتها أو
تنوعاتها. مع الأسف، هذه الأشياء عندما تناقش يكون ذلك من وجهة نظر سياسية،
إن لم نقل «سياسوية»، تهدف إلى تعويض اللغة الفصحى بعامية أو غيرها، مما
يجعل المشكل قائما باستمرار. لأن مشكل التنوع لم يطرح في عمقه ولكنه يطرح
لحد الآن لأهداف قصيرة ومرحلية. يجب أن ننظر إلى هذه الأشياء على أنها نشاط
عادي يتعلق إما بالدراسة التاريخية أو الدراسة التنوعية للغات ولا يتعلق بالجانب
السياسي المحض. وجود لغات تعنى بالجانب الإبداعي والتواصل القطاعي
المكتوب وليس بلغة التواصل اليومي، يجعل اللغة العربية فعلا تفقد بعض وظائفها
تدريجيا، ولكن هذا ليس مشكلا إذا كانت اللغة بالفعل قائمة كلغة للإنتاج الإبداعي
أو التواصل العلمي. ما يطرح مشكلا هو التشكيك في قدرة اللغة على القيام
بوظائفها أو جوانب من هذه الوظائف.

س: كيف يمكن للغة العربية أن تصبح فاعلة في محيطها؟ وما هي المشاكل
التي تعترض سبيل المعالجة الآلية العربية؟

ج: أقول باختصار شديد، لا بد من ثورة وإرادة سياسية قوية وإرادة من النخبة
ومن المجتمع.

س: ما دور المجامع اللغوية في النهوض بالعربية على مستويات التنظير

والممارسة؟

ج: إلى حد الآن يبقى هذا الدور محدودا بالنظر إلى مجموعة من العوائق، بعضها يرجع بالأساس إلى كون هذه المجامع عندما قامت في الدول العربية لم يفكر في الوظيفة الأساسية التي يجب أن تنهض بها. كما أن تأليف المجامع جاء محاكيا لما يوجد في فرنسا على وجه الخصوص، علما أن فرنسا فيها مراكز مهمة للبحث العلمي، وهذا لا يوجد ما يوازيه في الدول العربية. سن المجمعين، وكذلك إمكانات المجامع، تمثل عوائق أخرى تحول دون تقدم هذه المجامع وقيامها بمخططاتها. كما أن هذه المخططات لم يتم التركيز فيها على هدف محدد (لم يتم استيفاء الهدف كما يقال). هناك مثلا عدم قيام معجم عربي حديث يواكب التطورات، كما هو الحال بالنسبة إلى المعجم الوسيط الذي أنتجه المجمع العربي بالقاهرة، لكن السؤال الذي يطرح هو: هل هذا المعجم يواكب ويسد الثغرات فعلا؟ لا أريد أن أكرر هنا ما قلته في مناسبات أخرى. ولكن الجواب بالنفي.

س: لاحظ عالم اللسانيات روبنز أن معظم السمات التي تميز التاريخ المعاصر في الغرب قد نشأت في عصر النهضة، واستمرت دون انقطاع حتى الوقت الراهن، وأن الكثير من تلك السمات كان له تأثير مباشر في الاتجاهات التي اتخذتها الدراسات اللغوية فيما بعد. والواقع أن ما لاحظته روبنز بالنسبة إلى عصر النهضة في الغرب يمكن تعديته إلى عصر النهضة العربية وما صاحبه من ردود فعل كان للجانب اللغوي حظه الوافر منها. فأسئلة النهضة حاضرة بشكل جلي في الفكر اللساني العربي، حيث يمكن أن نميز بين اتجاهات مختلفة: اتجاه طفري (حدائي)، واتجاه تراثي (تقليدي)، واتجاه توفيقى. والأكثر من هذا أن هذه الاتجاهات تظهر أحيانا في الاتجاه الواحد. هذا ما حكم على الثقافة العربية عموما، واللسانيات خصوصا، باجترار قضاياها في غنى عنها. نتساءل هنا: ما موقع الفكر العربي من الفكر اللساني الحديث؟ ثم ألم يحن الوقت بعد لتقويم هذه الحويلة، والخروج من هذه الدوامة؟

ج: يمكن أن أقول إن أسئلة النهضة حاضرة فعلا في الثقافة العربية إلى حد ما، ولكن ما يجب أن أشير إليه هو أن هناك أشياء أخرى مهمة جدا. إن ما أثر في الفكر اللساني في بعض الأقطار العربية هو حضور النزعة الفرنكفونية، وهذا أثر بشكل سلبي. ثم هناك جوانب في اللسانيات ربما لم تقنع أحدا وجعلت الكثير من الناس

يعزفون عن دراستها، هذا علاوة عن جوانب أخرى تتعلق بالعناصر الاستمولوجية والمعرفية التي لم تطرح في الفكر اللساني العربي بشكل أساسي وواضح، وهذا ما جعل اللسانيات العربية تتخلف، ثم هناك أيضا عدم وجود البيئة الملائمة لدراسة اللسانيات في العالم العربي. فجل الجامعات في الدول المتقدمة تتوفر فيها شعب للسانيات، وهذا لا نجده في الدول العربية. هناك شعب/ أقسام للغات والآداب، وفي المغرب كنا قد اقترحنا منذ الثمانينيات إنشاء شعبة اللسانيات، لكن بعض الزملاء حاولوا أن ينقلوا الصراع السياسي إلى الجامعة؛ لأن وجود شعب للسانيات يعني من حيث المبدأ جميع اللغات، وأن تقع المقارنة بين اللغات، ويكون هناك بحث لساني مجرد عن القضايا الإجرائية واليومية التي أراد البعض أن يغرنا في تفاصيلها، دون النظر إلى ووصفي عام، لكنه أفيد.

س: نجد اليوم شبه إجماع على ضعف العربية في مؤسسات التعليم في مختلف الأسلاك، وهو وضع ينذر بالكارثة، في ظل معطيات تفرض أن يكون الوضع معكوسا تماما؛ بم تشخصون هذه الظاهرة؟

ج: وضع اللغة العربية في التعليم راجع إلى السياسات اللغوية للدولة التي ترجع إلى ضغوطات بعض القوى الأجنبية والمصالح التجارية الأجنبية. فهذا شيء يمكن تغييره لو وجدت نخبة تعي بهذا الدور. هناك نخبة وجدت في المغرب في بداية الاستقلال وإلى حدود السبعينيات تدافع عن اللغة العربية وتبناها كمشروع مطلق أحيانا، ولكن هذه النخبة تراجعت بشكل كبير عن مواقفها بين عشية وضحاها. والنخبة لا توظف مواقف عقلانية تبرر بها مواقفها، وهذا مستمر حتى الآن. النخبة تعيد وتكرر ما يقوله «السيد» كما يقال، وبالتالي فإننا نجد الكثير مما يروج الآن حول اللغة في المغرب واللغة العربية بصفة خاصة هو تكرار لمواقف السلطة الخفية منها، ونجد أشياء مضحكة/ مبكية في الوقت نفسه في مواقف المثقفين والمسؤولين حول قضايا اللغة. وهذا يترجم أزمة حقيقية. بالإمكان أخذ المبادرة من النخبة السياسية أو الثقافية في تدبير شؤونها والاستقلال النسبي في التيارات والمصالح. فضعف اللغة العربية باختصار يرجع بالأساس إلى ضعف النخبة السياسية والثقافية والعلمية، وغياب مشروع ثقافي/ حضاري فعلي.

س: يبقى إسهام اللسانيات العربية في اللسانيات العالمية محدودة جدا، ولا يكاد يذكر من اللسانيين العرب إلا من لهم كتابات باللغات الأجنبية. هل هذا الأمر تعتبرونه طبيعيا ولماذا؟

ج: إن القول بأن اللسانيات لم تسهم في قضايا الأمة غير صحيح. بطبيعة الحال، هناك نقاش كبير في قضايا التخطيط وفي قضايا التعدد وفي قضايا أخرى أسهمت فيها اللسانيات، ولكن المشكل الأساس هو أن اللسانيات ليست جسما واحدا، بل هناك أجسام مختلفة دخلت اللسانيات وميعة الكثير من القضايا، ودخلتها أنانيات كثيرة جعلت اللسانيات لا تصل إلى ما نضبو إليه جميعا. وأما عن كتبوا باللغات الأجنبية، فهذا أمر يكاد يكون طبيعيا. فالباحثون في اللسان لا يقرأون عموما إلا بلغة الإنجليز. وأما اللغات الأخرى، فهامشية في المرجعية.

س: يبدو أن التحديات التي تعترض سبيل اللسانيات العربية كبيرة، لكن ما يعمق من طبيعة الإشكال هو أن اللسانيات في ثقافتنا لم تستطع لحد الآن إيجاد حلول عملية لمشاكلها الخاصة. أشير في هذا السياق إلى بعض الإشكاليات التي ظلت تؤرق البحث اللساني العربي منذ زمن بعيد، كتلك المرتبطة بالمصطلح والتعريب؟

ج: هذه قضايا تطبيقية، على من يشتغل في هذا الجانب أن يفتي فيها، ولكن الكثير من الأشياء في هذه القضايا طرحت بطريقة مغلوطة فكان من الطبيعي أن يكون الجواب مغلوطا. وأرجع هذا إلى نقص في التكوين عند من يطرحون هذه القضايا، لأن القضايا اليوم شائكة ويجب أن تطرح بعمق. هذا يدعونا مرة أخرى إلى أن نقيم لسانيات في المستوى المطلوب، لسانيات حقيقية. يجب كذلك أن تكون رغبة للدولة في توظيف نتائج هذه اللسانيات، لأن هناك الكثير من الأمور التي عولجت، رغم أنها جهود فردية ومحدودة، ومع ذلك فإن الدولة والمجتمع والنخبة أيضا لا تستهلك هذه النتائج.

س: ماذا تقترحون بهذا الخصوص، من الناحية المنهجية تحديدا؟

ج: من الناحية المنهجية، أقترح أن تكون هناك مبادرة وطنية للنهوض باللغة العربية وباللسانيات أيضا، مبادرة تجعلنا نقذ وضعنا اللغوي من التدهور والتسيب الذي يعانیه، لأن هذا في مصلحة شعبنا وفي مصلحة متعلمينا وفي مصلحة البحث

العلمي الذي نعاني من ضموره ومن قصوره، ونعاني في جامعاتنا كذلك من ضعف الباحثين وضعف الجامعيين، وهذا شيء مخيف بالنسبة إلى مستقبل الأمة. ثم إن الطلبة الشباب لم يعودوا يمثلون الشعلة التي كانوا يمثلونها، في التحول والجديد والعناية بالقيم، إلخ. إلا من شد منهم، وهو قليل. نريد «كتلا حرجة» من الجامعيين والطلبة يحملون المجتمع وينهضون به باستمرار.

س: ما هو تقويمكم لواقع الترجمات اللسانية في الثقافة العربية؟ وكيف يمكن للترجمة أن تسهم في خلق إشعاع لساني في الثقافة العربية؟

ج: أظن أن الترجمة لها دور مهم في اللسانيات، شأنها في ذلك شأن الترجمة في مجالات أخرى. طبعاً، ينبغي أن تقترن بالجودة والدقة. فهي تمكن من توطین المعرفة، كما ذكرت، بل تمكن من خلق لغة جديدة داخل اللغة الهدف هي لغة-جسر، أو لغة ثالثة تتولد عن احتكاك اللغة المنقول إليها باللغة المنقول منها. ومعلوم أن الترجمة الجدية واكبت تاريخياً كل نهضة فكرية وثقافية؛ بل إن الترجمة أداة دائمة في كل الحضارات المتقدمة، ما عليك إلا أن تنظر إلى حجم الترجمة وتقرنه بمؤشرات التقدم. الدول الأكثر تقدماً تترجم أكثر! تجارب اليابان والإسبان والأمريكان والفرنسيين وإسرائيل، إلخ، حاضرة أمامنا.

ترجمة أمهات الكتب والمداخل في اللسانيات أساسية لنشر المعرفة اللسانية في المستوى المطلوب، ولشروع هذه الثقافة بأصولها المرجعية. ما نجده من ترجمات إلى حد الآن ضعيف كمّاً ونوعاً. وقد حاولت جاهداً مع المنظمة العربية للترجمة لتمكين من ترجمة عناوين مهمة، ولم ترق، مع الأسف، الإنجازات إلى مستوى الطموحات. هناك بعض الزملاء المغاربة وطلبتنا القدماء الذين ترجموا كتباً في صيغ نالت استحساناً عموماً، ووظفت مصطلحات مقبولة أو شائعة بيننا. هذه المجهودات الفردية بحاجة إلى دعم مؤسسي كبير وجدي، كمّاً وكيفاً.

مع ذلك، أشير إلى أن الترجمة، وإن كانت ضرورية، فهي غير كافية، كما يقول المناطقية. لا بد من التأليف الذي يكتب بألفاظ «أحادية»، أي ألفاظ اللغة الواحدة التي نلغو بها، ونقل المعارف أو ممارستها من داخل اللغة، وإن كانت هذه اللغة تتوسع كل مرة لتولد مضامين جديدة، وألفاظها جديدة، دخيلة في غالب الأحيان

على الثقافة السائدة. فالتأليف يهضم المواد المترجمة باستمرار، ولكنه يمكن من استعمال عبارات طبيعية، وتركيب طبيعي، ودلالة طبيعية، بل وصور ومجازات طبيعية في اللغة التي يؤلف بها. المعرفة لا توطن بالمتعدد، بل بالأحادي. ولكن الأحادي ليس ساكنا، بل هو متجدد باستمرار، تجده راجع إلى الأجنبي بالأساس، ولكن أيضا إلى جهاد مع النفس، حتى لا تنطوي.

س: يبقى إسهام اللسانيات العربية في اللسانيات العالمية محدودة جدا ولا يكاد يذكر من اللسانيين العرب إلا من لهم كتابات باللغات الأجنبية. هل تعتبرون هذا الأمر طبيعيا ولماذا؟

ج: إسهام اللسانيات العربية في اللسانيات العالمية ليست محدودة إذا تحدثنا عن الأسماء العالمية التي أسهم فيها أمثال مايك بريم *Mike Brame* وجون ماكارتني *John Mccarthy* في الفونولوجيا، وجون مالينغ *Joan Maling* في العروض، وشارل فرغسون *Charles Ferguson* في السوسيولسانيات، وبوهاس وفريستيغ في التراث العربي، وغيرهم كثير. ومن العرب أذكر محمد باكلا وحمزة المزيني وعبد الرحمن أيوب وإبراهيم أنيس إلخ، وهذا على سبيل المثال لا الحصر.

س: ما هي السبل الكفيلة، في نظركم، بإنجاح مشروع الإصلاح اللغوي العربي؟ نقصد تحديدا أهم القضايا التي يجب أن تركز عليها البحوث اللسانية العربية إن هي أرادت مساندة الركب والانتقال من مرحلة الاستهلاك إلى مرحلة الإنتاج؟

ج: مشروع الإصلاح اللغوي العربي أجبت عنه سابقا. الإصلاح اللغوي يجب أن يمر عبر المشروع الثقافي للدولة وللنخبة وللمجتمع، وبدون هذا المشروع لا يمكن أن نتقدم، لأن العوائق ستظل قائمة، بدون مجتمع ودولة ونخبة وراء لغتها لا يمكن أن نغير شيئا. اللغات الآن في صراع. هناك لغات مهيمنة في كل ما هو علمي وتقني كاللغة الإنجليزية، وحتى يكون للغات الأخرى حضور لا بد أن يكون متكلموها في وضع دفاع مستمر عنها. فالعرب والمغاربة ضيعوا قضايا كثيرة ولم يدافعوا عنها وهم مهددون في وجودهم لأن لغتهم مهددة.

س: وصفت منذ سنوات ما يكتب في مجال اللسانيات في الثقافة العربية بـ «الخطاب اللساني الهزيل»، هل تغير موقفكم بهذا الخصوص بعد هذه المدة الطويلة؟

ج: عندما قلت إن ما يكتب في اللسانيات العربية هو من قبيل الخطاب اللساني الهزيل بطبيعة الحال كانت هناك مجهودات، ولكن هذا الحكم مازال قائماً، بحيث لا نجد مواكبة في المستوى المطلوب لا في اللسانيات الحاسوبية ولا في اللسانيات التاريخية ولا في اللسانيات الوصفية ولا في لسانيات المتون. بدون قيام شعب للسانيات لا يمكن أن نتقدم في اللسانيات. أشرت سابقاً إلى أننا قدمنا مقترحا خلال الثمانينيات إلى رئيس الجامعة، ثم أعدنا اقتراح ذلك بصفة رسمية بعد مبادرة الندوات الأولى في اللسانيات، لكن هذا المقترح لم يحظ بالقبول وهذا مؤشر في نظرنا على أن المسؤولين إلى يومنا هذا لم يستوعبوا بعد أهمية اللسانيات والبحث العلمي. فهم ينادون بالإصلاح والتجديد، لكن هذا الإصلاح والتجديد لا وجود له على أرض الواقع. اقترحنا كذلك كراسي للسانيات، ومنها كرسي للسانيات الحاسوبية العربية في اليونسكو، قبله أحد الوزراء ثم رفضه الوزير الذي جاء بعده، فهذه مقتضيات مأسسية ضرورية لا يمكن للسانيات في أقطارنا العربية أن تتقدم بدونها.

س: تعيش الجامعة المغربية اليوم على إيقاع الإصلاح. ما هو تقويمكم لهذه التجربة بعد مرور ثلاث سنوات على تطبيقها؟

ج: رغم أنني لا أحب أن أطلق الأحكام بسهولة، يجب أن نقر بأن الإصلاح فشل، وأن الأهداف المتوخاة منه لم تتحقق في جل أبعادها، إن لم نقل في كل أبعادها.

أحد المؤشرات الكبيرة بالنسبة إلي لتقويم نجاح هذا الإصلاح هي التقدم على مستوى البحث العلمي وعلى مستوى الموارد البشرية. فسواء على مستوى التعلم أو على مستوى البحث، أعتقد أن مغادرة مجموعة من الباحثين البارزين ومغادرة عدد من الأطر التربوية وفقدان كثير من الأطر الفاعلة مؤشر على ما أقول. هناك مؤشر آخر هو أنه لم يعد الآن الحماس والتطلع إلى البحث العلمي وطلب المعرفة، وانخفاض مؤشر القراءة والبحث العلمي، وغير ذلك. فهذه مؤشرات تفرض علينا الوقوف وقفة تأن ومراجعة لمحيطنا التعليمي بجميع أسلاكه.

س: عرف تعريب التعليم العالي نجاحا كبيرا في بعض الأقطار العربية، ما

الذي يجعل هذه التجربة لا تعمم في باقي الأقطار العربية الأخرى؟

ج: تعريب التعليم العالي في بعض الأقطار العربية نجح إلى حد ما، ولا أقول إنه نجح بكيفية مطلقة. ما ينقص هذه التجربة هو تقوية اللغات الأجنبية التي يحتاجها الطلبة المتخرجون. بالنسبة للمغرب، للأسف، ضيعت فرصة جعل التعليم العالي مغربا. وباختبار الطلبة نجد أن التعليم الآن يعاني من أحادية منغلقة على الرغم من الشعارات. فالأحادية الفرنكفونية تضيق على هذا التعليم وستقتله. الفرنكفونية التي تنخرنا بشكل أساسي حقا. إنها تضيق الفرصة حتى على الفرنسيين أنفسهم.

س: ما هي خلاصة تجربتكم في معهد التعريب؟

ج: إنها تجربة صعبة، فعندما التحقت بالمعهد وجدت مجموعة من الأطر أغلبها غير مؤهل، لكن رغم الصعوبات والترسبات الكثيرة فقد استطعنا أن نخلق جواً آخر وأن نضع أسساً أخرى وهيكلية جديدة وأحدثنا منابر جديدة: مجلة علمية بثلاث لغات (أبحاث لسانية)، ونشرة «التعريب» الدورية، بالإضافة إلى مجموعة من الوقائع والمعاجم والأعمال الأخرى. بطبيعة الحال، هذه المؤسسة مر عليها وقت وكان من المفروض إقامة البديل المتمثل في أكاديمية محمد السادس للغة العربية، لكن الدولة مرة أخرى تخل بالتزاماتها وتعطل هذه التجربة كما حدث مع تجارب أخرى، وبالتالي فإن الدولة مستمرة في السياسة الأحادية المرجع، والتي تكون على حساب المرجعيات العربية والإسلامية.

س: ما هي أهم مشاريعكم العلمية المستقبلية؟

ج: المشاريع العلمية المستقبلية كثيرة، لا أعرف ماذا أذكر منها، هذه المشاريع ستكون بحسب ما يسمح به الوقت، وهي مشاريع ستستثمر في مجال التركيب والدلالة والمعجم. إقامة معجم عربي جديد، ووضع أسس جديدة للمعجمية العربية، وإقامة عناصر لنحو عربي جديد، ومؤلفات لسانية مختلفة. والهدف من كل ذلك إدماج اللغة العربية في المجتمع الدولي بصفة أكثر فعالية.

س: كيف تقيمون وضع اللسانيات في المغرب اليوم؟

ج: وضع اللسانيات في المغرب اليوم يحتاج إلى تأهيل على مستوى المؤسسة؛

وتأهيل الباحثين الشباب بصفة مستمرة. إن الإنتاج المغربي النوعي قليل، لذلك نحتاج إلى تكوين جديد يأخذ بعين الاعتبار تكامل المعارف وتداخلها، كما نحتاج إلى إبعاد الصراعات الضيقة التي لا تخدم البحث العلمي في شيء.

س: ما هي نصائحكم للسانيين الشباب؟

ج: لا بد للسانيين الشباب أن يتشبثوا بالمنهج العلمي والبحث العلمي وأن لا يخالجهم شك في أن هذه الثورة المعرفية والثورة العلمية هي المخرج الوحيد من التخلف والتدهور، وأن لهم مكانا في هذه الثورة. العولمة رغم عيوبها فرصة لجميع الشعوب لتسهم في الحضور على مستوى هاته القرية العالمية، وبالتالي يمكن لشبابنا وعلماؤنا أن يلعبوا دورا هاما في هذه القاطرة التي يمكن أن تحول المجتمع من مجتمع جهل وتخلف وفقدان للقيم إلى مجتمع متشبث بهذه القيم.

الدكتور مازن الوعر⁽¹⁾

س: تشغل اللسانيات اليوم، كما هو معروف، صدارة العلوم الإنسانية نود منكم بداية تعريف القارئ العربي بهذا العلم وبموضوعه وأهميته، وبأهم فروعها ومدى ارتباطها بالظواهر الحضارية؟

ج: « اللسانيات » مصطلح أتى من « اللسان »، واللسان يعني اللغة، فأضفنا الياء والألف والتاء، فأصبح علما يبحث في اللسان أي في اللغة. فإذن، اللسانيات هي الدراسة العلمية للغات البشرية من خلال لغة كل قوم من الأقوام. وعندما نقول: « علمية »، فإننا نعني بها الملاحظة، ووضع الفرضيات وفحصها، والتجريب والدقة والشمولية والموضوعية. وهذه الخصائص هي التي تميز الدراسة اللغوية الحديثة عن الدراسة اللغوية القديمة.

لنأخذ مثالا على ذلك معيار التجريب، فهذا المعيار هو من الخصائص العلمية لدراسة اللغات البشرية. وبمعنى آخر؛ عندما نريد أن نفحص صوتا من أصوات اللغة فإننا نخضعه للآلة (الأوسيلوجراف) على سبيل المثال، من أجل أن يعطينا وصفا لهذا الصوت وشبحيته وذبذباته وموجاته، بدقة متناهية؛ ذلك لأنه يعطي آثارا كتابية تمثل السلاسل المنطوقة التي نختبرها. هذه الآثار تتكون من عدد كبير من الذبذبات الصغيرة والتي لا يتطابق اثنان منها كل التطابق. فمن الصعوبة بمكان أن تجد أصواتا من سلسلة منطوقة تظل فيها طبيعة الصوت، وشدته، ودرجته، وطوله، وقصره على شكل واحد. وهذا يختلف عن الدراسة اللغوية القديمة التي كانت تعتمد على الحدس الإنساني فقط.

لنأخذ مثالا آخر: في القديم لم تكن هناك آلة تسمى الحاسوب، ولم تكن هناك دراسة لغوية تتناول اللغات البشرية وتعالجها حاسوبيا، ولكن يوجد ما يسمى اليوم باللسانيات الحاسوبية المعلوماتية التي تدرس اللغات البشرية دراسة علمية وتقنية

(1) آثر الدكتور مازن رحمة الله عليه أن يشارك في هذا الكتاب بمجموعة من الإجابات المقتبسة من حوارات أجريت معه ونشرت في مجموعة من المنابر؛ لأنه وجد أسئلتنا تتقاطع مع ما جاء فيها. فالشكر لكل من أسهم في إعداد تلك الحوارات وللمنابر التي نشرتها، والرحمة والمغفرة لأستاذنا الجليل الذي ستظل أفكاره النيرة تؤثت المشهد اللساني في الثقافة العربية.

من منظور الحاسوب. فإذن، لا بد من دراسة اللغة البشرية دراسة علمية موضوعية مضبوطة ودقيقة حتى تكون النتائج صحيحة.

لا بد من أجل دراسة اللغة من هذا المنظور (الحاسوب) أن نستعين بالأدوات العلمية الموجودة في العلوم الطبيعية لكي تصبح جزءاً لا يتجزأ من المنهج العلمي لدراسة اللغة، ومن هذه الأدوات على سبيل المثال: الرياضيات، والهندسة الإلكترونية والمعلوماتية، وهندسة الحاسوب. فلنكن ندخل اللغة في الحاسوب لا بد من دراستها رياضياً، وهندسياً، ومعلوماتياً. وهذا يعني أن ندرس اللغة العربية ونستخرج قواعدها استخراجاً علمياً دقيقاً على المستوى الصوتي، والنحوي، والدلالي، والمعجمي، من أجل أن نضع هذه القواعد في أطر رياضية تتناسب هندسة الحاسوب، من أجل أن يأخذها المعلوماتي (المبرمج) ويبرمجها في الحاسوب.

أما موضوع اللسانيات فهو اللغات البشرية من خلال لغة كل قوم من الأقوام، أي أن ندرس لغة كل قوم من الأقوام دراسة صوتية، ونحوية، ودلالية، ومعجمية، وصرفية، ثم دراسة علاقة هذه اللغات بالعلوم المعرفية الأخرى التي ترتبط بها، كعلم الاجتماع، وعلم الأنثروبولوجيا، وعلم النفس، وعلم البيولوجيا، والفلسفة، والجغرافيا، والهندسة الحاسوبية، والرياضيات. فكل هذه العلوم لها علاقة باللغة.

لنأخذ مثلاً بسيطاً على علاقة اللغة بالبيولوجيا: اللسانيات تطرح اليوم إشكالية صعبة تتمثل في هذا السؤال: هل اللغة عضو بيولوجي كبقية الأعضاء البيولوجية الموجودة عند الإنسان، ينمو ويتطور عبر الزمن كما يتطور الجهاز البيولوجي؟ أم أنها شيء خارجي عن الإنسان يتلقفه الطفل تلقفاً من المجتمع؟ هذه إشكالية عويصة حيرت الباحثين، ولكن أغلبهم توصل بعد إقامة تجارب علمية كثيرة إلى أن اللغة عضو بيولوجي يخلق مع الطفل وينمو ويتطور تطوراً طبيعياً.

ومن الظواهر التي تبحثها اللسانيات البيولوجية، العلاقة بين الأمراض اللغوية والجهاز اللغوي الموجود في الدماغ البشري. ما هي البنية الإدراكية اللغوية الموجودة في دماغ الإنسان بالمقارنة مع البنية الإدراكية الموجودة عند أذكى الحيوانات كالشبانزي مثلاً؟

لنأخذ مثالا آخر على علاقة اللسانيات بالعلوم الأخرى: ما هي العلاقة بين اللغة والمجتمع؟ وكيف تكون اللغة منطوقة؟ وكيف يمثلها النظام الكتابي؟ كما هو معروف، فإن اللغة المنطوقة ليس لها معيار واحد على الإطلاق، لذلك كان هناك ما يسمى باللهجات المختلفة، وكان هناك ما يسمى بالشعر الذي يكتب بمعيار معين، وكانت هناك اللغة العامية الشعبية، واللغة المعيارية الموحدة، ولغات المهن المختلفة... إلخ.

أما أهمية علم اللسانيات فتكمن في كونه يقدم لنا دراسة علمية للغات البشرية كافة تخضع للضبط والتجريب والموضوعية، بهدف بناء صيغة علمية «بمفهوم العلم الفيزيائي» لدراسة بنية اللغات البشرية والتوصل إلى صيغ رياضية تجريدية قادرة على وصف هذه اللغات وشرحها بدقة، بحيث يمكننا بعدها مباشرة من الاستفادة التطبيقية لهذا العلم في مجالات حياتية كثيرة.

أما فيما يخص فروع هذا العلم وارتباطها بالظواهر الحضارية؛ فيظهر ذلك من خلال الحقول المتعددة للسانيات والتي يمكن ذكرها باختصار وفق ما يلي:

أولاً: علم اللسانيات التطبيقي

ويبحث في تقنيات تعلم اللغات البشرية وتعليمها، سواء أكانت هذه اللغات هي اللغة المنطوق بها أم أنها لغات أجنبية. إن الهدف من هذا العلم هو إيجاد أفضل التقنيات والمناهج اللسانية لتطوير العملية التعليمية للغات المنطوق بها في المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية.

ثانياً: علم اللسانيات البيولوجي

ويهتم بوصف وشرح العلاقات الرياضية التجريدية القائمة بين الوظائف اللغوية وبين الوظائف البيولوجية ثم الاستفادة من ذلك في معالجة الأمراض اللغوية، ومعرفة بنية اللغة البيولوجية، والوقوف عند التطورات اللغوية التجريدية العاملة في دماغ الطفل، وغيرها من النواحي اللسانية التطبيقية.

ثالثاً: علم اللسانيات الاجتماعي

يدرس اللغات البشرية ضمن البوتقة الاجتماعية التي تؤثر على العملية اللغوية

والتي يستخدمها الناس في مجالات عديدة من الحياة الاجتماعية.

رابعاً: علم اللسانيات النفسي

ينحصر موضوعه في العلاقات القائمة بين اللغة كموضوع، وبين الفرد الذي يتعامل مع هذا الموضوع في كافة المستويات التطورية التي يمر بها الإنسان (طفولة، شباب، كهولة)، والاختلافات اللغوية بين الرجال والنساء.

خامساً: علم اللسانيات الأنثروبولوجي

أي تلك العلاقة القائمة بين اللغة وبين الإنسان الذي ينتج هذه اللغة والذي هو حلقة معينة في تاريخ التطور الإنساني.

س: دسا: علم اللسانيات الرياضي

يهدف إلى وضع اللغات البشرية في صيغ وأطر رياضية تجريدية تستطيع أن تصف وتشرح الظاهرة اللغوية الإنسانية في مستوياتها كافة وصفا دقيقا ومضبوطا ثم موضوعيا.

س: بعا: علم اللسانيات الآلي «الحاسبات الإلكترونية»

يعمل على استخدام اللغة كأداة طيبة لمعالجتها في الحاسبات الإلكترونية، ويتألف من اللسانيات العامة، ومن علم الحاسبات الإلكترونية، ومن علم الذكاء الاصطناعي وعلم المنطق ثم علم الرياضيات، حيث تتناسق هذه الفروع وتتألف لتشكل مبادئ علم اللسانيات الآلي.

ثامناً: علم اللسانيات النظري «العام»

ويعني البحث في النظريات والمناهج اللسانية القديمة والحديثة، وذلك لكشف تطورها وتناولها للغات البشرية من المستويات الصوتية والنحوية والدلالية، ويتخذ منها قاعدة أساسية يمكن من خلالها أن نتوصل إلى نظرية لسانية بشرية تستطيع أن تصف وتشرح اللغات البشرية كافة في طريقة تجريدية ورياضية.

س: لا شك أن هذا الغنى وهذا التنوع قد ساعد على الانتفاع بالمعرفة اللسانية

في الغرب؟

هذا أكيد. وأعود لأقول إن اللسانيات علم يتسم بسمتين اثنتين:

الأولى: هي العلمية، أي إن لهذا العلم-كما كان يقول علماؤنا وفلاسفتنا القدماء- حدا وموضوعا وغاية.

الثانية: هي الاستقلالية، أي إن هذا العلم مستقل عن بقية العلوم الأخرى، له مقياسه، وموازينه، وقوانينه الخاصة به.

لقد استفاد الغرب المعاصر كثيرا من هذا العلم سواء أكان ذلك على مستوى العلوم الإنسانية، أم العلوم الطبيعية، فقد استفاد منه الغرب في المجال التربوي: كيف تعلم اللغة القومية لأبنائها تعليما صحيحا وسليما وبأنجع الطرق، وكيف تعلم هذه اللغة القومية لغير أبنائها على نحو سريع وناجع.

وقد استفاد الغرب من هذا العلم في الجانب الحاسوبي المعلوماتي، لذلك درسوا لغاتهم دراسات علمية ودقيقة، وحاولوا وضعها في أطر رياضية من أجل الترجمات الآلية، وما مشروع وضع لغات دول الاتحاد الأوروبي وبرمجتها في الحاسوب إلا دليل على هذا الذي نقوله، ففي كل دولة أوروبية يستطيع الإنسان أن يحول النص المكتوب بلغة من اللغات الأوروبية إلى لغته القومية، من خلال الحاسوبية الآلية.

كما استفاد الغرب من علم اللسانيات في الجانب الاجتماعي، فلذلك درسوا لغاتهم من منظار علم الاجتماع، ففرقوا بين اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة، وأين تقف اللهجات من هاتين اللغتين.

كما أنهم وضعوا أطالس لغوية جغرافية لكل منطقة من المناطق التي يسكنها الناس، أضف إلى ذلك أنهم بدأوا يدرسون الفروق القائمة بين لغة النساء ولغة الرجال: ما هي البنية اللغوية لرواية من الروايات النسائية مثلا؟ وكيف تختلف هذه البنية اللغوية عن رواية من الروايات الذكورية؟ هذا طبعا يفيد المفهوم النقدي الحديث والمعبر عنه بـ«التناس».

ما هي بنية الأساليب اللغوية النسائية؟ وكيف تختلف عن بنية الأساليب الذكورية؟ كيف يتعلم الأطفال اللغة القومية؟ هل يتعلمونها منطوقة أم مكتوبة؟ وكذلك استفاد الغرب من علم اللسانيات في قضية مهمة جدا وهي دراسة اللغة في مجال القضاء. لأعطيك مثلا على ذلك:

لقد كلفت محكمة أمريكية اللساني الأمريكي روجر شاي بدراسة قضية شائكة لم يستطع المحلفون التوصل فيها إلى قرار، وبدأ بدراسة هذه القضية في المحاكم متناولا الجانب المنطوق والجانب المكتوب منها، وقد توصل إلى حقائق صوتية، ونحوية، ودلالية، واجتماعية، ونفسية، استطاع من خلالها المحلفون أن يتوصلوا إلى الحقيقة.

فإذن، الاستفادة موجودة في الغرب سواء على المستوى النظري أم على المستوى التطبيقي، ولا أريد أن أفصل في هذا المجال، فقد كتبت فيه في أماكن مختلفة.

س: هل وجوه الانتفاع هاته حاضرة في الوطن العربي؟

ج: اللسانيات في العالم العربي لها شأن مختلف تماما، ويتلخص فيما يلي:
- لم ينقل علم اللسانيات برمته من الغرب إلى العالم العربي نقلة علمية سليمة وصحيحة، وهذا له أسبابه. فالذين نقلوه إلى العالم العربي هم أصلا متخرجون من أقسام اللغات الأجنبية، لذلك فإن أغلبهم وضعه في إطار مهلهل، وضعيف، وغير علمي (شكلا ومضمونا)، الأمر الذي جعله إشكالية بالنسبة للقارئ العربي.

- وهذا الأمر شجع الترائيين لأن يكون لهم أنصار كثر من أجل النيل من هذا العلم ووصفه بأنه دسيسة أجنبية لا ينفع اللغة العربية على الإطلاق، ذلك لأنهم يعتقدون بأن الذي ينفع اللغة العربية هي النظرية اللغوية العربية التراثية وحدها دون العلم بأن هذه النظرية، على الرغم من إفادتها وشرعيتها، إلا أنها لا تستطيع أن تأخذ بالحسبان المعطيات الحديثة التي استحدثت في العصر الحديث (مثل الحاسوب، الجوانب التربوية، دراسة اللغة اجتماعيا، دراستها بيولوجيا، معالجة الأمراض اللغوية، دراسة اللغة عند الطفل العربي، معالجتها رياضيا... إلخ).

الحقيقة، ليس هناك حتى الآن فكر عربي فلسفي واضح يستطيع أن يعيد هيكلة النظرية اللغوية العربية التراثية، ومن ثم يستطيع أن يضع النظرية اللسانية الغربية الحديثة في إطار عربي واضح ومفهوم للقارئ العربي، من أجل أن يمهد لفكر

عربي فلسفي حديث ونير من أجل الخروج بنظرية لغوية حديثة تأخذ بالحسبان التراث اللغوي العربي، وتأخذ بالنظرية اللسانية الحديثة، وذلك لمعالجة المعطيات العربية المستجدة.

فلا النظرية اللغوية العربية التراثية قادرة على معالجة هذه المعطيات الحديثة، ولا النظرية اللسانية الجديدة قادرة على استيعاب ما كان قد فعله العرب القدماء، والنتيجة أن الدرس اللغوي العربي القديم والحديث يعاني من أزمة معرفية (ابستمولوجية) لا يمكن أن تعالج الواقع العربي الراهن.

هناك بعض المحاولات القليلة والنادرة جدا في الوطن العربي تحاول منفردة أن تملأ هذه الفجوة العلمية، وأذكر على سبيل المثال العالم المصري الدكتور سعد مصلوح، والعالم الجزائري الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح؛ فالباحث الحاج صالح يعد ظاهرة فريدة من نوعها في الوطن العربي، لأنه تتلمذ حتى مرحلة الدكتوراه في جامعة الأزهر، فهضم وفهم النظرية اللغوية التراثية القديمة، وبعدها ذهب إلى جامعة باريس فتلمذ على أساتذتها في موضوع اللسانيات الحديثة، فهضمها وفهمها على نحو دقيق جدا، وبذلك استطاع أن يعالج بعض القضايا اللغوية العربية المعاصرة ذات الإشكاليات المعرفية.

والواقع أنه ينبغي أن نسعى إلى تحقيق نظرية لسانية عربية حديثة انطلاقا من الحقيقة السابقة. فإذا أردنا لهذه النظرية أن تكون في الواقع وتعالج المعطيات العربية الحديثة فلا بد من العمل الجماعي، ولا بد من المؤسسات الرسمية، ولا بد من المعاهد المتخصصة في هذا الشأن، وأستطيع أن أقول دون مجاملة إن الخطوة الأولى التي تسير في الاتجاه السليم للوصول لهذا الهدف بدأت في المملكة العربية السعودية من خلال إنشاء ما يسمى «كلية الأمير سلطان الأهلية»، حيث تم إنشاء ثلاثة أقسام متجانسة:

الأول: يسمى بقسم اللسانيات التطبيقية (التربوية).

الثاني: يسمى بقسم اللسانيات الحاسوبية المعلوماتية (معالجة العربية ولغات أخرى حاسوبيا).

الثالث: يسمى قسم الترجمة (من العربية وإليها).

النتيجة: لكي نتوصل إلى هذا الهدف لابد من الدعم المادي السخي والدعم السياسي الحكومي.

س: نبقى دائما في إطار العوائق التي تحول دون استثمار البحث اللساني في الثقافة العربية بالشكل المطلوب، ونشير إلى أن القارئ العربي يحس ببعض الاغتراب أمام اللسانيات، خصوصا وهو بصدد قراءة بعض كتب النقد. ما هي أسباب هذا الاغتراب في نظركم؟

ج: اغتراب القارئ العربي أمام هذه الدراسات هو محصلة للتخبط الاصطلاحي، وهناك أسباب أخرى لذلك. فإن كنت تعني أن هذه الدراسات التي طبقت عليها اللسانيات هي دراسات أدبية، فهذا يدخل ضمن إطار ما يعرف بـ«اللسانيات الأدبية»، أي استفادة الدراسات الأدبية والنقدية من مبادئ اللسانيات، حتى إن حقلا معرفيا قد نتج عن العلاقة القائمة بين اللسانيات والأدب يعرف بـ«النقد اللساني»، وكما أن هناك نظريات كثيرة نقدية تنقد الأدب من زوايا مختلفة، كذلك هناك النقد اللساني الذي يتناول الأجناس الأدبية تناولا لسانيا. ولكن المشكلة هنا أن النقاد الذين يستخدمون هذا النقد ليسوا لسانيين بالمعنى الحقيقي للكلمة! وإنما هم مهتمون باللسانيات. لذلك تأتي هذه الدراسات النقدية اللسانية هشة على مستويات عدة، منها المستوى الاصطلاحي، والمستوى المنهجي... لذلك ينفر القارئ العربي من هذه الدراسات ويعتبرها غريبة وشاذة. وأصارحك القول أنه حتى اللسانيون المختصون يرون هذه الدراسات شاذة وغامضة، ذلك لأن كثيرا من هؤلاء الدارسين لا يهتمهم سوى تلبس الأجناس الأدبية ثوب اللسانيات من أجل أن تظهر دراساتهم حديثة. هذا بالنسبة للدراسات الأدبية والنقدية اللسانية. أما إذا كنت تقصد بسؤالك تطبيق اللسانيات على اللغة العربية فالمشكلة أفدح؛ ذلك أن اللسانيين الحقيقيين في الوطن العربي قليلون جدا يعدون على أصابع اليد، وحتى هؤلاء عندما يستفيدون أو يستثمرون اللسانيات في دراساتهم للغة العربية فإنهم يفترضون أن القارئ العربي يرتفع في سويته العلمية إلى مستوى معقول من هضم المعلومات الأساسية لللسانيات العامة، وهذا غير متوافر غالبا؛ ذلك لأن هناك تخوفا من القارئ العربي تجاه دراسة اللسانيات نظرا إلى أن طبيعة هذه المادة هي طبيعة علمية، ثم إنها تحتاج إلى قراءات باللغة الأجنبية. وهذان الشرطان معدومان، غالبا،

عند القارئ العربي. إذن، هناك أسباب كثيرة لأن تكون اللسانيات غريبة في الثقافة العربية، منها ما يتعلق بالقارئ العربي، ومنها ما يتعلق بالدارس العربي، ومنها ما يتعلق بطبيعة هذه المادة نفسها. لذلك لا بد من معالجة كل هذه الأسباب معالجة علمية دقيقة تستند إلى عوامل تتعلق بالمؤسسات الحكومية وبالإمكانات العلمية والمادية والتخطيطية.

س: ربما يسهم في هذا الوضع افتقاد مكتبتنا العربية إلى مصادر هذا العلم الجديد، فالمؤلفات العربية عنه قليلة جدا بحيث لا تكاد تذكر، وكتبه المترجمة أيضا قليلة؟

ج: أنا أوافق تماما، فهذا العلم ما يزال محض العقلية الغربية التي أنتجته ووضعت مبادئه وأصوله، ونحن العرب نتعرف عليه من خلال الترجمة التي لا تخضع للضوابط العلمية ولا تحكمها منهجية علمية أكاديمية، يضاف إلى ذلك أن الترجمات ليست متكاملة ومنسقة، فهي لا تعطي تعريفا لهذا العلم ولا لموضوعه، ولا الغاية المرجوة منه.

وهذا يقودنا بالتالي إلى القول بأن المصادر اللسانية الغربية الأساسية ليس لها وجود على الإطلاق في المكتبة العربية، وهذا يعني أن المشكلة اللسانية في الوطن العربي هي مشكلة تعريب علم اللسانيات كعلم قائم برأسه له أسسه ومناهجه التي يمكن أن تشرح وتنقل من الإنكليزية والفرنسية إلى العربية. وهذا لن يتم ما لم يوجد تنسيق وتعاون بين علماء اللسانيات الغربية العرب وعلماء اللغة العربية.

إن اللسانيات كعلم مترجم لم يكتمل بعد، لا مصطلحات ولا مادة ولا منهجا؛ إذ إن كل باحث يترجم هذا العلم إلى العربية ترجمة شخصية، فمن المترجمين من لا يعرف التراث اللغوي العربي، لذلك تأتي مصطلحاته هشة وغير مقبولة أو لنقل «مترجمة»، خذ على سبيل المثال ترجمة المصطلح اللساني (*linguistics*) وهو ما يدل على علم اللسان في الغرب، أما في ثقافتنا العربية المعاصرة فهناك أكثر من ترجمة لهذا المصطلح؛ في لبنان يطلقون عليه «الألسنية»، في مصر يطلقون عليه «علم اللغة»، في المغرب وسورية يطلقون عليه اسم «اللسانيات»...

أضف إلى ذلك الفروع التي تنضوي تحت هذا العلم لها مصطلحاتها

المحددة، ولكن العرب يتخبطون في ترجمتها. إذن، يمكن للمرء أن يستنتج أنه ليس في العالم العربي «لسانيات» بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى لا على المستوى النظري ولا على المستوى التطبيقي. هناك دراسات مشتتة تنتمي إلى موضوعات لسانية مختلفة، هذا على المستوى العلمي. أما على المستوى الإداري الجامعي - الأكاديمي فالمشكلة أعظم؛ إذ إن أغلب الجامعات العربية ومنها السورية، تعطي مادة اللسانيات فصلاً واحداً خلال أربع سنوات، والأفدح من هذا أنها تدرس هذه المادة في السنة الثالثة، وتدرس فقه اللغة العربية في السنة الرابعة، مع أن العكس هو الصحيح؛ إذ ينبغي أن يدرس الطالب مباحث فقه اللغة العربية وبعدها يأتي إلى دراسة ما هو أعم وأشمل ليتعرف على القوانين والمبادئ اللغوية العالمية التي شكلت ما يسمى بـ«اللسانيات». إذن، القضية لا تتعلق بالمصطلح اللساني بقدر ما هي متعلقة بقضايا أكاديمية-جامعية بحثية. وعلى كل حال، إن عدم اكتمال هذا العلم في دراساتنا العربية يعود إلى أسباب كثيرة كنت قد فصلت القول فيها في العديد من كتبي ومقالاتي، ولا مجال للحديث عنها جميعها في هذا الحوار.

س: كيف تقيمون الإسهامات الجماعية والفردية والمؤسسية في إطار توحيد المصطلح ولاسيما أنكم من المساهمين في ذلك؟

ج: توحيد المصطلح اللساني قضية في غاية الأهمية. ذلك لأن كل علم جديد لا بد له من مصطلحات محددة تطلق على مفاهيم دقيقة، لأن كل علم من العلوم الطبيعية والإنسانية إنما يتحدد من خلال ثلاثة أبعاد:

الأول: هو التعريف بهذا العلم وحده. الثاني: هو الموضوع الذي يبحثه هذا العلم. الثالث: هو الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه ذلك العلم. فإذا لم يكن للسانيات كعلم مصطلحاته الخاصة به، التي تطلق على مفاهيم معينة، فإنه لا يستطيع أن يندرج تحت هذه الأبعاد الثلاثة. وهذا ما أدركه الغرب المعاصر حول اللسانيات بالذات، كما أدركه العرب القدماء عند وصفهم وتوصيفهم لعلوم مختلفة. اللسانيات في الغرب لها مصطلحاتها المحددة وعلى كافة الأصعدة. فكل فرع من فروع اللسانيات له مصطلحاته ومفاهيمه سواء أكان ذلك في مستوى النحويات أو مستوى الصوتيات أو في غير ذلك. ومن هذا التحديد، مصطلحا ومفهوماً، تم تطوير

هذا العلم حتى أصبح من العلوم المتقدمة في الغرب. أما عندنا -نحن العرب- فإن المسألة تختلف وذلك للعوامل الآتية: ليس هناك جهود جماعية لوضع المصطلح اللساني العربي وتحديد مفهوماته. وإذا كان هناك جهد جماعي فسيبه العامل التجاري، وليس العامل العلمي. أضف إلى ذلك أن المؤسسات الثقافية العربية غير مهتمة بهذا الأمر. فعلى سبيل المثال لا الحصر، ليس هناك معجم لساني واحد صدر عن وزارات الثقافة في البلدان العربية، وليس هناك معاجم لسانية صادرة عن مجامع اللغة العربية في الوطن العربي. أما على المستوى الفردي، فهناك كثير من الأعمال الفردية المشكورة التي حاولت وضع معاجم لسانية مبسطة لكن المشكلة أن اللسانيين لا يتقيدون بها، لاختلاف نظرتهم إلى المفاهيم اللسانية، واختلاف منابع ثقافتهم اللسانية من الغرب. ولكن على علات هذه الأعمال الفردية تبقى المصدر الأول لفهم اللسانيات في الوطن العربي.

س: ما المطلوب، في رأيكم، من المؤسسات الثقافية العربية تحديدا لحل هذه المعضلة؟

ج: المطلوب من المؤسسات الثقافية أولا وأخيرا الاهتمام بهذا العلم، ووضع الخطط اللازمة لمواكبة مصطلحاته ومفاهيمه، ويتم ذلك باختيار وجلب الكادر اللساني المختص في كل فرع من فروع اللسانيات، وبالدعم المادي لمثل هذا المشروع، وباستقلالية المؤسسة التي تتبنى هذا المشروع من ناحية القرار والطباعة والنشر.

وبذلك فإن المصطلح اللساني سيعطي كل المجالات اللسانية التي يدور في فلكها هذا العلم. ولا بد في هذا المجال من التركيز على عامل الزمن؛ ذلك لأنه لا يكفي أن تصدر المؤسسة معجما لسانيا كل عشر سنوات، مثلا، كما حصل ذلك في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والتي أصدرت معجما لسانيا أسمته: «المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات» الذي صدر عام 1989م.

أختم حديثي حول هذه النقطة بالقول إننا نحتاج إلى نوعين اثنين من المعاجم اللسانية، الأول: معاجم لسانية عربية أجنبية (إنكليزية-فرنسية)، أي تضع الكلمة اللسانية الأجنبية ومقابلتها العربية.

والنوع الثاني: معاجم لسانية عربية-عربية، أي تضع المصطلح اللساني العربي وتشرح ماذا يعني وعلام يدل. وهذا النوع من المعاجم مهم جدا لتثقيق اللسانيات طريقها في الثقافة العربية.

س: هل هناك علاقة بين اللسانيات الحديثة والركام المعرفي اللغوي التراثي العربي القديم؟

ج: بالطبع توجد هذه العلاقة، لا بين التراث اللغوي العربي واللسانيات الحديثة فحسب، وإنما بين كل التراثات العالمية واللسانيات الحديثة، لأنه لا يمكن للسانيات أن تكون علما قائما برأسه له استقلالته وعلميته وشرعته ما لم يستند إلى التراث اللغوي العربي، بله العالمي.

علماء اللسانيات الغربيين كانوا قد درسوا ما كتب قديما عن اللغات البشرية عند جميع الأمم السابقة، ومنها الأمة العربية الإسلامية، وقد استفادوا استفادات كثيرة من هذه الأمم، وبالأخص من التراث اللغوي العربي القديم؛ لأن هذا التراث يتميز بالدقة والشمولية والعالمية، فعندما عالج العلماء المسلمون اللغة العربية لم يكن في فكرهم الإنسان العربي المسلم فحسب، وإنما كان في ذهنهم مكانة اللغة العربية في هذا الكون الشامل الذي يضم «الإنسان»، فأرادوا دراسة الإنسان من خلال هذه اللغة العربية الشريفة، لذلك كانت نظرتهم إليها نظرة إنسانية لا قومية. من هنا نراهم يمنعون ترجمة القرآن من العربية إلى اللغات الأخرى في المراحل الأولى للترجمة، لأن كل إنسان كان يجب أن يتعلم اللغة العربية لكي يكون مسلما.

وقد اعترف بهذه الخصائص الدراسية للتراث اللغوي العربي علماء غربيون منصفون أمثال عالم اللسانيات الأمريكي نعوم شومسكي من خلال حوار كنت قد أجرته معه ونشر بالعربية، والإنجليزية، والفرنسية في مجلة «اللسانيات» الصادرة عن معهد الصوتيات واللسانيات التابع لجامعة الجزائر (المجلد رقم 6، لعام 1982م). وقد قال بالحرف الواحد إنه تأثر بالتراث العربي القديم عندما وضع نظريته في النحو التوليدي والتحويلي، ولاسيما في كتابه: (البنية المنطقية للنظرية اللسانية).

إذن، العلاقة بين العلم الحديث للظاهرة الفيزيائية والعلم القديم لنفس الظاهرة الفيزيائية حتمية علمية لا يمكن الاستغناء عنها في تاريخ التطور العلمي، وبناء الثورات العلمية، كما يذهب إلى ذلك المفكر الغربي توماس كون في كتابه: (بنية الثورات العلمية)، وكذلك جي وودغر في كتابه: (بناء النظريات الفيزيائية).

س: تقصدون أن الحداثة لا تنقطع كلية عن التراث؟

ج: أجل، هذا صحيح ومعافى عند العرب، أما عندنا فالحداثة هي حداثة فوضوية لأنها نشأت من فراغ، ولم تأخذ بالحسبان ما فعله العرب القدماء وما فعلته التراثات العالمية الأخرى. من هنا يأتي الصراع الحاد بين الماضويين والحداثيين، فالماضويون لا يتطلعون إلى الأمام ولا يريدون أن يطوروا علما جديدا لمعطيات جديدة، والحداثيون لا يريدون أن يؤسسوا نظريات حديثة مبنية على تراثات قديمة، وهكذا فإن خطيئة الأمة المعرفية لا تأتي من الحداثيين فحسب، وإنما تأتي من التراثيين أيضا.

وأحب أن أضع السؤال في إطار أشمل وأوسع ليكون حديثنا أكثر دقة وموضوعية؛ ذلك أنني أعتقد أن التراث اللغوي العربي ليس ملكا للعرب وحدهم، ولكنه ملك حضارة الإنسان المعاصر، والإنسان دائما وأبدا خارج نطاق الجنس والعرق والتاريخ. ومن ثم يمكنني أن أجيب عن سؤالك في إطار ما يلي:

- 1- ماذا نعني بالتراث اللغوي العالمي؟
- 2- أين يقع التراث اللغوي العربي في خارطة التراث اللغوي العالمي؟
- 3- ماذا نعني باللسانيات الحديثة؟
- 4- أين تقع البحوث اللغوية العربية القديمة في خارطة اللسانيات الحديثة؟
- 5- وأخيرا، هل هناك صلة بين ما فعله العرب في مجال الدراسات اللغوية القديمة وبين هذا العلم الجديد المسمى «اللسانيات»؟ ثم ما طبيعة هذه العلاقة؟

1-التراث اللغوي العالمي

من يطلع على الكتاب القيم الذي كتبه الباحث اللساني الإنكليزي روبنز (Robins) وعنوانه: (التاريخ الوجيز للسانيات) *A short History of Linguistics*

سيكتشف بأن تاريخ الأمم السالفة حافل وغني بالدراسات اللغوية التي تبحث في الظاهرة اللغوية من الوجهة الصوتية والتركييبية والدلالية، ثم علاقة هذه المكونات اللغوية بالعالم الذي يحيط بالإنسان. فقد لفتت الظاهرة اللغوية انتباه الإنسان منذ قديم الأزل، وجعلته يطرح الأسئلة تلو الأسئلة حولها. وسواء أفاده حدسه الطبيعي إلى الجواب الصحيح أم تجاربه العلمية المتوافرة آنذاك، فإنه قد توصل إلى حقائق عدة حول اللغة بشكل عام. فالحضارة الهندية القديمة بحثت في الظاهرة اللغوية بحثا مستفيضا ولاسيما في وجهها الصوتي (*Phonetic*). والحق يقال: يعد الباحث الهندي الكبير بانيني (*Panini*) أبا الصوتيات في العالم. فمن رجع إلى بحوث هذا الرجل منذ حوالي أربعة آلاف سنة فإنه سيندهش من الدراسة الصوتية العميقة التي قام بها سواء أكانت هذه الدراسة مبنية على اللغات الهندية أم على لغات بشرية أخرى. وقد فعل اليونانيون في الحضارة الإغريقية الشيء نفسه، إذ استفادوا من البحوث اللغوية التي سبقتهم وبنوا على تلك الدراسات ثم طلعوا بنظرات جديدة حول الظاهرة اللغوية. وما البحوث اللغوية التي قدمها أفلاطون وأرسطو والمدرسة الرواقية إلا دليل واضح على اهتمام الحضارة الإغريقية بالظاهرة اللغوية. وإذا كانت الحضارة الرومانية قد تبنت كل الحقائق اللغوية التي أتت بها الحضارة الإغريقية فإنها قد أسهمت قليلا في تطوير الدراسات اللغوية ولاسيما في وجهها الدلالي-البلاغي. أضف إلى ذلك أن هناك دراسات لغوية قيمة ونافعة قامت بها الحضارات الشرقية القديمة وبالتحديد اليابان والصين وغيرهما، تلك الدراسات التي لم تصل إلينا -نحن العرب- لتتعرف عليها ونأخذ بها. ومن يطلع على كتاب الباحث اللساني هياكاوا *Hayakawa* وعنوانه: (اللسانيات الشرقية) (*Linguistics Oriental*) فإنه سيكتشف أن هناك حقائق كثيرة أتت بها الدراسات الشرقية حول الظاهرة اللغوية. والخلاصة، لا يمكن لظاهرة من الظواهر الإنسانية أو الفيزيائية أن تكون طفرة في تاريخ الجنس البشري وإنما هي تحول من ظاهرة أخرى متعاقبة. وهكذا فإن السابق هو نتاج اللاحق. اللغة ظاهرة فيزيولوجية-إنسانية لاحظها الإنسان منذ أن خلق على وجه الأرض، وقد حاول وما يزال يحاول سبرها. وهكذا فإن تاريخ الإنسان (بغض النظر عن جنسه وعرقه وأصله وفصله) مليء بالدراسات التي تناولت الظاهرة

اللغوية. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: ما مدى صحة هذه الدراسات اللغوية التراثية العالمية وشرعيتها؟ الإجابة عن هذا السؤال تحتاج إلى رواية ودراية لا تقل مدتها عن عشر سنوات من البحث والاستقصاء العلميين.

س: راهنتم في كتابكم: (نحو نظرية لسانية عربية حديثة) على نظرية لسانية عربية. كيف تقيمون تلك الأطروحة بعد مرور أكثر من عقدين من الزمن على طرحها؟

ج: في كل نظرية لابد أن يكون هنا منهج كأنموذج لهذه النظرية، المنهج الذي اتبعته منذ عقدين من الزمن أصبح قديما، ولكنني من جهة أخرى لم أتوقف عند هذا المنهج، فقد استفدت من الملاحظات والأفكار التي كان طلاب الدراسات العليا يسدونها إلي، لذلك كنت أضمنها في المنهج القديم، حتى إذا تفاعلت هذه الأفكار كلها مجتمعة حاولت أن أضعها في منهج آخر كالذي كنت قد قدمته من خلال أنموذجين جديدين، يتجلى الأنموذج الأول في كتابي: (جملة الشرط عند النحاة والأصوليين العرب في ضوء نظرية النحو العالمي لشومسكي) الصادر عام (1999م)، والأنموذج الثاني يتجلى من خلال كتابي: (دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة) الصادر عام 2001م، انطلاقا من أن النظرية لا ينبغي أن تكتفي بأنموذج واحد وإلا فإنها ستعلن إفلاسها الفكري، النماذج المتعددة والمختلفة هي التي تعطي النظرية البقاء والحياة، وكما يقول الفيلسوف اليوناني هيرقليطس: «إنك لا تستطيع أن تستحم بماء النهر مرتين» فلا بد إذن، من الماء المتجدد الصافي والنقي من أجل استمرار النوع الإنساني الذي يتجلى ويتمظهر بالفكر المتألق والمتجدد أبدا.

س: كثرت في الآونة الأخيرة تطبيقات بعض مقولات النظريات اللسانية الغربية، ولاسيما نظرية شومسكي على اللغة العربية، والملاحظ أن كثيرا من تلك الدراسات اتسمت بضحالة المعرفة بالتراث اللغوي العربي، والسؤال، الآن، ذو شقين:

الأول: ألا يؤثر ذلك في إساءة مثل تلك الدراسات إلى النظرية المطروحة، وإلى اللغة التي طبقت عليها؟ أم ترون ذلك خطوة على طريق تطور الدراسات اللسانية العربية؟

والثاني: ما السبيل إلى تلافي ذلك الخلل المنهجي بين ثنائيات « التراث والحادثة » و « العربي والغربي » ؟

ج: بالنسبة للشق الأول من السؤال، نستطيع أن نقول إن تطبيق النظريات الغربية على اللغة العربية على نحو اعتباطي وغير مسؤول هو إساءة للنظرية اللسانية المطبقة، ثم هو إساءة للغة العربية نفسها. والواقع أن الذي يحصل هنا أن أغلب الباحثين اللسانيين العرب هم متخرجون من أقسام اللغات الأجنبية (الإنكليزية والفرنسية...) وإطلاعهم على اللسانيات الغربية هو اطلاع واسع وعميق... ولكنهم من جهة أخرى لا يعرفون لغتهم العربية نحواً، ودلالة، وصوتاً، حق المعرفة، لذلك كانوا في الخمسينات والستينات يطبقون النظريات اللسانية الغربية على اللهجات التي يتكلمونها، وبذلك لم تفرز اللغة العربية الفصحى من هذا بشيء. ولكن في السبعينات والثمانينات والتسعينات بدأ هؤلاء اللسانيون يطبقون هذه النظريات على اللغة العربية الفصحى التي لا يعرفونها تمام المعرفة. وبذلك فإن نتائجهم كانت فوضوية وسطحية؛ بل أستطيع أن أقول إن تطبيقاتهم أساءت إلى التراث اللغوي العربي وإلى اللغة العربية، ولكن، على الرغم من ذلك، هناك بعض الباحثين العرب الذين استطاعوا أن يؤسسوا خلفية ثقافية متينة في التراث اللغوي العربي؛ ذلك لأن دراساتهم الجامعية كانت حول اللغة العربية وآدابها، وعندما ذهبوا إلى الغرب ليحصلوا تعليمهم العالي في اللسانيات الغربية استطاعوا أن يمتلكوا ثقافة لسانية حديثة ومتينة. وهكذا بدأ التمازج الثقافي بين التراث اللغوي العربي واللسانيات الغربية الحديثة، لذلك كانت دراساتهم للغة العربية. ومن هذه الدراسات، على سبيل المثال لا الحصر، دراسات الباحث الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح، والدكتور عبد القادر الفاسي الفهري، والباحث الدكتور أحمد المتوكل، والباحث الدكتور كمال بشر، والدكتور محمود فهمي حجازي، وغيرهم...

أما عن الشق الثاني من السؤال المتعلق بالخلل المنهجي بين ثنائيات « التراث والحادثة » و « العربي والغربي »، فإنني أستطيع القول إن مثل هذه الثنائيات هي مفيدة ونافعة وتكمل بعضها بعضاً إذا وضعت في سياقها الصحيح، وذلك أنه لا حادثة بلا تراث، والحادثة ستصبح تراثاً في يوم من الأيام. ثم إنه لا بد من تنوع المعرفة

البشرية واختلاف النظريات بين الغرب والشرق. إذن، ليس هناك مشكلة في رأيي، ولكن المشكلة تكمن فينا نحن العرب المعاصرين، وهذا يدفعني لأن أشدد على قضية التخصص المعرفي، الذي سيؤدي إلى كشف ما لم يستطع الإنسان العادي كشفه. أضف إلى ذلك أنه لا بد من نقل كل ما هو جديد ونافع لثقافتنا من الغرب؛ ذلك أن تلاحق النظريات الشرقية بالنظريات الغربية أو العكس سيطور المعرفة البشرية، وهذا يعني أن الإنسان مهما كانت جنسيته وفصله ولونه وثقافته يجب أن يكون منفتحاً على ما كان يسميه الفلاسفة العرب المسلمون بـ«الكليات» وأن يتعد عن التعصب القومي أو الديني أو الاجتماعي أو الثقافي الدوغمائي الذي لا يجلب للمعرفة البشرية إلا الانغلاق.

س: حبذا لو تقترحون منهجاً للإفادة إذن؟

ج: الإفادات - كما قلت - من النظريات الغربية بشكل عام، والنظرية النحوية بشكل خاص، كثيرة، والإفادة عند التطبيق لا تتم باتجاه واحد، أي من النظرية النحوية لشومسكي إلى المادة اللغوية العربية، وإنما تتم أيضاً بالاتجاه الآخر، أي من المادة اللغوية العربية إلى النظرية النحوية الغربية. إن الهدف من تطبيق نظرية شومسكي النحوية العالمية على جملة عربية كجملة الشرط، مثلاً، هو أولاً امتحان مدى شرعية هذه النظرية العلمية... وثانياً وصف وشرح الجملة الشرطية العربية بنوع من التقنية الحديثة ذات المعطيات الرياضية والحاسوبية والمعلوماتية. فالهدف من التطبيق هو هذا الجدل النفعي الذي يدور بين النظرية والمادة اللغوية جنسها ونوعها. وبعد ذلك يمكننا أن نتطلع إلى النتائج التي يمكن أن تكون متعلقة بالنظرية نفسها، كأن تكون ناقصة وبحاجة إلى تعديل. ويمكن أن تكون متعلقة بالمادة اللغوية المدروسة كأن تكتشف حقائق جديدة عن الجملة الشرطية العربية لم يلتفت إليها العرب القدماء. أما في حالة نقص النظرية النحوية العالمية لشومسكي فإنه يمكن أن نستفيد من نظريات العرب القدماء، النحاة والأصوليين، إلى جملة الشرط العربية من أجل أن نملاً الفجوات المنهجية الموجودة في نظرية شومسكي، وهذا بالضبط ما حصل في كتابنا: (جملة الشرط عند النحاة والأصوليين العرب في ضوء نظرية النحو العالمي لشومسكي)، إذ إن كثيراً من الفجوات المنهجية في هذه النظرية التي

وجدت جوابا كافيا وشافيا عنها في أعمال الأصوليين العرب، عندما درسوا جملة الشرط العربية، فقد كان هدف الأصوليين هو التوصل إلى دلالة الجملة الشرطية من أجل التوصل إلى الحكم الشرعي الذي كان هدف دراساتهم، وهذا لم يضمنه شومسكي في نظريته؛ ذلك أن هدفه من دراسته للجملة، عموما، هو معرفة سر المعرفة اللغوية في الدماغ البشري للتوصل إلى شكل جوهري رياضي يمثل عمل تلك الجملة في عملية التطبيق..

إذن، ليست هناك خسارة، وإنما هناك ربح على صعيد النظرية، وعلى صعيد المادة اللغوية، وهذا ما عيناه بالتطور الدائم والمستمر للظاهرة الفيزيائية التي ينبغي أن تمنح الحياة من خلال هذين البعدين: التطور والاستمرارية.

س: ربما هذا يطمئن من يعتقد أن النموذج اللساني هو بديل عن النموذج النقدي الأدبي، أو العكس.

ج: أبدا، لا يمكن للسانيات بحال من الأحوال أن «تنصب» نفسها لتحل محل علم آخر، كما أنه لا يمكن لأي علم أن يحل محل الآخر وإلا سيكون هناك نوع من «الميليشيات المسلحة» ضمن المعارف البشرية، الميليشيا الأكثر تسلحا وقوة ستحل محل الأخرى. في العلم، الأمر غير ذلك على الإطلاق... أهم صفة في العلم هي النسبية في استنباط الحقائق ثم الانفتاح على الكون والعالم... من أجل تطوير أفضل في مستوى الأدوات التي يعمل بها العلم ومستوى الظاهرة التي يدرسها العلم.

وهكذا لا يمكن بحال من الأحوال للنموذج اللساني أن يحل محل النموذج النقدي. ولكن اللسانيات يمكن أن ترفد النقد وتغنيه وتدفعه نحو «العلمنة» والدقة والتقنية... كما أن النقد نفسه يمكن أن يطور كثيرا في النظرية اللسانية من خلال نقد الأجناس الأدبية كافة المنطوقة منها (الدراما، المسرحية، التمثيلية... إلخ) والمكتوبة (القصة، الرواية، الشعر... إلخ).

ولكن لاحظ معي الآن هذه النقطة، يمكن لنموذج نقدي أدبي أن يحل محل نموذج نقدي أدبي آخر.. بمعنى أنه يمكن أن يتلعه بعد هضمه وفهمه وتجاوزه لما هو أفضل وأحسن في العملية النقدية.. ويمكن لنموذج لساني أن يحل محل

نموذج لساني آخر بنفس المعنى.. وبكلمة دقيقة، النموذج الأسلوبي أو ما يسمى بـ«الأسلوبيات» حلت محل «البلاغة الغربية» ولكن بعد أن قتلها فهما وهضما.. كما أن «علم تحليل الخطاب» المعاصر يحل يوما بعد يوم محل «الأسلوبيات». وهذا يعني أن علم تحليل الخطاب هو الأسلوبيات وما بعد الأسلوبيات. وهذه صفة للعلم يطلق عليها صفة تراكمية العلم. دائما القديم (من نفس المعرفة البشرية) يتضمن في الحديث، كما أن الحديث سيتضمن فيما هو أحدث منه.. وهكذا.

وهذا ما يفعله شومسكي في نظريته منذ ثلاثين سنة، نحو المواقع المحدودة متضمنا في نحو بنية العبارات.. والنحوان متضمنان في النحو التحويلي.. والنحو التحويلي متضمن فيما يسميه شومسكي الآن بـ«النحو العاملي-العائد» (*Government and Binding Grammar*).

إن نظرية شومسكي خير مثال على مبدأ «تراكمية العلم» وتطور أدواته من جهة، وتطور الظاهرة اللغوية العالمية من جهة أخرى...

س: من المغالطات الشائعة في ثقافتنا أن اللسانيات لا يمكن تطبيقها على اللغة العربية أو الاستفادة منها كمنهج لدراسة العربية، لأن العربية هي نسيج خاص لا مثيل له بين اللغات؟

ج: قبل الإجابة عن هذا السؤال أود أن أفرق بين شيئين مهمين، الأول يتعلق بالمادة أو العينات اللغوية التي ندرسها، وفي هذه الحالة فإن المواد اللغوية التي ندرسها هنا هي اللغة العربية.

والشيء الثاني هو المناهج والنظريات التي حاولت منذ قديم الزمن دراسة المواد اللغوية وتأسيس هذه المناهج والنظريات حولها.

معنى ذلك أن العرب القدماء عندما بادروا إلى المواد اللغوية العربية فإنهم وضعوا فرضيات ومناهج ثم نظريات لغوية معينة، مستخدمين مقاييس ومعايير هي نتيجة لواقعهم ولزمانهم.

والسؤال الآن هو هل يمكن لنا نحن العرب المعاصرين أن نأتي إلى هذه اللغة العربية وننظر إليها نظرة مختلفة؟ الذي أقوله أنا والذي يقوله العلم والتطور هو أن كل ظاهرة فيزيائية في هذا العالم ينظر إليها نظرات مختلفة...

وهذه النظرات المختلفة ينبغي ألا توضع في إطار السلبية وإطار النقيض وإطار النفسي وإنما ينبغي أن توضع في إطار تطوري، أي أن المناهج الحديثة والنظريات الحديثة ينبغي أن تتطلع إلى المناهج والنظريات القديمة لتعرف مواطن ضعفها ومواطن قوتها، وبالتالي أن تصوغ مناهج ونظريات يمكن لها أن تصف وتفسر الظاهرة اللغوية تفسيراً وشرحاً أكثر وضوحاً وقوة وأكثر ملاءمة للواقع وللزمن التي تعيش فيه هذه الظاهرة اللغوية.

إذن، في العلم، وحسب المفهوم العلمي الحديث، لا وجود لمقولة تقول: «ما ترك الأول للأخر شيئاً»، ومقولة: «ليس بالإمكان أبدع مما كان»، وذلك لأن مثل هذه المقولات إنما هي مقولات لا تخضع للعلم ولا تخضع للتطور، وهي ضد حركة التطور الإنساني في الحضارات الإنسانية.

ولكن الأمر المهم هنا هو أن هذه النظريات والمناهج الحديثة ينبغي أن تكون أكثر علمية في معالجتها لنفس الظاهرة التي عالجها القدماء. من هنا فإنني أقول إن هناك فرقا كبيرا بين الدراسات اللغوية القديمة والدراسات اللغوية الحديثة. لن أفصل كثيرا في جميع الخصائص التي تتميز بها اللسانيات الحديثة ولكنني سأعرض بعض الخصائص التي ذكرها عالم اللسانيات البريطاني جون ليونز في كتابه (شومسكي) والذي ترجمه إلى العربية الدكتور محمد زياد كبه.

الميزة الأولى التي تجعل اللسانيات متميزة عن النحو التقليدي هي الصفة العلمية التي تحملها اللسانيات، وهي نتيجة طبيعية لاستقلالية هذا العلم عن العلوم الأخرى. كما نعلم بأن النحو التقليدي كان قد ارتبط بالفلسفة والنقد الأدبي منذ بدء ظهوره في القرن الخامس قبل الميلاد.

وقد أسهمت الفلسفة والنقد في تكوين المواقف والأسس التي تبناها العلماء في دراسة اللغة طيلة قرون عديدة.

ومما يجدر ذكره هنا أن هذه المواقف والأسس لا تزال واسعة الانتشار في ثقافتنا، حتى إن بعضها يعتبر من المسلّمات سواء لدى علماء النحو المتمرسين أم الناس العاديين.

وعندما يطالب الباحث اللغوي باستقلال موضوعه فإنما يطلب السماح له بتبني

نظرة جديدة موضوعية عن اللغة، دون أي التزام مسبق بالأفكار التقليدية، ودون أن يتبنى وجهات نظر الفلاسفة أو النقاد أو علماء النفس أو من يمثلون العلوم الأخرى. وطبيعي ألا ينفي هذا قيام العلاقة بين اللسانيات وباقي العلوم التي تهتم باللغة. والميزة الثانية التي تجعل اللسانيات كدراسة علمية مستقلة للغات البشرية مختلفة عن النحو التقليدي، هي أن النحو التقليدي ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالأدب، وهكذا فقد ركز الباحثون جُل اهتماماتهم على اللغة المكتوبة وأهملوا الفوارق بين الكتابة والكلام.

كما اعتبر النحويون والتقليديون الكلام نسخة مشوهة عن الكتابة في الغالب مع أنهم لم يهملوه إهمالاً كاملاً. وعلى النقيض من المعياريين فإن علماء اللغة الحديثين يأخذون بالمسلمة القائلة إن الكلام يتبوأ المكانة الأولى، أما الكتابة فتحتل المكان الثاني لأنها مشتقة منه، ولم تكن اللغات المعروفة بادئ ذي بدء سوى كلام منطوق؛ بل إن آلافاً من لغات العالم لم تعرف قط طريقها للتدوين أو أنها دونت منذ فترة قريبة جداً.

أضف إلى ذلك أن الأطفال يتقنون الكلام قبل تعلمهم الكتابة. ويجب أن نؤكد في الوقت نفسه أن تبني مبدأ أسبقية الكلام على الكتابة لا يعني بتاتا إهمال لغة الكتابة أو الإقلال من شأنها. ومما لا ريب فيه أن الشروط التي تتوافر عن استخدام لغة الكتابة تختلف عن تلك التي تحكم لغة النطق (الكلام). وليس هدفنا هنا التوسع في الفروق القائمة بين اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة، ذلك أنني ذكرت كل هذه التفاصيل في مقالة نشرتها في المعرفة، العدد 266، عام 1986م، بعنوان: (اللسانيات وموقفها من اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة) يمكن الرجوع إليها.

أما الميزة الثالثة التي تميزت بها اللسانيات عن الدراسات اللغوية القديمة، فهي أن غالباً ما يقال إنه ما من عضو من أعضاء الجهاز الصوتي عند الإنسان يقتصر في وظيفته على إصدار الأصوات، فالرئتان تستخدمان في التنفس، والأسنان في تقطيع الطعام.. وهكذا يجب ألا يغيب عن أذهاننا أن القدرة على الكلام هي ميزة الإنسان، وهي أساسية بالنسبة له تماماً مثل السير على القدمين، بل وحتى الطعام والشراب. ومهما كان مرد هذه الظاهرة وتاريخ تطور الإنسان عبر العصور

فإنه تبقى لدينا حقيقة جوهرية ينبغي تفسيرها وهي أن جميع بني البشر يستخدمون الجهاز الفيزيولوجي ذاته في النطق، ويبدو من المعقول القول إن الإنسان مؤهل وراثيا بمثل هذا النشاط.

وقد انحصر اهتمام النحويين التقليديين في دراسة اللغة الأدبية الكلاسيكية، وكانوا يحتقرون التعبيرات العامية باعتبارها غير صحيحة سواء في الكلام أم في الكتابة، فقد غرب عن أذهانهم أن ما يسمونه لغة أدبية هو من وجهة النظر التاريخية ليس إلا لهجة محلية أو اجتماعية معينة اكتسبت مكانة مرموقة ثم ارتبطت بالسياسة والثقافة والأدب، فالفرق بين اللهجة واللغة غالبا ما يُبنى على أسس سياسية.

ويبدو أن هذه النقطة جديرة بالتركيز، إذ يميل الناس إلى الاعتقاد بأن اللغة الكلاسيكية التي تدرس بالمدارس هي التي تشكل موضوع الوصف العلمي، أما من وجهة النظر اللغوية البحتة فإن جميع اللهجات جديرة بالدراسة والبحث على قدم المساواة، وهنا ينبغي أن أوضح هذه النقطة وهي أن هناك فرقا ما بين دراسة اللهجات العربية دراسة علمية موضوعية واستخدام نتائجها من أجل دفع عجلة اللغة العربية القومية من أجل أن تكون في وضع يؤهلها من أن تستوعب كل المستجدات الحضارية الجديدة وبين أن ندرس اللهجات العربية ونستخدم نتائج هذه الدراسة من أجل التشتيت اللغوي القومي الذي يجعل منها في نهاية المطاف لغات مختلفة لها شخصيات.

فالمسألة ليست متعلقة بجوهر البحث العلمي الذي مقاييسه ومعاييرها واحدة في كل «إيديولوجيات» الدنيا، إنما الاختلاف في استخدام هذا التطبيق لنضع كل إيديولوجية من هذه الإيديولوجيات المختلفة...

أما النقطة الأخيرة التي تختلف فيها الدراسات اللسانية الحديثة عن النحو التقليدي، فهي أن النحو التقليدي كان قد طُور وفق الأسس المبنية على العربية الفصحى وحدها دون الالتفات بشكل عميق إلى اللغات التي تختلف اختلافا شاسعا في بعض عناصرها، على الأقل عن بنية اللغة العربية.

لهذا فإن من أهداف اللسانيات الحديثة إيجاد نظرية أكثر شمولاً من النظرية التقليدية بحيث تلائم وصف جميع اللغات الإنسانية دون انحياز لتلك اللغات التي

تشبه في تركيبها اللغة العربية. ويجب أن ننوه في هذا المجال بأن اللسانيات لا تؤيد من يعتقد بوجود اختلاف جوهري بين اللغات المتحضرة واللغات البدائية، غير أن مفردات كل لغة تعكس دون شك مرافق الحياة لدى المجتمع الذي ينطق بها، فأى لغة من لغات العالم الرئيسية كالعربية أو الإنكليزية أو الفرنسية أو الروسية تضم عددا كبيرا من الكلمات التي تدل على العلوم والتكنولوجيا الحديثة دون أن يكون هناك الكثير من الكلمات في لغة شعب متخلف، ولنقل قبيلة «الهوسا والشونا في إفريقيا» تصعب ترجمة لغتها إلى العربية أو الإنكليزية... إلخ، لأنها تتعلق بمواد أو أزهار أو حيوانات أو عادات ليست مألوفة في تلك اللغات. وهكذا لا يمكن الحكم على أي لغة بأنها فقيرة أو غنية بالمفردات بالمقارنة مع أي لغة أخرى بالمعنى المطلق، فلكل لغة ما يسد حاجتها من التعبير عن الأشياء المتميزة في المجتمع الذي ينطق بها.

وتتضح هذه النقطة أكثر عند دراسة اللغات المتحضرة واللغات البدائية، إلا أن هذه الفوارق لا تزيد عما نلاحظه بين أي لغتين بدائيتين أو أي لغتين متحضرتين. فاللغات المسماة بالبدائية لا تقل انتظاما عن لغات الشعوب المتقدمة، كما أن بنيتها لا تزيد تعقيدا أو بساطة عن تلك اللغات، فكل المجتمعات الإنسانية المعروفة تتكلم لغات ذات درجة واحدة من التعقيد نسبيا، أما الفوارق النحوية التي نجدها بين اللغات المنتشرة في أنحاء العالم، فلا يمكن ربطها بالتطور الحضاري للشعوب التي تتكلم بها، كما لا يمكن اعتبارها برهانا على وجود نظرية تطور اللغة الإنسانية؛ ذلك لأن اقتصار اللغة على النحو البشري وعدم وجود لغات أقل تحضرا من غيرها أو أقرب لوسائل التخاطب عند الحيوان يعد نقطة هامة أولاها شومسكي اهتماما خاصا في أعماله الأخيرة.

ألخص فأقول إن اللسانيات عبارة عن مبادئ وقوانين ومعايير مستنبطة من دراسة اللغات البشرية المتساوية، وهذه المبادئ والقوانين إنما هي أكثر دقة وشمولية وعلمية من تلك القوانين التي تخص كل لغة من لغات هذا العالم، ولا يمكن للعربية أن تكون طفرة خارجة عن هذا القانون العلمي اللهم إلا إذا أراد المرء تقديسها وعزلها عن حركة الحضارة الإنسانية.

س: نعود إلى إشكالية المصطلح اللساني وغير اللساني في الثقافة العربية. هل تملك اللغة العربية في نظركم ما يؤهلها لاستيعاب مصطلحات العلوم ومفاهيمها؟ وكيف يتم ذلك؟ وما الخطوات العملية في هذا الميدان؟ وهل يمكن تطوير اللغة دون تطوير العلم والثقافة تطويراً شاملاً؟

ج: أحب أن أضع جوابي في إطار ما كانت قد توصلت إليه الدورة التدريبية في صناعة المعجم العربي التي عقدت في الرباط، المغرب من 31 آذار إلى 8 نيسان 1981. ثم في إطار ما كان قد توصل إليه الباحث اللساني العربي الدكتور علي القاسمي مدير التربية في منظمة «الإيسيسكو» ولاسيما في أبحاثه المنشورة في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وكتابه: (المعجمية وثنائية اللغة) و(اتجاهات حديثة في تعليم العربية للناطقين باللغات الأخرى).

إن التقدم في المعرفة البشرية والتكنولوجيا يعتمد إلى حد كبير على تبادل المعلومات وتوثيقها، وتستخدم المفاهيم والمصطلحات التي ترمز إليها كأساس لتنظيم الأفكار العلمية وجميع المعلومات الأخرى.

غير أن التطور السريع في المعارف الإنسانية أدى إلى صعوبة إيجاد مصطلحات كافية شافية في اللغة العربية، ذلك أن عدد الجذور في العربية لا يتجاوز الآلاف في حين يبلغ عدد المفاهيم الملايين وهي في ازدياد مضطرد.

ولهذا تلجأ اللغات ومنها العربية للتعبير عن المفاهيم الجديدة بالنحت والتركيب والاشتراك اللفظي وغير ذلك من الوسائل الصرفية والدلالية.

وقد يقود ذلك إلى ارتباط واضطراب على المستويين القومي والدولي، ولهذا كان لابد من توحيد المبادئ التي تتحكم في إيجاد المفاهيم أو تغييرها وفي وضع المصطلحات المقابلة لها، ومن هنا نشأ علم المصطلحات الذي يتناول ثلاثة جوانب: الأول يبحث في العلاقات بين المفاهيم المتداخلة. والثاني يبحث في المصطلحات اللغوية والعلاقة القائمة بينها، ووسائل وضعها، وأنظمة تمثيلها في بنية علم من العلوم. والثالث يبحث في الطرق العامة المؤدية إلى خلق اللغة العلمية والتقنية بصرف النظر عن التطبيقات العلمية في لغة طبيعية بذاتها.

والواقع أن النظرية العامة لعلم المصطلحات تتناول المبادئ العامة التي تتحكم وضع المصطلحات طبقاً للعلاقات القائمة بين المفاهيم العلمية، وتعالج

المشكلات المشتركة بين جميع اللغات تقريبا وفي حقول المعرفة كافة؛ في حين تقتصر النظريات الخاصة في علم المصطلحات على دراسة المشكلات المتعلقة بمصطلحات حقل واحد من حقول المعرفة كمصطلحات الكيمياء أو اللسانيات. والحقيقة، تعد المجامع العلمية واللغوية والجامعات المكان الطبيعي لإجراء البحوث في النظرية العامة لعلم المصطلحات.

وفي النصف الأول من هذا القرن، كان للعلماء النمساويين، والتشيكوسلوفاكيين، والسوفييت، والفرنسيين، والكنديين، قصب السبق في هذا المضمار. أما على مستوى الوطن العربي، فإن المجامع اللغوية في القاهرة، وبغداد، وعمان، ودمشق، تجري أبحاثا في أسس وضع المصطلحات العلمية والتقنية في العربية. وفي عام 1969م أناطت جامعة الدول العربية مهمة تنسيق المصطلحات في الوطن العربي بمكتب تنسيق التعريب بالرباط.

أما الجامعات العربية، فليس هناك جامعة عربية واحدة تدرس هذه المادة الجديدة بالرغم من ضرورتها وحيويتها.

وتقوم المنظمة العالمية للتوحيد المعياري في جنيف بعمل واسع في ميدان أبحاث النظرية العامة لعلم المصطلحات، وينبغي أن يبادر العلماء العرب في جميع الاختصاصات إلى طرح الاقتراحات على هذه المنظمة للخروج بتوصيات تفي بحاجات اللغة العربية العلمية والتقنية، مما يساعد على تيسير التعاون العلمي بين العربية واللغات الأوروبية، وتسهيل الاستفادة من النمو المضطرد في المصطلحات الموضوعية باللغات الأوروبية.

والواقع أن إعداد المصطلحات المعيارية يمر بثلاث مراحل هي:

1- دراسة نظام المصطلحات المعمول به حاليا في حقل معين، وهي دراسة وصفية.

2- تطوير نظام المصطلحات: أي تحسين الاستعمال الفعلي للمصطلحات، وهي عملية معيارية.

3- نشر التوصيات الخاصة بالمصطلحات الموحدة المعيارية التي وضعتها هيئة لها سلطة توحيدية وتعميم استعمالها.

والحقيقة أن المفاهيم وأنظمتها قد تختلف من لغة إلى أخرى، فهي ليست بالضرورة متطابقة في جميع اللغات.

وهذه الظاهرة العلمية تشكل إحدى الصعوبات الشائكة في عملية الاتصال أو تبادل المعلومات على الصعيدين القومي والعالمي.

ومن هنا كان لا بد من توحيد المصطلحات توحيدا معياريا، ويعني التوحيد المعياري، بصورة عامة، تخصيص مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد، وقد ساعدت أبحاث النظرية العامة لعلم المصطلحات على التوصل إلى مبادئ أساسية تحكم وضع المصطلحات.

ومن هذه المبادئ مثلا: مبدأ الانطلاق من المفاهيم والعلاقات القائمة بينها بدلا من الانطلاق من المصطلحات للوصول إلى المفاهيم، ومبدأ الاقتصاد في اللغة، ومبدأ الأخذ بالاستعمال اللغوي وما جرى عليه العرف من المصطلحات. وهناك وسائل لفظية حرفية ودلالية (كما هو الحال في العربية) تستخدمها اللغة لتوفير المصطلحات الجديدة، وهذه الوسائل هي: الاشتقاق، والمجاز، والنحت، والتعريب، والترجمة.

والعربية أقدر اللغات على وضع المصطلحات وتوليدها، واشتقاقها، ونحتها، وتطويرها، وذلك للعلاقة القائمة بين الصيغ الصرفية العربية والمفاهيم العامة في الوجود.

ولكن هذه الوسائل ينبغي أن تكون في إطار من التوثيق، أي تجميع المعلومات المتعلقة بالمصطلحات وتسجيلها، ومعالجتها، ونشرها.

لقد اتسعت هذه الوسائل في عملية التوثيق المصطلحي-المعجمي، وحدث تطور هائل في المصطلحات العلمية، وانتشر الحاسب الإلكتروني وأدى إلى إنشاء بنوك المصطلحات التي تعمل على استخدام الحاسب الآلي في خزن المصطلحات ومعالجتها، واسترجاعها.

وقد ظهرت عدة بنوك تخصص كل واحد منها في نوع معين من المصطلحات، وبنوك المصطلحات في العالم مازالت تعد على أصابع اليدين ولكن عددا آخر منها في طور الإعداد.

وبانتظار إنشاء بنك المصطلحات المركزي في الوطن العربي يقوم مكتب تنسيق التعريب بالرباط بخزن المصطلحات العربية في بنك المصطلحات التابع لشركة «سيمنز» في ميونيخ بألمانيا الغربية. كما يقوم معهد الأبحاث والدراسات للتعريب بالرباط بخزن المفردات العربية في بنك المعلومات التابع لوكالة الفضاء الأوروبية في فرسكاني بإيطاليا.

ماذا يعني هذا كله للغة العربية؟

نظرا إلى إقبال الجامعات العربية على تعريب التعليم العالي، الذي يتطلب وضع مصطلحات علمية وتقنية موحدة على صعيد الوطن العربي، لتكون لنا لغة علمية واحدة ضمانا لوحدتنا الثقافية والقومية، فإننا نوصي بما يلي:

أولا: قيام الجامعات العربية بتدريس مادة النظرية العامة لعلم المصطلحات، ومبادئ وضع المصطلحات العلمية والتقنية في اللغة العربية، لا في أقسام اللسانيات، بل في جميع الأقسام العلمية الأخرى.

ثانيا: الإسراع في إنشاء بنك المصطلحات المركزي في الوطن العربي، الذي يقوم مكتب تنسيق التعريب بالرباط بالتخطيط لإنشائه، وذلك للإسراع في عملية تنسيق المصطلحات وتوحيدها في الوطن العربي.

ثالثا: إقامة دورات تدريبية للعاملين في حقل المصطلحات وللذين يستخدمون المصطلحات في نشاطهم الفكري، لإطلاعهم على المبادئ المصطلحائية والمعجمية التي توضع المصطلحات وفقا لها.

رابعا: تشجيع البحوث في النظرية العامة لعلم المصطلحات والنظريات الخاصة للمصطلحات، لدراسة أنظمة المفاهيم في حقول المعرفة المتخصصة، ليسهل وضع المصطلحات المقابلة لها بطريقة علمية منظمة.

خامسا: قيام الجامعات العربية بالتعاون مع مكتب تنسيق التعريب في المغرب العربي بالرباط ودعمه بالخبرات، والمشاركة في الندوات والمؤتمرات التي ينظمها من أجل وحدة الوطن العربي لغويا وعلميا.

س: في ضوء ما قدمتموه وما قدمه غيركم من دراسات لسانية، هل يمكن القول بوجود نظرية لسانية عربية حديثة؟

ج: أستطيع أن أقول وبكل ثقة: لا وجود لنظرية لسانية حديثة في العالم العربي. ما فعلته أنا هو جهد ضئيل جدا في نقل معرفة جزئية جدا تتعلق بالجانب التركيبي والجانب الدلالي عند العرب القدماء، وفي النظرية اللسانية الغربية، وعلى مستوى المناهج والمواد اللغوية عند كل طرف، ثم حاولت بناء نموذج لساني متواضع يمكنه أن يصف ويشرح التراكيب الأساسية في اللغة العربية.

وبكلمة دقيقة، لقد زاوجت بين نحو شومسكي ودلائيات كوك العالمين اللذين هما على نقيض تام... ثم وضعت هذه المزاجية في مصطلحات ومفاهيم لغوية عربية قديمة مفهومة. لقد فرشت لهذه المزاجية المنطلقات الفلسفية العربية القديمة من أجل أن تنطلق منها هذه المزاجية نحو وصف أفضل وشرح أعمق للتراكيب العربية من أجل حوسبتها في النماذج المعلوماتية-البرمجية للحاسوب، ولا تنسى أن هذا هو غيض بسيط جدا من فيض كبير جدا في اللسانيات. هذا شيء، والشيء الآخر أنني لم أسم أو أطلق على هذا الجهد نظرية وإنما أطلقت عليه «نحو نظرية» والفرق كما ترى واضح، أي أنني أعتبر ما فعلته هو محاولة للانطلاق.. محاولة لنقل اللسانيات الجدية (ببعض مفاهيمها النحوية والدلالية) إلى اللغة العربية وذلك من خلال تجربتي ودراستي التخصصية في الولايات المتحدة لهذا العلم كما هو عند الغرب، ومن خلال تجربتي ودراستي التخصصية في جامعة دمشق لعلم اللغة العربية. أتمنى من أعماق قلبي أن تتكرر التجربة عند كل الطلاب الذين يريدون التخصص في هذا العلم لتكون الإفادة أعظم وتكون نقلة اللسانيات إلى الثقافة العربية نقلة واعية وحذرة. وبمعنى آخر، إنني أناشد من هذا المنبر كل المسؤولين الأكاديميين من وزراء إلى رؤساء جامعات إلى عمداء كليات إلى رؤساء أقسام أن يوفدوا الطلاب المتفوقين في أقسام اللغة العربية إلى أوروبا أو أمريكا ليتعلموا اللغة الإنجليزية تعلمًا عميقًا، ثم أن يلتحقوا بأقسام اللسانيات ليحصلوا هذا العلم باللغة الإنجليزية، ثم يعودوا إلى أقسام اللغة العربية لنقل ما عرفوه عن هذا العلم إلى اللغة العربية.

س: اللسانيات الحاسوبية وا للغة العربية. المنجز والمأمول؟

ج: تعتمد دراسة العلاقة بين الحاسوب واللغة العربية على جانبين: الجانب النظري، والجانب التطبيقي.

1. الجانب النظري

أ- من المعروف أن الحاسوب الذي ابتكره الغربيون قد صُمم طبقاً للغاتهم الأجنبية ومتوائماً مع مواصفاتها؛ لذلك تواجه العلاقة بينه وبين اللغات الأخرى، ومنها العربية، صعوبات ومشكلات مردداً عدم ملاءمته لطبيعتها وخصائصها. ومن هنا قامت الدراسات اللسانية العربية بمحاولات جادة لتطويع تقنيات هذا الحاسوب للغة العربية بما يتوافق مع شخصيتها ومحارفها ورسومها من جهة، ولمواءمة قواعد اللغة العربية وخصائصها للحاسوب من جهة أخرى، بادئة ببرمجة الحروف والنصوص العربية، بهدف تحسين الاتصال الآلي بين الإنسان والحاسوب.

ب- وقد تم في مرحلة إدخال اللغة إلى الحاسوب عن طريق الحروف والاستفادة من النتائج الطيبة للدراسات اللغوية التي أجراها العرب القدماء على توافر الحروف في القرنين الثاني والثالث الهجريين باختراع لوحة الملامس؛ حيث لا تأتي الحروف عليها عشوائياً، بل بشكل متواتر مدروس، فعند كتابة حرف الألف مثلاً تستخدم السبابة اليمنى لورود هذا الحرف تحتها مباشرة، وهكذا.

ولم تكن هناك صعوبة في إدخال حروف العربية، من حيث عددها البالغ ثمانية وعشرين حرفاً، قياساً مع لغة أخرى كالصينية مثلاً، لضخامة عدد حروفها البالغ ثلاثة آلاف حرف.

لكن مشكلة العربية في الحروف كانت تكمن في كونها حروفاً متصلة، وليست منفصلة كالحروف الإنكليزية، إضافة إلى أنها تبدأ من اليمين إلى اليسار، عكس اللغات اللاتينية التي تبدأ من اليسار إلى اليمين. كما أن مشكلتها الأخرى تتعلق بالشكل، حيث إن الحركات القصيرة (الفتحة والضمة والكسرة) هي حروف في اللغات اللاتينية: كالفرنسية والإنكليزية، تأخذ حيزاً ومكاناً كالحرف، بينما لا يوجد مكان للحركة في العربية. ثم إن الحرف الواحد يتعدد شكله عند إخراجه بالكتابة على شاشة الحاسوب، ففي أول الكلمة له شكل، وفي وسطها له شكل، وفي نهايتها أيضاً له شكل، مثل العين، ففي أول الكلمة يتخذ شكل (ع)، وفي وسطها (ع)، وفي آخرها (ع، ع).

ولحل مشكلة الشكل في الحروف العربية كان لابد من تبني بعض المبادئ التصميمية، أولها مشروع الباحث المغربي أحمد الأخضر غزال، رئيس معهد الدراسات والأبحاث للتعريب سابقا في الرباط، الذي وضع، من خلال تصميم أنجزه، الحركة بشكل منفصل عن الحرف. فكلمة «كتب» مثلا تكتب هكذا: (ك/ت/ب) (Kataba). كما صمم طريقة معينة لكتابة الحروف بتوحيد شكل الحرف في بداية الكلمة ووسطها ونهايتها، وإدخال ما يسمى «التعريقة» مع كل حرف من الثمانية والعشرين، فيكون شكل الحرف عنده هكذا: (ع) حرفا، و (c) c تعريقة، مع إلغاء الأشكال الأخرى مثل: (ع-ع)، وقد اعتمد على ثلاث تعريقات:

L ∠ C
 ب - ت - ث ع - ع - ح

ومع تقدم الإلكترونيات أصبح هذا التصميم غير واقعي، فوضع بعض الباحثين تصميمًا آخر يعرف بـ«معالجة السياق» أي استنباط الحرف من سياق الحروف، وليس من سياق المعنى (Contextual Analysis). إلا أنه في الأجهزة الإلكترونية الحديثة أصبح الآن لكل حرف عربي رمز واحد، وهو الحل الجيد للتمثيل العربي عن طريق الدارة، حيث نقول لنا عندما نريد كتابة حرف: ما الحرف الذي قبلي وما الحرف الذي بعدي؟ وبحصولها على الإجابة تعطينا الحرف المطلوب. فمثلا عند كتابة الحرف (ع) نقول الدارة: الحرف الذي قبلي هو (س) والذي بعدي هو (ي)، فتعطينا العين على هذا الشكل: (سع) سعي. أما إذا جاء بعدها فراغ فتعطي العين: (ع) أو (ع).

مع زرع

ج: ونأتي إلى مرحلة إدخال اللغة إلى الآلة عن طريق الكلام فنجد أن الآلة قد بدأت بالتعرف على الكلام العربي، وفهم الكلام العربي (تركيب الكلام)، والتحدث بالكلام العربي. وقد تمت إنجازات كثيرة في مجال النصوص، لكنها مازالت بحاجة إلى دراسات لسانية تجرى على حروف العربية وتواترها وائتلافها وتنافرها، وعلى

أصواتها وتراكيبها ودلالاتها، مثل:

- أتمتة المكاتب.
- برامج كتابة الرسائل بشكل آلي واكتشاف الأخطاء الإملائية.
- البريد الإلكتروني، وهذا يحتاج إلى تعريب.
- إدخال المعطيات العربية في الحاسوب من لوحة الملامس.
- إخراج الحروف العربية على الشاشة أو الطابعة.
- موضوع الشكل، وقد حلت مشكلته بإظهار الحروف بشكل يمثلها.
- الإدخال الآلي للحروف العربية، مثل إدخال ذاتية الطلاب.
- الترجمة الآلية من الإنكليزية إلى العربية والعكس. وهذه تقتضي معرفة لسانية (صرفية وصوتية وتركيبية ودلالية). وتتميز العربية في ذلك عن غيرها من اللغات بنظام موحد ومتناسك غير هجين، فقد حافظت على نظامها البديع الصوتي والتركيبي والدلالي الذي يمكن وضعه في علاقات وأطر رياضية خلافا للغات الأوروبية (اليونانية واللاتينية والإنكليزية والفرنسية) التي تحوي أفعالا شاذة. وأحسن مثال على ذلك، نظامها الاشتقافي الذي يعتبر مهما جدا للحاسوب؛ إذ نستخرج من الجذر (ح س ب)، مثلا، كلمة «محسب» وفقا لهذا النظام، كما يمكننا استخراج أسماء أخرى كثيرة للآلة أيضا، مثل: (حاسب، حاسبة، حاسوب... إلخ).
- وجدير بالذكر أن مصر والجزائر فيهما مراكز متقدمة في الترجمة الآلية قياسا مع العالم العربي.
- معالجة المصطلح في الحاسوب، إذ يمكن تخزين المترادفات لمصطلح ما في حقل دلالة معين في الحاسوب الذي يساعد في اختيار المصطلح الأنسب الذي لا يتضارب مع ما اصطُح عليه الغير في المجال نفسه، وفي المغرب والسعودية أفضل المراكز لتخزين المصطلح ومعالجته.
- المعجم، وتعدّ حوسبته مهمة جدا في وضعه وتنظيمه. لكنه يفتقر إلى من يقوم بدراسته؛ لأن من يبحث في الاتجاه المعجمي قليل أو نادر في العالم العربي، علما أن هناك معاجم حاسوبية وإلكترونية متنوعة في الغرب

تساعد على السرعة والدقة في إيجاد المصطلح للمفهوم المستحدث. وأخيراً، يمكن دراسة اللغة المكتوبة بتواتر، كما يمكن دراسة الصوت على المستوى الدلالي والصرفي والتركيبى. فكل هذه الدراسات اللسانية تحتاج إلى جهد وعمق كبيرين، وإلى قياس وتجريد دقيقين.

2. الجانب التطبيقي

في عصر السرعة وانفجار المعلومات وتضخمها اقتحم الحاسوب بتطبيقاته كافة المجالات في الحياة الإنسانية، لاسيما مجال العلوم والفنون؛ وذلك ليسهل التعامل بين الإنسان وهذه المعارف والمعلومات بما يتميز به من سرعة هائلة في إجراء عمليات مختلفة الأنواع: كالإضافة والطرح والمقارنة إلى حدّ تنفيذ مئة ألف أو عشرة ملايين أمر في الثانية الواحدة، وفي تمكين المرء من الوصول إلى المصادر المختلفة للمعلومات إن كان يحسن التعامل معها ويعرف لغاتها (*Language Programming*).

وينقسم الحاسوب حسب الوظائف التي يقوم بها إلى نوعين:

(1) حاسوب نسبي أو حاسوب بالقياس (*Analog*).

(2) حاسوب رقمي (*Digital*).

وما يهمنا هنا هو الحاسوب النسبي لتعامله مع عمليات المقارنة بين قيم رياضية رمزية، ومقارنة ما يطلب فيه واستنتاجه. وتعد اللغة قمة العلوم الإنسانية، كما يعد الحاسوب قمة الأجهزة الإلكترونية الحديثة، ولاشك أن التقاءهما يمثل ثورة هائلة في حياة الإنسان. كما أن التقاء علم اللسان مع علم الحاسوب ولّد ما يسمى بـ«علم اللسان الرياضي» (*Mathematical Linguistics*)، وله مستقبل واعد جداً أكثر من أي فرع من فروع علوم اللسان الحاسوبي؛ لأنه يطرح لنا فكرة قديمة حديثة فلسفية ذات أبعاد عميقة، وهي إمكان إيجاد علاقة متبادلة بين العلم الدقيق والأدب، أو بين المقاييس العلمية والمقاييس الفنية، وذلك من خلال معالجة الموضوعات التالية:

أ- الترجمة الحاسوبية

ويقصد بها الترجمة الحاسوبية بين اللغة العربية واللغات الأجنبية التي يلعب

فيها علم اللسان الرياضي دورا مهما يبحثه عن علاقات متشابهة بين اللغتين المراد ترجمة إحداهما إلى الأخرى بعد قيام الحاسوب عن طريق تقنيته المسماة بـ«مترجمات ذات المستوى العالي» (*High level translators*) بتحويل المعلومات الابتدائية التي تدخل إليه بإحدى اللغتين (*Input*) إلى محوّل ثانٍ يسمى (*Binary converting*)، ثم تدخل بعده في ذاكرة الحاسوب بشكل رموز، ثم تخرج منها بعد عملية تحويل أخرى إلى لغة أخرى غير لغة الدخل (*Input*) شرط أن تكون اللغتان مبرمجتين معا.

وتتضح أهمية دور علم اللسان الرياضي في الترجمة الحاسوبية في اختلاف وضع اللغة المراد ترجمتها عندما تجاوزت نفسها لتخرج إلى لغة أخرى كلغة المجاز؛ ذلك أن أي لغة لا تعد تعبيراً مباشرة عن الإنسان والكون فقط، بل هي تعبير عن الوعي الاجتماعي للأمم، وتعتمد بلاغة الأمم ومجازاتها على مفهوماتها في الحياة بكل أطيافها من نظرات واعتقادات وعادات وتقاليد، ومن تأثير الطبيعة في هذه الأمم وما أشبه ذلك.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن: كيف نستطيع -نحن العرب- تطويع علم اللسان الرياضي لخدمة لغتنا العربية؟ وبعبارة أخرى: أين المعاجم الحاسوبية المتنوعة والبحوث الحديثة التي عالجت مجاز اللغة العربية حاسوبياً ورياضياً؟ وهل نكتفي بما ألفه الزمخشري -على سبيل المثال- في معجمه (أساس البلاغة)؟

ب-المقارنات المتنوعة للحاسوب النسبي

تتضح أهمية وظيفة الحاسوب النسبي في إجراء المقارنات خلال استخدام التجربة الأوروبية لها في حل مشكلة الإنجيل؛ حيث تم العثور على عدد من الأنجيل في الآونة الأخيرة تختلف فيما بينها اختلافات صغيرة بالزيادة في بعضها والنقصان من بعضها الآخر لأسباب لا نعرفها. وقيام الحاسوب النسبي بإجراء مقارنات جبارة بين النسخ المختلفة بصورة سريعة للغاية تبينت الزيادات والنقصان من خلال هذه المقارنات، واتحدت صياغة الإنجيل إلى حد ما.

ومن هنا يمكننا الاستفادة من مقارنات الحاسوب النسبي المتنوعة أيضاً في حل إشكال الاختلافات بين النسخ المختلفة للمخطوطات ولكتب التراث؛ كالمقارنة

بين ديوان أبي نواس الصادر عن دار صادر مثلاً، وعن الديوان نفسه الصادر عن دار المعارف، ولاسيما إذا تذكرنا أن الكتب والدواوين كانت تنسخ يدوياً في وقت من أوقات التاريخ على أيدي من عرفوا بـ«النساخين» الذين قام بعضهم بعمله بدقة، وبعضهم كان يشرد قليلاً، وبعضهم الثالث كان يستغرق في الشرود، إلى جانب التحريف والتصحيح وما إلى ذلك من أمور أخرى.

وهناك سؤال يطرح نفسه في هذا المجال: كم من النسخ لكتب التراث العربي الإسلامي في المكتبة العربية الهائلة ينتظر التحقيق والتمحيص وإعادة النظر على نحو سريع وعلمي ودقيق؟

إن الفوائد التي يمكن أن نجنيها من إجراء البحوث اللسانية الحاسوبية النسبية المقارنة تتجلى في:

- الكشف عن المنبع الأصلي لمصدر من المصادر القديمة.
- إزالة الإضافات وتصفية النصوص.
- توضيح شخصية المؤلف من خلال الحوادث المحيطة به.
- توضيح التاريخ.
- تقديم خدمة جلي للمصلحة التاريخية العامة.

س: ما هي أهم أعمالكم المستقبلية؟

ج: هناك أعمال لم تنشر بعد وهي قيد الدرس والبحث منها مثلاً: مشروع كتاب حول (اللسانيات وتحليل الخطاب المنطوق والمكتوب) ومنها أيضاً مشروع كتاب (التفكير اللغوي عند الجغرافيين والرحالة العرب في ضوء اللسانيات الجغرافية المعاصرة)، وهناك مشروع لكتاب آخر يدور حول (التفكير اللغوي عند الموسيقيين والملحنين العرب في ضوء الصوتيات المعاصرة)، أما المشروع الأخير فهو يدور حول (التفكير اللغوي عند الفلاسفة العرب في ضوء العلاقة القائمة بين اللسانيات والمنطق في العصر الحديث).

الدكتور مبارك حنون

سن: لقد أشار العالم الأنثروبولوجي كلود ليفي ستراوس إلى أن اللسانيات بفضل توجهها العلمي ستصبح جسرا تعبره كل العلوم الإنسانية الأخرى إن هي أرادت أن تحقق نصيبا من العلم. ولا أحد اليوم يستطيع أن يشكك في تحقق هذه النبوءة، ما الذي يجعل اللسانيات تشغل صدارة العلوم الإنسانية وتنتأثر بكل هذا الاهتمام؟

ج: قد تبدو الإجابة صعبة بالنظر أولا إلى مدى صحة هذه المصادر، صحيح أن اللسانيات قد طورت مناهجها وأدواتها التحليلية وعرفت، وهي تكد من أجل أن تبحث لنفسها عن وضع *Statut* داخل العلوم وعن مشروعيتها بينها، كيف تستفيد وتنمي هذه الاستفادة من مختلف العلوم الدقيقة والاجتماعية والإنسانية وتستعير منها أدواتها المنهجية وفرضياتها. وبالنظر إلى التطورات الكبرى التي عرفتها اللسانيات التي جعلتها تصبح العلم المؤطر لعدد من العلوم والعلم الذي فتح آفاقا رحبة لعلوم أخرى ومجالات في البحث وحقولا معرفية ما كانت تقارب وما كانت المقاربات تنجح في تناولها. لقد ردت اللسانيات الاعتبار للعلوم الاجتماعية والإنسانية ورفعتها إلى مصاف العلم بمعناه الدقيق. ويعرف تطورها فرض نمذجتها على باقي العلوم. ومن جهة ثانية، يشهد عود اللسانيات ويتعزز موقعها وانعكاسها في العلوم بسبب مساءلتها النظرية والمنهجية لنفسها، مساءلة تعيد النظر في الأسئلة والفرضيات والمنهجيات وتبني الأطر النظرية بناء على المعطيات اللسانية المترابطة والمتنوعة.

لكن تأثير اللسانيات في العلوم الأخرى يبقى، مع ذلك، محدودا وذلك بسبب تعاون العلوم وتداخلها واستفادة بعضها من بعض. فمن الأكد أن اللسانيات قد استفادت إلى حد كبير وما تزال من علم النفس المعرفي الذي يمكن القول بأنها مدينة له في أكثر من باب. مثلما استفادت اللسانيات من حقل الإعلاميات. ولعل هذا كله وغيره هو ما فتح أمامها باب التطور والتجديد في المنهج والمقاربة والثراء النظري والمنهجي.

س: في ظل هذا (المعطى) المعطيات، ما هو تقويمكم لحصيلة البحث اللساني في الثقافة العربية بعد مرور أكثر من نصف قرن على تعرف الثقافة العربية على البحث اللساني بمعناه الحديث؟

ج: لا شك أن العرب قد عرفوا تأخرا في مجال مواكبة البحث اللساني والإسهام في تطويره. وحينما انخرطنا في هذا العلم اقتصرنا على الترويج، وعمومية، لنظريات ولم نسمح لأنفسنا بالانفتاح على نظريات أخرى تعتبر تجاوزا علميا لما سبقها. وهنا يكمن سبب ثان من أسباب تأخرنا في الاشتغال بهذا العلم، وقد التبس علينا سؤال الحداثة بسؤال الأصالة وراودتنا أفكار الهوية وثناء التراث العربي القديم، وهو تراث قوي بحجمه ومجالاته وقدسياه ومواضيعه وقضاياه وطرق معالجتها واجتهاداته التاريخية. ولأن الأمر يتطلب تصورا ومنهجية عمل، ولأن ذلك لم يكن ليتأتى، فقد تولد عن ذلك تياران عايشا تراث الحداثة: التيار المناهض للسانيات الذي اعتبرها لا تعدو أن تكون خليطا من فقه اللغة والنحو والصرف. في حين تم إبعاد علم التجويد والقراءات القرآنية والبلاغة والتفسير وعلم الكلام والموسيقى والفلسفة وغير ذلك... والتيار الثاني ينحو نحو التوفيق بين التصور الحدائى والتصور التراثى المنغلق على نفسه. وظهرت في هذا السياق أفكار غريبة مناهضة للتطور الفكرى للإنسانية من قبيل أسبقية العرب في هذا الأمر أو ذلك، واجترار أفكار غير علمية من قبيل النظر إلى اللغة العربية بمعزل عن قوانين باقى اللغات والتصور الكونى أو الكلى للأنحاء بمعناها العام. وهكذا أفرز ظهور اللسانيات فى الأقطار العربية ردود فعل متباينة ومعالجات متنوعة قاعدتها الخلفية عدم وجود سند معرفى لهذا العلم الجديد. وهو ما يعنى أن توطين اللسانيات لم يتم وفق سيرورة معرفية طبيعية وحركة فكرية حدائية شمولية، وهو ما يكاد يدفعنى إلى القول بغربة اللسانيات بل وأحيانا غرابتها فى المساحات الكبيرة للفكر العربى. وإذا كان واقع الحال على ما ذكرنا، فإننا نذهب إلى خلاصة مفادها تأخر استيعاب اللسانيات وتمثلها على النحو الصحيح مع ما يصاحب ذلك من تحديد مجال تدخلها ومفعولها. ولم يصاحب ولوج اللسانيات المنظومة الفكرية العربية مخطط يقضى بنشر الفكر اللسانى والتعريف به وباتجاهاته فى أفق توسيع قاعدة القراء والمهتمين وإثارة العلوم المجاورة للاستفادة منه. بل إن الأبحاث العديدة

التي عرفها الوطن العربي غلب عليها الجانب النظري بدل التوازن بينه وبين التطبيق، فضلا عن عدم إدماج علم اللسانيات في التدريس بمختلف الأسلاك التعليمية بكل من الثانوي والعالوي أي تدشين الصلة بين اللسانيات والبيداغوجيا. ومن الطبيعي أن تتخلل البدايات الأولى لإدخال اللسانيات إلى الأقطار العربية فوضى في المصطلحات وصعوبات في الفهم وفي التطبيق. فقد اتسمت الترجمات بالقلّة وبالضعف مع تعدد المصطلحات المقترحة وضعف التمثيل وضعف المعرفة للقديم التي كان بالإمكان توظيفها بعد تمريرها في مصفاة الزاد النظري الحديث. هذه، في رأيي، كلها عوامل حدت من مفعول اللسانيات في الثقافة العربية.

وإذا ما نحن استحضرنّا حصيلة البحث اللساني في الثقافة العربية أمكننا القول بأن العرب لم يضعوا خطة لبحثهم العلمي في مجال اللسانيات، وهو ما جعل الأبحاث فردية النزوع والاهتمام وإذن، ذات نتائج محدودة. نعم لقد تعددت الأبحاث العلمية بداخل الأقطار العربية وبخارجها في كل من فرنسا وإنجلترا وروسيا وأمريكا وكندا وبلجيكا وألمانيا... وتوزعت بين التخطيط اللغوي والدراسات الإستمولوجية والتاريخية والمقارنة والحاسوبية واللهجية والعلاقات بين الفصحى ولهجاتها ودراسات الأنساق الصوتية والصواتية والتركيبية والدلالية والتداولية منفردة أو متداخلة علاوة على الدراسات اللسانية الاجتماعية واللسانية النفسية... وتناوبت النظريات المختلفة والمتفاوتة الحيز الفكري المشغول على الوقائع اللغوية المتعددة... ودائما خارج أي مخطط قومي متوافق عليه. ولم تستطع التنظيمات اللسانية التي أحدثت في هذا القطر أو ذاك أن تخترق الحدود القطرية وتجمع الباحثين العرب المختلفي الآفاق التصورية للنظر في قضايا تخطيطية من هذا النوع.

وأشد ما أزعجنا في هذا الباب هو البحث الذي نقوم به في مختلف الدول الأجنبية، أهو بحث لنا أم لغيرنا؟، فالأبحاث المعدة خارج الوطن العربي لا تكاد تستفيد منها جامعاتنا وطلبتنا، ودروس أساتذة اللسانيات وأبحاثهم لا ترى طريقها إلى النشر، بل الأدهى أن معظمها مكتوب بلغات أجنبية ولم يتجشم أصحابها عناء نقلها إلى اللغة العربية ولا تقديمها في أي شكل إلى القارئ العربي.

نعم هناك ركام من المعارف الشديدة الأهمية، لكنها لا تشكل في نظري ما قد يجعل منها عطاء لسانيا شديد الوقع في مؤسساتنا التعليمية وفي منظومتنا الفكرية للأسباب التي ذكرناها أعلاه. نعم هناك حضور للسانيات في الثقافة العربية ولكنه حضور غير مؤسس له وأخشى أن تنقلب عليه أفكار الإيديولوجيات الظلامية المتعددة تلاوينها.

س: هذا التشخيص يلخص الوضع الحالي للدرس اللساني في ثقافتنا، وهو وضع نعتبره نتيجة طبيعية لملاسات التلقي، كما يفيد وجود عوامل خارجية، يمكن أن نعتبرها من قبيل العوامل المرتبطة بسوسيولوجيا العلم، لكن هذا لا ينفي وجود مبادئ داخلية للعلم اللساني لم تتحقق، أعني الشروط الضرورية لنشأة العلم وتطوره، ومن ذلك- بحسب بحث قمنا به في هذا المجال- غياب كتابة لسانية تمهيدية (تيسيرية) تقدم اللسانيات إلى القارئ المبتدئ بالشكل الصحيح، وعدم القدرة على مواكبة المستجدات اللسانية، ثم اعتبار اللسانيات من العلوم الكمالية... إضافة إلى أسباب أخرى سيأتي الحديث عنها.

ج: هذا هو ما ذهبت إليه وما أوضحت في سؤالكم السابق. وتلك ملاسات التلقي التي لم تسهل عملية مواكبة المستجدات في مجال اللسانيات. بل إنني أذهب إلى القول بما يشبه القطيعة التي حصلت ونمت بين نخبة من الباحثين والرواد في اللسانيات وبين جمهور الطلاب والباحثين الشباب وعدد من المثقفين الذين لم يصلهم من اللسانيات إلا النزر اليسير. ربما يعود ذلك أيضا إلى اللاتواصل القائم بين علومنا وعلماؤنا وإلى عدم اعتبار اللسانيات علما ضروريا بل ومدخلا لتصحيح النظام الداخلي لعلومنا.

س: واقع البحث اللساني العربي يتعارض مع القسمة العقلية التي تفتضي أن يكون هذا البحث رائدا؛ بالنظر إلى الإرث العربي الزاخر في هذا المجال، وهذا ما يجعل هذه المعادلة جد معقدة، بل وغير مفهومة؟

ج: يزخر البحث اللساني العربي بقمم غطت الوطن العربي برمته ومختلف الأطر النظرية المعروضة في السوق اللسانية ومختلف مجالات البحث. وهو ما يعني أن بالساحة اللسانية أبحاثا رائدة في مختلف مجالات الدراسة اللسانية. لكن ليست لدينا مجالات ونشرات تتابع هذه الأبحاث وتعرف بها وتفتح باب مناقشتها

والمشاركة في التعقيب عليها، أي غياب بيئة علمية مفتوحة تحتضن البحث اللساني وتخصه بالتشجيع وإحداث آليات التعريف به. هناك أبحاث عديدة لعدد من شبابنا الباحثين الذين يكتبون باللغات الأجنبية ومنهم من أسهم إسهاما أساسيا في صياغة نظريات جديدة في الصوتيات وفي التركيب وفي الصرف... هؤلاء يكاد العالم العربي، وأساسا القطر الذي ينتمون إليه، لا يعرف عنهم شيئا. وحينما لا تواكب هذا العمل العلمي الرائد عملية تواصلية علمية يبقى التراث، والأبحاث التي تقرأه قراءة تقليدية، بحجمه وبشموخه وشموخ بنائه ودوره محررا ورائدا في زمن غير زمان إنتاجه. وبطبيعة الحال، تبقى بذلك اللسانيات مهمشة في الحياة العلمية للغة العربية.

س: يتخذ هذا الصراع مظهرا تلخصه المعادلة: النحو ≠ اللسانيات، التراث اللغوي العربي ≠ اللسانيات؟

ج: جيلي عاش هذا الانشطار وهذا الصراع الوهمي، وهو صراع غير علمي، هو صراع مناهضة اللسانيات من قبل قادة الفكر التراثي. وقد كان إدراج اللسانيات في الجامعة المغربية مثلا إدراجا لا يراعى أي تصور. فقد أضيفت مادة اللسانيات ومستوياتها إلى مواد النحو والصرف وفقه اللغة والقراءات القرآنية. هذا الخليط التصوري شوش على اللسانيات وعلى وحدتها ووضع تعارضات وهمية بين اللسانيات وتلك المواد، فكان أن تشيع الأساتذة والطلبة بين مناصرين للسانيات ومناصرين للتراث اللغوي العربي. هذا تجل آخر من تجليات الدخول السطحي للسانيات إلى الثقافة العربية.

ولم تتمكن النخبة من اختراق هذا التصور مثلما لم تتمكن من اختراق وضع آخر رسم حدودا وهمية داخل اللسانيات. ذلك أن كل شعبة من الشعب اللغوية بالجامعة المغربية (الفرنسية والإنجليزية والألمانية والعربية...) قد احتوت داخلها لسانيات لغتها. هذا وضع آخر أرعن، وهو وضع لم ييسر تعاون اللسانيين وتضافر جهودهم والتعرف على أعمالهم في هذه اللغة أو تلك... ولا يبدو أننا قد خرجنا من عنق الزجاجة هذا الذي زج بنا في تعارضات كاذبة وباطلة ومعرقله لتطور اللسانيات والبحث فيها.

س: تواجه اللغة العربية مجموعة من التحديات في سياق دولي عولمي غير مسبوق يندرج بالابتلاء والابتلاء، حيث يتحدث الكل بنهم وهرج عن العولمة واقتصاد المعرفة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فماذا أعد العرب للغتهم في هذا الصدد؟ وما هي أهم التحديات التي سيواجهونها في نظركم؟ وكيف يمكن مواجهتها؟

ج: منذ بداية عصر النهضة الحالي والعربية لا تعرف مثل شعوبها ودولها سوى التحديات الرهيبة. وكما تعلمون، فوضع العربية مختلف من قطر إلى قطر... أنا لا أعتقد أن العولمة بقادرة على ابتلاع اللغة العربية على الرغم من الأوضاع المزرية التي تعيشها، وهي أوضاع تعكس أوضاع دولها. قد تعرف تضييقا عليها وتنكيلا بها خاصة إذا عرفنا أن العرب لم يبلوروا تصورا موحدًا يحدد وضع العربية في عصر العولمة وخطة اعتراضية للنتائج السلبية لهذا النظام الجديد. قيل في محاولات نظيرية للعولمة بأن لغتها هي الإنجليزية وبأن مجال استعمال اللغات الأخرى سيتقلص إلى حد كبير... وأنا أعتقد، وفي اعتقادي أمل، والتاريخ تصنعه الآمال أيضا، أن اللغة الإنجليزية مهما توسعت واحتوت ما احتوت من ثقافتنا وخصوصياتها تبقى عاجزة عن احتواء برمجتنا الرمزية والثقافية وتمظهراتها السلوكية والاجتماعية.

إن رد فعل الدول والشعوب المستضعفة والمثقفين ورجال السياسة الحالي - دفاعا عن الهوية الثقافية واللغوية ودفاعا عن الموقع السياسي والاقتصادي - يؤشر إلى أن بعض المفاهيم سيطول عمرها ومفعولها فينا، بل إنها قد تعيش مرحلة ازدهار وانتعاش وستشكل رمزا كبيرا في سوقنا الرمزية، لأنه سيتوسع ليشمل ما لم يكن يشمل في السابق. وفي ضوء ذلك، أتصور أن الكثير من إشكالياتنا السياسية والفكرية والثقافية واللغوية ينبغي أن تعاد صياغتها أخذا بعين الاعتبار نظام العولمة ومستجداته.

السؤال الكبير والخطير الواجب طرحه هو الآتي: بأي وضع لغوي نستقبل ما يسمى بعصر العولمة؟ وبأي وعي لساني نلج هذا العصر؟ أهو وضع (ووعي) لغوي متأخر أم متقدم؟ وهل يسمح أو لا يسمح بالتحديث؟ وما دور اللغة (ات) في التحديث؟ وبأية لغة (ات) ننجز هذا التحديث؟ وكيف حال اللغة (ات) التي

يراد لها أن تحدّثنا؟ وهل عمل كل ذلك التراكم اللساني العربي والمغربي على بدء لبنات التحديث؟ هذه هي الأسئلة الموجهة التي تتوجب الإجابة عنها.

أعتقد أن العربية، وهي تقاوم من أجل بقائها، يجب أن تعمل من أجل بقاء اللغات المتعايشة معها في ما يمكن تسميته بتحالف لغوي موطنني. وهو ما يعني الإكبار بمفهوم التعدد. إن التعدد الذي لا يقوم على ما سماه عبد الكبير الخطيبي بـ«السلم اللغوي»-وأضيف إليه «السلم الثقافي»- بين كل اللغات المستعملة (بين كل الثقافات) في البلدان العربية. وهذا السلم اللغوي نعتقد أنه يجب أن يقوم على تحديد دور اللغات في محيطنا.

صحيح أن للتعددية اللغوية كلفة وثماناً، إلا أن استحضارها لا يعني تغييب طرفها الآخر وهو الفائدة. وأعتقد أنه من الخطأ تبني النزعة الاقتصادية في أمور الثقافة واللغات، فلا تحق الدعوة إلى التقليل من النفقات أو ربح الوقت، فكم من تقشف كان استهتارا بالمصالح الحيوية وكم من ربح للوقت كان مضية لما هو أهم من الوقت، وأقصد الكيان والهوية. ومؤدى هذا الكلام البحث عن فحص التوازن بين الكلفة والفائدة وإقامته. ولا يعني أن لهذا التصور صلة بالمال، بل المقصود هو توضيح البدائل والمقارنة بينها للتوصل إلى أي فعل سينتج الفوائد الكبرى بأقل كلفة، والتفكير في النتائج الممكنة للمخطط والتفكير في الكلفة والفائدة معا والعلاقة بينهما، والنظر في ما إذا كانت الفوائد تبرر الكلفة.

إن التعدد شرط للوجود وشرط لوحدتنا وللضمير الجمعي والفردى على حد سواء، وهو منبع صلابة المعرفة وراثتها ومصدر لثراء الرموز والدلائل وصناعتها. إنه الرقعة التي تجمع فسيفساء (بالمعنى الجميل للكلمة) من الثقافات وتعددية من اللغات وتنوعاً من صيغ التفكير. وبذات الوقت، تعتبر الوحدة شرطاً للوجود ولتعددنا ولتمايزنا.

س: ما هي متطلبات تقليص الفجوة الرقمية بين العربية واللغات المتقدمة معلوماً؟

هناك أكثر من فجوة بين اللغة العربية واللغات الأخرى «المتقدمة» معلوماً، وفجوة بين عربية المغرب وعربية مصر أو لبنان على هذا المستوى. على مستوى

الإعلاميات أيضا ليس هناك تنسيق بين العلماء والخبراء على مستوى البلدان العربية... وفي حدود علمي هناك مجهودات كبرى في المشرق العربي قلصت إلى حد ما ما يسمى بالفجوة الرقمية. ذلك أن العربية قد اقتحمت مجال الاتصال الرقمي وظهرت أبحاث ودراسات في اللسانيات الحاسوبية. فتقليص الفجوة يستدعي تعميم تكنولوجيا الإعلام والاتصال وجعلها آلية ضرورية لا فقط للاتصال بل ولتطوير البيداغوجيا والبحث العلمي بل والمقاربات والتصورات... والهندسة الإعلامية إما أن تكون مكونا في الفكر وإما لا فكر... ولعل هذا هو ما قد يسائلنا حول صلاحية القول بزيادة اللسانيات في زمن الإعلاميات...

س: لماذا لا توجد اتجاهات أو تيارات أو مجموعات علمية تتخذ العربية موضوعا لنظرها في كل أبعادها ومستوياتها اللسانية؟ لأن العربية عربيات؟ عربية قديمة تراثية، وعربية مقدسة، وعربية وسطى هي المستعملة الآن في التداول المكتوب صحافة وفنا؟

ج: صحيح وضعنا اللغوي معقد واللغات المستعملة فيه لم تحدد بعصور استعمالها... إذ نكاد نقول بأن اللغات المستعملة في مختلف الحقب التاريخية لا تزال تعيش بين ظهرائنا.. ففي الاستعمال اللغوي نجد كل العربيات التي ذكرت: عربية قديمة أو عدد كبير من ملامحها، وعربية معاصرة تخلت عن بعض الملامح وتأثرت في بعض ظواهرها بلغة أجنبية ما أو بلغات... وعربية وسطى... وعربيات دارجة... أحيانا لا تتداخل هذه اللغات بقوة في الاستعمال... هذا الوضع وضع مشوش إلى حد ما... لذا لا نجد في معاجمنا تاريخيا ومعجما وصفيا للغة العربية المستعملة اليوم، مثلما نجد دراسات للغة العربية القديمة أو للغة العربية المعاصرة أو للهجات العربية أو للعربية الوسطى... هذا الوضع مميز للغة العربية ومميز للباحثين في مجالاتها... وأعتقد أن الاتجاهات أو التيارات أو المجموعات العلمية تتخذ العربية، في مستوياتها التي ذكرت، موضوعا لنظرها في كل أبعادها ومستوياتها... فهي تعكس هذا الواقع الذي تم تشخيصه ورصده.

س: كيف يمكن للغة العربية أن تصبح فاعلة في محيطها؟ وما هي المشاكل التي تعترض سبيل المعالجة الآلية العربية؟

ج: لا أتصور تطورا للغة العربية دون تحرير محيطها ومجالات الاستعمال

اللغوي الذي تملأه في المغرب اللغة الفرنسية على الرغم من تخلفها في متابعة التطور العلمي والتكنولوجي... المحيط غير سليم، لأن التخطيط اللغوي للمغرب وربما في الأقطار العربية لم يتم بعد على النحو المطلوب... وقد ذكرت، منذ قليل، أن استحواذ الفرنسية أساسا على الحاسوب، بالمغرب، لم يسمح بتطوير الاستعمالات الحاسوبية للغة العربية ولمنطق هذا الاستعمال الحاسوبي كما هو حاصل في عدد من دول المشرق.

س: ما دور المجامع اللغوية في النهوض بالعربية على مستويات التنظير والممارسة؟

ج: من الطبيعي أن يكون للمجمع اللغوي دوره الكبير في توحيد التصور حول وضع اللغة ومجالات استعمالها وتطويرها فيه والتخطيط اللغوي واتخاذ القرارات الخاصة بوضع الألفاظ والمصطلحات وترسيم تراكيب وألفاظ وصرافات وجمع للمتداول من الألفاظ والتراكيب وطرق النطق والتوظيفات الإيقاعية... وذلك بالاستفادة من التجارب الأجنبية مع ما يتطلبه ذلك من وضع سياسة لغوية نشطة لا فقط في البلدان العربية أو الناطقة باللغة العربية بل وفي البلدان التي توجد بها جاليات عربية وإسلامية.

س: ما هو تقويمكم للترجمات اللسانية العربية؟ وكيف يمكن للترجمة أن تسهم في خلق إشعاع لساني في الثقافة العربية؟

ج: تبقى الترجمات العربية للكتابات اللسانية الغربية ترجمات ضعيفة في مجملها يخونها المصطلح اللساني المختار، وهو يتعدد بتعدد المترجمين والبلدان التي ينتمون إليها. وقد يمتد الضعف ليشمل العبارة فيتم التشويش على المعنى... لذا، يصح القول بأن الترجمة لم تسعف في إرساء اللسانيات في البلدان العربية... وربما يكون ذلك مما تسبب، جزئيا، في النفور منها. ولا تشكو اللسانيات وحدها من مفعول الترجمة فيها بل يشكو منها الكثير من العلوم.

أعتقد أن الترجمة قد تسهم في تصحيح الإشعاع اللساني في الثقافة العربية إذا ما استندت إلى توافق حول المصطلح اللساني، وقام بها من اختبر اللسانيات وأحكم اللغتين وفكر في أمر تقريب هذا العلم إلى العرب أو الناطقين بها وذلك

بالتمثيل له من العربية...

وفي كل الأحوال، لم يوضع تصور حول الأسئلة اللسانية العربية التي توجه المترجمين إلى النصوص الواجب نقلها إلى العربية. وهو ما يعني أن الترجمة قد كانت عشوائية أو مستجيبة لدواع فردية أو مدرسية.

س: لاحظ عالم اللسانيات روبنز أن معظم السمات التي تميز التاريخ المعاصر في الغرب قد نشأت في عصر النهضة، واستمرت دون انقطاع حتى الوقت الراهن، وأن الكثير من تلك السمات كان له تأثير مباشر في الاتجاهات التي اتخذتها الدراسات اللغوية فيما بعد. والواقع أن ما لاحظته روبنز بالنسبة إلى عصر النهضة في الغرب يمكن تعديته إلى عصر النهضة العربية وما صاحبه من ردود فعل كان للجانب اللغوي حظه الوافر منها. فأسئلة النهضة حاضرة بشكل جلي في الفكر اللساني العربي، حيث يمكن أن نميز بين اتجاهات مختلفة: اتجاه طفري (حدائي)، واتجاه تراثي (تقليدي) واتجاه توفيق، والأكثر من هذا أن هذه الاتجاهات تظهر أحيانا في الاتجاه الواحد. هذا ما حكم على الثقافة العربية عموما، واللسانيات خصوصا، باجترار قضايا هي في غنى عنها. نتساءل هنا: ما موقع الفكر العربي من الفكر اللساني الحديث؟ ثم ألم يحن الوقت بعد لتقويم هذه الحويلة، والخروج من هذه الدوامة؟

ج: أعتقد أنه سبق لي أعلاه أن تحدثت عن اتجاهات ثلاث في الفكر اللساني العربي، وهي تعكس، في الحقيقية، اتجاهات الفكر العربي برمته. وقد أضعنا وقتا ثمينا في مناقشة الثنائية التعارضية الباطلة: الأصالة والمعاصرة، ثنائية لا تعدو أن تكون تجليا من تجليات الفكر الميتافيزيقي. وقد غطى هذا النقاش الإيديولوجي على النقاش العلمي الذي أصبح ثانويا وخبا رونقه.

وما كدنا نخرج من هذه الدوامة التي تحدثتم عنها حتى غزانا ومن خارجنا الفكر الظلامي الخرافي الذي يعطل اليوم مسيرة اللسانيات والبحث العلمي عموما. وربما لم يكن بد من ذلك لأن الفكر الظلامي نتاج من نتاجات العولمة وتطرفها.

لا بد، إذن، من وقت للخروج من تلك الدوامة... وربما هناك من يشتغل في صمت تحت وابل من الرصاص الظلامي والعولمي... سيظهر عملهم وسيكون أفيد وأرصن. فالضجيج قد غطى على الصنيع الجميل في هذا المضمار.

س: نجد اليوم شبه إجماع على ضعف العربية في مؤسسات التعليم في مختلف الأسلاك، وهو وضع ينذر بالكارثة، في ظل معطيات تفرض أن يكون الوضع معكوسا تماما؟ بم تشخصون هذه الظاهرة؟

ج: لا يكاد يقتصر الضعف على اللغة العربية وحدها بل هو يشمل كل اللغات: العربية والفرنسية والإنجليزية... بتعليمنا وفي مختلف الأسلاك. وأعتقد أن مرد ذلك يعود إلى عدة عوامل أذكر منها: انحدار نسبي للمنظومة التربوية، قيما ورسالة واختلال مكانة القيام بالواجب، ووجود مدرسين لا يحسنون اللغة التي يدرسونها أو يدرسون بها (ضعف في التكوين بالجامعة وبمراكز التكوين)، وابتعاد عن الفعل اليداغوجي التشاركي المطلوب اليوم أكثر من أي وقت مضى...

س: يبقى إسهام اللسانيات العربية في اللسانيات العالمية محدودة جدا، ولا يكاد يذكر من اللسانيين العرب إلا من لهم كتابات باللغات الأجنبية. هل هذا الأمر تعتبرونه طبيعيا ولماذا؟

ج: من المفروض أن يكون إسهامنا في اللسانيات العالمية إسهاما جدها م لاعتبارات متعددة منها أن تاريخنا اللساني ورأسماننا الرمزي (تراثنا اللغوي بمختلف روافده) كان بالإمكان أن يشكل انطلاقتنا القوية في تأسيس اللسانيات والإسهام الكبير فيها وذلك بالانطلاق من قراءة نقدية وتنظيمية لمعارفنا في هذا المجال بالاعتماد على الأسس النظرية للإبستمولوجية اللسانية. فلم تغز السوق سوى الكتابات التقليدية التي تستنسخ القديم وتريد إحياءه كما هو. وإذا كان إسهام العرب في اللسانيات العالمية متواضعا جدا فإننا نلاحظ، مع ذلك، انخراطا واسعا لعدد من باحثينا في الكتابات اللسانية باللغات الأجنبية لكونها المدخل الأول والطبيعي للحضور في المشهد اللساني المعولم. ومن جانب ثان، أعتقد أن حضور العرب والعربية في النظريات اللسانية وخاصة في المنعطفات النظرية التي عرفتها حضور تؤكد معطيات نظرية في النحو العربي شكلت قاعدة التحديد النظري، فضلا عن معطيات ووقائع لغوية شكلت معالم محورية في تطوير النظريات اللسانية: تذكروا معي على سبيل المثال لا الحصر شومسكي، وماكارثي وبرينس وأسماء أخرى كثيرة.

س: يبدو أن التحديات التي تعترض سبيل اللسانيات العربية كبيرة، لكن ما

يعمق من طبيعة الإشكال هو أن اللسانيات في ثقافتنا لم تستطع لحد الآن إيجاد حلول عملية لمشاكلها الخاصة، أشير في هذا السياق إلى بعض الإشكاليات التي ظلت تؤرق البحث اللساني العربي منذ زمن بعيد، كتلك المرتبطة بالمصطلح والتعريب؟

ج: مما يعترض الكتابة اللسانية من صعوبات المناخ الثقافي غير المساعد الذي لا تكاد تشغل فيه اللسانيات الموقع المهم واللائق بها. ثم إن المجتمع اللساني غير مدني وغير منظم وغير مهيكّل ولا يجمعه ناظم. وتضاف إلى ذلك إشكالات البناء الداخلي للسانيات العربية من قبيل المصطلح والتضارب المخيف الذي يعرفه والذي يعيق أي توسع لمجال اللسانيات ومجال نفوذها ومصداقيتها. وتنافر المتن المدروس إذ تكون الأمثلة من القديم أم من المعاصر، واللسانيات الكونية والتنزيلات الخاصة للقواعد الكلية، وضعف تمكن الباحثين العرب من اللغة العلمية ومعرفة عدد من العلوم التي تعتبر دعائم لتصليب المعرفة اللسانية وذلك كالرياضيات والمنطق... والتمكن الجيد من كل النظريات والقضايا المعالجة عند الغرب...

س: ماذا تقترحون بهذا الخصوص، من الناحية المنهجية تحديداً؟

ج: في الحقيقة، يكون من المطلوب أولاً إحداث جمعيات لسانية تهيكّل المشهد اللساني على صعيد كل بلد عربي أو ناطق بالعربية، جمعيات لا تقوم على مبدأ الولاء لهذه المدرسة اللسانية أو تلك، ثم تليها عملية البحث عن مد جسور بين مختلف الجمعيات في البلدان العربية. وفضلاً عن ذلك وبالموازاة معه لا يعقل أن تنتعش اللسانيات بدون مجمع لغوي يضم كل الباحثين ويضع تخطيطاً لغوياً للبلد ومشاريع تنمية اللغة العربية واللغات المتعايشة معها. ومن جهة ثانية، درس اللسانيات يحتاج إلى تأطير ابيمولوجي ربما أكثر من غيره. هذا هو الأمر الذي بإمكانه أن يعيد النظام والأمن الداخليين لمنظومة اللسانيات العربية.

س: ما هي السبل الكفيلة في نظركم بإنجاح مشروع الإصلاح اللغوي العربي؟
نقصد تحديداً أهم القضايا التي يجب أن تركز عليها البحوث اللسانية العربية إن هي أرادت مساندة الركب والانتقال من مرحلة الاستهلاك إلى مرحلة الإنتاج؟

ج: كان من المفروض أن تسهم اللسانيات في إصلاح اللغة العربية واللغات

المتعايشة معها. لكن الوعي اللساني العربي قد كان وما يزال قاصرا، وما تزال السلطة السياسية المختصة بالتعليم لا تعي خطورة المطلب والتعامل الإيجابي معه. وعلاوة على ذلك، لا مكان للسانيات ولا وضع لها ما لم تفكر في التخطيط اللغوي وتوضح معالم الإيكولوجيا اللغوية وتضع سياسة التعدد اللغوي. وربما نلاحظ جميعا أن مختلف مشاريع إصلاح المنظومات التربوية في البلدان العربية لا تولي للسانيات وإسهامها في ذلك أي دور. فأبي تدريس للغة نتصوره خارج إطار العطاء اللساني؟ وأية مناهج وبرامج نضع دون الرجوع إلى أجوبة اللسانيات عن قضايا التربية والبيداغوجية؟ وأي كتاب مدرسي وما قيمته إن كان خاليا من اللسانيات؟ وباختصار، فحضور اللسانيات الحديثة في المدرسة -الممهدة للتعليم الجامعي- أكثر من باهت وتخلله -إن حضر- أخطاء جسيمة. ربما لأن السوق العربية تخلو من كتب تبسيطة للمعرفة اللسانية الأولية، كما أن البحث اللساني الجامعي لا يعتني العناية الكافية بقضايا التدريس.

س: كيف بدأ البحث اللساني في المغرب؟

ج: انطلق البحث اللساني بالمغرب من الجامعة على شكل دروس ومحاضرات وعلى يد أساتذة مغاربة ومشاركة. وكانت البداية، وككل البدايات، تروج للفهم الحاصل للبنىوية في حدود مبادئها الأولى. ولم تعرف اللسانيات انطلاقتها القوية والحقيقية إلا مع الجيل الذي عاد من أوروبا محملا بالنظريات الجديدة وبمعارف أعمق وأشمل. هكذا أصبحت اللسانيات تتأسس في رحاب الجامعة، وقد قاد ذلك الفتح فريق من طليعته الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري والدكتور أحمد المتوكل والدكتور مولاي أحمد العلوي والدكتور أحمد الإدريسي والدكتور أحمد بوكوس وغيرهم كثير... وقد تنامى هذا العمل على إثر نشر الأعمال الأولى وإثر المبادرات إلى تنظيم المشهد اللساني وذلك بإحداث جمعية اللسانيات بالمغرب. وفي الحقيقة، فإن تلك الفترة تحتاج إلى تأريخ. أنا أتذكر أن مختلف الجامعات المغربية آنذاك قد بادرت إلى تشكيل جمعيات للبحث اللساني (لسانيات اللغة العربية: الفصحى والدارجة...) أثمرت عددا من البحوث وقربت الرؤيا والمقاربات وجعلت الأوساط الجامعية تشغل بهذا العلم الوافد الجديد.

س: ما هو تقويمكم لحصيلة البحث اللساني في المغرب؟

ج: تبدو الحصيلة على المستوى الكمي هامة جدا غير أن أكثر الأبحاث قد ظل حبيس الجامعات الأوروبية والأمريكية أو المغربية. وإذن ظل تأثيرها محدودا جدا. ولم ينشر إلا الجزء اليسير منها، ونكاد نجزم بأن المنقول إلى اللغة العربية والمتداول بين الباحثين ضئيل جدا بالمقارنة مع حجم الرسائل والأطروحات. والنوعي محدود جدا لأن الانتظارات الاستراتيجية من اللسانيات لم تحدد ولم تباشر بمنهجية معرفية وخطة شمولية تغطي مختلف استعمالات اللغة العربية. صحيح أن الكم المنجز الذي يشهد بتطبيق جيد ومبتكر للنظريات الحديثة قد سمح بتقريب دقيق للقوانين التي تنتظم نسق اللغة العربية في شموليته. وأكاد أجزم بأن الحقل الصوتي قد عرف نضجا كبيرا في معرفة اشتغال النسق الصوتي بالمقارنة مع اشتغاله في باقي أنساق اللغات العالمية الأخرى، ربما لأن العربية تقدم أحسن النماذج والأمثلة عن أناقة النظريات الصوتية الحديثة. لكن الصحيح أيضا هو الضعف الكبير الذي لا تزال تعرفه الدراسات الصوتية بسبب عدم وجود مختبرات لهذه الغاية في مؤسساتنا الجامعية، وهو ما قد يحد من النتائج التي انتهت إليها الدراسات الصوتية وذلك بحكم التداخل الوثيق بين الحقلين المعرفين. ويبقى النقص الكبير متجليا في الكتابات التيسيرية والتعريفية بالمدارس اللسانية الحديثة والتطورات الهائلة التي عرفتها وتعرفها، وهو ما يشكل تحديا كبيرا للجيل الجديد. ومن الطبيعي، ونتيجة لذلك، أن تبقى بيئة اللسانيات محدودة. ومن جانب ثان، يبدو أن البحث الأكاديمي الصرف والمحصور في ما يسمى بمجاله الخاص يجب أن يفتح على مختلف الممارسات والتعبيرات اللغوية بحثا عن قوانين كلية للممارسة اللغوية وعن كيفية اختلاف هذه الممارسات ودلالاتها المتعددة. ومن جهة أخرى، أود الإشارة إلى أن الأعمال التي أنجزها الباحثون المغاربة قد شملت مختلف المستويات وموضوعات لم تكن مطروقة من قبل: أبحاث في اللسانيات العامة وأبحاث في لسانيات اللغة العربية وتنوعاتها، وأبحاث في لسانيات اللغة الأمازيغية وتنوعاتها، أبحاث في اللغات الأجنبية المستعملة في المغرب، فضلا عن القضايا التي استأثرت بالبحث اللساني في الغرب. وربما تكون دراسات المحيط لا تكاد

تفلت من تأثير مركز اللسانيات (أوروبا وأمريكا) بحكم المناخ الفكري والثقافي السائد، مع أن لنا أسئلتنا الخاصة بنا.

ويبقى أمر آخر لا نكاد نعرفه، وهو الأهم، ويتعلق الأمر بما يدرسه أساتذة اللسانيات في المؤسسات الجامعية. فمن شأن ذلك أن يقدم صورة عن واقع تدريس اللسانيات وعن الموضوعات المتناولة وطبيعة المعالجات والنظريات الموظفة. فنحن لا نعرف ما إذا كانت النظريات الموظفة في الجامعة تواكب التطور العلمي أم لا، ولا نعرف إن كانت هناك آليات مؤسساتية جامعية نتعرف من خلالها على واقع تدريس اللسانيات بالجامعات المغربية والعربية. والطلبة المتخرجون والحاصلون على الإجازة في اللسانيات لا نعرف إلى أين يجب توجيههم. فتطور اللسانيات بالجامعة متروك على عواهنه لا يخطط له ولا يراقب ولا يقوم. أما مراكز البحث، إن وجدت، فهي تسير على غير هدى ومتحررة من مشاغل أولويات البحث اللساني وقضاياها الرئيسية في سياق السياسة العامة للدولة.

ويمكن أن أشير إلى أمر في غاية الأهمية، ويتصل باللساني المنغلق على لسانياته واللساني المنفتح على بيئته الثقافية والفكرية والسياسية. ومعنى ذلك أن انخراط اللسانيات في قضايا تنمية البلاد ورأسمالها الرمزي الثقافي واللغوي أمر مطلوب وضروري.

هذه حصيلتنا في ما أراه، ومن الأكيد أن أكون انتقائيا بحسب ما يوجه اهتماماتي وما يشغل بالي من أسئلة قلقة يؤرقها الانتظار.

س: ركزتم في مجموعة من أبحاثكم على الجانب الفونولوجي، ما هي أهم النتائج التي انتهيتم إليها؟ وما هو الجديد الذي تضيفه؟ وكيف يمكن الاستفادة منها؟

ج: في الحقيقة، تنوعت مجالات اهتمامي ما بين اللسانيات العامة والسيمياثيات والشعرية والصواتية. ومن الطبيعي أن يغلب المكون الصوتي على اهتماماتي العلمية بالنظر إلى تخصصي، فقد كان عملي الأول يدور حول العلاقة بين الفصحى واللهجات: النسق الصوتي: مثال اللغة العربية: وقد مهدت له بدراسة للخلفيات الإيدولوجية والسياسية في دراسة المستشرقين للوضع اللغوي بالمغرب.

وقد أفضت هذه الدراسة إلى تبيان أن التمثيل الصوتي للعمليات الصوتية في الدارجة يعد تمثيلاً وسيطاً للتمثيل الصوتي للفصحى، وهو ما يعني أن هناك علاقة متينة بينهما، وأن العامية بقواعدها تسلم إلى الفصحى لتتدخل قواعدها وتسهم في تحويل ذلك الشكل الصوتي إلى شكل فصيح، وهو ما جعلني، في ذلك الوقت أي سنة 1982م، أنتهي إلى نظرية التفصيح التي عاودتها في بحث لي لم يتيسر بعد نشره ويدور حول وضع الهمزة في اللغة العربية. وتتلخص عملية التفصيح في كون مجموعة من ظواهر اللغة العربية وقواعدها لا تكاد تكون معالجتها لائقة وأنيقة وسديدة ما لم يتم إدماجها ضمن منطوق المعيارية أو ما نسميه بالتفصيح. ذلك أننا نعتقد أن منطوق التفصيح الذي كان يستهدف صناعة لغة مشتركة في متناول نخبة قد فرض شبكة من الإجراءات منها:

- استبعاد استعمالات وقواعد منظمة لها؛
- البحث عن ناظم للاستعمالات المقبولة وللقواعد المنظمة لها؛
- وضع سنن وإحكام تسنيته؛
- إضافة قواعد وضوابط من شأنها أن تبعد العربية «المستحدثة» عن الاستعمال العادي وعن عامة المستعملين؛

ومن الواضح أن التفصيح قد غلب عليه منطق الابتعاد عن الاستعمال العامي وسن الاستعمال النخبوي. وقد كان من نتائج ذلك أن ظهرت سياسة لغوية تقوم على ما يمكن تسميته بـ «الحدلقة اللغوية» التي تجتهد من أجل تشييد حواجز بين «العامية» و«الفصحى». ومن هذه الحدلقة يمكن أن نذكر، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- إدخال الإعراب في اللغة العربية؛
- البدء بالحرف المتحرك؛
- الهمزة: همزة الوصل وهمزة القطع؛
- وظواهر أخرى...

وقد أسهمت الرسالة المحمدية وقبلها الشعر الجاهلي في منطوق التفصيح والتنافس من أجله بين عدد من النحاة واللغويين؛ إذ تم ترسيخه والتحفيز على

شق سبيله وخلق «خيال» علمي يتوخى خلق آليات التفصيح وبنائه بناء متماسكا، والتنظير له والاجتهاد في التأويل والصورة وإبداع أشكال التفصيح المراد إدراجها. ومنذ عودتي من باريس والتحاقني بسلك التدريس بالجامعة كنت قد عقدت العزم على إصدار كتب تيسيرية في اللسانيات والسيمياثيات لم أنجز منها سوى كتاب (مدخل إلى لسانيات سوسير) وكتاب (دروس في السيمياثيات). وفي إطار سلسلة الحلقات التي كانت تجمعني ومجموعة من الباحثين بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس، والتي أفضت إلى إصدارنا مجلة -دراسات أدبية ولسانية- والزملاء الباحثون هم على التوالي: الدكتور محمد العمري، والدكتور محمد الوالي، والدكتور حميد لحميداني، والدكتور امحمد أوراغ-كنت قد التزمت بالإسهام في ترجمة أعمال رأت النور ويتعلق الأمر بـ(الاتجاهات السميولوجية المعاصرة) لماريو داسكال و(في الشعرية) لرومان ياكوبسون و(الشعرية العربية) لجمال الدين ابن الشيخ. كما كان من ثمرات هذا الالتزام المشترك كتابي المعنون بـ: (في السيمياثيات العربية القديمة).

كما شغلت نفسي بقضايا تأريخ الأفكار اللسانية والمعرفة الصوتية عند العرب القدامى وقضايا صوتية متنوعة. وكنت أحرص على أن تكون أعمالي تدور حول معرفة مزدوجة: معرفة بالنظريات الصوتية الحديثة، ومعرفة بالتراث الصوتي العربي عملا على شحذ الحس النقدي والخيال العلمي للقارئ والباحث والطالب بمواجهتهم بين نسقين معرفيين: نسق قديم ونسق حديث.

وخلال فترات إعدادي لدراسات حول الوقف في اللغة العربية وتوسيعي لمداركي في المجال النظري، قمت بترجمة عدد من الأعمال من اللغة الإنجليزية رفقة زميلين، أولهما الزميل خالد التوزاني رحمة الله عليه، وقد أنجزت وإياه ترجمة عمل سيلكورك (حول المقطع والنظرية التطريزية للصرف غير السلسلي) لجون ماكارثي؛ أما الزميل الثاني فهو أحمد العلوي، وقد ترجمنا معا كتاب (الفونولوجيا التوليدية الجديدة) لفان در هالست ونورفال سميث وكتاب (الفونولوجيا المقطعية: نحو نظرية توليدية للمقطع) لكليمتس، ج.ن. وكايزر، س.ج. و(الفونولوجيا المتعددة الأبعاد) لموريس هالي وجان روجي فيرنيو و(صوارة عروضية أم صوارة

مستقلة القطع) لوليام ليين و(اختلافات أنماط القواعد وأسسها البنائية) لستيفن ر. أندرسون.

واسمح لي بأن أعرض عليكم بعض انشغالاتي على شكل محاور:

في اللغة والعولمة:

شغلتنى العولمة وانعكاساتها المحتملة على البلدان العربية وعلى وطني، وفي هذا السياق تناولت الوضع اللساني (الثقافي) بالمغرب ومكانة اللغتين العربية والأمازيغية فيه من جهة، ووضع اللغة الفرنسية واللغات الأجنبية الأخرى بالبلاد، من جهة أخرى.

وفي سياق تطهير السجال وإنضاج النقاش على طريق صياغة موقف عقلائي وواقعي اندرجت مساهماتي تلك. ولمحاولة تقريب ما نرمي إليه من الأذهان تناولت هذا الموضوع ضمن إطار ما صار يعرف بالعولمة كنظام فكري وثقافي وما يطرحه علينا من تحديات ومن مهام علمية وفكرية وثقافية حمائية. وقد اقترحت معاودة النظر في بعض المفاهيم المتداولة وذكر آثار العولمة على الثقافة واللغة، ومن ثمة طرح تصورنا لمفهوم المواطنة اللغوية والثقافية، وانتقلنا إلى الحديث عن الجهة ومكانتها في زمن العولمة مع تناول بعض سمات وضعنا اللغوي واقتصاد التعددية اللغوية. وقد تناولنا العلاقة بين العربية والأمازيغية عارضين لبعض سمات التنوع الثقافي واللغوي ومستويات التفاوت بين الثقافات واللغات المستعملة في المغرب مع بلورة ملامح أولية للحل الحدائي الممكن للمسألتين الثقافية واللغوية في بلدنا.

في تجريب الحديث وتوسيع نطاق استعماله:

أنجزت أيضا دراسة عن لسانيات النص. وقد رميت إلى إثارة قضايا تتصل بنشأة اللسانيات وما ترتب على ذلك من خلخلة في علاقات اللسانيات ببعض العلوم خاصة منها تلك التي كانت تهتم بجانب أو مظهر من جوانب أو مظاهر اللغة. وقد حاولنا أن نتبين الوضع الذي أسند إلى الوقائع التي يقال بأن اللسانيات قد أبعدها-وهل هي أبعدها بالفعل- هذه الوقائع التي سيوكل أمر دراستها إلى ما يسمى بعلم النص.

بدايات تصحيح المقاربات الصوتية: في الصوارة التوليدية الحديثة:

وأنا أعالج العلاقة بين النسقين الصوتيين للفصحى والعامية بالمغرب وجدت نفسي في نفق مسدود وأنا أعالج قضايا متنوعة منها: المد والنبر والإطباق والتضعيف والتلين. مثلما اعترضتني صعوبات في موضوع العلاقة بين القطع الصوتية وتنظيمها الزمني وهرمية أو خطية العلاقة ووضع المفاصل والحدود فضلا عن تقطيع الكلام إلى وحدات أكبر من القطعة أو الفونيم من قبيل المقطع والتفجيلة والكلمة والمركب الصوتي والمركب التنغمي والقول، فكان أن ظهرت نظريتان من داخل الصوارة التوليدية هما: الصوارة المستقلة القطع والصوارة الإيقاعية. وكانت مرة أخرى وقائع اللغة العربية هي التي نبهت ماكارثي إلى اقتراح نظرية الصرف السلسلي التي وظفها أكثر من باحث لتطوير النظرية الصوتية التوليدية التي أصبحت عرف بالنظرية غير الخطية. وفي هذا السياق، عالجت مسألة المد في اللغة العربية انتهت منها إلى إثبات الاستنتاجات التالية:

1- تأكيد التراث النحوي العربي والوقائع الصوتية للغة العربية أن للمصوتات العربية الطويلة أصلا واحدا، فهي تتكون، في الأصل، من مصوت يعقبه حرف مد يماثله ويجانسه، ومن ثمة. فطول المصوتات يرتبط بالشكل الصوتي-وإذن، فهو طول صوتي لا صوتي.

2- اعتبار المد سكونا لسببين: السبب الأول يكمن في أن حروف المد تتكون من مصوت وحرف مد مجانس ساكن. أما السبب الثاني فيكمن في أن المقطع الذي يرد فيه المصوت وحرف المد يعد مقطعا طويلا أو ثقيلًا. وبذلك فهذا المقطع الثقيل يماثل ويساوي المقطع الثقيل المكون من ص مص ص (=صامت صحيح). وقد لجأنا إلى العروض وعلم الموسيقى العربيين للبرهنة على مثل هذا التساوي والتماثل، ومن ثمة قدمنا تفسيرًا إيقاعيا لهذا التماثل والتساوي.

3- عدم إمكان هذا التماثل التطريزي إلغاء الاختلاف البنيوي العميق بين هذه المقطعين الثقيلين والمتمثل في أن المقطع الثقيل ص مص ص تتكون بنيته المقطعية من صدر ونواة متفرعة، وفي أن المقطع الثقيل المتبقي تتكون بنيته المقطعية من صدر ونواة وقفل. وقد عمدنا إلى وضع تشجير عروضي مناسب لهذا الاختلاف. ومن جهة ثانية، أثبتت هرمية الجهارة تساوي قيمة بروز العنصرين

الأخيرين العميقين من المقطع (مص ع) فيما يتصل بالمقطع الأول واختلاف قيمة بروز العنصرين الأخيرين من المقطع الثاني (مص ص) مع العنصرين الأخيرين من المقطع الأول.

4- اعتبارنا المصوت الطويل الذي تنشأ عن مصوت وحرف مد مجانس له ساكن نواة مقطعية تتكون من عنصرين متلازمين (مص ص) وإذن فهي نواة متفرعة مركبة تحتل الموقع القوي في بنية المقطع، في حين اعتبرنا مكونات المقطع ص مص ص (ص = صامت صحيح) صدرا ونواة مفردة بسيطة وقفلا، ولم ننظر إلى النواة والقفل، كما هو معهود في دراسات بعض الدارسين الغربيين (ماكارثي مثلا) باعتبارهما يشكلان وحدة هي القافية التي اعتبرت متفرعة ذلك لأن المصوت في اللغة العربية (نواة المقطع) يكون أكثر ارتباطا بالصدر منه بالقفل ودليلنا في ذلك التسمية التي أطلقها العرب القدماء على الحرف وحركته وهي «الحرف المتحرك».

5- على خلاف ما أكده ماكارثي وغيره، فإن للعربية مقطعين ثقيلين لا غير، كما عالجت، في السياق نفسه ظواهر صوتية عديدة وفق مقاربة هندسة الملامح ومنها التضعيف والغنة (في التناغم الأنفي) والإمالة والترقيق والتفخيم وغيرها. كما تمت معالجة الجذور الثنائية.

في الصوارة الزمنية:

وتعتبر هذه الدراسة التي صدر منها الكتاب الأول وسيصدر منها قريبا الكتاب الثاني ويدور حول التنظيم الإيقاعي للغة العربية. والعملان يتناولان ظاهرة الوقف في اللغة العربية.

وتنطلق دراستنا من اعتبار وجوب انطلاق معالجة الوقف مما انتهت إليه الصوارة العروضية في صيغتها المتمثلة في ما يسمى بالصوارة المركبية أو المكون الإيقاعي (نيسبور 1989م، نيسبور وفوجل 1990م). ولأن للوقف في اللغة العربية مكانة وعناية خاصتين لما له من تأثير مباشر على اللفظ إذ يترك أثرا خاصا على المتواليات الصوتية الموقوف عليها- وهذا أمر لا نظير له في اللغات الأخرى باستثناء العبرية فيما نعلم- فقد كان من شأن ذلك أن يدفعنا إلى أن نعاكس منطوق هذه الصوارة قائلين: إذا كان للغة تنظيم مماثل للموسيقى، ألا يمكن لنظرية إيقاعية

أن تعالج المظهر الصوتي للغة بكافة أبعاده؟ ألا يمكن أن يكون لهذه النظرية دور حاسم في تنظيم شؤون الأقوال؟ وفي هذه الحالة، تكون لكل مكونات النحو أدوار متكافئة في تنظيم اللغة. ومن هذه الزاوية، وأخذاً بعين الاعتبار مكانة الوقف في التراث العربي اعتبرنا الوقف جزءاً من البنية الإيقاعية يتوقف على الإيقاع ويتوقف عليه الإيقاع.

ولأن النظرية المتبناة هي النظرية الفونولوجية الإيقاعية عند ليبرمان وبرينس (1977م) وبرينس (1983م) وسيلكورك (1984-1986م) ونيسبور وفوجل (1986م) وهينز (1990م)... فلا نعتقد أن يكون بإمكانها أن تمد الباحث باللغة العربية إلا بالقليل مما يقوضها. ولهذا سيكون من الغريب القول بأنها تشكل الإطار النظري الذي علينا أن نشتغل في إطاره. إنها، في الحقيقة، لا تشكل إلا الإطار العام للعمل، وبذلك تفسح أمام الباحث إمكانات التحرر.

لقد ظلت الدراسات اللسانية الكلاسيكية للوقف تنظر إلى الوقف باعتباره سلوكاً لغوياً مباشراً وظاهرة إنجازية. وقد ظل التركيب أيضاً مهيمناً في أغلب المقاربات التي كان الوقف موضوعاً لها. وادعينا أن اللسانيات الكلاسيكية واللسانيات الحديثة-على الرغم من التقدم الذي أحدثته في التصور إلى القضايا اللغوية وأساساً القضايا الصوتية- قد فشلت في حكمها القطعي القاضي بأن الوقف ظاهرة صوتية يوظفها التركيب لوضع علامات حدية فتصير ظواهر صوتية أو تطريزية تضطلع بمهمة الإعلام الحدي، فكان التركيب مسؤولاً إلى حد كبير عن توزيع الوقوف وعن مدده. وعلاوة على ذلك، ظل حضور الإيقاع حضوراً باهتاً يلجمه التركيب.

وبالإضافة إلى ذلك، ظهر لنا:

- أن الموسيقى قد كانت من مصادر علامات الترقيم، ولعل ذلك قد يعني أن للوقف صلة بالموسيقى وأن للصموات رسالة موسيقية. وعلاوة على ذلك، فقد انتهينا إلى أن علامات الترقيم قد كانت توظف لرفع الالتباس.
- أن اللغة إبداع وتشكيل في الزمن وأن وحداتها القطعية والفوق-قطعية تتوزع وتتنوع على مستوى الأحياء الزمنية، ومن وحداتها الفوق-قطعية

الصموتات والسكوتات. وقد عززت الدراسات الصوتية أن نسق حركات النطق والتنفس تخضع لإيقاع تتراكب عليه الصوامت والمصوتات. كما ظهر أن للتقطيع الزمني دوره في رفع التباس مجموعة من التراكيب، وفي الإخبار بالحد التركيبي إما بالوقف وإما بالتطويل وإما بهما معا. كما ذكرت لوهيست (1977م) أن إدراج الوقف طريقة من طرق رفع اللبس التركيبي. مثلما أشار أبيركرامبي (1968م) إلى أن للنبير الصامت وظيفة تضطلع بتمييز البنيات التركيبية الغامضة والملتبسة.

- اللغة منظمة تنظيمًا إيقاعيًا، وتشغل في هذا التنظيم الوحدات الإيقاعية الأحياء الزمنية بنوع من التساوي. وما دام الوقف جزءًا من اللغة وبعدها من أبعادها الزمنية، ألا يمكنه أن يكون من بين الوحدات الإيقاعية للغة؟
- سبق لستوكويل (1972م) أن ذكر أن الوقف يقع بين النطاقات التنغيمية وأنه باعتباره حدودًا لا يتناسب مع الصمت أو غياب التصويت أو المجموعات التنفسية.
- ذهب كارتشيفسكي (1931م) إلى أن الوقف هو الذي يتحكم في التركيب لا العكس..

وقد قادتنا مجمل تلك الأفكار-والأفكار المتصلة بالوقف في التراث العربي وتصوره ضمن أفق إيقاعي، وكذا دراستنا لمختلف العمليات الصوتية المرتبطة بالوقف- إلى معالجة فرضية توجيه الوقف للنحو (تركيب أساسًا) ويعني ذلك أن الوقف هو الذي يتحكم في التركيب مستحدثًا أبوابًا نحوية من قبيل النعت المقطوع والاختصاص والجملة الاعتراضية والجملة الاستثنائية والبدل والكلمة والمركب والكلام والجملة. كما تناولنا مسألة رفع الوقف للالتباس التركيبي إذ بوضع الوقف في مواضع معينة تم رفع الغموض فكان الوقف بذلك مصفأة تطريزية تراقب ما ينتجه التركيب. ومن جهة أخرى، أبانت لنا بعض الأمثلة أن من شأن إدراج الوقف في مكان معين أن يؤسس علاقات تركيبية جديدة فيتسبب ذلك في إحداث الكثير من الوجوه النحوية. كما عرضنا أمثلة من القرآن والشعر يُرَخَّص فيها للوقف بخرق التركيب صوتًا للإيقاع ورعاية له.

كل هذه الأمور انتهت بنا إلى إثبات الخلاصات الجوهرية التالية:

- كشفت هذه الدراسة عن الطبيعة الإيقاعية للوقف. فهو، إذن، بنية إيقاعية فرعية: إنه يتوقف على الإيقاع ويتوقف الإيقاع عليه. وهو عبارة عن أحياز فارغة أو مفرغة تعقب مجموعات من الأحياز الصامتة والمصوتية. وهي بطبيعة الحال مواقع قابلة لأن تُملأ في الوقت الذي لا يتم فيه الوقف. وذلك لتأكيد التناسب والتعادل بين أجزاء الكلام. إنه يبنى الكلام وينظمه تنظيمًا زمنيًا، وهو جزء لا يتجزأ منه. والوقوف تتعالتق فيما بينها فتخلق نسقًا من العلاقات. إنه يسهم في بناء التساوي الزمني والتوازي بين المقاطع والكلمات والمركبات والجمل، مثلما يخلق تساويًا زمنيًا بين الوقوف ذاتها، وبينها وبين ما يسمى بـ«الكلام».

+ بنية الوقف مجردة: فالوقف ليس زمنيًا وليس فراغًا. إنه نسق مكون من عدة عناصر ووحدات تنسج فيما بينها علاقات متنوعة. إنه بنية إيقاعية مجردة تتحقق تحقيقات مختلفة منها: قطع الكلام وفصله؛ وصل أجزاء الكلام؛ توقف أعضاء النطق عن النشاط؛ إصدار أعضاء النطق لأصوات ما؛ تطويل صوت ما. إن الوقف يشغل حيزًا زمنيًا ضعيفًا باعتبار الحرف الأخير (المقطع الأخير) نهاية وحدة إيقاعية، وهي بذلك تعارض بداية الوحدة الإيقاعية التي تكون قوية. لكن الوقف يُحوّل ذلك الحيز الزمني الضعيف إلى حيز زمني قوي. ويوظّف لذلك «إلحاقات» إيقاعية من قبيل الصّوَيّ والنفخ والعمليات النطقية الثانوية والتضعيف وحروف المد واللين والنون والهاء.

+ بما أن الوقف لا يحققه الصمت فقط فمن غير الصائب الحديث عن نقرات صامتة. لذا بدا لنا أن نتحدث في المدرج العروضي عن مواقع فارغة أو مفرغة. وهذه المواقع قابلة لأن تُملأ في حال الوصل.

+ قواعد الوقف قواعد صوتية: إنها قواعد إيقاعية لأنها: 1- تتوحي الاحتفاء بخواتيم الكلام من حيث الإبراز والتشديد والتجانس الصوتي؛ 2- علامات على نهاية الوحدة الإيقاعية البسيطة والوحدة الإيقاعية

المركبة. وهي قواعد تعويض عروضي تروم الحفاظ على النسق وتوازنه الضابط لأزمانه القوية والضعيفة. وهي تشكل جزءاً لا يتجزأ من نسق القواعد الفونولوجية للغة العربية إلا أنها وُظفت هنا للقيام بأدوار إيقاعية وتناغمية.

+ ميزنا داخل التنظيم الإيقاعي بين ما سميناه بالإيقاع البسيط والإيقاع المركب. الثاني منهما يشترط ترسانة كثيفة من «الأدوات الإيقاعية» يبدو فيها الوقف مهيمنا ومنظماً للأقوال، أما الأول فلا يُوظف إلا القليل من تلك الأدوات فلا تنكشف حقيقة آثاره على التنظيم القولي بالسهولة المطلوبة.

+ على مستوى بنية الوقف للغة، تأكدت لنا فرضيتنا القاضية بأن الوقف منظم للغة ومُهَيِّكِل لها. إنه مكون من مكونات الكلام.

+ وذلك باعتبار الوقف كان، من جهة، وراء المخالفة الإعرابية في أبواب مثل النعت المقطوع والاختصاص والجملة الاعتراضية وجملة الاستثناء والبدل والحذف والعطف والتوكيد والتقديم والتأخير والظرف والتمييز والاستثناء المنقطع والحال والكلمة والكلام والمركب والجملة. فهذه مقولات لا يحددها سوى الوقف. ولعل هذا الاستنتاج يفيد المرء في ما يتصل بإعادة تنظيم أبواب النحو أخذنا بعين الاعتبار الظواهر التطريزية وإحداثها للمقولات النحوية. إننا نفتح الباب، بذلك، على مصراعيه للنظر في بناء اللغة الواصفة في النحو العربي.

- قد تصبح بعض الجمل السليمة تركيبياً، حال وصلها، جملاً ملتبسة وغامضة. وبذلك لا يكون التركيب قادراً على تأمين العلاقات النحوية. وقد أُسندت تلك الوظيفة إلى الوقف الذي يتم إدراجه ليقطع علاقات التعلق وليربط علاقات كانت مقطوعة أو مرتخية. وما كان الوقف ليقع هناك لو لم يكن التباس وغموض، هذا مع أنه عادة ما يُقال بأن الفصل محرّم في تلك المواقع التي اندرج فيها الوقف بسبب شدة التلازم بين المكونات. إن الوقف يتدخل، إذن، ليقوم بتعديل العلاقات التركيبية

وينبنيها من جديد. إنه يقوم بالرفع من جودتها التركيبية وكأن الوقف صار مصفاة تطويرية تراقب ما ينتجه التركيب وتقوم بضبطه.

+ يمكن للوقف، حين إدراجه، أن يكسر البناء التركيبي القائم وأن يعيد سبكه من جديد بنسج علاقات من طبيعة أخرى. وبذلك يكون الوقف هو الواضع لهذه العلاقات الجديدة والضابط لتجاورها وتماسكها أو أنه باعث للتركيب على نسخ علاقات وتعويضها بأخرى.

+ تسبب الوقف في إحداث قواعد تركيبية ربما تكون قواعد إيقاعية في جوهرها.

+ ولأن الوقف يُحتفى به لأنه يراد منه الاحتفاء بالإيقاع فإنه يُرخص له بخرق التركيب رعاية له وهذا ما استوجب الإقدام على القيام بتحويلات تركيبية.

+ الجملة وحدة إيقاعية (بسيطة أو مركبة) وهذا يعني أن بنيتها إيقاعية.

+ البناء النحوي للغة بناء مركب لا يعرف مفاضلة بين مكوناته، وهيكله هذا البناء تعود إلى عمل متضافر ومتناوب لكل المكونات.

مدخل إلى الصوارة البصرية:

أما الكتاب الثالث من هذه السلسلة فيتناول علامات الترقيم أدرجته ضمن إطار نظري يسمى بـ(الصوارة البصرية). وكما تعلمون، فإن علامات الترقيم، على الرغم من إعادة اللسانيات النظر في عدد من القضايا، لم تحظ بما يلزم من العناية بحثا لها عن موقع في الحقل اللساني. ولقد تطلب هذا الأمر جهودا مضمينة نظرية وعملية حققت تراكمات انتهت بهذه العلامات إلى أن تجد لنفسها موقعا في اللسانيات.

لكن، بما أن لعلامات الترقيم صلات بما هو صوتي و/ أو صوتي، فقد يكون من الأفيد أن نجد لها موقعا في صوارة يجب أن تبحث لنفسها عن تسمية ملائمة. وإذا كانت علامات الترقيم، باعتبارها نتاجا خطيا، قد ابتعدت عن الصوت لتلتحق بالمكتوب أو بالبصري، فإنها تكون بذلك قد وجدت لنفسها موقعا ضمن ما يسمى بلغة الإشارات *Sign language*.

وانطلاقا من هذا الموقع بالذات، فإن *Linda Uyechi* م (1996) تكون قد

مكتنتنا من إطار نظري جديد قد يكون قمينا باستيعاب هذه الظاهرة. فقد تأتي لها أن تبلور ما سمته بالصواتة البصرية.

وهكذا، وإذا عملنا على توسيع هذا الإطار النظري ليشمل كل ما تدركه حاسة البصر، أي كل العلامات البصرية بما فيها الكتابة، فإنه يحق لنا أن ندرج ضمن هذا الإطار النظري علامات الترقيم.

في تأهيل القديم:

ولأن كل معرفة واقع تاريخي، فإن المعرفة الصوتية (الصواتية) لا تنسف ماضيها، لأنها، في ذات الوقت، ذاكرة ومشروع، ولأنها كذلك معرفة متعددة. ولأنها كذلك، فحداثتها تقوم على الحوار النقدي والتفاعلي مع مختلف المعارف الصوتية القديمة في تعدد حقولها. وفي هذا الباب، شغلني، إلى حد الهوس، التراث الصوتي العربي، من خلال نصوص متنوعة في الطبيعيات والموسيقى والتشريح وكتب النحو والتجويد والقراءات...، وبحث عما يمكنه أن يسهم في تأصيل «معرفي» للصواتة وجعل القديم المعرفي في خدمة الحداثة المعرفية... وقد عملت على أن يكون الاعتناء بمظهر الرسم (الكتابة) وإعادة الاعتبار إليه مدخلا لإدماج هذا البعد في التصور اللساني ويضاف إلى البعد المنطوق وينظر إليهما باعتبارهما وجهين متلازمين ومستقلين ومتكافئتي القيمة. ونقصد من ذلك ربط الرسم بالصواتة والكشف عن إسهام في تفسير بعض الظواهر الصوتية. وبذلك نسهم في رسم معالم صواتة بصرية للعربية.

وعلاوة على ذلك، فإن مثل هذا التنقيب المعرفي، فضلا عن كشفه عن صلات معرفية بين الماضي والحاضر في ثقافات وبين ثقافات مختلفة، ينبهنا إلى أن مثل هذا الصنيع، إذا توافرت له المعرفة العلمية الحديثة والزاد الإستمولوجي المناسب والجرأة الفكرية والخيال المعرفي، يفضي بنا إلى مجموعة من الحقائق، وقد أفضى بنا ذلك إلى الوقوف على صلات علم الأصوات بالموسيقى وقد يذهب بنا التفكير إلى أن هذه المؤلفات تختزل وتكثف ما كتبه علماء الموسيقى وعلماء التشريح. فباتت العودة، أولا، إلى الطبيعيات والتشريح القديمين عودة لا مفر منها من أجل فهم أفضل للمعرفة الصوتية القديمة، ولتجديد المعرفة الصوتية الحالية وتحديثها.

هذا العمل نشرته موجزا في مقال وأعمل الآن على أن يرى النور في صيغته الكاملة.

هذه عموما، هي المحاور التي شغلنا وتلك هي أهم النتائج العلمية التي انتهينا إليها. أمل أن أكون قد قمت بصورة واضحة عنها. لكن ما قدمناه مختزل جدا على مستوى المنجز من الأعمال وعلى مستوى نتائجه.

س: ما هي أهم مشاريعكم العلمية المستقبلية؟

ج: أنشغل، اليوم، بتطوير أفق تفكيري اللساني في مجال دراسة الوقف لأنه يسمح لي بإعادة النظر في عدد من البديهيات، وباعتباره يتيح لي فرصة التجديد والاجتهاد. مثلما أسعى إلى أن أنهى كتابا عن (النظريات الصوتية الحديثة وتطبيقاتها على اللغة العربية). دون أن يفتر انشغالي بالتراث الصوتي العربي القديم ومواصلة تحسينه وتسويقه العلمي وتقديمه في أبهى حلة. ومن الأکید أن يفضي بي موقعي كمسؤول في قطاع التربية والتكوين إلى الانشغال بتنمية وتحسين تدريس اللغات ومنها اللغة العربية واللغة الأمازيغية وتأليف كتاب مدرسي في الصوتيات المدرسية.

هذه هي أهم مشاريعي العلمية التي يجب أن يسبقها نشر ما حدثتكم عنه من أعمال قمت بإنجازها ولم تجد بعد طريقها إلى النشر.

الدكتور محمد الأوراعي

س: لقد أشار العالم الأنثروبولوجي كلود ليفي ستراوس إلى أن اللسانيات بفضل توجهها العلمي ستصبح جسراً تعبره كل العلوم الإنسانية الأخرى إن هي أرادت أن تحقق نصيباً من العلم. ولا أحد اليوم يستطيع أن يشكك في تحقق هذه النبوءة، ما الذي يجعل اللسانيات تشغل صدارة العلوم الإنسانية وتستأثر بكل هذا الاهتمام؟

ج: من الوجهة التساؤل بدءاً عن سر انفراد اللسانيات دون باقي العلوم الإنسانية بالاقتراب من العلوم الدقيقة إن لم تكن من ضمنها، وهل لهذا التميُّز علاقةٌ باجتماع اللسانيات للعدد الكبير من المثقفين الباحثين في العلوم الإنسانية عامّةً. ولعلّه من المفيد البدء بالشقّ الأخير من سؤالكم الأول.

يكشف تاريخ العلوم عن ثوابتٍ مطّردةٍ، في المقدمة يأتي ربطُ الجهد الثقافي المنفَق في حقل معرفي بمدى استثمار النتائج المتوصّل إليها والانتفاع بها في أكثر من ميدان. إذن، على قدر الانتفاع بالعلم يأتي الاهتمام به. ولما كانت اللسانيات علماً يتخذ من اللغة موضوعاً للدراسة، كما هو معلوم، كان توظيفُ نتائج هذا العلم حينما استعملت اللغة أداةً للتواصل. فما انتهى إليه سيبويه من بحثه قديماً في العربية توسّل به المفسّر حينئذٍ في بيان النص القرآني، والناقد في تحليل الخطاب الفني، والأصولي في استنباط الحكم الشرعي، والمنطقي في تحديد مقدمات القياس، والمتكلّم في تخليص أصول الدين، والمربي في تلقين قواعد العربية، والبلاغي في الكشف عن الإعجاز القرآني، وهلم جرا.

فلاشغال باللسانيات يولّد حصيلة من المعرفة اللغوية، وهذه الحصيلة تُتخذُ آلةً منهجيةً في الكثير من الحقول المعرفية، حتى اضطرّ إلى الاهتمام بعلم اللغة متخصصون في ميادين أخرى شغلت الناس في عصرهم، وانتقل منهم الكثير إلى التأليف فيه وهم ليسوا من أهله. وترتّب عنه أن ارتفعت نسبة المشتغلين بعلم اللسان بالقياس إلى باقي علوم الإنسان.

مما سبق نحفظ بالحقيقة التالية: إن للسانيات في كلِّ عصرٍ حصيلةً من

المعرفة اللغوية قابلةً لأن تتحوَّلَ إلى آلةٍ منهجيةٍ في الكثير من الحقول المعرفية. ولما كانت المعرفة اللغوية حلقةً في سلسلة المعرفة البشرية داخل ميادين كثيرة كان لابدَّ من الاهتمام بصحة المعرفة القاعدية، لأنه لا يمتنع منطقياً أن يختلَّ ما تولد عن مختلِّ.

ولعلَّ أهم ميزة طُبعت المعرفة البشرية في العصر الحديث هو تخلصها التدريجي من «المعرفة العادية» المتولدة عن الاستعمال المباشر للملكات الذهنية، لفائدة «المعرفة النسقية» التي تَنجُ عادةً عن استعمال أجهزة مفهومية تُصنع مسبقاً للتقيّد بتعليماتها من لدن كل باحثٍ ينظرُ في حقل من الموضوعات المتجانسة. من خصائص المعرفة العادية كثرة الخلاف وقلة الصواب، بينما المعرفة النسقية تختصُّ باليقين وإن لم يُصادف حقاً.

ومن المعلوم أنه منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين تميّزت اللغة دون باقي العلوم الإنسانية بمقاربة لم تعهدها من قبل، إذ لأول مرّة صارت اللغة تحت أنظار باحثٍ سويسري، ورث عن آل سوسور ذهنيةً علمية لاشتغال أجيال منهم بالعلوم الدقيقة خاصة، ثم تلقى تكويناً عميقاً في علوم طبيعية وفيزيائية وكيمائية، وتشبّع بالتوجه النسقي العام الآخذ وقتئذٍ في التبلور والانتشار داخل الكثير من الحقول العلمية. كلُّ ذلك مكّنه من أن تكون له مشاركة قوية من ميدان اللغة في إقامة جهازٍ مفهومي قادرٍ على حلِّ مشاكل معقّدة في مختلف حقول العلم وميادين الصناعة.

وبفضل نظرة سوسور إلى اللغة، بوصفها كياناً يتألف من عناصر متآزرة تحدّد من الموقع الوظيفي لبعضها عند البعض الآخر داخل كلِّ في غاية الانتظام والاتساق، صارت اللغة مشمولةً بنظرية الأنساق العامة التي تأسست على يد فون برتلانفي في منتصف القرن الماضي من أجل المقارنة بين الأنساق الحقيقية، وعادت اللغة كغيرها من الظواهر المعقّدة تُعالج معالجةً نسقية، ويتأتى وصفها بلغة رياضية، كما في اللسانيات الرياضية.

وباختصار شديد لما أخذت اللغة في العصر الحديث على أنها نسقٌ مفتوح يتفاعل مع باقي الأنساق المحيطة به تأتي للسانيات أن ترتقي إلى مستوى النظرية

بالمعنى الدقيق، وعندئذ صار للمعرفة اللسانية استعمالات في ميادين جديدة غير الميادين التقليدية الموروثة. فتكوّنت اللسانيات الاجتماعية التي جعلت من التشاكل البنيوي بين اللغة والمجتمع موضوعاً للدراسة، وصارت في اللسانيات النفسية نظرية ضمن العلوم الطبيعية، إذ حاول شومسكي أن يجعل من نموذج اللساني آلة منهجية للكشف عن التركيب البنيوي للدماغ البشري، وهو موضوع يخص البيولوجيين أصلاً. ولما أراد الإنسان المعاصر أن يتواصل مع الآلة باللغة الطبيعية دخلت المعرفة اللسانية ضمن العلوم الهندسية، وظهر ميدان اللسانيات الحاسوبية. وهكذا أخذت اللسانيات تظهر في كل حين مقترنةً باسم الميدان الذي توظف فيه حصيلة المعرفة اللغوية المقتنصة بالنظرية اللسانية المستحدثة. ولعل هذه الكلمات المختصرة كافية لرسم فكرة واضحة عن حصيلة اللسانيات في بيئتها الغربية.

س: في ظل هذا (المعطي) المعطيات، ما هو تقويمكم لحصيلة البحث اللساني في الثقافة العربية بعد مرور أكثر من نصف قرن على تعرف ثقافتنا على البحث اللساني بمعناه الحديث؟

ج: من الطبيعي أن يستفسر متبّع الحركة اللسانية عن حصيلة هذا العلم في العالم العربي كافة والمغرب خاصة. ولتكوين فكرة واضحة عن وضعية البحث اللساني في المؤسسات الجامعية داخل الوطن العربي لا بأس من اقتضاب نظرة تاريخية من شأنها أن تُفسّر حال اللسانيات العربية ومآلها.

من المعلوم أن العالم العربي خرج من عهد الاستعمار وأهله أقرب إلى الجهل منه إلى العلم؛ قلة من المثقفين بالقليل من علم السلف، ومع شيء من لغات الغرب تحوّلت طائفة منهم إلى مخططين للنهضة العربية. وغلب الاتجاه القائل بعدم كفاية التراث العربي لإطلاق نهضة على غرار ما حصل في أوروبا، وبالتالي لا مفرّ من التلمذة على مستعمر الأمس، إذ هو السبيل الممكن لإخراج الشعب العربي من التخلف، وإدماجه بشيء من هويته في حضارة هذا العصر.

توالت البعثات العلمية وهي خالية الذهن، منطلقها البلدان العربية، ووجهتها مراكز الثقافة العصرية في العالم. لم يكن الإيفاد جزءاً من مشاريع علمية وطنية، غايته اكتساب المعرفة العملية وتكوين الخبرات اللازمة للنهوض بأوراش مفتوحة

في شتى القطاعات داخل الوطن العربي، وإنما كان لمجرد الاطلاع على الثقافة المتداولة في البلدان الغربية. وكان من نتائج هذا الضرب من الإيفاد العلمي المرتجل أن عاد المتخرج من الجامعات الغربية بنصيب من ثقافة المشرفين على تكوينه. حتى إذا انخرط في سلك التعليم الجامعي في وطنه لم يكن بوسعها إلا أن يُردّد ما جلب في حقائبه من الأفكار والقناعات بصرف النظر عن موقف الثقافة المحلية منها.

وإذا نظرنا إلى البحث اللساني العربي الحديث في السياق التاريخي أعلاه عزّ الموفد في إطار شراكة بين مؤسستين عربية وغربية تنهضان بنفس المشروع العلمي في أحد الميادين اللسانية النافعة، وفي المقابل كثر المبعوث من أجل الاطلاع على الثقافة اللسانية الغربية المتداولة في مؤسّسات الآداب والعلوم الإنسانية خاصة. ومعظم هؤلاء مقتنعون بأطروحتين:

الأولى تتصل بالفكر اللغوي العربي القديم، وتدعو إلى ضرورة القطع مع الماضي، إذ لا مبرر منطقي للعودة إليه كما جاء على ألسنة الرواد، وعندئذ يستقيم مبرر التلمذة على الغرب في ميدان اللسانيات، ويتيسر في نظرهم إطلاق نهضة حقيقية في مجال اللسانيات العربية الحديثة بغية تطوير البحث في اللغة العربية ولهجاتها المحلية. لكنّ تجربة الخمسين عاماً الماضية بيّنت أن النهضة المتحدّث عنها تقلّصت إلى ترديد المحليين لأفكار الغربيين وآرائهم اللغوية، ثم تطبيق نظرياتهم على اللغة العربية ليثبتوا لهم صواب ما رأوا.

أما الأطروحة الثانية، وهي مكملّة للسابقة، فتقوم على النفي المطلق لأيّ حاجة إلى نظرية لسانية جديدة تكون مستمدّة من الخصائص النمطية للغة العربية. لأن العربية في نظر هؤلاء لا يمكن أن تشكّل استثناءً لما يقوله الغرب عن لغاتهم. بل كلُّ ما توقّعه نظرياتهم اللسانية يجب منطقياً أن يكون في اللغة العربية. وإذا وُجد في العربية ما ينقض تنبؤات النظرية اللسانية الغربية وجب رده إليها ولو بالتعجرف وإلا فهي لغة شاذة، وإذا عَصَدَها النحاة القدماء نُعتوا بالغفلة وقلة النظر. وقد أتينا لمثل هذا الكلام بالشواهد الكافية في مناسبات كثيرة. ولا أحد من العقلاء يتوخّى إطلاق نهضة عربية حقيقية وهو يتبنى هذه الأطروحة المكبّلة للعقل العربي.

وهكذا نشأت في الثقافة العربية لسانيات اغترابية، تميّزت بانثاقها في الغرب من لغاتهم لتطوير معرفتهم بأنساقها بُغية الإسهام في تطوير ما يرتبط باللغة من قطاعات صناعية واجتماعية وسياسية نشيطة، ثمّ اجتثت من وسطها الطبيعي ونقلت إلى العالم العربي بغير أهدافها لانتفاء البيئة العلمية والصناعية المشابهة. فاللسانيات في العالم الغربي شديدة التفاعل مع لغاته وثقافته، وهي فعّالة في مجالات مختلفة، لكنها في العالم العربي متدافعة مع لغته وتراثه اللساني، ومعطّلة بالقياس إلى واقع أنشطته الصناعية والاجتماعية.

يشهد لصحة ما سلف كون هؤلاء اللسانيين لم يُتجوا طيلة نصف قرن من البحث في اللغة العربية بأنظار غربية، معرفة لسانية يمكن الانتفاع بها في قطاع ثقافي أو اجتماعي، أو اقتصادي. فلا المعرفة بنسق اللغة العربية تطوّرت بتطبيق أحد النماذج النحوية الغربية عليها، بل لأول مرّة يتصدّع نسق العربية بسبب ما يزدحم عليها من النظريات اللسانية والنماذج النحوية الغربية. والأمثلة في هذا الباب كثيرة، يكفيننا حالياً أن نعرض مثل (النشرة الجوية تُقدّم لكم من طرف هند) على نسق العربية لنجد هذه الجملة مختلّة تركيبياً، بينما نظرية النحو الكلي تحكم بسلامتها في العربية بدليل وجود مثلها في اللغتين الأنجليزية والفرنسية ونحوهما من اللغات البشرية. ويُرَكّي هذا الحكم مبدأ التعميم القاضي بأن يصحّ في اللغات الهامشية كالعربية كل ما يصح في لغة مركزية كالأنجليزية. وبكلمة واحدة إن اللسانيات المغتربة خلّفت أثراً سلبياً في مجال الثقافة العربية المعاصرة.

ومما زاد في تأزم اللسانيات المغتربة امتطاؤها المؤخّر لأسلوب الهروب إلى الأمام. فقد فشلت، بشهادة الواقع المعيش، عن تبسيط وصف اللغة العربية، وتطوير معرفة الناطقين بها، وعن بناء مناهج لغوية تُيسّر تعليم العربية لطلابها من العرب وغيرهم، وعن إعداد برامج لتقويم اللسان، وإمداد علوم إنسانية مجاورة بما يحتاج إليه منهجها من معرفة لسانية دقيقة. وباختصار إنها جلبة كبيرة ولا عمل نافع، فصدق عليها المثل العربي القديم «أسمع جعجعة ولا أرى طحناً».

ومع هذا الفشل البيّن في قطاعات اجتماعية مقدور عليها أخذت لسانيات الاغتراب تُطالعا من داخل كليات الآداب ومؤسسات مشابهة بصيحات جديدة في

هندسة اللغة، وفي اللسانيات الحاسوبية، وفي تكنولوجيا اللغة والذكاء الاصطناعي، وفي التواصل مع الآلة باللغة العربية، وغير ذلك من القضايا الداخلة بامتياز في اختصاص معاهد العلوم البحتة والتكنولوجيا الدقيقة المفتقدة بشكل واضح في البيئة العربية. ولا تسيَّب في المعرفة من شخص قلَّت حيلته في الرياضيات ونحوها من العلوم البحتة والطبيعية ففضى حياته الدراسية في شعبة أدبية، حتى إذا تعلم في الأخير شيئاً من اللسانيات الغربية تقليداً ورغبةً في منصب اقترف مشاريع علمية لا قبل له بها.

وعندما تقوم لسانياتٌ على تكبيل العقل العربي، وعلى إلغاء تراث فكري ضخم من الحوار الثقافي، وتُفسد في العربية قصداً من أصحابها أو غفلةً، وتُموّه في العلم كثيراً، ولا تُسهم في حلِّ مشكلٍ محلي إطلاقاً، وتكون الهجرة إليها لمجرد المعرفة اللازمة للوظيفة، عندئذ يعلم كلُّ متتبّع لهذه الحركة لِمَ لم تنتشر اللسانيات في شرق الوطن العربي مع ما لهم من السبق في الاطلاع عليها، ويعلم السرُّ في تراجعها داخل المغرب بعد تراجع ملحوظ في الأمية اللسانية. ونضيف هنا قانوناً طبيعياً وهو كل علم انفصل عن العمل لا يدوم طويلاً، إذ الجدوى قاعدة المعرفة.

س: واقع البحث اللساني العربي يتعارض مع القسمة العقلية التي تقتضي أن يكون هذا البحث رائداً: بالنظر إلى الإرث العربي الزاخر في هذا المجال، وهذا ما يجعل هذه المعادلة جد معقدة، بل وغير مفهومة؟

ج: التنافس بين المناهج اللسانية لا يمكن أن ينكره أحد، وهو تنافس لا نجد له مثيلاً إلا في ثقافتنا، هل المشكل مشكل مناهج حقاً؟

ومن مظاهر هذا التنافس وجود شبه قطعة بين اللسانيين، فلا أحد منهم يهتم بما يكتبه الآخر، وهذا ما يجعل أمر اللسانيات في ثقافتنا متروكا للاجتهادات الفردية، التي تقف عند حدود الاتجاهات اللسانية، وفي أحسن الأحوال عند الحدود الجغرافية؟

س: يتخذ هذا الصراع مظهرها تلخصه المعادلة: النحو ≠ اللسانيات، التراث اللغوي العربي ≠ اللسانيات؟

ج: بالاستناد إلى ما تقدّم يتبيّن ما يمكن قوله في مفاهيم مركزية تردّت في

أسئلتكم. منها المفارقة الملحوظة في ريادة المتقدمين في اللسانيات العربية وخفوت المتأخرين في نفس المجال، والصراع الاستصالي بين لسانيات عربية قديمة ولسانيات اغترابية حديثة، والتنافس الرافض الذي يقوم بين مختلف التيارات والنزعات اللسانية التي تسعى إلى الانفراد بوصف اللغة العربية.

أغلب القضايا المذكورة أعلاه سبق أن تناولتها بشيء من التفصيل في مقالات منشورة في مجلات وكتب مشتركة تحت العناوين التالية: «من أنماط الفكر اللغوي بالمغرب»، «من تحولات المغرب الثقافية»، «مناهج المعرفة العلمية في النظريات اللسانية»، «شروط إسهام الثقافة الإسلامية في بناء حضارة إنسانية». ويَبْت أن من اللسانيات الاغترابية ما نجح في خلق قطيعة مع الماضي حتى حلَّ التباغض بين التراثي والحداثي محلَّ التعاون، وأن منها ما سعى إلى التوفيق بين الفكرين اللغويين العربي القديم والفكر الغربي الحديث فسقط في التلفيق النظري، ولم يخرج منه إلا بالتوبة الخالصة إلى أحد الفكرين. وأن تعدَّد النظريات اللسانيات والنماذج النحوية التي تتنافس من أجل وصف اللغة العربية ظاهرة غير سليمة علمياً وغير مقبولة إبستمولوجياً، لكن تعاقبها بتجاوز بعضها بعضاً مطلوبٌ علمياً أو إبستمولوجياً.

ولا يخفى على أحد التشُّج اللساني الملحوظ في الجامعة المغربية خاصة، وهنا تحضرني مستملحة واقعية، حين لم يجد لساني مغربي نموذجاً يستقلُّ برئاسته على غرار أقرانه من الزملاء في نفس الجامعة اتَّخذ من اللاأدرية في اللسانيات مذهباً واشتغل به عمراً. ولن يكون لللسانيات الطوائف شأنٌ، ومصيرها الزوال حتماً إذا انطلقت لسانيات عربية من الخصائص النمطية لهذه اللغة وتفاعلت مع ثقافتها وتدرَّجت في تطوُّرها مع نمو البيئة العربية صناعياً وثقافياً واجتماعياً وسياسياً. وتحقق هذه الانطلاقة مشروط بخروج اللسانيين العرب من سجن التقليد مطلقاً إلى فسحة الإبداع والتجديد.

س: تواجه اللغة العربية مجموعة من التحديات في سياق دولي عولمي غير مسبوق ينذر بالابتلاء والابتلاع، حيث يتحدث الكل بنهم وهرج عن العولمة واقتصاد المعرفة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فماذا أعد العرب للغنم في هذا الصدد؟ وما هي أهم التحديات التي سيواجهونها في نظركم؟ وكيف يمكن مواجهتها؟

ج: عدم الاطمئنان إلى وضعية اللغة العربية من حق كل باحث غيور على لسان حضارة القرآن، خاصة في ظلّ تحديات دولية للغة ولثقافتها الإسلامية، وبعد أن صارت تكنولوجيا المعلومات والاتصال مقياساً فاصلاً لتقويم اللغات البشرية. وإذا أردنا أن نتصوّر مقدارَ هذه التحديات سوف نجدُها ملخّصة في كون العربية شرعت تدخل في زمرة اللغات المهذّدة بالانقراض.

ومن أراد الوقوف على صدق ما أوردناه يكفيه أن يقارن داخل وطن العربية بين القطاعات التي تستعمل فيها هذه اللغة بالقياس إلى القطاعات الأخرى التي تنفرد بها اللغات الأجنبية أو اللهجات القطرية ونحوها من اللغات القبلية. وسوف ينتهي لا محالة إلى أن مجالات استعمال العربية محدودة للغاية، وأن نسبة العرب العاملين في وطن العربية بغير هذه اللغة في تصاعد، وأن اللغة العربية لم تعد كافية للاشتغال بها في الوطن العربي، وأن المثقف بالعربية كالجاهل بغيرها، وأن اقتران العربية بالقرآن الكريم والحديث الشريف جعل هذه اللغة من رموز الإرهاب، وأن الجهل بالعربية متفشٍ بين أهلها فصار تواصلهم بغيرها أيسر عليهم، وأن اللغة العربية في أقطار عربية تحوّلت بفعل قادرٍ إلى لغة غزاة لا يُميّزهم شيءٌ عن سائر المستعمرين الذين تعاقبوا على حكم هذه الأقطار. ومن هذا القبيل الشيء الكثير سبقت الإشارة إليه في بحث «تدبير اللغة العربية» المنشور في مجلة التاريخ العربي العدد الخاص بالعربية لسان حضارة القرآن. ومع كل ما سبق قلّ الوعي بالخطر الذي يتهدد لغة حملت أكبر حضارة في عصرها، وأسهمت في بناء الحضارة المعاصرة.

س: ما هي متطلبات تقليص الفجوة الرقمية بين العربية واللغات المتقدمة معلوماتياً؟

ج: إن الحديث عن الفجوة الرقمية بين العربية واللغات المتقدمة معلوماتياً لا ينفصل عن الهوية المعرفية التي تفصل العالم العربي عن العالم المتقدّم تكنولوجياً وفكرياً وعسكرياً واقتصادياً وصناعياً وفي باقي مجالات الحياة المعاصرة. ولما كانت تلك بعض هذه صار من قبيل المحال أن تتقلّص الفجوة الرقمية بين لغتين في ظل هوة معرفية بين شعبيين. فالتجزئة غير وارد لكن التخطيط المتكامل مع مراعاة الأولويات أنجح وأفيد.

س: لماذا لا توجد اتجاهات أو تيارات أو مجموعات علمية تتخذ العربية موضوعاً لنظرها في كل أبعادها ومستوياتها اللسانية؟ لأن العربية عريبات؟ عربية قديمة تراثية، وعربية مقدسة، وعربية وسطى هي المستعملة الآن في التداول المكتوب صحافة وفنا؟

ج: وجود مجموعات علمية تجعل من اللغة العربية موضوعاً للدراسة مرهون بإيجاد ما سميتوه باليارات والاتجاهات. والإيجاد لا يعني الاستمرار في استيراد النظريات اللسانية والنماذج النحوية من الغرب أو الشرق، وكذلك الحال بالنسبة إلى باقي العلوم، وإنما يعني أن يشارك العقل العربي غيرَه المعاصرَ في إقامة النظريات وبناء النماذج التي تسهم في تطوير معرفة الإنسان العربي بلغته خاصةً وتطوير المعرفة البشرية باللغات كافةً. وتحقق تلك المشاركة بأن ينهض من بين العرب أولو كفاءات علمية عالية في مختلف الميادين والتخصصات، منطلقين من خصوصيات محلية، وبشروط البحث العالمية من أجل إنتاج معرفة نسقية من شأنها أن تطور قطاعات وطنية.

س: كيف يمكن للغة العربية أن تصبح فاعلة في محيطها؟ وما هي المشاكل التي تعترض سبيل المعالجة الآلية العربية؟

ج: يمكن للعربية أن تصبح فاعلة في محيطها بالاستعمال الذي تفتقر إليه وليس بالإهمال الذي تعيشه. وهنا أعود إلى العريبات الوارد في سؤالكم السابق لأقول إن هذا التعدد في العربية ليس له وجود في أذهان فريق من اللسانيين المغتربين. والهدف من إشاعته، كما سبق الإشارة إليه في مقال منشور بعنوان «التبعية اللغوية أساس التخلف الشمولي» يكمن في التسويغ العلمي المزيف للقرار السياسي بالتخلي عن العربية في التعليم خاصة واستعمال غيرها من اللغات الأجنبية. ولم يسبق لأحد من أولئك اللسانيين الذين يشيعون كذباً هذه التعددية في نسق العربية أن أثبتتها دياكرونياً أو سنكرونياً. وإنما كلامهم أصوات لا طائل تحتها.

تكون العربية فاعلة في محيطها إذا لم يدخل الناطق بها إلى ميدان عملي أو حقل معرفي غيرها من اللغات. أما العربية في حد ذاتها فقلّ نظيرها في تمايز فصوصها واتساقها، وفي قدرتها التعبيرية مع الاقتصاد في إجراءاتها، وتكفي في هذا الباب المقارنة بين عدد العمليات التي ينبغي إجراؤها للانتقال من البناء للفاعل

إلى البناء للمفعول في كل من العربية والفرنسية أو الإنجليزية. وليحاول كل واحد أن يُترجم ترجمة دقيقة تظهر الفروق بين (نَصْر خالِدٌ بَكَراً) و(ناصِرَ خالِدٌ بَكَراً)، و(تناصر خالِدٌ وبَكَراً)، و(استنصر خالِدٌ بَكَراً) ليقف بنفسه على الدقة في التعبير عن المفاهيم الوظيفية مع الاقتصاد الكبير في الإجراءات النسقية. وقد لا يكون لهذا الكلام معنى بالنسبة لشخص متشبع بالفكر الاستشراقي، أو لا يميّز بين العربية وأوصاف النحاة لها.

س: ما هو دور المجامع اللغوية في النهوض بالعربية على مستويات التنظير والممارسة؟

ج: لا يمكن للمجامع اللغوية أن يكون لها دور كبير في النهوض باللغة العربية في ظلّ اختلافات لا حصر لها، إذ اتّسع الخرق على الراقع كما يقال في مثل هذا الحال. كيف يكون للمجامع دور وقد أحدثت وسط لغط لساني يضع فيه الحق والرأي الصواب، والعربيةُ محدودة الاستعمال في المجتمع الحالي، معقّدة الوصف في النحو القديم. وإذا استمرت هذه المجامع محتفظة بنفس النهج في العمل وببنفس الكفاءات والتوجهات فليس للعربية إلا أن تستمر على ما هي عليه من الانكماش المتزايد.

س: نجد اليوم شبه إجماع على ضعف العربية في مؤسسات التعليم في مختلف الأسلاك، وهو وضع يندر بالكارثة، في ظل معطيات تفرض أن يكون الوضع معكوساً تماماً؟ بم تشخصون هذه الظاهرة؟

ج: ضعف مستوى المتمدرسين في اللغة العربية يمكن تفسيره بعوامل ثلاثة: أولاً اتساع سوق الشغل بغير العربية مع محدودية القطاعات التي تُشغّل بالعربية فقط. ثانياً التساهل إن لم نقل عدم المبالاة فيما يخص العربية، يظهر بوضوح في وضع المنهاج التعليمي وتقدير الغلاف الزمني، وتحديد المعامل، واختيار المدرس، وجدولة الحصّة، وتضافر جزئيات كثيرة تغذي فكرة أن المثقف بالعربية كالجاهل غيرها. ثالثاً شبه غياب للعربية من قطاع الإعلام بمعناه الواسع، كالسينما والغناء والمسرح والتمثيل والإشهار وواجهات المحلات التجارية، فضلاً عن الاستغناء عنها في الحياة اليومية، وفي المقابل يحظى غيرها بمزيد من الاهتمام في كل ما

ذكر وأكثر. كل ذلك يوفّر للمتعلم المناخ المناسب لعدم أخذ العربية مأخذ الجد.

س: لاحظ عالم اللسانيات روبنز أن معظم السمات التي تميز التاريخ المعاصر، في الغرب، قد نشأت في عصر النهضة، واستمرت دون انقطاع حتى الوقت الراهن. وأن الكثير من تلك السمات كان له تأثير مباشر في الاتجاهات التي اتخذتها الدراسات اللغوية فيما بعد. والواقع أن ما لاحظته روبنز بالنسبة إلى عصر النهضة في الغرب يمكن تعديته إلى عصر النهضة العربية وما صاحبه من ردود فعل كان للجانب اللغوي حظه الوافر منها. فأسئلة النهضة حاضرة بشكل جلي في الفكر اللساني العربي، حيث يمكن أن نميز بين اتجاهات مختلفة: اتجاه طفرّي (حداثي)، واتجاه تراثي (تقليدي) واتجاه توفيقّي، والأكثر من هذا أن هذه الاتجاهات تظهر أحياناً في الاتجاه الواحد. هذا ما حكم على الثقافة العربية عموماً، واللسانيات خصوصاً، باجتراح قضايا هي في غنى عنها. نتساءل هنا: ما موقع الفكر العربي من الفكر اللساني الحديث؟ ثم ألم يحن الوقت بعد لتقويم هذه الحصيلة، والخروج من هذه الدوامة؟

ج: سبق الحديث عن الصراع الاستتصالي بين الفكرين اللغويين العربي القديم والغربي الحديث، وقد تناولنا هذا الموضوع بشيء من التفصيل في بحوث منشورة، وبيّنا أن التقليد لا يُطور فكراً ولا يُطلق نهضةً سواء كان من التراثي للقدماء أو من الحداثي للغرب، وأن النهضة تنطلق في وطنها من أهل الوطن أنفسهم بعد سبر الإمكانيات وحصر الاحتياجات، وأن إطلاق أيّ حركة لا يتبدى بالصراع بين الذات والآخر، ولا بالإبقاء على استمرار الخصومة غير المبررة علمياً بين التراثيين الحاضنين على هوية الأمة والحداثيين الحريصين على الاندماج في العصر بكل مقوماته و بغير شرط مسبق. لا شيء يعوق إطلاق حركة نهضية من الرفض المتبادل. وحل هذه المعضلة الأزلية يكمن في الجمع بين عدم الإلغاء، وإلا كأن شيئاً لم يكن ولا هو كائن مستمر، وبين ضرورة الانتقاء، وإلا انتفت الفوارق. ومنهج العمل هو بما توصي بها العلوميا (الابستمولوجيا)، وأول ذلك ألا يُترك شيءٌ كتب في حقل الاختصاص لقدمه أو لحداثته وغربته، فالإحاطة بالفكرين اللغويين العربي القديم والغربي الحديث ضروري، ثم فحصهما بمعايير صارمة للاحتفاظ بالصواب فيهما، وتصويب هفواتهما، وحل ما بقي فيهما من المشاكل مستعصياً، وعندئذ نكون قد أسهما في تجويد الآلة المنهجية وفي تطوير معرفة الإنسان ب لغاته. وكل استمرار

في هذه الخصومة اللسانية فلا يحمل إلا على الكسل الفكري.

س: ما دمننا بصدد الحديث عن بعض المشاكل والتحديات المطروحة، أشير إلى أن اللسانيات في الثقافة العربية بقيت حبيسة نفسها، ولم تنفتح على بعض القطاعات الأخرى كما هو الحال بالنسبة إلى اللسانيات في الغرب، بل لم تسهم لا من قريب ولا من بعيد في بعض التحديات التي تواجه الأمة، والتي تعتبر في صميم البحث اللساني: التخطيط اللغوي، التعدد اللغوي، الأمراض اللغوية... ما هي أسباب هذا التوقع في نظركم؟ وهل يمكن أن نعتبره مظهراً من مظاهر تخلف اللسانيات في ثقافتنا؟

ج: في أسئلتكم عن مشاكل اللسانيات في الوطن العربي وصفتم حالة هذا العلم غير اللاتقة، وكشفتكم عن أهم الأسباب المفسرة لانزواء اللسانيات مع أهلها في زاوية الترف الثقافي، وكأن إرضاء الفضول المعرفي هو الباعث الحقيقي لطائفة من العرب للاشتغال باللسانيات. إذ لم يكن أبداً داخل في مشروع نهضوي، فتعلموا اللسانيات من أجل اللسانيات لا غير. اللسانيات في بيئتها الغربية قول وعمل، فاللسانيات الساللية مثلاً وُظِّفت في وقتها لامتنصاص صدمة الشعوب المستعمرة إبان التوسع الأوروبي ونجحت في تهدئة الأوضاع في الهند. ولللسانيات الكلية استعمالات في ميادين عديدة، فقد أسهمت مع البيولوجيين في رصد التركيب البيوي للدماغ البشري، ومع المعلوماتيين في ميدان الترجمة الآلية والتواصل مع الآلة باللغة الإنجليزية، وكذلك كان حالها مع السيكلوجيين المهتمين بتكوين الأنساق المعرفية، ومنها بناء الفرد للنحو إبان اتصاله بلغة محيطه. أما المنقول من اللسانيات إلى الوطن العربي فمحصور في قسمها النظري، بينما قسمها العملي ترك هناك، وبذلك انفصلت اللسانيات نهائياً عن ميادين العمل، وصارت مجرد أقوال معننة. والعلم بدون عمل عمره قصير حتماً. وكل علم لا يستند إلى قاعدة «اعلم لتعرف كيف تعمل» انصوى إلى الترف الثقافي الخالي من المردود؛ فهو لا يُطوّر مجتمعاً، ولا يجود صناعة، ولا يجلب ثروة، ولا يُيسّر معيشة، ونحو هذا مما يتطلع إليه إنسان هذا العصر، واللسانيات المغترية من هذا القبيل.

س: يبدو أن التحديات التي تعترض سبيل اللسانيات العربية كبيرة، لكن ما يعمق من طبيعة الإشكال هو أن اللسانيات في ثقافتنا لم تستطع لحد الآن إيجاد

حلول عملية لمشاكلها الخاصة، أشير في هذا السياق إلى بعض الإشكاليات التي ظلت تؤرق البحث اللساني العربي منذ زمن بعيد، كتلك المرتبطة بالمصطلح والتعريب؟

ج: إخراج الثقافة العربية الحديثة، وضمها للسانيات، من وضعيتها المتردية يتحقق بتوافر الشروط التالية: أولاً الشروع في إنتاج المعرفة وفق الشروط المنهجية المتبناة في هذا العصر، وبذلك نتخلص من آفة التقليد. ثانياً ربط إنتاج المعرفة بتطوير قطاعات وطنية في شتى الميادين الاقتصادية والصناعية والثقافية والاجتماعية والسياسية وغير ذلك، وحينئذ نتخلص من آفة المعرفة لذاتها ومن أجل ذاتها. ثالثاً ربط البعثة العلمية إلى الخارج بجلب المعرفة العملية والخبرة اللازمة لتطوير قطاع من القطاعات الوطنية الحيوية. رابعاً إدماج الجامعة في وسطها لتكون قاطرة للتنمية الجهوية حتى تصير الجامعة فضاءً أكاديمياً للتفكير في مشاكل واقعية واقتراح بدائل مستقبلية. خامساً هيكله الجامعة بتفعيل التراتبية الأكاديمية واحترامها، بحيث يكون التوظيف من أجل إنجاز مشاريع من وضع أساتذة أولي خبرة وتكوين علمي رفيع بغاية النهوض بقطاعات مرتبطة بتخصصاتهم. وعندئذ نتجنب الفوضى التي تعيش الجامعة في أكثر من قطر عربي. سادساً الإقلاع عن الاهتمام بالشكليات والأرقام والإحصائيات، والتركيز بجدّ على المضامين والمحتويات لتخريج مواطنين بكفاءات معرفية ومؤهلات مهنية للاندماج السريع في الوسط أو العمل على تجديده. وإذا توفرت مثل هذه البيئة الثقافية وجدت اللسانيات موقعها في الجامعة وفي المجتمع على السواء، وذلك باقي العلوم.

س: يبقى إسهام اللسانيات العربية في اللسانيات العالمية محدودة جداً، ولا يكاد يذكر من اللسانيين العرب إلا من لهم كتابات باللغات الأجنبية. هل هذا الأمر تعتبرونه طبيعياً ولماذا؟

ج: فيما يخص هذا السؤال يحسن أن نتحدّث عن اللسانيين العرب وإسهاماتهم في اللسانيات الغربية. والصفة الجامعة بين هؤلاء هو انخراطهم في نظريات لسانية غربية للتعاون مع أصحابها على قدر اجتهادهم. وهم طبقتان، لن نسمي منهم أحداً دعفاً للحرص. الأولى تضم لسانياً عربياً استفاد من التراث اللغوي العربي القديم وأسهم في النظرية اللسانية التي يشتغل في إطارها بإضافة شيء إليها.

والثانية تضم فئةً أُسند إليهم دورُ الاختبار المراسي لتوقعات النظرية المحسوبيين عليها، فإذا توقعت النظرية أن تكون للجملة في تركيب كل لغة بشرية رتبة أصلية كان على هؤلاء أن يُثبت للجملة في العربية رتبة أصلية. وإذا رأت النظرية أن صرف اللغات سلسلي وجب على اللساني العربي أن يحلل مثل (استغفر)، و(انكسر) إلى (استد+غفر)، و(اند+كسر). وإذا استعصى معطى تركوه بدعوى القدم، وعوضوه بلهجة محلية أو كلام صحفي.

س: في نظركم ما هي السبل التي ترونها كفيلة بإنجاح مشروع الإصلاح اللغوي العربي؟ نقصد تحديداً أهم القضايا التي يجب أن تركز عليها البحوث اللسانية العربية إن هي أرادت مساندة الركب، والانتقال من مرحلة الاستهلاك إلى مرحلة الإنتاج؟

ج: نجاح أي مشروع علمي مرهون بجعله وليد بيئته، منها ينبجس، وإليها تعود نتائجه، فينقلها إلى طور أحسن. لا يمكن للسانيات أن تنجح وهي لا تهتم إلا بنفسها، لا يكون لها ذكر في وطن العربية وهذه اللغة تعاني من تعقيدات الواصفين لها قدماء ومحدثين، ومناهج تعليمها مختلة، والجهل بقواعدها الصرفية والتركيبة منتشر، والنطق بأصواتها معتسر، ومعجمها مفتقر، ناهيك عن العربية وهندسة اللغة وغيرها من حقول العلم الدقيقة. فالعلم يُقاس نجاحه بمقدار ما يحل من مشاكل في أكثر من ميدان.

س: تؤسسون في كتابكم (الوسائط اللغوي) لنظرية جديدة في اللسانيات، نود منكم أن تقدموا هذه النظرية إلى القارئ العربي؟

ج: تعلمون أنه من الصعب تقديم نظرية في سياق الحوار القائم على الاختصار، ومع ذلك سأحاول ولا تثريب علي إن لم أوفق. ولكن سأضيف شيئاً إلى ما سبق وتمهيداً لما سيأتي.

تردد في أسئلتكم مصطلح اللسانيات العربية واللسانيات العالمية، ولا بأس من تدقيق المفاهيم أولاً. نقول عن لسانيات إنها عريضةٌ إذا جمعت بين الخصائص الآتية:

أولاً. أن تنطلق من الخصائص النمطية للغة العربية في انسجام تام مع ثقافتها فينتفي التعارض نهائياً بين توقعات النظرية وواقع اللغة العربية وأصولها الثقافية.

ثانياً. أن تكون النظرية اللسانية قادرة على التمييز الصارم بين ما في التراث العربي من صواب يمكن احتواؤه وجعله منضوياً إلى توقعاتها، وبين ما فيه من هفوات برهنت النظرية على نُبوّه وعدم وروده.

ثالثاً. أن تتميز تلك النظرية اللسانية بأبجديتها، بحيث لا تختلط بغيرها أبداً سواءً كان غيرها تراثياً أو حداثياً.

رابعاً. يجب أن تكون قد صيغت أولاً باللغة العربية.

خامساً. يلزمها أن ترفع معرفة الإنسان العربي بلغته إلى مستوى أعلى مما كانت عليه من قبل.

سادساً. أن يكون لها إسهاما واضحا في اللسانيات العالمية، وذلك بإضافة ما

يلي:

سابعاً. أن تتجاوز النظرية اللسانية المستحدثة كل ما بأبدي اللسانيين في حقبة من تاريخ العلم من نظريات لسانية ونماذج نحوية. والتجاوز بمعناه العلمي، كما هو معروف، احتفاظ بالصواب، وتصويب الخطأ، وحل المستعصي، وتضييق الفجوة من جديد بين توقع النظرية وواقع موضوعها.

ثامناً. أن ترفع مستوى معرفة الإنسان بلغاته وتقفز بها إلى طور أنضج، يعقبه تطور ملحوظ في ميادين أخرى.

ولعل اللسانيات النسبية المقدمة باختصار فيما يأتي من الحديث ما سرد من الخصال وزيادة، فهي أول نظرية لسانية وُضعت في العالم العربي بشروط هذا العصر وبما سرد من المواصفات أعلاه. وهي أول نظرية وضعت في العالم للمقارنة النمطية بين اللغات البشرية عبر مستويات متتالية.

تنطلق المقارنة في إطارها من الوسائط اللغوية، وتنحدر منها إلى المقارنة بين أنساق الفصوص اللغوية الأربعة، ومنها تنحدر من جديد إلى الخصائص البنيوية الماثلة في الظواهر اللغوية. وهي أول نظرية لسانية تتبناً بنموذجين نحويين لنمطين من اللغات: نحو توليفي للغات التوليفية كالعربية ونحوها من اللغات الكثيرة، ونحو شجري للغات الشجرية كالإنجليزية وغيرها الكثير.

هدفها اللسانيات النسبية هو المحافظة على النمطية؛ وذلك بإقامة نماذج

نحوية نمطية بعدد الأنماط اللغوية الممكنة منطقياً والمحققة واقعياً، وعليه سيكون مبدأ التنميط.

وأساسها؛ فرضية عمل كسبية مفادها أن اللغة البشرية من نوع الملكات الوضعية بالاختيار والمكتسبة بالتلقين، وليست من نوع الملكات الطبيعية المنسوجة خلقة في خلايا الجهاز العصبي والمنقولة من السلف إلى الخلف بالمورثات. واللغة البشرية، كسائر الوضعيات، متقومة الذات من أربعة مبادئ كلية مرتبة ترتيب تعلق بحيث يكون وجود السابق ضرورياً لوجود اللاحق.

المبدأ الدلالي: مصدره كون وجودي، ومحتواه كلي، وأقسامه: علاقات دلالية، عددها محصور في (1) علاقة السببية، وعلاقة العلية، وعلاقة السببية المركبة منهما، وعلاقة اللزوم، وعلاقة الإضافة وعلاقة الانتماء. (2) مفردات بحثة؛ تكون أطرافاً للعلاقات الدلالية، عددها غير متناهٍ، لكنها تنتظم بواسطة العلاقات الدلالية في بضع مقولات.

المبدأ التداولي؛ مصدره الكون الاجتماعي، محتواه كلي، أقسامه: (1) علاقات تداولية تقوم بين المتخاطبين، وتؤثر خصائص بنيوية في العبارة اللغوية، أو تُعَيَّن أورد التأويلات الدلالية التي تحتلها نفس العبارة. (2) قيود إجبارية يلتزم بها المتكلم، بصفته طرفاً في علاقة تداولية، لضمان الرد المناسب من مخاطبه العادي. محتوى المبدأين الدلالي والتداولي مادة البنية القولية، والبنية القولية صورتها الحسية. ولا يكون لنفس المادة المجردة أكثر من صورة حسية واحدة. وإذا اتحدت المادة وتعددت الصورة فبسبب الوسائط.

المبدأ الوضعي للوسائط اللغوية؛ مصدره احتمالات منطقية منضبطة بمبدأ الثالث المرفوع. محتواه شبكتان من الوسائط المتقابلة على جهة التضاد. وهو منمط للغات بسبب اضطرابها إلى اختيار إحدى الشبكتين وإهمال نقيضها. أقسامه: (1) وسائط العربية من اللغات التوليفية؛ كوسيط العلامة المحمولة المنتقى لفصها التركيبي، ووسيط الجذر المنتقى لفصها المعجمي، ووسيط الوزن المنتقى لفصها الصرفي، ووسيطي التضعيف والاحتمال المنتقين لفصها النصغي. (2) وسائط اللغات التركيبية المتميزة باتقاء وسيط الرتبة المحفوظة للفص التركيبي، ووسيط

الجدع للفص المعجمي، ووسيط الإلصاق للفص الصرفي، ووسيطي التشطير والاختصار للفص النصغي.

ليس بين تينكم الشبكتين من الوسائط اللغوية وسائطٌ أخرى ممكنة. وليس بين اللغات البشرية لغةٌ لا تنتمي إلى أحد ذينكم النمطين اللغويين

المبدأ الصوري؛ له دور التشخيص الحسي لمحتوى المبدأين الدلالي والتداولي. مصدره؛ جهاز النطق البشري المبني لإنتاج عددٍ محصور من النطاق. محتواه؛ نطاقٌ صوتية وقواعد صورية. أقسامه: (1) نطاقٌ حسية متميزة بقيمها الصوتية الخلفية، وهي تنفرعُ في كل لغة إلى صوامت وصوائت. (2) قواعد صورية للتأليف بين النطاق الحسية تأليفاتٍ نمطية أو خاصة.

كلُّ اللغات البشرية تتألف من أربعة فصوص متوالية تألف النموذج اللساني من أربعة قوالب متعاقبة، بحيث يتناول كلُّ قالبٍ فصاً تناولَ مجموع قوالب النموذج لمجموع فصوص اللغة. وهي لها ترتيب كلي على النحو التالي:

نَصْغٌ ← معجم₁ ← نَسْلٌ ← معجم₂ ← تركيب.

النصغ؛ فص لغوي كلي، لا تقوم لغة بدونه. يتفرع في جميعها إلى: (1) مكوّن نَطْقِي؛ محتواه عدد محدود من النطاق المتفرعة إلى صوامت وصوائت. (2) مكوّن نَصْتِي؛ محتواه قواعد تركيب النطاق. خرجُه: قَوَلَاتٌ يمكن إقرانها بكلمات آتية من المعجم المحض فتتولد مداخل المعجم النمطي.

نَمْطِيَّة الفص النصغي تُلتمس في كيفية تكوين اللغات لنطاقها وفي قواعد بنائها.

1 - تكوين اللغات لصوامتها إما أن تقتصر على تشغيل بعض حجات الرنين، وهي اللغات الاختصارية. وإما أن تُشغّلها جميعاً، وهي اللغات الاحتمالية. والفصح في النمط الاحتمالي أعلى نسبةً منه في النمط الاختصاري.

2 - تشترك اللغات في الصوائت الأساسية؛ (الضمة، والفتحة، والكسرة، والسكون). ولإضافة صوائت أخرى أمام اللغات احتمالان: إما التضعيف فتحصل على المدود كما في العربية. وإما التشطير فتحصل اللغة الفرنسية، مثلاً، على ضمات

وكسرات وفتحات متفاوتات الضم في نحو (pour, port, peur, pur)، ومتفاوتة الكسر في مثل ((pair, père, pire). وكذلك الفتح.

تأليف النطاق وتكوين قولات المداخل المعجمية الأصول؛ (معجم 1).

تسلك اللغات لتأليف نطاقها نحواً من الاثني: إما أن تُرَصِّص الصوائت بالصوامت فتنتج جذعاً مرصوصاً لا يُخترق، كما في الفرنسية. وإما أن تُؤَلَّف من الصوامت جذراً رخواً يُخترق، وتبني من الصوائت صيغةً، ثم تسكب الجذر الرخو في الصيغة القالب، فتحصل على قولةٍ للمدخل المعجمي الأصل. كما في العربية.

قواعد المكوّن النَّصِّي في النمط الجذري من اللغات تتفرّع إلى صنفين:

1) قواعد تأليف الصوامت لتكوين الجذور، مثل: إذا اجتمع حلقيان قُدِّم المجهور على المهموس. لا يجتمع ما اشترك في صوت نووي كالصغير أو النفط. لا يتوالى في قولة /ج/ و/ق/، أو /ك/ و/ج/.

2). قواعد تأليف الصوائت لتكوين الصيغ؛ لا يُخرج من كسر إلى ضم. لا يجتمع السكون والمد. لا يجتمع السكون مع مثله. لا يتكرر نفس الصائت أكثر من ثلاث مرات.

الفص المعجمي لا تخلو لغة بشرية منه، وهو ليس كلياً ولا خاصاً بل نمطياً

ينقسم في كل لغة إلى:

1- معجم واقع؛ محتواه مداخل معجمية أصول، يحصل عليها بإقران خُرْج الفص النصي بخرج المعجم المحض. تُعرَف بالاستقراء التام سماعاً. وكل مدخل أصل فهو قاعدة لتوليد عدد من المداخل المعجمية الفروع.

2- معجم متوقَّع، محتواه مداخل معجمية فروع، يُنتجها من قسمه الأول بواسطة الفص النَّسْلي. ويكون اكتسابُ معظمها بالاستنباط قياساً.

نمطية الفص المعجمي. المعجم، باعتبار الوسائل التي يستخدمها الفص

النسلي لإنتاج المداخل المعجمية الفروع، نمطان اثنان:

1) معجم شقيق؛ يتميز باحتوائه على عدد مضبوط من المداخل الفروع

المولدة باطراد من كل مدخل أصل. فيكون لكل فعل أسّ عددٌ من الأفعال

الشقائق، ولكل فعل أسّ أو شقيق عدد من المداخل الصفات. يُعبّر عنه

بما يلي:

قَطَعَ	←	قُطِعَ	←	انقطع	←	استقطع	←	قَاطَعَ	←	تقاطع	←	...
		↓		↓		↓		↓		↓		
قَاطِعٌ		مَقْطُوعٌ		مَنْقُوعٌ		مَسْتَقْطَعٌ		مَقْاطِعٌ		مَقْاطِعٌ		...←
		↓		↓		↓		↓		↓		
		قَطَّاعٌ		قَطَّاعٌ		قَطَّاعٌ		قَطَّاعٌ		قَطَّاعٌ		...

2) معجم المسيك. يتميز باحتوائه كسائر المعاجم على الأفعال الأساس، من غير أن يكون للفعل الأس أكثر من فعل شقيق أو اثنين في أحسن الأحوال. ومن غير أن يطرّد توليدُ المداخل الصفات من كل فعل. كما هو الحال في معجم اللغة الفرنسية مثلاً. إذ تولّد من الفعل المتعدي (*tuer*) فعلاً لازماً منعكساً (*se tuer*) وفعالاً للمشاركة (*s'entre tuer*)، ولا يطرّد. ثم تولّد الصفة (*tueur*) من الفعل الأس (*tuer*) ولا تولّدُها من الفعلين الشقيقين (*se tuer*)، و(*s'entre tuer*).

الفص النسلي لا تخلو لغة بشرية منه، موقعه في الجميع بين المعجم الواقع الذي يضم المداخل الأصول وبين المعجم المتوقّع الذي يضمّ المداخل الفروع. مهمّته منحصرّة في إنتاج المداخل الفروع من أصولها. ومحتواه مؤلّف من مكونين:

- 1 - مكوّن اشتقائي؛ قواعده ذات طبيعة دلالية، وما له هذه الطبيعة فهو كلي، تُشغّل لتوليد بعض الكلم من بعض مثل (المغالبة تأتي من فعل متعد افتراقي).
- 2 - مكوّن صرفي؛ قواعده ذات طبيعة صورية، وما كان كذلك فهو نمطي، تُجرى لضبط انتقال قولة من بنية إلى أخرى، مثل (الفعل من الأجوف تنقلب عينه إلى مثل حركة فائه).

بين الاشتقاق والصرف علاقةٌ تحكّم الأول في الثاني، بمعنى كل ما يُقرّهُ المكون الاشتقائي يسمح به المكوّن الصرفي، وليس كل ما يُقرّهُ المكون الصرفي يُرخّصه المكوّن الاشتقائي.

فالمكوّن الصرف حين أقرّ (هَدَمَ ← هُدِمَ)، لا يمنع (هَلَكَ ← هَلِكَ). بينما

المكوّن الاشتقاقي يُرخص (هُدِمَ السُّورُ) بقاعدة دلالية؛ (فَعُلُ المفعول يُشتقُّ من فَعُلَ متعدّدٌ مطلقاً أو من لازم بإضافةٍ)، ويمنع (هُلِكَ الرجلُ) بقاعدة دلالية (فِعْلُ المفعول لا يأتي من فِعْلٍ قاصرٍ ناقصاً).

اللغات الجذرية التي اختارت لفصّها النصغي وسيطَ الجذر كالعربية مجبّرةً على اختيار وسيط الوزن لمكوّنها الصرفي، وعندئذٍ يكون المدخل المعجمي مؤلفاً من أحرف الجذر وصيغة الصرف. إذ يُفرغُ الجذر (درج) في الصيغة (استفعل، أو فاعل، أو فعالة، أو أنفعل، أو فعل...) لإنتاج المداخل (استدرج، دارج، درّاج، اندرج، درج...).

اللغات الجذعية التي اتّخذت الجذر وسيطاً لفصّها النصغي، كالفرنسية، يلزمها أن تختار وسيط الإلصاق لمكوّنها الصرفي. فنتج من الجذع (*terre*) بالإصاق سابقة (*en*) أو لاحقة (*ain*)، (*ment*) أو هما معاً مداخل كما في (*enterrer*) (*terrain*) (*enterrement*).

اللغة الوزنية يمكن أن تستفيد من إتاحت اللغة الإلصاقية، والعكس لا يمكن.

اللغة العربية وزنية وزيادة.

إذا استنفدت اللغة ذات الصرف الوزني كالعربية إتاحت وسيطَ الوزن لجأت إلى إتاحت وسيط الإلصاق. في حين لا تستعمل اللغات ذات الصرف الإلصاقية شيئاً من إتاحت وسيط الوزن.

تجمع العربية بالصيغة رجل ← رجال، وباللاصقة، مسلم ← مسلمون، مسلمين مسلمة ← مسلمات.

للعربية جمع بالصيغة وجمع الجمع باللاصقة: رَجُل ← رجال ← رجالات. هرم ← أهرام ← أهرامات.

للعربية مفرد بالصيغة ومثنى باللاصقة: بنت ← بنتان، بتّين. طفل ← طفلان، طفلين.

فِعْلُ العربية زمانه في صيغته، ويُطابق باللاصقة مراكبه، كما يظهر من مثل (دَرَزَن).

مبدأ الترميط يقضي في إطار اللسانيات النسبية أن ينحل المدخل المعجمي،

في اللغات ذات الصرف الوزني كالعربية ونحوها، إلى الجذر والصيغة، فمثل (استرزق) يتألف من (رزق+ استفعل)، و(اندرس) من (درس+ انفعل)، وكذلك يستمرُّ في الباقي. أما في اللغات ذات الصرف الإلصاقى كالفرنسية ونحوها الأنجليزية وغيرهما فينحلُّ نفس المدخل إلى الجذع واللواحق، كما في مثل (childless)، و(singer)، و(secondary) المتألف من اللواحق -er -less- ary والجذوع second, sing, child .

مبدأ التعميم وخط الأنماط اللغوية .

مبدأ التعميم مقوّمٌ للسانيات الكلية، وهو يقتضي بصحة في كل اللغات البشرية ما ثبتت صحته في إحداها بشرط أن تكون مركزية كالأنجليزية. مبدأ التعميم يستمدُّ مشروعيته أولاً من فرضية العمل الطبعية التي تعتبر الملكة اللغوية معارف طبعية (idées innées) منسوجة خلقة في عضو ذهني هذه المعارف أولية تورث ولا تكتسب بالتعلم، بها يتمكن الفرد من بناء نحو لغة المستعملة في محيطه. وثانياً من عقيدة النشوء والارتقاء الذاهبة في الحقل اللغوي إلى أن اللغات المركزية أكثر نضجاً من اللغات الهامشية الآخذة حتى الآن في التطور والارتقاء.

من مظاهر الخط في الصرف .

عدم التمييز بين الجذر المرتص والجذع الرخو، واستعمال أحدهما بمعنى الآخر، والحال أن الأول يُتيح ما لا يُتيح الثاني.

غموض في الفكر وارتباك في تعيين موقع المكون الصرفي ودوره بالقياس إلى باقي الفصوص اللغوية وسائر مكوناتها.

معالجة موضوعات الصرف الوزني بقواعد الصرف الإلصاقى يجعل في اللغة موضوع التطبيق ما ليس منها، ولا يتوقع جميع ما فيها. من الأول تعليق معنى الطلب في (استطعم) بالسابقة (است). ومن الثاني عدم التفريق بين (سابق) و(سافر).

التركيب؛ وهو الفص الرابع في كل لغة بشرية، وهو ليس كلياً ولا خاصاً بل نمطياً. وللتمييز بين العوارض (أي الأحوال التركيبية كالرفع والنصب، والوظائف النحوية كالفاعل والمفعول) تكون اللغات مخيرة بين وسيطين اثنين: إما وسيط

العلامة المحمولة وإما وسيط الرتبة المحفوظة.

من اللغات التي اختارت لفصها التركيبي وسيط العلامة المحمولة نذكر العربية إذ جعلت الضمة علامةً تُلصقها بذى الرفع والفاعلية، والفتحة علامةً أخرى تُلصقها بذى النصب والمفعولية، كما في مثل (فَقَهَا نَظَمَ مَالِكٌ). (2) الفارسية إذ خصّت ذا النصب والمفعولية باللاحقة (را)، وعلمت بالعلامة العدمية ذا الرفع والفاعلية، كما في نحو (كتاب را خواندِ رَضِي) بمعنى (كتاباً قرأ رضى). (3) اللاتينية التي أفردت المركب الذي تلقى الرفع والفاعلية باللاحقة (a) وجعلت لذي النصب والمفعولية باللاحقة (em) إعراباً عن عوارضه. كما في مثل (hominem videt *finina*) بمعنى (الرجلَ رأتِ المرأةُ). (4) اليابانية بالمعربة باللاصقتين (و)، (أ) تبعاً عن وظيفتي الفاعل والمفعول، كما في المثال (موسى أ كمشرى وَ أَكَل). (5) الكورية التي تعرب باللاصقتين (نُون) و(رُول) بهذا التابع عن فاعلية مركب ومفعولية الآخر، كما في نحو (موسى نون كمشرى رول أَكَل).

وكل لغة اختارت وسيط العلامة المحمولة تكون قد وفّرت لفصها التركيبي بنية قاعدية ذات رتبة حرة. من خصائصها.

- البنية القاعدية الحرة نمطيةٌ تصدق في اللغات التوليفية لا غير، وهي لا تمنع ترتيباً تحتمله القسمة المنطقية.

- لتترتب المكونات الحرّة في بنيتها القاعدية تحتاج إلى قاعدة تنضيدية ذات طبيعة تداولية؛ فحواها أمرٌ بترتيب مكونات الجملة وفقّ أصول المبدأ التداولي.

- لا تُؤصّل ترتيباً بعينه، ولا تَشْتَقُّ ترتيباً من غيره.

- الجملة (كُمَثْرَى خضمت ليلي) ولَدَّتْهَا القاعدةُ التنضيدية بهذا الترتيب من البنية القاعدية الحرة مباشرةً، كما تولّدها بسائر التراتيب الباقية في مثل (بُشْرَى الحلوى قَضمت)، (جمعت الحصى فدوى)، (سَفَّ رضى النشا)، (هدى كسرت العصا)، (رَدَدَ موسى الصدى).

- التراتيب الستُّ المسموحُ بها قاعدياً ليس لها نفس التردد في الكلام، فالترتيب الأبسطُ تداولياً يجب منطقياً أن يكون الأكثرَ رواجاً. وأقلُّها

استعمالاً أشحنها تداولياً. وما لا يحمل غرضاً لا يجوز استعمالاً.
 - حرك الألف ليست من قواعد تركيب بنيتها القاعدية ذات رتبة حرة.
 اختيار الإنجليزية من اللغات الشجرية لوسيط الرتبة المحفوظة يُوفر لفصها
 التركيبي بنية قاعدية ذات رتبة قارة، قُدم لها من التمثيلات ما يلي (شومسكي، نظرية
 العمل والربط، ص 97)

$$P \rightarrow sn - FLEX - sv$$

خصائصها.

- البنية القاعدية القارة نمطية في إطار اللسانيات النسبية؛ إذ لا تصدق إلا في اللغات الشجرية التي اختارت لفصها التركيبي وسيط الرتبة المحفوظة.
- بموجبها يُوصّل التركيب الشجري ترتيباً بعينه، منه يشتق ترتيباً آخر يسمح به، ويمنع باقي الترتيب المحتملة.
- يحتاج التركيب الشجري إلى قاعدة التحريك التحويلية لإنتاج ترتيب فرعي من آخر أصلي.
- قاعدة التنضيد التداولية ليست من قواعد التركيب الشجري، كما لم تكن قاعدة التحريك من قواعد التركيبي التوليقي، إذ كلاتهما قاعدة نمطية، ولا يصير النمطي كلياً بالجعل.

س: ما هي نصائحكم للسانيين الشباب؟

ج: الاشتغال بالبحث في اللغات يتطلب استعدادات ذهنية تؤمن لصاحبها التعود على التفكير المنطقي، ومن كان في حياته الدراسية يجد صعوبات في درس الرياضيات فسوف يستعصي عليه امتلاك ناصية اللسانيات. ومن وجد في نفسه ميلاً إلى التنقيب عن المفسرات العلية لمختلف الظواهر والمعطيات الملحوظة انطلق إلى البحث اللساني من مبدأ عدم التساهل مع النفس، أو ركوب طريق المختصرات، وطلب البحوث المريحة، بل عليه أن يتوخى الإحاطة بالمكتوب في كل ما جعله موضوعاً للبحث، لا يُغربل الفكر بمعايير غير معتمدة علمياً للمفاضلة بين النظريات أو الأفكار، ينبغي الحرص على التكوين بدون انقطاع، وعلى الجمع عندئذ بين توسيع حصيلة الثقافة اللسانية وتنمية الملكة النقدية، تحصل الأولى بمطالعة أولاً

المكتبة اللغوية العربية القديمة وثانياً المكتبة اللغوية الحديثة، وبذلك يمكن تجنُّب الإسقاطات المفسدة للمعرفة. أما تنمية الملكة النقدية فتحصل بشيئين: أولهما بتتبع الخطوات التي يتبعها كبار اللسانيين الغربيين وهم يُشيدون نظرياتهم على أنقاض غيرها الآيل إلى الأفول. وثانيهما بالاطلاع الواسع على فلسفة العلوم في الفكر العربي القديم وخاصة الغربي الحديث. وحين تتكوّن هذه العُدَّة المعرفية والمنهجية تعيّن البحث عن أوجه انتفاع الوطن والأمة بها، بدءاً بفكّ مشكلات اللغة العربية مع الناطقين بها وما أكثرها، ثم الإسهام في إيجاد حلول قطاعية بالتعاون المتين مع متخصصين في الرياضيات وآخرين في المعلومات ونحو هؤلاء الذين يشكّلون ميداناً واحداً متداخلاً التخصصات.

الدكتور محمد المدلاوي

س: الأستاذ المدلاوي، لقد أشار العالم الأنثروبولوجي، كلود ليفي ستراوس، إلى أن اللسانيات بفضل توجهها العلمي، ستصبح جسرا تعبره كل العلوم الإنسانية الأخرى إن هي أرادت أن تحقق نصيبا من العلم، هل تعتقدون أن نبوءة ليفي ستراوس قد تحققت اليوم، وما هي أوجه الاتصال والانفصال بين التفكير اللغوي القديم ونظيره الحديث؟

ج: لا أعتقد أن من يتحلى بقدر من الموضوعية يستطيع أن يشكك اليوم في مثل هذه التوقعات، ولا أقول النبوءات، بالنظر إلى المكانة التي تحتلها منهجية اللسانيات اليوم في ساحة علوم الإنسان، وإلى الإنجازات المعرفية الكبيرة التي حققها هذا العلم في باب موضوعه، الذي هو اللغة، إحدى أهم الملكات المميزة للذهن الإنساني، وفي باب منهج البحث على الخصوص من حيث العلاقة الجدلية ما بين الفرضيات النظرية والمعطيات التجريبية. إنها إنجازات لم تأت من فراغ، بل كانت نتيجة تراكمات أسهمت فيها أقوام وحضارات من جنسيات مختلفة، من خلال مختلف تجليات علم اللغة باعتبار جوهر هذا العلم، وبقطع النظر عن لفظ التسميات حسب العصور والمدارس (علم النحو، علم لغة، لسانيات). من هنا يمكننا القول إن اللسانيات هي علم قديم وحديث في الوقت نفسه. إن المشكل يكون أحيانا مجرد مشكل تسميات توهمنا أحيانا أن هذا العلم قديم، أو أن ذلك العلم حديث. أشير هنا مثلا إلى أن «العربية» كانت تسمى «اللسان العربي»، ثم «اللغة العربية»، ولا يعني ذلك وجود اختلاف في الماهية المرجعية للتسمية. وإذ بقيت تسمية علم الطب مستمرة الاستعمال منذ القرون الوسطى فليس معنى ذلك أن هذا العلم كما هو قائم اليوم هو علم الطب نفسه كما كان قائما قبل قرون. فذلك ما أصبح يسمى اليوم لسانيات، هو علم قديم ولكن مناهجه الحديثة شكلت ثورة بالقياس إلى مناهج الماضي. وإلا فكثير من الرؤى العلمية المتبناة اليوم في إطار نظريات اللسانيات الحديثة معبرا عنها بمفاهيم ومقولات متطورة حديثة، كان قد تم التوصل إلى جوهرها في إطار تقاليد دراسات لغوية موزعة ما بين ما كان

يسمى نحواً أو صرفاً أو بلاغة، لكنها كانت تصاغ صياغات أقل دقة وصورياً. كما أن الاهتمام باللغة لم يكن مقصوراً على اللغويين دون غيرهم. فقد طرقت الفلاسفة والمناطق القدماء أبواب اللغة؛ كما أن قضايا اللغة حاضرة كذلك في أعمال فلاسفة معاصرين، وتعبّر عن ذلك بكل وضوح الكثير من كتابات محمد عابد الجابري.

أعود إذن، مرة أخرى لأقول إن الوجه الحديث لعلم اللغة أو «اللسانيات» إنما يكمن في إعادة صياغة الأسئلة التي كانت مطروحة من قبل صياغة أكثر صورياً وأقل تأثيراً بالعوامل الثقافية الأثنية والقناعات الأيديولوجية (مسألة الإلهام والاصطلاح مثلاً في التراث اللغوي العربي)، وذلك ما يحصل في كل مجالات تطور العلوم (علوم الأحياء والفلك مثلاً ودور القناعات الأيديولوجية في مدى تطورها). من هذا المنطلق، يكون الجديد بالنسبة إلى اللسانيات المعاصرة مقصوراً على التجديدات التي تمت على مستوى هذه الصياغة الجديدة للأسئلة. فإذا تناولتها جوهر الجدة والثورة في اللسانيات التوليدية مثلاً نجد أن شومسكي انطلق من سؤالين رئيسيين:

1- كيف يمكن لطفل، مهما كان انحداره الإثني، أن يحصل في سنواته الخمس الأولى، نظاماً معرفياً معقداً هو نحو لغة محيطه، وصرّفها، وكافة أوجه بنائها واشتغالها، كيفما كان ذلك المحيط، وذلك اعتماداً على مجرد احتكاك سمعي منه بجمل من تلك اللغة غالباً ما تكون متقطعة يغلب عليها الحذف التركيبي اعتماداً على المقام ويطبع النطق الفعلي بها الإدغام الصوتي في الحديث اليومي، كل ذلك بشكل غير منهجي وبغير أي بيداغوجيا؛

2- بماذا يمكن أن تسهم دراسة الملكة اللغوية في فهم طبيعة المعرفة

البشرية؟

إن هذا يعني باختصار، حسب الفرضية النظرية الأساسية للمدرسة التوليدية أن الذهن البشري مزود باستعدادات فطرية عامة لما يمكن أن يكون عليه نظام لغة بشرية طبيعية ممكنة، مبرمجة فيه برمجة عصبية مادية قابلة للتطور والتشكل على شكل لغة بشرية طبيعية بعينها كلما توافرت مثيرات خارجية تجعله يحدد الاستعدادات العامة حسب النموذج العيني الذي يحتك به. فكما يولد الإنسان باستعداد لممارسة المشي مثلاً، وباستعداد لبلوغ البلوغ الجنسي، بحيث يكون كل من ذينك الاستعدادين

مضمنا في البرنامج الجيني للكائن ويتفتق ويتحقق عندما تتوافر بعض الشروط الخارجية المعينة (تغذية، الخ) بحيث إن هذا الكائن لا «يخطئ» مثلا فيطير بدل أن يمشي، أو «ينسى» فلا يبلغ الحلم الجنسي، وكذلك يولد الفرد مجهزا في برنامجه الجيني العصبي بـ«ملكة لغوية عامة» لا تنتظر إلا بعض الشروط الخارجية لتتفتق وتحقق على شكل لغة خاصة (عربية، أمازيغية، فارسية، يابانية، إنجليزية، أردية، الخ). وفرضية اللسانيات التوليدية المعاصرة هي أن تلك الملكة اللغوية العامة المشتركة جينيا ووراثيا ما بين بني البشر، يمكن تمثيلها وصياغة نظامها صياغة صورية تجريدية-بقطع النظر عن وجه برمجتها الفيزيولوجية الدماغية التي تتناولها علوم أخرى-وذلك على شكل صياغة جوامع وكليات لغوية، كالقول مثلا بامتناع عودة الضمير على ما بعده لفظا ورتبة، أو القول بأن الاسم المعين لا يمكن أن يكون فاعلا ومفعولا نحويا في نفس الوقت. وجماع تلك الجوامع هو ما يسمى بـ«النحو الكلي» (*Universal Grammar*)، وهو ما تسعى اللسانيات الحديثة إلى الكشف عن ملامحه وإلى أوجه صياغته الصورية الممكنة.

س: يبدو أن الثقافة العربية لم تستثمر منجزات الدرس اللساني بالشكل المطلوب، والأكثر من هذا أنها غير قادرة على مواكبة المستجدات اللسانية.

ج: : مشكل مواكبة مستجدات البحث اللساني وما يطرحه من صعوبات في العالم العربي، لا يختلف عن المشاكل المطروحة في هذا الفضاء فيما يتعلق بمواكبة مستجدات البحث العلمي عامة في سائر الميادين الأخرى. فالمسألة هي مسألة وجود «سوق للبحث» تروج فيها العلوم وتنخرط في آلية الرواج والتبادل في ميدان إنتاج المعرفة، وطلبها، واستهلاك منافعها الإنتاجية والتدبيرية. إن هذه السوق غير موجودة في هذا الفضاء بقدر من الاستقلالية يسمح بشروط الحياة والنمو. وهذا على عكس ما نجده في البلاد المتقدمة؛ فما من علم من العلوم إلا ونجد له هناك مؤسسات إنتاج أو تدبير سوسيو-اقتصادية تساعد على ترويجه مادته ليس على مستوى الإنتاج فقط، بل على مستوى الاستهلاك والطلب أيضا. فهل تعلم مثلا بأن مؤسسة الجيش الأمريكي يستهلك المعرفة اللسانية الأكثر تقدما ويحول منحها للبحث اللساني كما وقع لشومسكي نفسه الذي حصل من مؤسسة القوات

الجوية الأمريكية (*The US Air Forces*) على دعم مالي لإنجاز مقاله الشهير حول صياغة المصدر (*OnNominalization*) وعمله عمل فعله؛ وقد ثبت شومسكي، وهو من هو على مستوى المواقف السياسية، هذه الملاحظة في الهامش الأول لذلك المقال اعترافا بدعم تلك المؤسسة للبحث العلمي؛ هذا مجرد مثال.

كما أن دوائر المعرفة في فضاء الثقافة العربية الحالية تنعدم فيها شروط تكامل الاختصاصات وتداخلها، مما هو ضروري لاكتمال الدورة العلمية، ولاستقلالية الأسئلة العلمية وأصالتها حسب الميادين. واللسانيات معرضة أكثر من غيرها لاهتزاز الوضعية بسبب انتفاء مثل تلك الشروط بالنسبة إليها. إن أي علم من العلوم، سواء أكان رياضيا، أم فيزيائيا، أم لغويا، هو في حاجة إلى مؤسسات للإنتاج، وأخرى للاستهلاك والطلب؛ كما أن مجالات البحث نفسها تفرض هذا التكامل والتداخل. وفي هذا الصدد نشير إلى أن اللسانيات في المغرب قد عرفت، في فترة من الفترات، إقبالا كبيرا، إلا أنه كان إقبالا محدود الأفق من حيث نوعية محرراته؛ إذ كانت محررات سوسولوجية من نوع أرضي-أرضي لها علاقة بالإطار العام لسوسولوجيا التكوين والتشغيل بالنسبة لطلبة الآداب في السبعينيات والثمانينيات. فإذا أصبحت مادة اللسانيات نوعا من الموضة في شعب الآداب ابتداء من السبعينيات من القرن العشرين في المغرب، فقد أصبحت إمكانية الحصول على منحة للدراسة في الخارج مرتبطة باختيار بعض التخصصات، وأهمها اللسانيات، التي تم بفعل ذلك التهافت السوسولوجي «توسيع جُبَّتْها» حتى أصبحت تتسع لكل شيء (مثلا «قاموس كذا أو كذا عند الشاعر الفلاني» مع التزيين ببعض الجداول والأسهم والتشجيرات). إنه منطلق انتهازي كان يحمل في ثناياه برنامج محدودية أفقه.

أقول، باختصار، بأن مواكبة مستجدات البحث اللساني يطرح صعوبات لا تختلف في شيء عن تلك المطروحة في كل مجالات الفكر العلمي في ثقافتنا المغربية. ويزيد الأمر تعقيدا بالنسبة إلى اللسانيات بسبب كون هذا العلم يعتبر في نظر العديد من الناس من العلوم الكمالية، وهو اعتقاد لا نسلّم بصحته إلا فيما يتعلق بالتوازنات التي يتعين إقامتها بالنسبة إلى تكوين الأطر بحسب قطاعات البحث؛ إذ

ليس المغرب في حاجة إلى آلاف المجازين في اللسانيات بينما يسجل فيه مثلا عجز كبير في عدد المهندسين؛ إلا أن تكامل الدورة العلمية فيه من جهة أخرى، ما بين هندسة الإعلاميات، والترجمة الآلية، وصناعة الإشهار وفن التواصل، وكثير من علوم الإنسان النظرية والتطبيقية، لا يمكن أن يتحقق في غياب نواة متجددة من الأطر الكفأة في ميدان اللسانيات.

س: اعتبار اللسانيات من العلوم الكمالية يلخص الوضع الحالي للدرس اللساني في ثقافتنا، وهو وضع نعتبره نتيجة طبيعية لملاسات التلقي؛ التي اعتبرت اللسانيات بموجبها علما غربيا لا يمكن أن يفيد الثقافة العربية في شيء.

ج: أولا، إن العلم كعلم، أي كمعرفة بالطبيعة، أو بالبرهانيات والرياضيات، أو بالإنسان أو بالمجتمع، لا حدود جغرافية له، ولا قومية، ولا إثنية. فلا يمكن أن نتحدث عن علم عربي، وعلم غربي، وعلم ياباني، وعلم صيني، وعلم إفريقي بجنوب الصحراء... إن التمييز والتميز يحصل ويقوم على مستويات وفضاءات أخرى، هي فضاءات الذهنيات والثقافة الضابطة للقيم الجمالية والروحية والسلوكية والتدبيرية. في هذه المجالات تحديدا يمكن أن نتحدث عن الأصالة، وعن الآخر، وما إلى ذلك. أما إقحام هذه الأبعاد في مجال العلم أو سجن العلم في قفص تلك الأبعاد فإنه مناف للعلم وقاتل له بحكم التعريف. ما معنى مثلا أن نتحدث عن رياضيات عربية إسلامية، أو عن رياضيات مغربية، أو عن فيزياء أمريكية، أو طب عربي، إذا لم نقصد بذلك «التأريخ» لتلك العلوم كما أسهمت مختلف الشعوب في تطويرها؟ وهذا يصدق أيضا على اللسانيات.

إن طرح مسائل الخصوصية حينما يتعلق الأمر بتطور العلوم إنما يعكس تصلبا أيديولوجيا يصيب الأمم والجماعات في فترات معينة من تاريخها. وعندما تغلب الإيديولوجيا على العلم، فإن ذلك يحد من تطوره، ما دامت الإيديولوجيا تعني، في معناها البسيط، «الذاتية»، سواء أكانت هذه الذاتية فردية أم جماعية، كما أن الإيديولوجيا درجات. وهكذا فقد بدأت اللسانيات مثلا أول ما بدأت في معسكر أوروبا الشرقية، وتحديدا في براغ؛ ولكن تغليب إيديولوجيا معينة حكم عليها هناك بالتراجع. ثم انتقلت بعد ذلك إلى الغرب، وخصوصا أمريكا وهناك وجدت تربة

خصبة؛ فرومان ياكوبسون (*Roman Jakobson*) وموريس هالي (*Morris Halle*)، مؤسس علم أصوات اللغة الحديث، اضطررا في منتصف القرن الماضي إلى مغادرة أوروبا الشرقية، فوجدا في أمريكا ظروف البحث العلمي المتخلص من ربة الإيديولوجيا. الشيء نفسه يقال عن واقع علوم الاجتماع والسيكولوجيا ما بين المعسكرين. إن العلوم لا يمكن أن تتطور وهي في قبضة الإيديولوجيا.

س: الأستاذ المدلاوي، هل من تقويم للسانيات في المحيط العربي؟

ج: تقويم اللسانيات في المحيط العربي يمكن أن يتم على مستويين: مستوى التاريخ ومستوى الحاضر. فأما على مستوى التاريخ فأقول بأنه لا نجد أحدا من العارفين يمكن أن ينكر ما حققته اللغويات العربية، وما لعبته من دور في تطور الفكر اللغوي الإنساني. فالبحوث العربية في هذا المجال هي من بين التقاليد الكبرى في مجال الفكر اللغوي العالمي إلى جانب التقاليد الهندية، والتقاليد الإغريقية.

وعلى المستوى التاريخي دائما، أود بهذه المناسبة أن أنبه إلى وجود حلقات مفقودة في التأريخ للغويات الإنسانية بصفة عامة، واللغويات التي كانت اللغة العربية حاملا لها على الخصوص، واللغويات المغاربية بصفة أخص. وأشير هنا تحديدا إلى حلقات انعقدت وخطوات نوعية تمت في شمال إفريقيا لفها النسيان. فمن المعروف أن المتتبعين لتطور الفكر اللغوي على المستوى العالمي يشيرون إلى بعض المحطات الأساسية التي شكلت منعطفات هامة في تاريخ الفكر اللغوي الإنساني: اكتشاف اللغة السنسكريتية، والمدارس الألمانية (النحاة الجدد)، المدرسة المقارنة)، الخ. وفي هذا الباب درج الجميع على ربط ظهور الدراسات اللغوية التاريخية المقارنة، التي مهدت للسانيات الحديثة، بأصول ألمانية، من خلال أعمال مدرسة النحاة الجدد: فرانز بوب *Franz Bopp*، وجاكوب كريم *Jakob Grimm*. ومن خلال هذا التأريخ بالضبط يتم القفز على ما تم إنجازه في شمال إفريقيا، وبالضبط ما بين مدينتي تهارت ومدينة فاس من جهة، وبلاد الأندلس من جهة ثانية، وهو إنجاز أسهمت في تحقيقه ظروف سوسيو- معرفية وسوسيو- لغوية وإثنو-ثقافية تتمثل خصوصا في التعدد والغنى اللغويين بالمنطقة حيث كانت تتداخل العربية، والأمازيغية، والعبرية، والآرامية، واللاتينية، والقشتالية، والبرتغالية،

الخ. وقد تداخلت هذه اللغات تداخلا وظيفيا؛ حيث كانت كل لغة من هذه اللغات تقوم بوظيفة معينة في قطاع أو قطاعات معينة (تجارة دولية، إدارة محلية، دين، أدب، فلسفة، علوم طبيعية، فنون، إلخ). وقد سمح كل هذا بظهور أولى المؤلفات في علم اللغة المقارن. ويمكن أن نشير، في هذا الصدد، إلى أعمال يهودا بن قريش التاهرتي المغربي، وخاصة رسالته المعروفة في العبرية بـ «אגרת» إلى جماعة يهود فاس، حيث قام ابن قريش هذا بإنجاز أول مقارنة ثلاثية بين العربية والعبرانية والآرامية التي كان يسميها بالكلدانية، فأقام قوانين التقابلات الصوتية بين هذه اللغات تماما كما فعل جاكوب كريم *Jacob Grim* بعد ذلك بثمانية قرون فاعتبره مؤرخو الفكر اللساني، عن جهل بالتاريخ الكوني، أبا للسانيات المقارنة من غير منازع. وكتاب ابن قريش مؤلف باللغة العربية ومدون بالحرف العبراني، وقد نشر هذا الكتاب سنة 1875م بباريس على يد العالم برکاش *Jean-Joseph Barges*، ثم أعيد نشره بتل أبيب سنة 1984م بتحقيق دان بيكر 1977 بإشراف العالم اللغوي أهارون دوتان 1977 الفائز بجائزة إسرائيل سنة 2005م، وكان أحد طلبتي في مادة اللغة العبرانية قد قام في بداية التسعينات بقلب الفصل الأول للكتاب من الحرف العبراني إلى الحرف العربي. ثم إن هناك اللغوي، ابن بارون، في كتابه (الموازنة بين العربية والعبرانية)، وأبراهام الفاسي، وآخرون غيرهم ممن ألفوا في اللغويات بلغة عربية مدونة بحرف عبراني، وتلك خزانة غنية انقطع عنها السند لهذه الأجيال. وقد بلغت تلك المعارف المقارنة من البدهة، حيثئذ، ما جعلها تنتشر بين عموم المثقفين ممن ليسوا لغويين، من أمثال ابن حزم الظاهري، كما يتضح ذلك من مقدمة كتابه (الإحكام في أصول الأحكام)، وذلك باعتبار تلك المعارف حينئذ من باب الثقافة العامة. من كل ذلك نستنتج أن شمال إفريقيا عرف حوالي القرن الحادي عشر الميلادي وجود مدرسة لسانية مقارنة انقطع عنها السند بعد ذلك سواء بالنسبة إلى الأجيال اللاحقة من أبناء شمال إفريقيا أنفسهم، أم بالنسبة إلى الأجانب ممن اهتموا بالتأريخ للفكر اللغوي الإنساني. ولعل من بين أسباب هذا التهميش الذي طال هذه الكتابات هو أنها كتبت باللغة العربية ولكن بحرف عبراني.

أما على مستوى الحاضر، فأقول بأن ما ينبغي أن نشير إليه هو أن المغرب

متميز داخل محيطه الجهوي في مجال اللسانيات. فبعدها كانت الريادة لمصر (عبد الواحد وافي، محمود فهمي حجازي، محمود السعران، تمام حسان، ...) لم تحافظ الأجيال اللاحقة هناك على استمرارية تطور تلك التقاليد الريادية التي انفتحت على اللسانيات في وجهها التاريخي المقارن ثم البنوي، فتصلبت اللسانيات في ذلك المستوى ولم تستطع مواكبة التطور، ربما بفعل تصلب علاقات الأستاذية في محيط ثقافي لا يثق فيه جيل سابق بما هو جديد، لمجرد أنه جديد تستعصي عليه مواكبته، فيتخذ من الحساسية الشعاعية ضد كل ما هو جديد وسيلة للاحتفاظ بأستاذية سلطوية يعوض بها الأستاذية العلمية. أما في المغرب فمنذ بداية السبعينيات ظهر جيل أول، كما أسلفت، من الباحثين الذين تمكنوا من أسس المعرفة اللسانية انطلاقاً من الجامعات الغربية، مما ساعد على تكوين ما يمكن أن نسميه «وسط لساني»، فتكونت أفواج من الطلبة، بفضل مجهودات شخصية في أغلب الأحيان أكثر مما يتعلق الأمر بتأطيرات مؤسساتية؛ ولعل في ذلك النصيب من الحرية البيداغوجية ومن عدم إحكام تعميم الأستاذية السلطوية المتصلبة على الجميع، ما كان في صالح تطور اللسانيات. وقد كان ترسخ اللسانيات في شعب اللغة العربية أقل منه مقارنة مع شعب اللغات الأجنبية في الداخل والخارج، التي أسهمت في تكوين نخبة من اللسانيين المغاربة أصبح لهم حضورهم القوي، ليس في المغرب فحسب، بل على المستوى العالمي. يظهر ذلك في إسهامهم الفعال في تطوير البحث اللساني في مجالات التركيب والصوتيات والصرف. ويلاحظ اليوم، في نوع من الإشفاق على مستقبل اللسانيات بالمغرب، أن الكثير من هؤلاء الأطر قد انقطعوا عن الممارسة الفعلية للبحث والتأطير في الجامعة المغربية، حيث استأثرت بهم مهام مكتبية أخرى لها من الإشعاع والرمزية، في إطار المحيط السوسيو-ثقافي السائد، إضافة إلى مردوديتها المادية، أكثر مما للتفرغ للبحث العلمي والتأطير، وذلك وجه من أوجه الإهدار وإضاعة المال وإخطاء سبل المردودية على مستوى المجتمع.

إن الإشكال الذي تعاني منه اللسانيات في ثقافتنا الأكاديمية اليوم إذن، هو مشكل الاستمرارية: فالى أي حد تستطيع اللسانيات في المغرب، في ظل الشروط السوسيو-ثقافية المشار إليها، أن تواكب، جيلاً بعد جيل، سلسلة التطورات

المستمرة للأطر النظرية، وللأوجه التطبيقية لهذا العلم على المستوى العالمي، والتي تزداد وتيرتها سرعة يوماً بعد يوم بفعل تسريع آجال التأليف والنشر بفضل الوسائط الاتصالية الالكترونية خاصة؟ ويزيد إلحاح السؤال عندما نعرف أن السوق الداخلية لا تساعد من حيث الطلب والاستهلاك، ولا حتى من التقدير الرمزي لمهنة البحث عامة. فالمواكبة تفرض حالياً ارتباطاً مستمراً بمؤسسات أجنبية، ونوعاً من الغربة عن الوسط السوسولوجي المباشر. ويسهم في هذا الوضع طبيعة اللسانيات نفسها، التي تتميز بطابع علمي صوري يفتقد كل أشكال «المتعة الأدبية» والفطرية بالشكل الذي تربينا على تصوره وتذوقه حسب مفهومنا الثقافي للمعرفة باعتبار التعبيرية والخطابية قطب رحاها، وبذلك تفرض اللسانيات، بالمقابل، تحملاً سيكو-اجتماعياً كبيراً في المتابعة والمواكبة إضافة إلى المجهود الذهني، وذلك في وسط عام لا يتابع، ولا يناقش، ولا يبحث أصلاً.

س: نعتقد أن اللسانيين العرب أسهموا بشكل أو بآخر في الوضع الحالي للسانيات: غياب كتابة لسانية تيسيرية تقرب اللسانيات من القارئ العربي؟

ج: أتفق معكم تمام الاتفاق حول هذا الأمر. إن الخطاب اللساني الموجه إلى قراء العربية يطرح صعوبات عدة؛ من بينها انقطاع السند على مستوى المصطلحات والمفاهيم. أعني بهذا أن البحث في هذا المجال لم تتم إعادة بنائه على أسس ربط انتقالي بيداغوجي للحديث بالقديم، على مستوى الجهاز المصطلحي والمفاهيمي أثناء عرض المقولات والبنى والآليات التصورية الجديدة في حد ذاتها، وذلك بخلاف اللسانيات في البلاد المتقدمة التي تطورت فيها الآلة الاصطلاحية في تدرج لم يخلق قطيعة معرفية تصوّر للمتلقي بأن الخطاب اللساني يتناول شيئاً جديداً في جوهره، مخالفاً في الطبيعة لما كان تعالجه علوم النحو، والصرف، والأصوات والمعجم. ويترتب على انقطاع السند المشار إليه وجهٌ آخر للمشكلة لا يقل أهمية، ويتمثل في غياب كتابات تعنى بالتيسير، أي ما يسمى *vulgarisation*، والذي تحتاج إليه كل العلوم لكي تتسخ في وسط معين، ولكي يمر منها باستمرار نصيب معين إلى دائرة الثقافة العامة المشترك فيها. وفن تيسير العلوم فن يتطلب مهارة بيداغوجية خاصة، بالنظر إلى طبيعة القارئ المستهدف، لا تتوفر دائماً وبالضرورة في الباحث

المنتج للمضامين العلمية. فشومسكي مثلاً عبقري من حيث إنتاج المضامين العلمية، ولكنه لا يكثرث بالجانب البيداغوجي في التقديم. إن أناساً من أمثال رايمزديك *Henk Riemsdijk*، وميخائيل كينستوفيتش *Michael Kenstowicz* هم البارعون في تيسير مضامين نص لساني لتسري في أوساط متوسط أهل الفن، وتصبح بعد ذلك من المكتسبات العامة في المجال.

الإشكال الآخر الذي تولد عن انقطاع السند وعن القطيعة الاصطلاحية والمفاهيمية هو استفادة المدعين، وهم كثر، من كل أنواع الخلط المتولدة عن ذلك الانقطاع، وذلك لترويج خطابات تُحسبُ على اللسانيات بحكم عناوينها، على الرغم من كونها محض هذيان ولغو لا مضمون لهما. إن اللسانيات باعتبارها علماً من العلوم الإنسانية غير ذات مناعة ضد ما يمكن أن نسميه بالشرطانية و«الشعوذة الأكاديمية». وهذا يجعل الكثير من الكتابات التي تُحسبُ على اللسانيات تُنفر الناس، من ذوي الجِد، عنها؛ أما المستخفون منهم والإمعات فيفتعلون الفهم حيث لا يوجد في واقع الأمر ما يمكن أن يُفهم، بل ويعقبون بنصوص أخرى أكثر لغوا يدعون من خلالها بأنهم «غير متفقين»، وبذلك تروج سوق اللغو والشعوذة اللسانية؛ وقد سبق لي أن كتبت في هذا الأمر مقالة منذ حوالي عشرين سنة.

س: لقد خطت اللسانيات خطوات مهمة في العالم المتقدم؛ فمن جهة هناك كثرة النماذج والنظريات ومن جهة ثانية هناك تعقد وتشابك الخريطة التصورية لأحياز البحث في التركيب والصرف والدلالة والمعجم يصعب أحياناً تمثل أسسها وإمكاناتها وآفاقها؛ كما أن التداخلات المعرفية التي فتحتها الثورة المعرفية مع نمو العلوم المعرفية غيرت خريطة العلاقات بين اللسانيات من جهة، وبقية العلوم المتداخلة مع هذا العلم في الموضوع كعلم النفس، وعلوم الذكاء الاصطناعي، والمنطق من جهة ثانية. كل هذا يطرح إشكالات بالنسبة إلى المؤسسات العلمية العربية التي تحتاج إلى تجديد تصوراتها لخارطة العلوم من حيث الأولويات، ومن حيث بيداغوجيا التكوين ورسم المسالك والمجزوءات والمقررات الأكاديمية. ألا تعتقدون أن مسالك تشخيص الأزمة متعددة، منها ما هو إبستمولوجي يتعلق بأدوات التصور من مقولات وأطر نظرية ونوعية خطاب كما أشرتكم إلى ذلك على التو، ومنها ما يتعلق بتخطيط البحث العلمي وبسوسيولوجيا طلب المادة العلمية، وإنتاجها، وتبادلها، واستهلاكها، ورعاية مؤسساتها؟

ج: إن البعد الاستمولوجي قائم فعلا وضروري لفهم حقيقة ووظائف مختلف مجالات البحث بما فيها البحث اللساني. ألا ترى أن الإطار المعرفي الذي كان يؤطر بحث القدماء قد جعلهم يميزون مثلا بين علوم الآلة وعلوم الغاية، وأن ما يعتبر منها علوم غاية في مستوى معين من مستويات التصور يصبح عبارة عن آلة ووسيلة في مستويات أخرى؟ ومع ذلك فهناك من العلوم ما هو آلة بامتياز وغاية بامتياز؛ إنها العلوم المعرفية الصورية، كالرياضات، واللغويات، والمنطقيات. فبالرغم من أن هذه العلوم الصورية تطلب لذاتها كغاية في الأطر المعرفية الحديثة، فإن سائر علوم الطبيعة، والإنسان، والمدينة، في حاجة إلى ما توفره هذه العلوم المعرفية الصورية من أدوات مقولية ومفهومية وعملياتية لكي تصوغ بها تلك العلوم قضاياها وأسئلتها وفرضياتها ونظرياتها.

ولكن لم تعد مثل هذه الثقافة العلمية قائمة. فالمنطق مثلا، وهو أب العلوم الصورية المساعدة الأساسية، قد غاب عن الجامعة المغربية والجامعات العربية في تواز مع تغييب الفلسفة، التي غابت معها الكثير من الأسئلة الاستمولوجية، فتكونت بذلك أجيال لا تطرح مسائل المعرفة أبدا، ولا تطرح المشاكل التي طرحت مع بداية النهضة الأوروبية، مثلا، طرحا عميقا. فنحن نعيش في عالم انطلقت قاطرته العلمية والتكنولوجية الأولى مع بداية النهضة الأوروبية. هذا هو العالم الذي نعيش في ظرفيته على جميع المستويات (خصوصا مستوى الاستهلاك المادي) ولكننا خارج روجه وجوهره. إن الأمم التي تريد أن تنخرط في الحضارة المعاصرة يجب أن تهضم أسئلة فترة الأنوار التي لا يمكن منطقيًا القفز عليها باسم خصوصية معينة، وذلك لأن أبعادها ومنطقاتها كونية. غير أن ثقافتنا مازالت بعيدة عن الانخراط في هذا التقليد لأسباب إيديولوجية محضة قائمة على الخلط بين مجال العلم، بما فيه نظرية الأخلاق (*Ethique*) من جهة، وهو مجال كوني، ومجال الثقافة والإبداع من جهة ثانية، الذي هو مجال إبراز الخصوصيات. وبما أنه ليس هناك قط وقت لفوات الأوان بالنسبة إلى الخطى الجدية الصغيرة اللازمة لقطع المسافات الكبيرة، فلا مناص من العودة للتشبع بروح النظريات العقلانية والأسئلة الكبرى التي كانت تؤطر السؤال العلمي في ميادين الطبيعة، والسؤال الأخلاقي في ميادين الإنسان

والمدينة في فترة الأنوار.

س: فهل ترون إذن، بأن المحاولات الجارية لإعادة الاعتبار للفلسفة تترجم برون وعي بخطورة المشاكل التي تراكمت إبان مرحلة التغيب السابقة؟

ج: أخشى أن تكون إعادة الاعتبار للفلسفة مندرجة في إطار أضييق، لخدمة أهداف إيديولوجية نفعية بالأساس من الناحية السياسة تحت ضغط ظرفية سياسية تتميز بانقلاب السحر على الساحر من خلال استقواء الفكر الديني الذي تجاوز مرحلة مواجهة المثقفين إلى مواجهة الأجهزة الحاكمة التي أصبح ينازعها السلطة بالسلاح. فقد حوربت الفلسفة في وقت من الأوقات محاربة مؤسسية لأهداف سياسية، في إطار محاربة الفكر الماركسي، كما لو أن الفلسفة، كنمط للتفكير، تردت إلى نظرية بعينها من النظريات الفلسفية، ثم جاءت الآن محاولات لإدماجها من جديد. ولكن إعادة إدماج الفلسفة هذه لم تكن، حسبما يبدو لي، ثمرة وعي بقيمة التفكير الفلسفي في حد ذاته كشرط من شروط أي نهضة يدافع عنها منتج الفكر الفلسفي أنفسهم كما دافع سقراط وكوندورساي، بل لعلها مجرد تجريب وتوظيف أيديولوجي مرحلي غاياته سياسية في إطار محاربة بعض التيارات السياسية الحالية. إذا كان الأمر نابعا من قناعات نفعية توظيفية كهذه، فإن ما يسمى بإعادة إدماج الفلسفة محكوم عليه بالفشل سلفا. والحال أنه لا علم، بل لا دولة حقيقية، بدون فضاء للفلسفة في المدينة. فمن السهل بناء أيديولوجيا شعاراتية تعبوية تحرك العامة والجمهور الخام تحريكا حركيا؛ ولكن ليس من السهل بناء جهاز فلسفي متماسك وقوي ومقنع للعقل بذاته، يخول للعقل حرية التفكير، وحرية صياغة الأسئلة، إلى أن تبقى المسألة مجرد مسألة حرية تعبير عن تلك الأسئلة، فيكون حلها شأنًا سياسيا. فالمعضلة هي انتفاء حرية التفكير على مستوى المكون الثقافي لذهنية أفراد المجتمع، وليس انعدام حرية التعبير على المستوى السياسي. لكل الاعتبارات السابقة يمكنني القول إن تغيب الفلسفة وتغيب ما يرتبط بها ويتأسس في مناخها من علوم اجتماعية لم ينعكس سلبا على تلقين وتلقي اللسانيات فحسب، بل على العلوم كلها في مشهدنا الثقافي العام، وهذا ما يفسر سهولة انتشار الفكر الخرافي في العقود الأخيرة في أوساط المواد العلمية بالجامعة وفي الصحافة ومنشورات

العامة (الشعوذة بمحاولة إثبات أن كل علوم الفيزياء والطب والفلك، الخ. مشفرة تشفيراً في التنزيل)، ذلك أن تلك المواد تلقن كمجرد ركام من الوصفات الجاهزة خارج أي تأطير فلسفي.

س: تتعلق المسألة إذن، بالمجال المادي لإنتاج الأفكار الذي يخضع لتنظيم وهيكلية من طرف السلطة التي توزع الأدوار وتقنن وظائف المنتج المعرفي استناداً إلى اعتبارات ظرفية.

ج: إن الإشكال المطروح لا يمكن أن نعتبره مع ذلك مجرد إشكال تنظيم، وتدبير، وهيكلية، على سبيل الحصر. إنه أكثر من ذلك بكثير. إن جوهر المشكل هو ما إذا كانت للنظام الثقافي السائد ثقة في العلم كعلم، أي ما إذا كانت فيه للعلم قيمة محترمة في حد ذاته بالقياس إلى غيره (كالسياسة، والإدارة، والتجارة، والرياضة) في سوق الرمزيات والنفيعات. على هذا المستوى بالضبط، نجد أن مجتمعنا قد عرف نوعاً من النكوص فيما يتعلق بقيمة العلم باعتباره إنجازاً بشرياً يجعل الإنسان قادراً على أن يفعل في الطبيعة وأن يعبر عن معطياتها بشكل صوري. إن المسألة إذن، ليست تنظيمية فقط؛ إن المشكل مشكل تربوي كذلك يتعلق بتكوين وتكييف الذهنيات والعقليات، وهذا يعني أن معالجته تكمن في تكامل جدلي بين الإجراءات التدييرية المؤسسية الرسمية للشأن التربوي والثقافي العام من جهة، وبين الفعل التنويري للنخبة الحرة من جهة ثانية. وحينما تحقق تطورات وثورات على مستوى العقليات والذهنيات، يأتي التنظيم والتدبير الملائم من تلقاء نفسه.

س: إن أي وضع لغوي تعددي يقتضي تدبيراً عقلانياً محكماً للتعدد على هدي المشروع المجتمعي المنشود؛ وذلك من خلال توزيع متوازن عقلاني تكاملي لوظائف اللغات المتعايشة. ما قولكم في الوضع اللغوي المغربي القائم وفي الكيفية التي يتم فيها التعامل معه؟

ج: الواقع اللغوي المغربي واقع تعددي. وهذا التعدد هو القاعدة في تاريخ المغرب. ففي إطار هذا التعدد اللغوي حققت الأجيال ما حققت، وخلفت لنا ما خلفت. فالذي يتغير، بحسب معطيات التاريخ الجهوي والعالمي الذي يتفاعل معه المغرب، هو عينية اللغات التي تشكل فيه عناصر ذلك التعدد تواكباً وتناوباً (ليبية، فينيقية، بونيقية، آرامية، عبرية، لاتينية، عربية، قشتالية، رومانشية، برتغالية، إسبانية،

فرنسية، انجليزية)، وليس مبدأ التعدد في حد ذاته وجودا وعدما. فمن ذا الذي بإمكانه أن يثبت وجود فترة من الفترات عبر تاريخ المغرب-فترة ازدهار مدني حضاري كانت أم فترة اضمحلال وانحلال- تتسم بالأحادية اللغوية؟ على هذا الأساس نقول إن قضية التعدد اللغوي ليست جديدة سواء كواقع أم كطرح وصفي سوسيو-لساني. ليس هناك جديد بخصوص مبدئية وجود هذه المسألة. التغيير إنما يحصل على مستوى التعامل مع تدبير ذلك التعدد اللغوي. هذا التدبير يتخذ أوجها مختلفة ويسفر عن تراتيبات، ووظائفات، ورمزيات سوسيو لغوية مختلفة، بحسب منظومة القيم الأيديولوجية القائمة والمؤسسة له في فترة من الفترات.

لقد استتبت عقب استقلال المغرب مثلاً مجموعة من القيم الأيديولوجية أساسها الجناح نحو الرفع من قيمة وحدانية الأبعاد الانتمائية، بقطع النظر عن منطلقات الإطار العقدي (وحدة اللغة، وحدة القومية، وحدة الدين، وحدة الحزب، وحدة العمال، وحدة النقابة، وحدة ومركزية الحكم الخ)؛ وقد انعكس ذلك على كيفية واتجاه وغايات تدبير الملف اللغوي، وذلك من خلال التدخل على مستويات قطاعات التعليم، والإنعاش الثقافي، ومصالح العدالة، ومرافق الشأن المحلي، ووسائل الاتصال، وذلك في اتجاه تراتبية ووظائفية ورمزية سوسيو لغوية معينة. وفي وقتنا الراهن دخلت على الخط قطاعات أخرى أخذ ينخرط فيها الفكر، وذلك في اتجاه الرفع من قيم الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والحق في الاختلاف؛ فكانت للملف اللغوي علاقة جدلية مع هذا الواقع الجديد تأثيراً وتأثراً. فمن ذا الذي يمكن أن ينكر بأن الخطاب المطليبي اللغوي الأمازيغي كان، في المغرب الحديث، من بين مؤسسي قيم الاقتناع بالحق في الاختلاف وبواجب تدبيره، مما سمح بالتدرج نحو الفكر التعددي الذي لا يرى، مثلاً، في تعدد الأحزاب بالضرورة تهديداً للوحدة الوطنية ولا تعدد النقابات بالضرورة تشتيتاً للطبقة العاملة؟ ومن ذا الذي يمكن من جانب آخر، أن ينكر بأن ما عرفه تدبير الملف اللغوي من تقدم على الصعيد الرسمي انعكاساً، بالمقابل، للاتجاه السياسي العام الذي انخرط فيه المغرب عموماً منذ سنوات، والذي انعكس كذلك على ملفات اجتماعية أخرى كملف المرأة، ومفهوم السلطة، والحريات الفردية والجماعية.

إن التعدد أمر طبيعي، وفي ظل هذا التعدد متى ما أحسن تدبير أمره أنتجت الحضارة العربية والمغربية آثارا خالدة. يبقى فقط أن نعرف الكيفية التي ندبر بها هذا التعدد، والتي تمكننا من الاستفادة من المزايا التي يوفرها. إن التدبير اللغوي يفرض وضع لغة معينة في المكان العقلاني المناسب لها بمقتضى ميزان التوازنات اللازمة لإقامتها بين الوظائف الرمزية والهويات لتلك اللغة من جهة، وبين معطيات الوقت من جهة ثانية. وإلى جانب التدبير السوسيو-لغوي العام للتعدد، أو ما يمكن أن نسميه «الماكرو-تدبير» على صعيد الفضاء الاجتماعي، لابد من تدبير بيداغوجي لذلك التعدد، أو ما يمكن أن نسميه «الميكرو-تدبير» على صعيد قطاع التعليم. وكما أن الدول الواعية المنخرطة في العصر تجتهد باستمرار لتكييف تدبير واقعها اللغوي بحسب مقتضيات العصر ليس فقط على الصعيد الداخلي، ولكن كذلك على الأصعدة الجهوية والعالمية، بحسب قدراتها وطموحاتها ومسؤولياتها، فإن على المغرب أن يكون له اجتهاد على تلك الأصعدة كذلك بما يتوافق مع قدراته ومطامحه.

س: إن أي تخطيط وبناء للتعدد له كلفة تقاس اقتصاديا بالقدرة على توفير الوسائل والإمكانيات التقنية لتنفيذه وصياغة برامج إصلاح واضحة مع تعميمها. كما أن له كلفة تقاس اجتماعيا بالقدرة على ضمان استقرار هويتي داخل نسيج سوسيو-لساني مركب في بلد متعدد الأبعاد مثل المغرب. ألا ترون أن الإرادة العامة في البلاد تتجه نحو المؤسسة اللغوية الفاعلة بتشكيل أكاديمية محمد السادس للغة العربية، والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، ومع ميثاق التربية والتكوين، بحيث يمكن أخيرا القول بأن الدولة أصبحت تضع حسابات متوازنة للكلفة والفائدة لصالح التوازنات اللغوية؟

ج: تدبير التعدد يبدأ بمدى تقدم الفكر الجمعي وإدراكه أن التعدد واقع طبيعي، وأن لهذا الواقع الطبيعي علوما تتناوله: سوسيو-لسانية وتربوية. إن بإمكان هذه العلوم أن تشخص الواقع، فتبنى على أساس ذلك التشخيص برامج في ميادين متعددة في مجالات التربية، والإعلام والاتصال، والتنمية البشرية والاقتصادية.

فعلى الرغم من التقدم الذي أحرزته اللسانيات عندنا في المغرب، فإننا ما زلنا نلاحظ شبه غياب للسوسيو-لسانيات والسيكو-لسانيات. وترجع أسباب هذا

الوضع إلى غياب العلوم الاجتماعية عامة نتيجة لتغيب الفلسفة كما أشرنا إلى ذلك من قبل. إن ما تتوفر عليه من معالجات سوسي-لسانية وسيكو-لسانية قليل جدا. كما أن الدراسات القليلة المتوافرة في هذا المجال مكتوبة بلغات أجنبية. أضف إلى ذلك أن هذا النوع من الدراسات ما زال بعيدا كل البعد عن ثقافة «طلب العروض لإنجاز دراسات». نعني بذلك أن تطلب مثلا وزارة، أو إدارة أو حزب، أو نقابة، أو هيئة ما، من خبير في الميدان، الإجابة عن أسئلة معينة يتوقف على الإجابة عنها تدبير أمر مسألة تابعة للقطاع المعني. إن مثل هذه الثقافة غير موجودة في تقاليدنا التدييرية. ولذلك يبقى التدبير اللغوي في المغرب سواء على مستوى المؤسسات الحكومية أو الحزبية، رهين مبادرات الحدس وما يسمى بـ«الدمغي» سواء على مستوى صياغة الأسئلة، أم فيما يتعلق بوضع البرامج والخطط. زد على ذلك إن المؤهل لصياغة الأسئلة العلمية الكبرى المثورة للمعرفة بخصوص إشكال من الإشكالات التي يحس بها المجتمع دون أن يقوى على بلورتها، هم الباحثون الفرادى الأحرار، وذلك بمجرد فضول علمي، وليس استجابة لبرنامج أسئلة توجيهية تسطره مؤسسة معينة لتدبير البحث العلمي ولا لطلب مصلحة أو قطاع حكومي أو حزبي. أما المجتمع المدني والخطاب السياسي فيعبر عن الأسئلة بطريقة الحدسية المعتمدة على الرأي والمستعملة للخطاب شبه العامي، ومن ثمة فهما لا يصوغان الإشكالية صياغة علمية يمكن أن تنبني على أساسها مخططات للتدخل والتدبير، بل غالبا ما يتخذ فعلهما طابع التدافع والسجال السياسي الذي هو، في أحسن الأحوال، مؤشر على وجود إشكال معين دون تشخيصه، وغالبا ما يهتم السياسي بالوجه التدافعي ويفوته أن للأمر وجهها معرفيا.

ومع ذلك فمن الأكيد أن هناك مجهودات تأسيسية تبذل حاليا للدفع في اتجاه أكثر عقلانية، وذلك من خلال نصوص مؤسسة من قبيل «الميثاق الوطني للتربية والتكوين»، و«الظهير المؤسس للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية»، ثم من خلال البدء في تفعيل هياكل هذا المعهد، وكذلك من خلال مشروع أكاديمية محمد السادس للغة العربية والمجلس الأعلى للتعليم. ولكن هذا كله يحتاج بالضرورة إلى خطة عقلانية وآلية شفافة ومسطرة صورية لترشيد تزويد هذه المؤسسات بمواردها

من العنصر البشري المناسب لكل منها من حيث الكفاءة التكوينية والتجربة المهنية، هذا العنصر الذي تتحكم نوعيته في الدفع الفعلي بروح تلك النصوص في هذا اتجاه الفلاح أو الفشل، مهما كانت عبقرية إحصاء صياغة المشرع لتلك النصوص في اتجاه دون آخر. لكننا لا نجد لحد الساعة خطة ومساطر تضمن تلك الشفافية وذلك الترشيح، يستعان فيها، إن اقتضى الحال ذلك، كما تفعل ذلك مؤسسات عريقة على الصعيد العلمي وتدير شأن الأطر، بخبرات خارجية (*External Examiners*) لمعالجة ملفات المشاريع. إن ميكانيزمات اختيار العنصر البشري تبقى عنصرا حاسما في هذا المجال؛ وهي ميكانيزمات كانت تخضع في مغرب الأمس لاعتبارات الولاء المخزني فأصبحت اليوم تحكمها كيمياء التوازنات والتمثيلات القطاعية والفئوية: تمثيل الألوان الإثنو-جهوية والبيوتاتية، تمثيل الألوان السياسية-النقابية، تمثيل الألوان الأيديولوجية، تمثيل النساء تمثيل الإدارات المعنية، الخ. حتى إن الأمر يؤدي في النهاية إلى تمثيل كل الأطياف ما عدا المعنيين الأساسيين (خبراء التربية العامة، وخبراء المواد الدراسية، وخبراء التوقع والتخطيط بالنسبة للمجلس الأعلى للتعليم مثلا، الخبراء المناسبون حسب التكوين والإنتاج بالنسبة لأكاديمية اللغة العربية، ومثل ذلك بالنسبة للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وغير ذلك من المؤسسات السامية التي يعهد إليها بإنجاز الدراسات والخبرات).

س: في ختام هذا الحوار نريد منكم، الأستاذ المدلاوي، تحديد أهم القضايا التي يجب أن تركز عليها البحوث اللسانية العربية إن هي أرادت مساندة المركب والمحافظة على استمراريتها.

ج: كنت قد أجبت عن مثل هذا السؤال من خلال مشروع اقتراحي رسمي استجبت من خلاله لطلب التقدم بمشاريع لتسيير مؤسسة للبحث، وألتزم هنا بنشره وتعميمه في تفاصيله حينما يحل الوقت المناسب. وخلاصة ذلك المشروع فيما يتعلق بسؤالكم أنه يتعين على البحوث اللسانية العربية، إن هي أرادت مساندة المركب، أن تتجاوز العقلية النرجسية المتمثلة في التسليم المجاني بأن البحث اللساني باللغة العربية لا يمكن أن ينصب، وإلى الأبد، إلا على اللغة العربية ذاتها. إن تطوير الآلة الواصفة لهذه اللغة، والرفع من قدراتها التصورية، والمفاهيمية الاصطلاحية، والصياغية، أمور لا يمكن أن تحصل، كما هو شأن بقية اللغات،

إلا بانفتاح هذه اللغة وبجراتها على تناول لغات أخرى، قريبة أو بعيدة، بالدرس والوصف. فيما يتعلق بتجرتي الشخصية في ميدان التكوين اللساني للأطر - وبقطع النظر عن أبحاثي العلمية والمنشورة في هذا الباب وفي هذا الاتجاه الذي أرى أنه الأصوب لتطوير اللسانيات العربية، لم أشرف على عشرات وعشرات الأطاريح الأكاديمية بشكل يخل بشروط الإشراف لمجرد توسيع نفوذ الأستاذية بشكل إداري كما أشرت إلى تلك الممارسة سابقا؛ ولكن ما أشرفت عليه وتمت مناقشته إلى اليوم من أطاريح في قسم اللغة العربية تحديدا، يسير في هذا الاتجاه، اتجاه جعل العربية حاملا من حوامل المعرفة بها وبغيرها (أطروحة حول الاستفهام في العربية الفصحى، أطروحة حول إدغامات وإبدالات العربية الفصحى؛ ثلاثة أطاريح لسانية منسوبة حول الأمازيغية ما بين تركيب وصرف وأصوات؛ أطروحتان حول العبرانية). وأضيف أنه في اليوم الذي يسمع فيه المرء مثلا عن سلسلة من الأطاريح الجامعية تنجز باللسان العربي، وتناقش باللغة العربية، في شعب العربية، وتدور حول تنازع العمل (*Theta Role Conflict*) في العبرانية، أو حول قواعد الغنة (*Nazalization*) وأسسها في الفرنسية، أو حول انقطاع الجارّ عن المجرور (*Stranded Preposition*) في الإنجليزية، أو عن الجار المنقطع والمتحرك إلى موقع الصدارة (*Pied-piped*) (*Preposition*) في الإنجليزية والأمازيغية، أو عن أسس التركيب الحصري (*Cleft Construction*) في الأمازيغية أو في العربية المغربية الدارجة، أو عن أسس تحرك العناصر المرتبطة (*Clitic Movement*) في الأمازيغية، أو عن قواعد النبر (*Stress Assignment*) في العربية الحسانية أو في العربية القاهرة، إلى غير ذلك من الميادين البكر، إذ ذاك سيقوم البرهان العملي ليس على وجود لسانيات عربية - إذ اللسانيات لسانيات وكفى - ولكن على أن اللغة العربية قد اقتحمت بالفعل ميدان اللسانيات كلغة منتجة للمعرفة وحاملة لها. وما لم يتم هذا فإن العربية ستبقى مجرد «لغة كتاب»، في حدود السقف الاستمولوجي المعرفي الذي رسمه التراث المؤسس كسقف لعلوم العربية من نحو، وصرف، ومعجم، وبلاغة، في حدود وظيفة هذه العلوم كمجرد علوم آلة إنما تُطلب في حدود ما يخدم علوم الشرع (قراءات، تفسير القرآن وإبراز إعجازه، تحقيق متن الحديث، استنباط الأحكام من

النصوص) التي تمثل الغاية المعرفية. وتجدد الإشارة إلى أن القوة الأيديولوجية لهذا الحصر المعرفي التأسيسي لعلوم العربية كان قد حال حتى دون استنفاد كافة الإمكانيات التي يسمح بها سقف الوضع الاعتباري لعلوم الآلة نفسه؛ ذلك أن قوة الربط الأيديولوجي للدرس اللغوي العربي بغائية معالجة النصوص الشرعية، وما ترتب على ذلك من ربط للغة نفسها بالقداسة، في تداخل كل ذلك مع القيم القومية، قد حال حتى دون الانفتاح المقارن لهذه اللغة على قراباتها اللغوية من عبرانية وسوريانية، وعلى القرابات المليية من علوم الصحف الأولى. فكم هو عدد المفسرين الذين يعرفون مثلاً بأن المعنى الحقيقي الأصلي لكلمة «ملة» ذات الأصل العبراني (ملة أو مُلة מוללה) هو «الختان»؟ أي أن «ملة إبراهيم» (מוללת אברהם) تعني في أصل لغة الصحف الأولى «ختان إبراهيم»، الذي هو ختم رمزي وختامٌ لما أخذ الله «ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون إلا الله، وبالوالدين إحساناً، وذوي القربى، واليتامى والمساكين» (البقرة 83)؛ فقد ورد في الاصحاح 17 من سفر التكوين ما يلي: (17: 9) ثم قال الله لإبراهيم «أما أنت فتحفظ عهدي، أنت وذريتك من بعدك جيلاً بعد جيل. 17: 10 هذا ميثاقي الذي تحفظونه بيني وبينكم، أنت وذريتك من بعدك: يُختَن كلُّ ذكر منكم. 17: 11 فتختنون لحمَةَ غُرلتكم؛ ذلك ميثاق بيني وبينكم»؛ ومن ذلك المعنى الحقيقي للملة (أي ختان الميثاق) فاض معنى «الدين» عن طريق النقل بالمجاز («قل إنني هداني ربي إلى صراط مستقيم، دينا قيماً، ملة إبراهيم حنيفاً؛ وما كان من المشركين» الأنعام 161). هذا مجرد مثال من أمثلة كثيرة.

د حسن باكلا

سن: لقد أشار العالم الأنثروبولوجي كلود ليفي ستراوس إلى أن اللسانيات بفضل توجهها العلمي ستصبح جسرا تعبره كل العلوم الإنسانية الأخرى إن هي أرادت أن تحقق نصيبا من العلم. ولا أحد اليوم يستطيع أن يشكك في تحقق هذه النبوءة، ما الذي يجعل اللسانيات تشغل صدارة العلوم الإنسانية وتستاثر بكل هذا الاهتمام؟

ج: ما قاله ستراوس إنما كان تجسيذا لفكرة أحد رواد علم اللسانيات الحديث، ليونارد بلومفيلد، وهي حقيقة واضحة؛ ذلك لأن هذا العلم يستأثر بأهم ظاهرة اجتماعية نفسية في الكون، ألا وهي اللغة الإنسانية؛ فاللغة بمثابة الروح في جسد البشرية. وقد كان هذا العلم سببا لنشوء الكثير من العلوم اللغوية الفرعية كعلم اللغة الاجتماعي وعلم اللغة النفسي وعلم اللغة الحاسوبي، الخ. كما أن هذا العلم كان سباقا إلى التوجه نحو فكرة انصهارية فروع العلوم وتلاحمها والتشابك الكبير بين العلوم بشتى أنواعها وأساليبها. فالعلوم جميعها، الإنسانية منها والطبيعية، إنما تواجدت لخدمة البشرية ومصالحتها المتنوعة والمتعددة. وليس أدل على هذه المكانة الرفيعة لهذا العلم من وجود كرسي له في أكبر وأهم صروح العلوم والتقانة في الولايات المتحدة الأمريكية، ألا وهو معهد ماساشوسيتس للعلوم والتقانة.

س: في ظل هذا (المعطى) المعطيات، ما هو تقويمكم لحصيلة البحث اللساني في الثقافة العربية بعد مرور أزيد من نصف قرن على تعرف الثقافة العربية على البحث اللساني بمعناه الحديث؟

ج: في رأيي الشخصي، لم تحدث هناك نقلة كبيرة على مستوى البحث اللساني العام. تصدر بين الحين والآخر دراسات وأبحاث جامعية يغلب عليها طابع التطبيق للنظريات الحديثة على اللغة العربية في الغالب أو بعض اللغات الأخرى في النادر، ولا نجد في أكثرها ما يضيف جديدا إلى علم اللسانيات العام. كما لا نجد في الأفق القريب علامات لاستحداث نظريات يمكن تطبيقها على اللغات عموما. ومما يجدر ذكره أن أقسام اللغات الأجنبية في الجامعات أكثر عطاء وحماسا ودقة

في أبحاثها اللسانية من أقسام اللغة العربية.

س: هذا التشخيص يلخص الوضع الحالي للدرس اللساني في ثقافتنا، وهو وضع نعتبره نتيجة طبيعية لملاسات التلقي، كما يفيد وجود عوامل خارجية، يمكن أن نعتبرها من قبيل العوامل المرتبطة بسوسيولوجيا العلم، لكن هذا لا ينفي وجود مبادئ داخلية للعلم اللساني لم تتحقق، أعني الشروط الضرورية لنشأة العلم وتطوره، ومن ذلك-بحسب بحث قمنا به في هذا المجال- غياب كتابة لسانية تمهيدية (تيسيرية) تقدم اللسانيات إلى القارئ المبتدئ بالشكل الصحيح، وعدم القدرة على مواكبة المستجدات اللسانية، ثم اعتبار اللسانيات من العلوم الكمالية... إضافة إلى أسباب أخرى سيأتي الحديث عنها.

ج: أعتقد أن هذا يفسر جزءا من المشكل القائم حاليا. ويمكن إضافة العديد من الأسباب التي تعوق تقدم علم اللسانيات العام في الوطن العربي. من ذلك -في رأيي- أن هذا العلم الحديث ذاته ظهر في العالم الغربي منذ بداية القرن العشرين وكان نتيجة حتمية لوصول علم اللغة المقارن إلى نهاية طريقه تقريبا من ناحية، وإرهاصات الحربين العالميتين وما تحتاجه من الاهتمام اللساني بلغات الشعوب المختلفة وحضاراتها من ناحية أخرى. علاوة على ذلك، فصل أقسام اللسانيات والصوتيات عن أقسام اللغات المحلية وآدابها مما أدى إلى الإبداع والتطور اللامتناهي في إنتاج النظريات الحديثة مع ربطها أحيانا بالتراث اليوناني والروماني والهندي وغيره. كما أن تراكم المعلومات اللغوية في عهود الاستعمار كون قاعدة صلبة للتطور اللساني. ولا يمكن أن نفصل ذلك عن الدوافع الإبداعية لدى علماء اللسانيات الغربيين عندما وجدوا أنفسهم في تنافس متزايد بين دفتي بحر المانش من جهة وبين جنبي المحيط من جهة أخرى.

س: واقع البحث اللساني العربي يتعارض مع القسمة العقلية التي تقتضي أن يكون هذا البحث رائدا؛ بالنظر إلى الإرث العربي الزاخر في هذا المجال، وهذا ما يجعل هذه المعادلة جد معقدة، بل وغير مفهومة؟

ج: حقا، هذه المعادلة صعبة للغاية. لقد ترك لنا سلفنا تراثا ضخما لم ننته حتى الآن من كشف أسرارهِ وأفكارهِ. وما بين أيدينا الكثير منه نستطيع أن نكون منه نظريات عامة في مجالات لسانية كثيرة. وقد أسهم في تكوينه وتطبيقه ونشره

علماء ناطقون بلغات غير العربية متعددة. إلا أن من المحدثين من طبع الكثير من الدراسات اللغوية العربية بطابع التقديس لبعض هذه الأفكار، مع أن الدراسات لم تكن سوى اجتهادات علمية قام بها أسلافنا -رحمهم الله- يمكن نقلها إلى اللغات الأخرى وتطبيقها عليها. وهناك دراسات عربية وغربية وشرقية تظهر أهمية التراث اللغوي العربي الإسلامي وإمكانية تطبيقه في مجال اللسانيات والصوتيات بشكل عام. ومن الأمثلة على التطبيق قديما ما أخذته الدراسات العبرانية في الأندلس من النحو العربي منهجا ومصطلحا وفكرا من دون الإشارة إلى مصدره العربي الإسلامي في معظم الأحيان، ومن ثم نقله إلى الكثير من أنحاء أوروبا في العصور الأوربية الوسطى وما بعد ذلك.

س: يتخذ هذا الصراع مظهرا تلخصه المعادلة: النحو ≠ اللسانيات، التراث اللغوي العربي ≠ اللسانيات؟

ج: لا يمكن لعام من العلوم أن يتقدم ويتطور في ظل الصراع. فعلم العربية ذاتها نشأت وترعرعت عندما توفر لها الجو الآمن والرعاية الرشيدة والعلماء المخلصون الذين نذروا أرواحهم وأوقاتهم لخدمة هذه العلوم وبلورتها ونشرها. كما أن علماءنا من السلف الصالح كانوا موسوعيين في تلقيهم للعلوم وفي طروحاتهم وكتاباتهم، الأمر الذي نفتقده لدى الكثير من الباحثين والدارسين المتخصصين في علم من العلوم أو حتى في واحد من فروعها المختلفة. والأرجح أننا نرى في معظم دراساتنا اللغوية فريقين كبيرين على طرفي نقيض. فعلى طرف، نجد فريق التراث اللغوي الذي يشكك في كل ما هو جديد وحديث في الدرس اللغوي المعاصر، وكأن الأول لم يترك للأخر شيئا. ويقف على الجانب الآخر فريق يكاد لا يعرف شيئا عن التراث الحضاري واللغوي فهو ينساق وراء النظريات الحديثة من دون دراية أو علم بأن دراسات السلف قد سبقت الفكر اللساني المعاصر إلى حل مشكل لغوي أو إثارة نقطة غير هامة في عرف اللسانيين المحدثين. والمطلوب اليوم هو توافر فريق كبير من الباحثين اللغويين القادرين على هضم وفهم التراث اللغوي بمعناه الشامل لجميع علوم العربية إلى جانب التعمق في الفكر اللساني الحديث. فأجيانا الحالية مطالبة بأمرين هامين: أولهما المحافظة على التراث وإبراز نظرياته

وتقويمها في ضوء العلم الحديث ومناهجه؛ وثانيهما ربط التراث بالفكر المعاصر والإفادة من كل ما هو جديد وحديث شريطة توافقه مع أعرافنا وتقاليدينا الحضارية الأساسية.

بعد هذه المقدمة التي ما كان هناك بد من وضعها، نعود إلى السؤال المطروح. وهو المعادلة غير العادلة لدى بعض المفكرين، بل إن بعضهم يرون أنهم هم اللغويون الأفتحاح. ولا أحد يشك في هذا الادعاء. ولكن من الخطأ الاعتقاد بأن علم اللسانيات العام ينحصر في النحو العام أو في النحو العربي مثلاً؛ لأن هذا العلم الجديد يتفرع منه ما يربو على خمسين علماً لسانياً أو فرعاً له. والنحو بمعناه العام (الذي يشمل علم تراكيب الجمل، وعلم الصرف، وعلم الأصوات اللغوية) أو بمعناه الخاص (الذي ينحصر في علم تراكيب الجملة) إنما هو فرع من العلوم اللسانية؛ فإذن، ليست هذه معادلة صائبة وبخاصة عندما يشار إلى نحو لغة بعينها. صحيح أنه في علم اللغة الوصفي أو البنيوي يحتل النحو مكانة جوهرية في ذلك المنهج العتيق في نظر الكثيرين. كذلك يعد مجانباً للصواب من يرى أن التراث اللغوي العربي هو علم اللسانيات بعينه. ذلك لأن اللسانيات في تفرعاتها وتفصيلها قد تحتوي التراث اللغوي العربي وغير العربي، إلا أن هذا العلم أشمل من ذلك؛ فهو لا ينحصر في لغة أو لغات بعينها بل يدرس ظاهرة كونية، هي اللغة الإنسانية بجميع مظاهرها ومحتواها وتفصيلها الداخلية والخارجية وتطبيقاتها العملية في المجالات الحيوية كافة. أما التراث اللغوي العربي، فإنه يتحتم أن يُعطى أهمية بالغة وعناية فائقة من البحث والدرس ونبش مكنوناته ولمّ متفرقاته ونشر مخطوطاته والعمل على إبراز النظريات العلمية التي انبنى عليها أو التي تقف خلفه، بدلا من ترديد طروحاته ومقولاته عن طريق التلقين والحفظ بعيدا عن التطبيق العملي في كثير من الأحيان. لذا يتوجب على المسؤولين في الجامعات النظر في إعطاء أهمية كبرى للدراسات اللغوية العربية حتى لو تطلب الأمر فتح قسم خاص للتراث اللغوي العربي والإسلامي يهتم باللغة العربية وتراثها إلى جانب دراسة لغات الشعوب الإسلامية في داخل الوطن العربي بخاصة والعالم الإسلامي بعامته. وفي هذا إثراء للدرس اللغوي العربي الإسلامي. هذا حلم يراود الخيال، فهل هناك من

جامعة عربية تحقق هذا الحلم الكبير الذي أرى أنه يسير في خط التضامن الإسلامي علميا وحضاريا؟!!

س: تواجه اللغة العربية مجموعة من التحديات في سياق دولي عولمي غير مسبوق يندر بالابتلاء والابتلاع، حيث يتحدث الكل بنهم وهرج عن العولمة واقتصاد المعرفة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فماذا أعد العرب للغتهم في هذا الصدد؟ وما هي أهم التحديات التي سيواجهونها في نظركم؟ وكيف يمكن مواجهتها؟

ج: ربما نجد بعض الإجابة فيما سبق. والحقيقة تقال إن الإعداد للتحديات المستقبلية لم يتم بعد. فما زالت هناك هوة كبيرة بين الباحثين التقليديين والمحدثين، ولا تزال الشكوك الوهمية تقبع في أذهان الدارسين. لا بد من تضافر الجهود العلمية بين الفرقاء من أجل خدمة اللغة العربية الفصحى درسا وبحثا على المستويين النظري والتطبيقي ونشرها محليا ودوليا بالطرق العلمية الحديثة. وحتى يتم ذلك لا بد من إنشاء منظمة أو مركز رئيس، على غرار المركز الثقافي البريطاني مثلا، تشترك فيه الدول العربية جلها إن لم يكن كلها؛ علما بأن خدمة العربية واجب وطني وقومي معا. يعمل هذا المركز تحت مظلة اليونسكو العربية والأيسيسكو الإسلامية وتنفق عليه الدول العربية والبنك الإسلامي للتنمية بسخاء ما أمكن حتى يقوم بفتح فروع له حول العالم. تكون هذه الفروع مزودة بأحدث المناهج، وأفضل الكتب والقواميس التعليمية والعلمية، والمدرسين من ذوي الخبرة والإبداع، وأحدث أجهزة تعليم اللغات، كاستخدام الإذاعة والتلفاز والمختبرات اللغوية المطورة والفيديوهات والأقراص الممغنطة والإنترنت. وغير ذلك مما يسر عملية تعليم اللغة العربية ونشر الحضارة العربية الإسلامية من خلال هذه المراكز. ولا شك أن اللغة الإنجليزية بعلمها ودراساتها وأبحاثها وتقنياتها المتجددة ستستغل الوضع الراهن، إلا إذا توافرت العزيمة العربية وتوافقت من أجل مستقبل الأجيال. وفي اعتقاد الكثيرين أن هذه التحديات لا يمكن مواجهتها إلا بالتضامن العربي علميا ومعرفيا وعمليا.

س: ما هي متطلبات تقليص الفجوة الرقمية بين العربية واللغات المتقدمة معلوماتيا؟

ج: إن من يعتز بحضارته ولغته لا بد أن يعمل من أجلهما وي بذل جهده في سبيل تقدمهما. غير أن الفجوة بين العربية واللغات المتقدمة معلوماتها كبيرة جدا. لا بد من أن نخطو خطوات ثابتة وجريئة في الاتجاه الصحيح. لا بد من مراجعة حاضرنا مراجعة دقيقة وواعية لنرى أين نحن من اللغات المتقدمة. نرى ما إذا عملت اليابان والصين، مثلا، في لغتيهما. نرى كيف احتلت اللغة الإنجليزية المكانة الحالية، ونرى كيف تطورت لتكون اللغة الأولى في المحافل الدولية ولغة الإنترنت. للغة العربية تاريخ طويل وحافل وقد سبق أن كانت العربية اللغة الأولى في العالم القديم. كيف وصلت إلى تلك المنزلة الرفيعة. الفارق الكبير حاليا ليس هو الاستخدام الأمثل للتقنيات وإنما صنع هذه التقنيات وتطبيقاتها وتسويقها في التجارة العالمية التي هي بيد الغرب أكثر منها في يد الشرق.

س: لماذا لا توجد اتجاهات أو تيارات أو مجموعات علمية تتخذ العربية موضوعا لنظرها في كل أبعادها ومستوياتها اللسانية؟ لأن العربية عربيات؟ عربية قديمة تراثية، وعربية مقدسة، وعربية وسطى هي المستعملة الآن في التداول المكتوب صحافة وفنا؟

ج: لا أعتقد أن كل هذه الأسباب هي الوحيدة والحقيقية لنشوء التيارات والاتجاهات العلمية في الوطن العربي. ففي الماضي قامت هناك مدارس نحوية ولغوية مشهورة على مستوى العالم الإسلامي وشارك في كل منها علماء أفاض، تُرجم لكثير منهم في كتب الطبقات الخاصة بمدارسهم، لا يزال حتى اليوم نستشهد بأرائهم السديدة بل ونجتز مقولاتهم الصائبة. ما ينقصنا اليوم هو العمل الدؤوب لخدمة لغتنا وحضارتنا بعيدا عن المصالح الشخصية والأهواء الفردية. وقد نشأت هذه المدارس بدوافع عدة: منها ما هو ذاتي محض، ومنها حب اللغة العربية والحضارة الإسلامية، ومنها التنافس الشريف بين علماء المدارس المتنوعة، إلى جانب التشجيع الذي لاقاه العلماء من ولاة الأمر ومن ذوي المناصب العلية في بلاطات الحكام. ومن الملاحظ ندرة اللقاءات العلمية بين الباحثين العرب من جهة وبينهم وبين الباحثين من غير العرب من جهة أخرى. وإذا ما قارنا الندوات الشهرية والفصلية والسنوية للغة الإنجليزية مثلا والندوات حول العربية نجد الفرق واسعا جدا لدرجة أنه لا يوجد أي مجال للمقارنة لا كمّا ولا كيفا. أما توصيات ندوات

العربية الرسمية فتبقى حبيسة بين دفتي وقائع هذه الندوات النادرة.

س: كيف يمكن للغة العربية أن تصبح فاعلة في محيطها؟ وما هي المشاكل التي تعترض سبيل المعالجة الآلية العربية؟

ج: من المعلوم بدهيا أن اللغة، كظاهرة اجتماعية، تنهض بنهضة أهلها وتضعف بضعفهم وقد تموت إذا اختفى أثر مستعمليها ولم تبق لهم باقية. ينطبق هذا على اللغة العربية وغيرها من اللغات الحية. وقد مرت العربية بمراحل مختلفة: فقد كانت لغة العلم والسياسة والمال في العصور الذهبية الأولى قبل ظهور اللغات الأوروبية الحديثة. أما اليوم، وقد تراجعت العربية مسافات طويلة إلا أن فيها الحيوية والمرونة التي تسهل على أهلها النهوض بها ثانية لتقف في مصاف اللغات العلمية. وهذا يتطلب تكريس الجهود والعمل المضني من العلماء وتشجيع الباحثين ماديا ومعنويا لتكثيف جهودهم في خدمة اللغة العربية. وليس هناك من عذر اليوم عن مواكبة الركب العلمي فقد توافرت وسائل البحث العلمي وتقنياته وبرزت مراكز البحوث العلمية المهمة باللغة العربية في الغرب بل ظهرت هناك جمعيات ومنظمات للغة العربية فاعلة بندواتها ومؤتمراتها الدورية، وبما تنتجه من أبحاث دقيقة ومنشورات علمية ومجلات متخصصة. وقلما تجد الحضور من الباحثين في الوطن العربي. ولا شك أن التواجد في هذه الندوات مفيد جدا للتلاقح العلمي والتواصل الفكري ومعرفة أحدث المستجدات النظرية والعملية. أما فيما يتعلق بالشق الثاني من السؤال، فهناك مشاكل متعددة تعترض طريق المعالجة الآلية العربية. منها الخوف من خوض التجربة الجديدة لقلّة التدريب، أو ضعف الإخلاص في العمل، أو عدم بذل الجهد الكافي، أو لفقر المكتبات العربية وقلّة أو ندرة الكتب العلمية المتخصصة مقارنة بالمكتبات الغربية والخدمات التي تقدم فيها. وكثيرا ما تؤلّف أو تؤلّف البحوث بهدف شخصي أو لأسباب الترقية العلمية في أغلب الجامعات العربية. ناهيك عن عزوف البعض عن المشاركة في البحث العلمي بسبب عدم توافر وسائل البحث التقنية أو قصور في الإعداد الفني أو الإبداع التقني وعدم القدرة على مجاراة التطور والتقدم التقني والفني في الغرب. وتظل الأعمال اللسانية والتقنية في دور التقليد ومرحلة المحاكاة والاستهلاك وفي

أغلبها تظل هذه الأعمال تحت مستوى الإبداع العلمي المطلوب.

س: ما دور المجامع اللغوية في النهوض بالعربية على مستويات التنظير والممارسة؟ وهل قامت بواجبها فعلا؟

ج: منذ العشرينات من القرن الماضي والمجامع اللغوية العربية تظهر واحدة بعد الأخرى كما أن هناك اتحاد عربي للمجامع. والحقيقة تقال: إن هذه المجامع قامت بدور كبير في النهوض باللغة العربية على مستوى التنظير. أما على المستوى التطبيقي والممارسة العملية فهي محدودة العدة والعدد، وينقصها الدعم المادي والمعنوي الرسمي والإعلامي إلى جانب الفرق العلمية العملية التي تسهم في إعداد الاستبانات وجمع المعلومات الشفوية والبيانات اللغوية واللهجية محليا وإقليميا وتدوينها والتعريف بها ونشرها. كما أن مما يؤخذ على المجامع المتعددة وكثرتها في الوطن العربي من دون الجدوى العلمية الكبرى التي يتوقعها الدارسون والباحثون. فالمجامع في حاجة ماسة إلى الحوافز والأيدي العاملة في الميدان أكثر من العمل المكتبي أو الإداري. كما أنه يتعين تعاون المجامع مع الجامعات والمؤسسات التعليمية وغيرها حتى تكون أعمال المجامع صورة وانعكاسا للواقع بدلا من البرج العاجي الذي لا تزال تنتصب فيه بعض هذه المجامع.

س: كيف تقومون واقع المعجمية العربية؟ وكيف يمكن أن تسهم في خدمة اللغة العربية؟

ج: لاشك أن المعاجم لها دور كبير في خدمة اللغة ومثقفها وباحثيها، إلى جانب تيسير مجالات الترجمة. والمعاجم العربية، مع كثرتها عددا، إلا أن الكثير منها ما هو إلا نوع من المسارد اللغوية وبخاصة ثنائي اللغة أو متعدد اللغات منها. ولا تزال المكتبة العربية تفتقر إلى المعاجم العربية-العربية بمتونها الغزيرة وشروحاتها الوفيرة ووسائل الإيضاح من الصور والرسوم الوافية. على أن تكون المتون مشتقة من اللغة الفصيحة المعاصرة القائمة على النصوص التراثية والحديثة، ومبنية على العمل الميداني والاستيعابي. ومما ينقص المكتبة العربية المعاجم الأحادية اللهجات العربية المختلفة لمعرفة صلتها بالفصحى من جهة واللهجات العربية الأخرى من جهة ثانية. كما ينقصها المعاجم الإلكترونية بالصوت والصورة

معا وبخاصة بعد أن أصبحت هذه التقنية ميسرة ومتداولة وسبقتنا إلى استخدامها لغات كالإنجليزية والفرنسية واليابانية والصينية. ونتمنى أن يأتي اليوم الذي نرى فيه المعجم العربي بمواصفاته الكاملة الحديثة على الشبكة العنكبوتية العالمية لما في ذلك من خدمة جلّى للمترجمين من ناحية، ولترجمة الآلية من جهة أخرى. ولا يفوت القول هنا إن المكتبة العربية تحتاج أيضا إلى المعاجم اللغوية التاريخية التي توفي العربية حقها اللغوي والدلالي والحضاري والتأريخي واستعمالاتها في مختلف الأمكنة والأزمنة والعصور المتعاقبة. وإذا ما تحدثنا عن الترجمة البشرية منها والآلية نجد على الفور النقص الكبير في أدواتها ومنها فقر اللغة العربية في القواميس والمسارد العلمية ثنائية اللغة، كما أن التركيز على اللغة الإنجليزية، وأحيانا بعض اللغات الغربية الأخرى، أدى إلى افتقار العربية إلى الترجمة من لغات عريقة وحديثة كالصينية واليابانية والهندية وغيرها مما قد يضيف الكثير إلى علومنا وثقافتنا، وبالأخص عندما يتكلم البعض عن حوار الحضارات مثلا.

س: لاحظ عالم اللسانيات روبنز أن معظم السمات التي تميز التاريخ المعاصر في الغرب قد نشأت في عصر النهضة، واستمرت دون انقطاع حتى الوقت الراهن، وأن الكثير من تلك السمات كان له تأثير مباشر في الاتجاهات التي اتخذتها الدراسات اللغوية فيما بعد. والواقع أن ما لاحظته روبنز بالنسبة إلى عصر النهضة في الغرب يمكن تعديته إلى عصر النهضة العربية وما صاحبه من ردود فعل كان للجانب اللغوي حظه الوافر منها. فأسئلة النهضة حاضرة بشكل جلي في الفكر اللساني العربي، حيث يمكن أن نميز بين اتجاهات مختلفة: اتجاه طفرّي (حدثي)، واتجاه تراثي (تقليدي) واتجاه توفيقّي، والأكثر من هذا أن هذه الاتجاهات تظهر أحيانا في الاتجاه الواحد. هذا ما حكم على الثقافة العربية عموما، واللسانيات خصوصا، باجترار قضايا هي في غنى عنها. نتساءل هنا: ما موقع الفكر العربي من الفكر اللساني الحديث؟ ثم ألم يحن الوقت بعد لتقويم هذه الحويلة، والخروج من هذه الدوامة.

ج: لا يزال الفكر العربي، بشكل عام، متوقعا على نفسه فيما يتعلق بالفكر اللساني العام. والفرق بين عصر النهضة في الغرب وعصر النهضة العربية أن الأولى سبقت الثانية بقرون من ناحية، ثم إن عصر النهضة في أوروبا كان مقترنا بالنهضة العلمية والصناعية والإبداعية من ناحية ثانية، كما أن عصر النهضة العربي كان في

ظل الاستعمار الذي لم يهيئ له الحرية الكافية للتطور والتطوير العلمي والصناعي من جهة ثالثة. فمجال المقارنة محدود بين العصرين. ولا تزال الدراسات اللسانية تسير في الفلك نفسه والمرجعية ذاتها مع فارق ومساحة من الحرية الفكرية المفترضة. وترجع ظاهرة التقوقع اللساني إلى التركيز على بعض اللغات الغربية دون اللغات الأخرى الغربية منها والشرقية التي ظهرت إنجازاتها في المحافل الدولية كالمؤتمرات والندوات الدورية التي تعقد كثيرا وبعيدا عن الوطن العربي. ولم يحن الوقت بعد للمراجعة والتقويم اللساني الشامل. وفي رأيي أنه إذا لم تؤسس كليات وأقسام علمية للسانيات والصوتيات العامة في جامعاتنا لإيجاد الكوادر المتخصصة في العلوم اللسانية والصوتية المتنوعة فإننا سنظل في الدوامة الحالية المهمة ببعض اللغات، وليس اللسانيات والصوتيات العامة، كما هو حادث في كليات اللغات والترجمة في الوطن العربي. والأمل معقود ومفترض على كليات وأقسام اللسانيات والصوتيات العامة في عقد الندوات والمؤتمرات العلمية والحلقات العلمية ونشر الوعي اللساني والصوتي عن طريق المحاضرات ونشر الكتب والمجلات اللسانية والصوتية العامة بين المثقفين المدارس والمعاهد. كما أن هذه الكليات أو الأقسام الجديدة ستخدم أقسام اللغات وكليات الترجمة على غرار ما هو معمول به في البلدان الغربية. ومما لا شك فيه أيضا أن اللسانيات والصوتيات العربية ستفيد كثيرا من هذه الكليات والأقسام اللسانية العامة المؤسسة باللغة العربية. كما أن هذا سيساعد في الاهتمام بلغات الشعوب الإسلامية وعلى رأسها اللغة العربية.

س: نجد اليوم شبه إجماع على ضعف العربية في مؤسسات التعليم في مختلف الأسلاك، وهو وضع يندر بالكارثة، في ظل معطيات تفرض أن يكون الوضع معكوسا تماما؟ بم تشخصون هذه الظاهرة؟

ج: يعود ضعف اللغة العربية في مؤسسات التعليم إلى أسباب كثيرة: منها ما هو متعلق بالمنهج الدراسية، ومنها ما هو متعلق بالمدرسين وإعدادهم، ومنها ما هو متعلق بالكتب الدراسية، ومنها ما هو متعلق بأساليب التعليم ذاتها. ولا تعليق هنا، إذ العبرة بالنتائج. والنتائج الحالية في التعليم العام والجامعي تثبت هذا الضعف الذي نواجهه. وأرى أن نشر الوعي اللساني في مختلف الأسلاك سيساعد في تخطي هذه العقبات.

س: يبقى إسهام اللسانيات العربية في اللسانيات العالمية محدودة جدا، ولا يكاد يذكر من اللسانيين العرب إلا من لهم كتابات باللغات الأجنبية. هل هذا الأمر تعتبرونه طبيعيا ولماذا؟

ج: ليس هذا الوضع طبيعيا على الإطلاق. ولكن الظروف الحالية، وبخاصة عند حضور المؤتمرات الدولية خارج الوطن العربي، يتحتم على العديد من الباحثين استخدام اللغات الغربية كالإنجليزية والفرنسية أمام الجمهور الذي يتابع الأبحاث اللسانية أولا بأول. وقد يصدق في هذه الحالة قول القائل «زامر الحي لا يطرب». فبعض الأبحاث اللسانية قد لا تفهم أو قد تظهر غريبة عند كتابتها باللغة العربية لحدائتها من جهة، أو لأنها تطبق نظرية ليست معروفة بعد في اللسان العربي. وكلتا الحالتين تجبران الباحثين على استعمال لغات البحث العلمي الأخرى.

س: يبدو أن التحديات التي تعترض سبيل اللسانيات العربية كبيرة، لكن ما يعمق من طبيعة الإشكال هو أن اللسانيات في ثقافتنا لم تستطع لحد الآن إيجاد حلول عملية لمشاكلها الخاصة، أشير في هذا السياق إلى بعض الإشكاليات التي ظلت تؤرق البحث اللساني العربي منذ زمن بعيد، كتلك المرتبطة بالمصطلح والتعريب؟

ج: قضايا اللسانيات العربية التي تستحق البحث كثيرة جدا. من ذلك قضية المصطلح والتعريب، وكذلك قضية الفرق بين علم اللغة وفقه اللغة اللذين يدرسان في كثير من الجامعات العربية كمادتين لغويتين مستقلتين، إلى غير ذلك من القضايا التي تعتبر فرعية في الدراسات اللسانية. فوجود كليات أو أقسام للسانيات العامة، وأقسام للسانيات العربية بخاصة على النسق المطروح سابقا، يزيل مثل هذه الإشكاليات الفرعية والتي يعتبر البعض أنها إشكاليات لا يمكن أن تُحلّ. ولا بد من العبرة بما حدث ويحدث في اللغات الأخرى كاليابانية والصينية والكورية وغيرها من اللغات التي تكيفت وتصالحت مع المصطلحات الأجنبية بل وتقدمت على دول عربية كثيرة في حل هذه المعضلات اللغوية. كما أن تجربة أسلافنا في مواجهة المصطلحات العلمية والتكيف معها والتعامل بها خير مرشد ودليل على إزالة هذه الإشكاليات إن جزئيا وإن كليا. ويجدر القول إن هذه الإشكاليات، إن قبلنا بهذا التعبير، ما هي إلا جزئيات متفرقة، فلا بد من دراسة الكليات والعموميات

لحل ما يسمى بالإشكاليات، مهما كان حجمها أو نوعها.

س: ماذا تقترحون بهذا الخصوص، من الناحية المنهجية تحديداً؟

ج: كما أسلفت القول، إن دراسة هذه الظواهر الجزئية لن تتم إلا بدراسات وأبحاث كلية معمقة، ولن تتم مثل هذه الأعمال إلا بفتح كليات أو أقسام للسانيات العامة على وجه العموم، أو اللسانيات العربية على وجه الخصوص لتخصصها الدقيق في هذه الأمور بدلا من تناول الجزئيات بعيدا عن معرفة جذورها واستئصال شوائبها. وقد قام أكثر لغات العالم المتقدم بالأخذ بهذا المبدأ الكلي فاستطاعت أن تخرج من هذه الإشكاليات بالدراسات والأبحاث وإقامة المؤتمرات والندوات الدورية المكثفة والعمل الدؤوب من أجل خدمة لغاتها.

س: ما هي السبل الكفيلة في نظركم بإنجاح مشروع الإصلاح اللغوي العربي؟
نقصد تحديداً أهم القضايا التي يجب أن تركز عليها البحوث اللسانية العربية إن هي أرادت مسيطرة الركب والانتقال من مرحلة الاستهلاك إلى مرحلة الإنتاج؟

ج: أعود فأقول إن المشاكل اللغوية لا يمكن أن تُحل بالطرق المعمول بها في الوقت الحاضر. فها قد مر أكثر من نصف قرن من الدراسات ووجهات النظر المختلفة لحل إشكاليات العربية من دون أن نصل أو نتوصل إلى حلول مرضية. فالقضية أكبر من تناول الجزئيات منفردة مستقلة عن إطار عام ومظلة كبرى تُعالج فيها القضايا اللغوية مجتمعة نظرا إلى تداخل هذه الإشكاليات، ولأنها تصب في النهاية في نهر واحد ألا وهو خدمة لغة الضاد العريقة. ولا بد من الاهتمام بالبحث العلمي في قضايا تراثنا اللغوي وربطها بالعلوم اللسانية الحديثة، وكما أبدى أسلافنا اهتمامهم باللهجات العربية فإن الاهتمام العلمي الحديث بهذا الجانب مطلب أساسي لمعرفة أسرار لغتنا وإدراك كنهها وأبعادها من الزوايا اللغوية كافة. وهكذا فإن الدراسات اللغوية الجزئية ليست بتلك الجدوى العالية إلا إذا تمت دراسة الجزئيات في إطار العموميات والكليات اللسانية وعندها يتحقق الحل الشامل الكامل أو المتكامل.

س: عرف تعريب التعليم العالي نجاحا كبيرا في بعض الأقطار العربية، ما الذي يجعل هذه التجربة لا تعمم في باقي الأقطار العربية الأخرى؟

ج: القرار الحكيم وتحديد الأهداف السامية والنية الصادقة والعمل الجاد المتواصل من الدوافع الأساسية التي أدت إلى تعريب بعض العلوم في بعض الأقطار العربية. وكان من المفترض أن تعمم هذه التجربة إلا أن هناك من العوامل ما دفع إلى الاتجاه المعاكس. والجامعات العربية مطالبة باتخاذ القرار الإيجابي حتى لا تظل العلوم مقيدة ومرتبطة باللغات غير العربية. ويأتي التعليم العالي في مقدمة الدفاع عن العربية في ظل الهيمنة العلمية والعولمة الحديثة. وإنه لمن غير الإنصاف أن تظل بعض علومنا تلقن وتدرس في معظم جامعاتنا ومعاهدنا بلغات غير العربية، بعد أن كانت العربية هي لغة العلوم والحضارة الإسلامية شرقا وغربا لفترة طويلة من الزمن. ومع التشجيع الكبير لتعلم اللغات الأجنبية وإتقانها، إلا أن الدراسات اللسانية أثبتت أن التعليم باللغات القومية أكثر نفعاً وأعظم جدوى. ولأسلافنا تجارب في تعريب العلوم من لغات مختلفة يمكن أن نستفيد من هذه التجارب الاستفادة القصوى.

س: ما هو تقويمكم لحصيلة الترجمة اللسانية في الثقافة العربية (الكتب اللسانية المترجمة إلى اللغة العربية)؟ وكيف يمكن للسانيات أن تسهم في تقدم البحث اللساني في الثقافة العربية؟

ج: ما ترجم إلى العربية حتى الآن من الكتب أو المقالات اللسانية لا يتعدى النزر اليسير. كما أن الترجمات من اللغات المختلفة لم تثمر كثيرا لعدم التخطيط بين المترجمين في البلد الواحد وبينهم وبين نظرائهم في البلدان العربية الأخرى. وحدث من جراء ذلك ترجمة بعض كتب اللسانيات مرتين أو أكثر. وليس من شك في أن افتتاح كليات وأقسام للعلوم اللسانية العامة أو اللسانيات العربية في الجامعات العربية سيسهم في نشر الوعي اللغوي من جهة، وفي الترجمة المنظمة لأهميات كتب اللسانيات، ومتابعة النظريات والاتجاهات اللسانية في مختلف أشكالها وتنوعاتها وأطوارها.

س: هل النحو العربي قادر على وصف اللغة العربية المعاصرة، وهي لغة تختلف عن تلك التي قعد لها النحاة منذ مئات السنين؟ وهل هذا هو مصدر صعوبات النحو التي تؤرق الناشئة؟ وما هو المطلوب في نظركم؟

ج: النحو العربي بخير. إلا أنه لا يزال يعتمد على التلقين والأساليب التقليدية

في تأليفه وتعليمه. وهو بهذا الشكل لا يستطيع وصف اللغة العربية المعاصرة وصفا مفصلا ودقيقا. فالاعتماد على الأبواب النحوية في تقديم قواعد اللغة العربية تثقل كاهل الطالب الحديث حفظا وتلقينا من دون القدرة على تطبيق هذه القواعد. كما أن اللغة العربية المعاصرة بحاجة إلى طرق حديثة تعتمد التحليل والتعليل اللغوي المناسب للفهم والأداء. ولا يزال هناك من علماء النحو من يرفض النظريات اللسانية ويعتبرونها دخيلة على ثقافتنا العربية الإسلامية. وقد يكون هؤلاء على حق في الوقت الحاضر، لعدم وجود نحو جديد بديل يعتمد على التحليل والمنطق اللغوي الملموس. ولو وجدت أقسام خاصة باللسانيات العربية أو اللسانيات العامة لكان هذا العمل من أهم منتجاتها بل من أوائل اهتماماتها. ونحن بحاجة إلى وصف وتقييد اللغة العربية المعاصرة للناشئين بشكل عام ولطلاب الجامعات بشكل خاص. واللغة العربية الفصيحة ولهجاتها تنقصها مؤلفات لنحوها ومعاجمها، ودراسات وأبحاث تجريبية وتطبيقية لأصواتها وأساليبها المعاصرة، إلى جانب الأبحاث اللغوية- الاجتماعية، واللغوية- النفسية، واللغوية- الإحصائية، واللغوية- الحاسوبية، وغيرها من الأبحاث التي نجدها متوافرة في أقل اللغات أهمية من العربية، وهي اللغة التي نفخر دائما بأنها إحدى اللغات الست الرسمية في المنظمات الدولية.

س: كيف تقيمون وضع اللسانيات في المملكة العربية السعودية؟

ج: لا تزال الدراسات اللسانية لدينا فقيرة كما وكيفا. ولقد كان من الصعب جدا إجراء التغييرات الحديثة على المناهج التي مر عليها حوالي خمسين عاما في بعض أقسام اللغات. ولا تزال الدراسات اللسانية تتراوح بين القبول والرفض في بعض الجهات الأكاديمية. والأمل كبير في تحسين أو تغيير هذا الوضع الراهن، بخاصة في الجامعات التي وضعت في خططها السابقة افتتاح أقسام لسانيات والصوتيات، إلا أن أمورا إدارية أكاديمية حالت دون تحقيق ذلك. ولا أزال أدعو إلى كلية أو معهد أو قسم للسانيات والصوتيات في جامعاتنا على النحو الذي خبرناه في دراساتنا في مثل هذه الأقسام بالجامعات في الخارج، لما لهذه الأقسام من فوائد جمة لكليات الجامعة وأقسامها جميعا. ولقد تطور الوضع في بعض الجامعات هناك لفتح معاهد

أو أقسام لفرع واحد من فروع علم اللسانيات والصوتيات نظرا إلى التوسع العلمي الكبير في هذا المجال أو ذلك. ولن تتقدم البحوث اللسانية في الوطن العربي، ومن ثم ترجمة العلوم اللسانية كما ونوعا، إلا بعد ظهور هذه الأقسام أو الكليات المتخصصة، التي تتابع التطور العلمي السريع في المجالات اللسانية واتجاهاتها نظريا وعمليا، تجريبيا ومعمليا وتطبيقيا.

الدكتور محيي الدين محسب

س: لقد أشار العالم الأنثروبولوجي كلود ليفي ستراوس إلى أن اللسانيات بفضل توجهها العلمي ستصبح جسراً تعبره كل العلوم الإنسانية الأخرى إن هي أرادت أن تحقق نصيباً من العلم. ولا أحد اليوم يستطيع أن يشكك في تحقق هذه النبوءة، ما الذي يجعل اللسانيات تشغل صدارة العلوم الإنسانية وتستأثر بكل هذا الاهتمام؟

ج: لقد أصبح البحث في اللغة في العصر الحديث يحتل مكاناً مرموقاً في دائرة اهتمام الفكر والعلم. ومن ثم فقد تداخلت عدة علوم وتضافت في سبيل الكشف عن جوانب تلك الظاهرة المتفردة: ظاهرة اللغة. ومن الواضح أن نظرة متعمقة إلى الخطوط العامة في هذا السياق المعرفي تكشف عن مؤشرات واضحة لمركزية اللسانيات وتفاعلاتها التي تنضوي تحت ما شهده النصف الثاني من القرن العشرين من ظهور موجة معرفية أطلق عليها موجة (العلوم المتداخلة الاختصاص) *interdisciplines*. وكان الأساس الجامع لانبثاق هذه الموجة هو وصول فلسفة العلم إلى تحول يكاد يكون جذرياً في نقضه لفلسفة العلم الكلاسيكية التي نظرت إلى الظواهر باعتبارها ذرات، أو أجزاء، أو عناصر، وليس بالنظر إليها في كليتها القائمة، أو من منظور كونها (نسقاً) *system*. وفي إطار هذه الفلسفة الجديدة أصبحت وحدة العلم هي المثل الأعلى الإيجابي للروح العلمية المعاصرة. ولعلنا في هذا السياق نشير إلى أن ظهور النظرية العامة للأنساق *general system theory* التي بدأ منظرها الأشهر فون بيرتالانفي -نشر أول أعماله التي حملت هذا العنوان عام 1950م- أقول: لعل ظهور هذه النظرية يمثل علامة دالة على هذا التحول، الأمر الذي يشخصه بيرتالانفي بوضوح عندما يقول إن هناك ميلاً عاماً نحو التكامل في مختلف العلوم الطبيعية والاجتماعية.

وفي قلب هذا الميل إلى التكامل كانت اللغة هي البؤرة الجاذبة؛ وذلك بسبب الإدراك الحديث لمركزيتها في تشكيل تلك الظاهرة التي تسمى (الإنسان). ومن ثم انخرط علماء الاجتماع في دراسة الطبيعة الاجتماعية للغة، ولدورها في قيام مجتمع

ما، أو جماعة ما، وفي تحديد أنماط علاقات الفاعلين الاجتماعيين. وبدأ علماء النفس تشغلهم زاوية تأثير اللغة على مجمل مظاهر التنظيم السلوكي، والعمليات النفسية المختلفة كالإدراك والتفكير والذاكرة... إلخ. واتجه منظرو الحضارة إلى اللغة لبحث تأثيرها في عمليات الصراع الحضاري، والتغير الثقافي، وعلاقتها بطبيعة المكان، ودوافع الهجرات، وقضايا المثاقفة... إلخ. وكل ذلك وغيره من نماذج علمية تطلب ضرورة توفر تأسيس كاف، ودرجة لازمة من معرفة طبيعة اللغة، وعملية اكتسابها، ونموها، وعلاقتها بالقوى الإدراكية والمعرفية... إلخ. وكان على اللسانيات أن تقوم بدورها في الكشف عن هذه الطبيعة. ومن ثم تعددت مناهج البحث اللساني، واختلفت باختلاف زاوية النظر إلى اللغة، وباختلاف الغايات والأهداف المنوطة بدراساتها. وكان لتآزر اللسانيات مع العلوم الأخرى أثر كبير في تشكيل نظرية اللغة وتمحيص مفاهيمها. وعلى سبيل المثال فقد كان من نتيجة هذا التآزر نشوء هذا التداخل الاختصاصي المائل في علوم مثل: اللسانيات البيولوجية *biolinguistics*، أو اللسانيات العصبية *neurolinguistics* أو اللسانيات الإكلينيكية *clinical linguistics*، أو اللسانيات النفسية *psycholinguistics*. وربما كان سوق التعريفات التي يقدمها ديفيد كريستال لهذه المصطلحات في قاموسه (اللسانيات والصوتيات) ملائماً لإعطاء فكرة أولية عن طبيعة الاشتغال المعرفي الذي تنطوي عليه تلك العلوم.

يقول كريستال في قاموسه الصادر عام 1985م إن اللسانيات البيولوجية هي أحد الفروع النامية في اللسانيات، حيث تقوم بدراسة الشروط البيولوجية المسبقة للنمو وللاستعمال اللغويين لدى الإنسان، وذلك من خلال وجهات نظر كل من تاريخ اللغة في الجنس البشري، ونمو اللغة لدى الفرد. وتشمل الموضوعات محل الاهتمام المشترك بالنسبة إلى علمي الأحياء واللسانيات: الانتقال الوراثي للغة، والنماذج الفسيولوجية والعصبية لإنتاج اللغة، والمتوازيات التشريحية بين الإنسان والكائنات الحية الأخرى، وتطور الأشكال المرضية للسلوك اللغوي.

وتدرس «اللسانيات العصبية» الأسس العصبية لنمو اللغة واستعمالها لدى الإنسان، وتحاول أن تنشئ نموذجاً لتحكم المخ في عمليتي الكلام والسمع.

وفي تعريف اللسانيات العيادية (الإكلينيكية) يقول كريستال إنها تقوم على تطبيق النظريات والمناهج اللسانية والنتائج الوصفية على تحليل الحالات والأوضاع الطبية التي تنطوي على اضطرابات في اللغة. وهذا التطبيق يتضمن تآزر عمل اللساني مع معالجي وأطباء الكلام، وأطباء السمع للمساعدة في تقويم وتشخيص وعلاج الاضطرابات في إنتاج وفهم اللغة المنطوقة أو المكتوبة- وبطبيعة الحال فإن هذه الاضطرابات قد تقع في أوضاع تعليمية كما قد تقع في أوضاع عيادية. وهذه الغاية لها علاقة واضحة بغايات اللسانيات النفسية، واللسانيات العصبية، ودراسات اكتساب اللغة.

واللسانيات النفسية تدرس الارتباط بين السلوك اللغوي وعمليات الفكر النفسية التي تكمن تحت هذا السلوك. وهنا ثمة اتجاهان رئيسان: أولهما: يستعمل اللغة بوصفها وسيلة لفحص النظريات والعمليات السيكلوجية (مثلاً: دور اللغة وتأثيرها على الذاكرة، والإدراك، والانتباه، والتعلم... إلخ)، ولهذا فقد يُستخدم أحياناً مصطلح اللسانيات السيكلوجية *Psychological linguistics*. وثانيهما: يدرس تأثير القيود السيكلوجية على استعمال اللغة (مثلاً: كيفية تأثير حدود الذاكرة في إنتاج الكلام وفهمه). وهذا الاتجاه الأخير هو الذي استحوذ على الاهتمام الأساسي لللسانيات حيث نُظر إلى الموضوع أساساً على أنه دراسة العمليات العقلية الكامنة تحت تخطيط الكلام وإنتاجه وفهمه. وكانت دراسة اكتساب الطفل للغة هي أفضل فروع هذا العلم تطوراً، بيد أن موضوعات أخرى عديدة قد جذبت إليها اهتماماً ملحوظاً (مثلاً: فكرة تعقد اللغة، والعلاقة بين العموميات اللغوية والعموميات المعرفية، ودراسة القراءة).

هذه الصورة العامة تعطينا المسوغات التي جعلت اللسانيات تحتل هذه المكانة المركزية في التحولات الإستمولوجية للمعرفة العلمية الحديثة والمعاصرة. فهي؛ أي اللسانيات، اشتغال في اللغة التي باتت أكثر الظواهر مدخلة وجوهرية في معرفة الظاهرة الإنسانية.

س: في ظل هذا (المعطى) المعطيات، ما هو تقويمكم لحصيلة البحث اللساني في الثقافة العربية بعد مرور أكثر من نصف قرن على تعرف ثقافتنا على البحث

اللساني بمعناه الحديث؟

ج: نستطيع أن نتصور الاتجاه السائد والمهيمن في مواقفنا العربية الثقافية والعلمية من خلال معادلة اقتصادية. فإذا كان هناك النمط الاستهلاكي فإن ذلك يتمثل في مواقفنا الثقافية من خلال مسارين: مسار استهلاك المقولات التراثية، ومسار استهلاك المقولات والنظريات الغربية. وبين هذين المسارين يتأرجح مسار ثالث يصدر عن مرجعية فكرية تلفيقية تحاول تارة إلباس مقولة من لدن الجاحظ أو الأمدي -مثلاً- ثوب رولان بارت أو جاك ديريدا، أو تحاول إرجاع النبوية أو السيميائية -مثلاً- إلى عبد القاهر. وفي كل هذه المسارات ثمة قفز على الشرط التاريخي والسياق المعرفي. التراث أنتج مقولاته الثقافية لصالح ظرفه التاريخي الخاص، وتفاعلاً مع سياقه المعرفي الخاص. وكذلك الموقف الثقافي الغربي لا ينفك عن شرطه وسياقه. ومن المطلوب تماماً أن نعي العلاقة العضوية التي تربط هذه المقولات -هنا وهناك- بظرفها وسياقها. وهذه ليست دعوة للقطيعة المعرفية مع التراث أو مع الآخر الحضاري المعاصر. إنما المطلوب هو أن نتج تجربة ثقافية تكون لبنة في مقتضيات إنتاج مشروع حضاري مأمول قائم على الإبداع -بمعناه الواسع- وليس الاستهلاك. ولعل إبداعية هذه التجربة الثقافية تتمثل -أساساً- في القدرة على إبداع إنتاج دلالات النصوص وشتى ممارسات الخطاب، والقدرة على مساءلة النظريات القائمة، وإقامة الحوار معها، والإضافة إليها.

س: تواجه اللغة العربية مجموعة من التحديات في سياق دولي عولمي غير مسبوق ينذر بالابتلاء والابتلاع، حيث يتحدث الكل بنهم وهرج عن العولمة واقتصاد المعرفة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فماذا أعد العرب للغتهم في هذا الصدد؟ وما هي أهم التحديات التي سيواجهونها في نظركم؟ وكيف يمكن مواجهتها؟

ج: لعل أخطر التحديات هنا هو ما يصل اللغة بقضية الهوية في سياق ما تفرضه العولمة. ولقد قدمت حول هذه النقطة ورقة في الحلقة النقاشية بقسم اللغة العربية بكلية الآداب بجامعة الملك سعود أشرت فيها إلى ما تواتر في السنوات الأخيرة -وبخاصة مع موجة ما بعد الحداثة- من مقولات مثل (أوهام الهوية)، و(مأزق الهوية)، و(محنة الهوية)... إلخ. ومن ثم وجدنا من يدعو إلى (نقد خطاب

الهوية وتجاوزه) على أساس أنه يفضي إلى «تحكيم صورة مثالية لا تاريخية عن الذات القومية -الدينية... إلخ» على حد ما يقول محمد السيد سعيد. وهنا يمكن أن يثار عدد من الأسئلة: هل ثمة ضرورة لنبذ خطاب الهوية؟ وهل يعني هذا النبذ ضمناً نبذ التفكير المعرفي في مسألة الهوية؟ وبماذا نفسر إذن، ذلك الاهتمام المعرفي العالمي بمسألة الهوية حيث تتوالى الدراسات وتعدد الندوات والمؤتمرات؟ وهل يمكن لإطار ثقافي معين، أو لجماعة ثقافية معينة، أن تمارس التاريخ بدون وعي ما بهويتهما؟ أم أن الإشكال لا يكمن في مسألة الهوية بذاتها، وإنما في نمط معين من أنماط الخطاب حولها هو الذي يتصورها جوهرًا مستقلاً ومتعالياً على التاريخ والنسبية؟ أم ترى أن دعوة النبذ هذه تصدر رد فعل لممارسات جماعات اجتماعية انخرطت -بعدم امتلاكها الوعي النقدي والحس التاريخي- في مآزق الهوية وأوهامها وفخاخها، وذلك عندما قامت -تحت تأثيرات انخراطها في صراع القوة والهيمنة، والتضامن والانتماء- بتحويل (الهوية) إلى (أيديولوجيا) دفاعية أو تسلطية؟ ولعل هذه الأسئلة تفرض ضرورة أساسية وهي مسألة تعريف المفهوم نفسه؛ أقصد مفهوم (الهوية). ودون الدخول في تفاصيل كثيرة فإنه يمكننا أن نتحرك إجرائياً في إطار مفهومين واسعين للهوية:

1- المفهوك السكوني: وهو الذي يرى الهوية من منظور ثبات التطابق المطلق بين ذات العنصر أو الشيء ونفسه طوال وجوده. فهذا المنظور يرى الهوية «بوصفها إنتاجاً سكونياً محلياً محضاً، يحقق استمرار الماضي في الحاضر، أو... بوصفها تصوراً ميتافيزيقياً ناجزاً، تمهره وحدة ثابتة» بتعبير محمد حافظ دياب. وهذا المفهوم يشيع كثيراً متلبساً بالنظرة إلى (الثقافة) القومية من منظور (الخصوصية) كأن يقال -مثلاً-: «فثقافتنا تتميز بخصوصية الدوام والاستمرار؛ لأنها مرتبطة بوشائج لا يوجد ما يماثلها في حضارات الغرب أو الشرق» (ورد هذا القول عند: مرزوق بن تباك في كتابه: (الفصحى ونظرية الفكر العامي، ص 39). ومن الواضح أن هذا التصور يقوم «على نموذج أنطولوجي للحقيقة يفترض الاستمرارية والثبات في الوجود» (محمد علي الكردي: (حوار الأنا والآخر في عصر العولمة). ولكن المشكلة التي قلما يتصدى أصحاب هذا التصور لمعالجتها هي مشكلة التعارض

بين (الهوية) -على هذا النحو- و(الزمن). فالزمن بطبيعته يعني (التغير)، والهوية في منظورهم جوهر ثابت؛ أي أنها لازمنية؛ أي ل تاريخية! ومن ثم فإن هذا التصور يقع دائماً في خطاب يبذل جهده الأقصى في محاولة وقف ما لا يقبل الوقوف؛ أي حركة التاريخ.

2- المفهوم المتحرك: وهو الذي يرى الهوية عملية تاريخية قائمة على مبدأ (الاستيعاب) المنفتح على ثراء التعدد داخل الوحدة، والتجدد داخل منظور الخبرة الإنسانية. ومن الواضح أن عنصر (الزمن)؛ أي التاريخ، هو في موقع اللب من نظرة أصحاب هذا التصور. وهذا العنصر نفسه هو المأزق الذي يواجه هذا التصور حيث إن سيل التغير التاريخي يجعل من مهمة فرز مقومات الثابت والمتحول في مسار ثقافي معين مهمة بالغة المشقة. وهذا ما يفضي -في بعض الأحيان- إلى زعزعة أركان الانتماء، أو إلى الصراع حول تراتبية الانتماء، ومن ثم الانزلاق إلى قبول الذوبان في نموذج ثقافي مهيمن، أو في مرجعيات ثقافية أخرى تكون مصدراً للاستقواء. وهذه النقطة الأخيرة هي أحد ارتكازات الحجاج المضاد لخطاب الاتجاه الأول. غير أن هناك فريقاً من أصحاب هذا الاتجاه الثاني يرى أن «المجتمعات التي تطرح مشكلة الهوية هي المجتمعات التي تعاني أزمة عميقة» كما يقول سمير أمين (حوار الدين والدولة. ص 20)، ومن ثم يصل إلى أن رفع التعارض بين مسألة الهوية والزمن أو التاريخ إنما يكمن في قبول مبدأ (الهوية المتغيرة). ويستدل على نجاح هذا المبدأ بأن «المجتمعات التي نجحت فعلاً في التطور تكيفت به وغيرت هويتها... دون أن تسأل أحياناً عن هويتها الأصلية... [إنها] لا تتساءل مثل هذا التساؤل بل تواصل مسيرتها وتتغير دون أن تتساءل عما سيؤدي إليه هذا التطور». ومن الواضح أن مثل هذا الطرح فيه كثير من تجريد هذه المجتمعات من تاريخها، وبخاصة تاريخها الثقافي، ونظرتها إليه، وتفعيلها لمناح معينة فيه؛ أي أن في هذا الطرح نوعاً تعسفاً من فصل عملية (التغير) عن فاعلية (الثقافة) التي هي «فاعلية اجتماعية وفردية نشيطة تتعلق بأسلوب رؤية الجماعات لنفسها وتاريخها وواقعها وتعاملها معه» (هذا التعريف للثقافة لبرهان غليون، وقد ورد في سياق رده على سمير أمين الذي أوردنا رأيه في الاقتباسين السابقين. انظر المرجع السابق. ص 76).

ولا شك أن هذا الفصل يغفل حقيقة ملموسة تاريخياً وأنثروبولوجياً وهي «أن القيم الاجتماعية جوهرية لدمج ولاستمرارية الجسم الاجتماعي وكذلك الشخصية» (لويس دومون: (مقالات في الفردانية: منظور أنثروبولوجي للإيديولوجية الحديثة)، ترجمة د. بدر الدين عردوكي. ص 309).

من الواضح إذن أننا إزاء إشكالية في كلا التصورين (السكوني والمتحرك) لمفهوم الهوية. ولعل تعقيد هذه الإشكالية كان -مع جملة عوامل أخرى- وراء نبذ بعض المفكرين لمفهوم (الهوية) برمته؛ وذلك باعتبار أن «الإنسان يتعولم الآن بطريقة تتحول معها الهوية إلى أسطورة». على حد ما يقول علي حرب (فتوح العولمة ومآزق الهوية. ص 106).

وبطبيعة الحال فإن التصورين ينعكس كل منهما بدرجات مختلفة على معالجات قضية علاقة اللغة بالهوية، أو بالأحرى على تصورات هذه المعالجات للدور الذي تنهض به اللغة في تجسيد الهوية، أو في استمراريتها، أو في بنائها، أو في تعطيلها، أو في تقويضها. ومن الملاحظ أن هذه الإشكالية قد بدأت تزداد حدة وتعقيداً مع تفاقم ظواهر العولمة الثقافية في السنوات الأخيرة. وهي الظواهر التي بدأت تفرض طرقاً جديدة في استعمال اللغة وفي التفكير حولها. ومن ثم فإن مما يهمنا هنا أن نتناول بعض جوانب علاقة اللغة العربية بالهوية في ظل تفاعلات هذه العولمة.

والملاحظة العامة في هذا السياق هي أن كلا التصورين اللذين أشرنا إليهما بخصوص الهوية يستشعران مخاطر هائلة تجسدها ظاهرة العولمة الثقافية على مكانة اللغة العربية واستمراريتها. لكن الفارق بين التصورين يكمن في رد الفعل.

فالتصور السكوني يميل إلى منطلق الصون والحماية والمحافظة على اللغة العربية بكل مقاييسها ومعاييرها الصوابية التي أرساها الفكر اللغوي العربي التراثي، ومن ثم مقاومة كل الظواهر الدخيلة والمستحدثة والغازية مما تحمله التحولات التاريخية، وبخاصة تحولات ظواهر العولمة في السنوات الأخيرة. وأوضح ما تتجلى فيه توجهات هذا التصور ما يعرف بكتب التصحيح اللغوي التي لا شك أنها تعكس تيارات اجتماعية وثقافية ترى أن في هذه الحماية اللغوية حماية

للهوية الأصيلة. غير أن هناك اتجاهاً معرفياً آخر في إطار هذا التصور يبدو أكثر عمقاً من اتجاه التصحيح اللغوي. وأعني بذلك الاتجاه الذي يعالج مسألة علاقة العربية بالهوية من منظور فرضية النسبية اللغوية، أو فرضية همبولت-وورف، التي تقوم على أن كل لغة تحمل في بنائها المعجمية والتركيبية والدلالية رؤية خاصة للعالم. وعلى هذا الأساس قدّم عدد من الدراسات التي بحثت -فيما أسمته أحياناً بـ (عبقرية العربية)- الكيفيات التي تجسد بها العربية رؤيتها لكل عناصر الحياة والفكر والكون.

أما التصور المتحرك فهو يميل إلى الأخذ بمنطق التطور التاريخي، ومن ثم فهو يقر مقولات التجديد والاستيعاب والإبداع والاختلاف... إلخ. ولكن الأزمة التي يواجهها هذا التصور تكمن في عدم قدرته على تعيين الحدود التي تقف عندها هذه المقولات في اللغة. وهذه الأزمة الفكرية تظهر بجلاء أمام عدد من الإشكاليات: من ذلك مثلاً إشكالية علاقة (اللهجات العربية المستعملة) بالهويات المحلية أو القطرية: هل تُقبل هذه اللهجات بوصفها واقعاً لغوياً تاريخياً، ومن ثم يُقبل أن تدخل المجتمعات العربية في إطار التعددية اللغوية *multilingualism*؛ الأمر الذي يترتب عليه قبول تنوع الهويات محلياً وقطرياً فيكون حقاً من حقوق أصحاب كل لهجة أن يتعلموا بها وأن تكون وسائل إعلامهم بها؟!

ومن ذلك أيضاً إشكالية تعيين المدى الذي يمكن الوصول إليه والتوقف عنده في قبول واقع التفاعل التاريخي بين العربية واللغات الأجنبية، وبخاصة الإنجليزية التي أصبحت اللسان المهيمن للعولمة الثقافية إلى درجة إقامة بعضهم ترادفاً مقصوداً قصداً عولمياً بين العولمة والأنجلزة *englishization*.

والحاصل أن أزمة أصحاب هذا الاتجاه قد تضاعفت إشكالياتها من جهة هذا الوابل الفلسفي ما بعد الحداثي الذي انخرط في عملية زحزحة وإقصاء وتفكيك لكل ما هو مفهوم عام وشمولي وكلي ومتجانس. وفي مقدمة ما يتعرض هنا للزحزحة والتقويض فكرة الدولة القومية التي شكّلت اللغة مكانة رمزية محورية في بناء هويتها منذ القرن الثامن عشر الميلادي. ومن ثم وجد أصحاب هذا الاتجاه أنفسهم أمام رؤيتين لا تخفى الوشائج بينهما في المحصلة الأخيرة: الرؤية الأولى تركز

لـ«هوية جديدة لا تترك حتى مجالاً لتهميش هويات أخرى فقط إنما تلغي كل هوية دون هوية النهاية السعيدة المتمثلة بالأنموذج الديموقراطي الليبرالي» (على حد قول رسول محمد رسول في كتابه: (محنة الهوية. ص 54) ؛ أي أمام مقولة «نهاية التاريخ» التي نظّر لها فوكوياما، والرؤية الثانية هي رؤية (صدام الهويات) التي تضمنتها مقولة هنتجتون في (صدام الحضارات)، والتي تنطوي- بحساب موازين القوى- على تكريس هيمنة الأنموذج نفسه؛ أي الأنموذج الليبرالي الرأسمالي. ومن الطبيعي إزاء محصلة كتلك فإن بعض المثقفين العرب ممن يمكن عدّهم فريقاً ضمن تنوعات أصحاب الاتجاه المتحرك يقفون في استدعاء واضح لصورة التمترس الدفاعي عن الهوية الثقافية العربية، وبالأخص الهوية اللغوية. يقول الدكتور أحمد الضبيب مثلاً «يدخل العرب في عصر العولمة ذي الصراعات الحاسمة، والقوى المتكالبّة، عزلاً لا من الأسلحة المادية وحسب، وإنما من الأسلحة المعنوية، وأهمها سلاح الثقافة الذي يستمد قوته من اللغة الفصحى الموحدة، وهي خط الدفاع الأول عن الهوية» (اللغة العربية في عصر العولمة. ص 174). وإذا كان هذا القول يرد في سياق دراسة تتحدث عن (اللغة العربية في عصر العولمة) فإن ذلك يعني أن هذا الفريق الثقافي يضع العربية في لب مفهوم الهوية، ومن ثم فإن ما يراد الدفاع عنه هو (الهوية العربية). وعلى الرغم مما يبدو -للهولة الأولى- من بداهة ووضوح في مفهوم (الهوية العربية) إلا أن قدرًا من الاقتراب الفاحص والمدقق سيصل إلى أن هناك جدلاً واختلافات كثيرة تنبثق كلما حاول العقل العربي أن يحدد الثابت والمتحول في البنيات الأساسية لهذه الهوية وخصائصها الفارقة سواء من جهة أبعادها التراثية، أم من جهة علاقاتها بالانتماءات الخصوصية القطرية، وأخيراً من جهة تفاعلاتها بهويات الآخرين الحضاريين. وهذه لا شك خريطة موضوعية تحتاج قراءتها إلى سياق أوسع من سياقنا الحالي.

على أن ما يهم الآن الإشارة إليه هو أننا بحاجة إلى نظرية معرفية جادة وعميقة حول مسألة العلاقة بين اللغة والهوية في سياق العولمة. وأحسب أن هذه النظرية وما يترتب عليها من سياسة لغوية عربية جديدة لا بد أن تبلور تصورات واضحة حول جملة من التحديات التي يفرض سياق العولمة التعامل معها وإنجاز

- التصورات المعرفية والإجرائية اللازمة لهذا التعامل، ومن ذلك نذكر ما يلي:
- 1 - التحول في النظر إلى اللغة من منطق (السلعة) و(الرأسمال التجاري)، وما يفرضه ذلك من عمليات فكرية ومعرفية وحضارية تمس تصوراتنا وممارساتنا لما نبقى عليه من نظرنا إلى اللغة من منطق (الرمز) و(الرأسمال الثقافي).
 - 2 - التحول من أحادية التفكير المحلي إلى التفاعل الجدلي المبني على المعرفة النقدية الدقيقة بما هو إيجابي في التفكير المحلي وفي التفكير العولمي.
 - 3 - التحول من منطق الحماية بالعزلة اللغوية إلى منطق الحماية بالتفاعل المشترك (مثلاً: الإسهام العربي في المادة العلمية والمعرفية والفكرية والإبداعية التي تتيحها شبكة المعلومات الدولية)
 - 4 - التحول من منطق التفكير ببقاء الانسجام والوحدة إلى منطق ثراء التعدد والتنوع والاختلاف داخل الوحدة؛ أي داخل مشروع الهوية الثقافية الذي يُبنى لا بوصفه جوهرًا وإنما بوصفه (عملية) ذات مقصدية تاريخية واجتماعية واقتصادية.
 - 5 - التحول من (الثقافة) إلى (المعلومات) مع ما يكتنف ذلك من تشذير الذات الإنسانية، وتشتت الأطر المرجعية لهويتها أمام السيل العولمي في الأفكار، والمذاهب، والبشر، واللغات، والبضائع، والصور، والرسائل، والتقانات، والتقنيات.

ولاشك أن السؤال اللغوي يقع في القلب من كل هذه التحولات.

س: نجد اليوم شبه إجماع على ضعف العربية في مؤسسات التعليم في مختلف الأسلاك، وهو وضع يندر بالكارثة، في ظل معطيات تفرض أن يكون الوضع معكوساً تماماً؛ بم تشخصون هذه الظاهرة؟

ج: سأكتفي في هذا السياق بالتوقف عند نموذج محدد من واقع المعرفة اللسانية في المؤسسة التعليمية، وهو طريقة تقديم المعرفة الدلالية، وبخاصة فيما يتعلق بالتنمية الدلالية المعجمية. وأعتقد أن هذا النموذج كاف في تبيان أن كثيراً من علل هذا الضعف الذي يشير إليه السؤال كامن في غياب -أو عدم الاستفادة من- أسس المعطى اللساني في تعليم العربية. والسؤال هنا هو: هل تقوم هذه الطريقة بمهمة تحويل تعلم الجوانب الدلالية في العربية من مسار التلقين والحفظ والنظر

الجزئي؛ أي المسار الذي يؤدي إلى قولبة العقل وجموده، إلى مسار إعمال الذهن في إنتاج الدلالة، وإدراك عناصر البنية، واستنباط العلاقات بين الوحدات المعجمية أو النصية؛ أي إلى مسار الإبداع العقلي؟ أعتقد أننا لكي نقدم طريقة لسانية ناجعة لتحقيق هذه المهمة يلزم الارتكان إلى مجموعة من الأسس ومن ثم الإجراءات. فبخصوص تحليل معنى الكلمة يلزم التدريب على:

أ - استنتاج المعنى من السياق النصي. وفي حالة عدم اشتغال النص على القرائن المساعدة على هذا الاستنتاج فإنه يمكن وضع تركيب أو أكثر في أسئلة التمرين الدلالي يشتمل على مثل هذه القرائن، ثم يُوجَّه الطالب إلى مقارنة استنتاجه بما يرد في قاموس لغوي ملائم بخصوص المفردة المستهدفة.

ب - تشجيع الطالب على وضع تعريفات مناسبة للمفردات، ثم حفزه إلى مقارنة تعريفاته بالتعريفات الواردة في القاموس الملائم.

ج: استخدام تحليل المكونات الدلالية في إنتاج معاني المفردات، وبخاصة فئة المفردات الدالة على محسوسات. وبخصوص تحليل (التعبير التصاحبي) فإننا نعرف أنه يزيد من فعالية الكفاءة الدلالية لدى المتعلم؛ وذلك من خلال حفز توقعاته، وتنشيط اختياراته، فيما يتعلق بالمصاحب، أو المصاحبات التي ترتبط بلفظ معين. فإذا أردنا-مثلاً- أن ندخل في معجم الطالب كلمة (دجى) فإن اكتسابه لمعناها يترسخ بإدراجها مع المصاحبات الممكنة وبخاصة أكثرها شيوعاً مثل كلمة (بدر) التي ترد في التعبير (بدر الدجى)، وكلمة (مصايح) في التعبير الشائع (مصايح الدجى)... إلخ. ويمثل تمرين إيجاد المصاحبات اللغوية الممكنة لمفردة ما عنصراً حيوياً في تنمية الثروة اللغوية لدى الطالب: فمع كلمة (دجى) مثلاً يكتسب الطالب عدداً من الكلمات المصاحبة الأخرى مثل: حلقة الدجى، غياهب الدجى... إلخ. كذلك فإن هذا التمرين يقدم دعماً لتمكين الطالب من استخدام طريقة المكونات الدلالية في تحليل معنى الكلمة: فمثلاً المكون الدلالي الذي يجمع بين كلمة (بدر) وكلمة (دجى) يتمثل في أن البدر [يظهر ليلاً] وأن (الدجى) هي [ظلم الليل].

وبخصوص تحليل معنى التعبير الاصطلاحي (التعبير المسكوك، والأمثال، والرواسم (الكليشيات) فإننا نعرف أن هذا المفهوم يشير إلى أشكال تعبيرية

لا يعتمد كل منها في تأدية معناه على المعنى الحرفي لكل عنصر من عناصره. فالتعبيرات الاصطلاحية قد تأخذ دلالة مجازية، أو دلالة ثقافية. ومن المفيد أن يشتمل تمرين تنمية الكفاءة الدلالية لدى الطالب على تحليل دلالات الأنماط الشائعة من التعبيرات الاصطلاحية في العربية، مثل: لسان الحال، قميص عثمان، على بكرة أبيهم، يضرب أخماساً في أسداس، رجع بخفي حنين، خاوي الوفاض، يعلم من أين تؤكل الكتف... إلخ.

وبخصوص تحليل شبكة العلاقات الدلالية بين الوحدات المعجمية فإننا نلاحظ أن الكتب المدرسية تكاد تقتصر في تعليم دلالات المفردات العربية على علاقتين دلالتين هما: الترادف والتضاد. وأعتقد أن هذا التركيز على هاتين العلاقتين يترتب عليه ضرر بالغ في تشكيل البنية العقلية لمتعلم العربية. فضلاً عن أن النظر إلى مفردات اللغة بوصفها مترادفات يغفل حقيقة لسانية مهمة وهي أنه لا وجود حقيقياً للترادف التام، فإنه يرسخ لدى المتعلم رؤية للعالم لا ترى فيه جديداً؛ فكل شيء يكرر شيئاً آخر، أو أشياء أخرى. وهذا تصور يعمد إلى رد التنوع إلى الوحدة، ومن ثم تصبح اللغة أشبه ما تكون بألة لإنتاج التماثل والهوية الواحدة. وفي المقابل فإن التركيز على علاقة (التضاد) لا يبعد كثيراً عن منطق التركيز على علاقة الترادف. فالعالم -بمنطق التضاد- ينقسم إلى قطبين متقابلين، وكل قطب يشتمل في داخله على فئات من العناصر المتماثلة، أو المترادفة.

وفضلاً عن ذلك فإن هذا التركيز قد أغفل عدداً مهماً آخر من أنماط العلاقات الدلالية. ولذلك فإن التصور المقترح يشير إلى نماذج من هذه العلاقات مبيناً جدوى إدراك تعدد الارتباطات البنوية بين المفردات، وذلك مثل العلاقات الدلالية التالية:

- علاقة الاشتمال: لون _____ أرجواني
- علاقة الانضواء: زئير _____ صوت
- علاقة التدرج: وليد _____ طفل _____ غلام....
- علاقة التكامل: زوج _____ زوجة... إلخ.

وفي هذا السياق فإنه يمكن الاستفادة من التحليلات القائمة على نظرية «المجالات الدلالية»؛ حيث يمكن للتمرين على وضع هذه المجالات أن يسهم في

تنمية قدرة التعميم والتخصيص: فالكلمات: يذهب، ويأتي، ويعود، ويسافر، ويسير، ويجري، ويبحر، يمكن وضعها في المفهوم العام (يتحرك)، وفي الآن نفسه يمكن التفريق بينها بالخاصة الدلالية المميزة التي تضيف إلى مفهوم (يتحرك) عنصراً دلالياً أو أكثر: فـ[يذهب] و[يأتي] تقتضيان مفهوم [الاتجاه]، و[يعود] و[يسافر] تقتضيان مفهوم [المكان المحدد]، و[يسير] و[يجري] تقتضيان مفهوم [الحركة بدون وسيلة اصطناعية]، في حين أن [يبحر] تقتضي مفهوم [الحركة بوسيلة اصطناعية].

وبخصوص تحليل العلاقات الدلالية التركيبية فإننا نعرف أن عملية الفهم- في جوهرها- هي عملية تحليل دلالي يقوم من خلالها القارئ بتحديد الأدوار والعلاقات الدلالية الماثلة في التركيب. ومن أجل مزيد من حفز الكفاءة الدلالية لدى المتعلم فإن توجيهه إلى بناء نماذج صورية للأدوار الدلالية (المنفذ، الأداة، المفعول، المستفيد،... إلخ) يعد أمراً مهماً في إدراكه لدلالات عناصر التركيب، وللعلاقات القائمة بينها. وفي هذا السياق يمكن مثلاً الاستفادة من نظرية (العائلات الفعلية *verb families*) في وضع تمارين دلالية يقوم الطالب من خلالها بتبيان الفروق الدلالية بين أفعال العائلة الواحدة (مثلاً: عائلة الفعل «ينتقد»: يتهم، يوبخ، يلوم، يقدر، يزدرى...)، وكذلك تبيان السمات الدلالية الضمنية المميزة لأدوار المشاركين في كل فعل من هذه الأفعال، ومدى ما تفرضه هذه السمات من قيود اختيار.

وبخصوص تحليل العلاقات الدلالية بين الوحدات النصية فإننا نعرف أن كل نص يقدم تمثيلاً لعالم ما: عالم واقعي آنّي (كنص الخبر الصحفي)، أو عالم واقعي سابق (كالنص التاريخي)، أو عالم متخيّل (كنص قصة خيالية). وبطبيعة الحال فإن هذا التمثيل الدلالي لا يتم دفعة واحدة، وإنما يتم من خلال عمليات خطية متنوعة يتوالى فيها تنظيم كتل المعلومات *information blocks*. وفي هذا الخصوص فإن التمرين الدلالي للمتعمّل يستهدف -ضمن ما يستهدف- تنمية قدرته على أمرين:

- اكتشاف المفاصل الدلالية الكبرى للنص، واستنباط العلاقات الدلالية بين هذه المفاصل؛

- اكتشاف العلاقات الدلالية بين الوحدات النصية المكونة لكل مفصل (مثل:

علاقة الإجمال والتفصيل، أو علاقة السبب والنتيجة، أو علاقة التقابل... إلخ).
والسؤال بعد ذلك: هل تقوم عملية تنمية الكفاءة الدلالية المعجمية - عبر المسارات المتتابعة للنهج التعليمي - بتحقيق هذه المهمة؟ أعتقد أن الإجابة الموضوعية تفضي إلى النفي. فإذا انتقلنا إلى طريقة إكساب المتعلم الكفاءة النحوية فإن الأمر أشد سوءاً. ويكفي مثلاً أن أشير إلى استمرار إصرار كثير من المؤسسات التعليمية حتى الآن على (شرح ابن عقيل) على الرغم من أن هذا الكتاب يقوم على خلط منهجي بين مسارات علمية ثلاثة: تاريخ العربية وظواهرها اللهجية، والفكر النحوي واختلافاته التأويلية، والقواعد النحوية التي يراد إكسابها للمتعلم. والحادث أن المتعلم يضطرب بين مقتضيات هذه المسارات وغاياتها المتغايرة: فما المطلوب منه تعلمه واستعماله عندما يقول له الكتاب إن الأسماء الستة تُعرب بالحروف الثلاثة، ثم إن هناك من أعربها بإطلاق حرف واحد، ثم هناك من أعربها بالحركات الثلاث؟! وكل ذلك يتم في عدة أبواب خاصة بمقتضيات الصيغ بمعزل عن اندراجها التركيبي؛ أي أنها تُقدم له قبل أن يتم إكسابه فهماً واضحاً للكلام ودوره في تمثيل التجربة الإنسانية العقلية أو الشعورية أو السلوكية، وقبل إكسابه فهماً أوضح لمقتضيات التركيب الذي يقوم على العلاقات النحوية التي تحدد الوظائف النحوية (للأسماء بصفة خاصة).

س: ما دمننا بصدد الحديث عن بعض المشاكل والتحديات المطروحة، أشير إلى أن اللسانيات في الثقافة العربية بقيت حبيسة نفسها، ولم تنفتح على بعض القطاعات الأخرى كما هو الحال بالنسبة إلى اللسانيات في الغرب، بل لم تسهم لا من قريب ولا من بعيد في بعض التحديات التي تواجه الأمة، والتي تعتبر في صميم البحث اللساني: التخطيط اللغوي، التعدد اللغوي، الأمراض اللغوية... ما هي أسباب هذا التوقوع في نظركم؟ وهل يمكن أن نعتبره مظهراً من مظاهر تخلف اللسانيات في ثقافتنا؟

ج: يذهب بعض منظري (العلم) إلى أن هناك ثلاثة أنواع من العناصر التي يقوم عليها النسق العلمي. وهذه الأنواع هي:

1- العناصر النظرية: وتمثل في مجموعة المفاهيم والمنطلقات التصورية التي يحاول العالم من خلالها أن يفسر الظاهرة التي يتصدى لدراستها.

- 2- العناصر الاجتماعية: وتتمثل في الشكل المؤسسي الذي ينتج العالم من خلاله معرفته العلمية؛ وذلك مثل مراكز البحوث، أو الجامعة... إلخ.
- 3- العناصر العملية، أو عناصر العائد العام: وتتمثل فيما يترتب على هذه المعرفة العلمية من آثار في مجال فهم هذه الظاهرة، ومن كفيات التأثير بذلك في السلوك العملي.

وربما يكون هذا التصور مفيداً عندما نظل من خلاله إلى واقع تطور الدرس اللساني في حياتنا العلمية العربية، وإلى علاقة هذا التطور بالسياق الثقافي العام. وهنا نلاحظ -بصفة عامة- أن اللساني العربي لم يكن متوفراً لديه -وقت بداية تعرفه اللسانيات الحديثة- مرتكز للمساءلة النقدية التي يقيم على أساس منها رؤية واضحة للترابط الجدلي بين جوانب هذه العناصر. ومن ثم فقد وقف هذا اللساني من عناصر المفاهيم النظرية التي طرحتها عليه اللسانيات الوصفية -مثلاً- بدون مساءلة ما يترتب عليها من تحديد دور المؤسسة العلمية أو التعليمية في تشكيل طبيعة العلاقة بين الإنسان العربي ولغته. ولقد كان أخطر هذه العناصر المفهومية هو تغييب البعد الدلالي، أو البعد الوظيفي المعنوي، من عملية التحليل العلمي لهذه اللغة. وعلى حين أن هذا التغييب في النظرية الوصفية الغربية كان متسقاً مع معطيات الفلسفة الوضعية السائدة، فإنه كان في السياق الثقافي العربي متسقاً مع تسلط التبعية الذهنية للمرجعية المستعارة، من ناحية، ومن ناحية أخرى مع هيمنة إيديولوجيا الشكل التي حاول خطاب النخب التي حكمت بعد حركات الاستقلال أن يغطي بها على غياب المضامين الحقيقية، والبرامج الفعلية، لهذا الاستقلال. ولقد قاد ذلك إلى تشكيل موقف مصاد من إدخال البعد العقلي، ومن ثم البعد الفلسفي، في فهم ظاهرة اللغة. وأصبح مفهوم (العلم) في تعبير (علم اللغة) لا يعني إلا الجرد الشكلي، أو الإحصائي الكمي لمواضيع المدونة اللغوية. لقد أصبح العلم علماً بـ(النص) لا بـ(الخطاب). ومن ثم كان هذا الازدراء (العلمي) للعمليات العقلية من تقدير وتأويل وتوجيه وتعليل. وكما يقول أنيس فريحة -مثلاً- أصبح «هم الباحث أن يدرس هذه اللغة درساً وصفيّاً تقريرياً *descriptive analysis* لا درساً فلسفياً؛ أي ذلك الدرس الذي من شأنه البحث عن العلة أحياناً. وإذا أصررنا على

معرفة العلة والنتائج نكون قد خرجنا من نطاق البحث العلمي إلى دائرة الحدس والتخمين». وفي إطار هذا السياق قامت حركة (نقد النحو العربي) و(تقويم الفكر النحوي)... إلخ؛ لأنه قام بـ(جريمة) إدخال العقل والتفلسف والمنطق في تحليل اللغة!! وفي إطار هذا السياق أيضاً لنا أن نتصور حجم دور المؤسسة التعليمية في تشكيل ذهنية لدى المتعلم ينفصل فيها الكلام عن دلالاته الخطابية، وعن مرجعيته العقلية. ومن ثم تصبح مهمته ليس إعمال العقل تأويلياً فيما يقرأ أو يسمع، وإنما التسليم بظاهرة المباشرة، والوقوف به عند أقرب محطة لحرفية الدلالة. وحين نريد أن ننظر إلى (العناصر العملية) التي ترتبت على ذلك فإننا نشير -مثلاً- إلى الموقف من الإبداع الأدبي لدى كثير من المتعلمين من حملة الشهادات العليا في تخصص اللغة العربية. فهنا نجد إما موقف القانع بالشرح المدرسي الاختزالي، إذا كان النص يسمح بتداول مباشر، وإما موقف العجز، ومن ثم الرفض والهجوم، إذا كان النص محملاً بجماليات الغموض والرمز. وفي كلتا الحالتين ثمة عجز فادح عن إنتاج الدلالة.

وبطبيعة الحال فليس المقصود مما سبق أن اللساني يتحمل وحده تلك التبعات؛ إذ إننا نستطيع أن نشير إلى أدوار موازية (كهيمنة النموذج الاستبائي الإمبريقي في الدراسات السوسولوجية-مثلاً). ولكن المقصود هو التأكيد على أنه لا يجوز للساني بالذات فيما يتعلق باللغة -وهي حقل اختصاصه- أن تغيب عن وعيه تلك المساءلة النقدية الدائمة لما يترتب على العناصر النظرية التي يشتغل بها من نتائج على المستوى الثقافي العام. فاللغة ليست موضوعاً ينغلق في إطار تجربة معملية، أو إطار صيغ جبرية. إنها -بالأساس- ظاهرة ثقافية يخضع تحليلها -من ناحية- للتحويلات المستمرة في منطق إنتاج العلم والمعرفة، ولكنه يخضع -من ناحية أخرى- لضرورة الارتباط بتشكيل علاقات القوة والتضامن في الفضاء الثقافي للمجتمع.

س: ترجمت مجموعة من الأعمال إلى اللغة العربية، هل حققت هذه الترجمات الأهداف المتوخاة منها؟

ج: لي بالفعل بعض الترجمات: ستيفن أولمان (الأسلوبية وعلم الدلالة)،

و(الفكر اللغوي بين اليونان والعرب) فصول من كتاب المستشرق الهولاندي: كيس فرستيغ: (عناصر يونانية في التفكير اللغوي عند العرب)، وروجر فاوولر: (نحو نظرية لسانية/ اجتماعية للخطاب الأدبي)، وبيير باولو جيغليولي: (اللغة والسياق الاجتماعي). ومن جهة أهداف هذه الترجمات فهي متغيرة بتغير العمل المترجم: فعمل أولمان يمثل -في تصوري- الصورة الكلية المركزة لعطاء الأسلوبية التعبيرية، ولقد اهتمت أن يقرأ هذا العمل على ضوء رؤية نقدية لإبستمولوجيا هذا الاتجاه الأسلوبي، وهي الرؤية التي أخذت حيزاً أوسع في كتابي (الأسلوبية التعبيرية عند شارل بالي: أسسها ونقدها). كذلك اهتمت في التعليقات على هذا العمل أن أقدم عينة من واقع مشكلات ترجمة المصطلح في ثقافتنا العربية المعاصرة؛ وكانت المصطلحات الواردة في الترجمة فرصة لهذا التطبيق. أما ترجمة فصول من كتاب فرستيغ فقد استهدفت تقديم قراءة نقدية لهذا العمل الذي يمثل جوراً فادحاً على أسس الاستدلال العلمي حين أرجع كل شاردة وواردة في التفكير اللساني عند العرب إلى أصول ومصادر يونانية ممتدة باتساع العلم اليوناني زمنياً وحقولاً معرفية وصلت إلى حد القول بقيام أصول النحو العربي على أصول الطب التجريبي اليوناني!! أما عمل فاوولر فهو مهم لأنه يقدم صورة مغايرة لنمط الاتجاهات الشكلية في استثمار اللسانيات في تحليل الخطاب الأدبي، وأقصد بذلك استثمار اللسانيات الاجتماعية التي تغوص إلى كشف تمثيلات شبكة العلاقات الجدلية بين اللغة والسياق الاجتماعي. أما عمل جيغليولي فهو تلك المقدمة التي وضعها لتحريره كتاب (اللغة والسياق الاجتماعي) ومنها يمكن للقارئ العربي الإلمام بأسس هذا الفرع اللساني واتجاهاته ونماذج قضاياها.

س: هل تعتبرون ترجمة المصطلح اللساني إشكالا في الترجمة كما يعتقد البعض؟

ج: إشكالات ترجمة المصطلح اللساني تدرج ضمن إشكالات المصطلحية العربية الحديثة والمعاصرة. وأوضح هذه الإشكالات غياب البناء على ما هو قائم من قبل. وفي هذا السياق أستأذن في الإشارة إلى كتابي (نقل المصطلح اللساني في مطلع القرن العشرين: النجاري نموذجاً). فمحمد النجاري هذا (توفي بمصر 1914م)

وضع قاموساً من ستة مجلدات من القطع الكبير أسماه (قاموس فرنساوي/ عربي) يصفه الزركلي بأنه «أوسع المعجمات الفرنسية العربية» (بلغت صفحات الأجزاء الستة 2744 صفحة) وفي مقدمته يقول إن القارئ سيجد-بالإضافة إلى المعاني المختلفة لكل كلمة- تعريب كل الألفاظ الاصطلاحية في القانون، والرياضيات عموماً، والطب، وعلم الكيمياء، وعلم الطبيعة، وعلم الفلك، وألفاظ النبات، والأمثال... إلخ. ولقد استخرجت منه المصطلحات اللسانية، وقمت بدراسة تحليلية لها، ومقارنتها بما ورد عند لسانيين عرب محدثين، وبصفة خاصة قارنتها بما ورد في قاموسين حديثين: أحدهما عام، وهو قاموس المنهل لسهيل إدريس، وقاموس اختصاصي في اللسانيات؛ وهو قاموس عبد السلام المسدي. ولكن السؤال يبقى: هل تقوم المؤسسات العربية المعنية بشأن المصطلح، أو أصحاب الجهود الفردية، بالبناء على كل هذه الذخيرة الاصطلاحية التي قدمها هذا العمل؟

س: ما هو تقويمكم للمنجز الترجمي في الثقافة العربية لحد الآن؟ وكيف يمكن للترجمة أن تسهم في خلق إشعاع لساني في الثقافة العربية؟

ج: لا جدال في حقيقة أن الترجمة أحد المصادر الفعالة في إقامة حوار مع عطاء الثقافات الأخرى. وبالنظر إلى هذه الأهمية القصوى للترجمة فإن ترك أمرها للاجتهادات الفردية يقلل كثيراً من فعاليتها. الترجمة تحتاج إلى عمل مؤسسي، وإلى أن تكون هناك خطط مدروسة، وسياسة مطردة ومتسقة بين الأقطار العربية حتى لا يتكرر بذل الجهد في ترجمة العمل الواحد (إلا إذا كان ما هو قائم يعتوره النقص أو التشويه)، وحتى لا تسقط من قائمة الثقافات التي نترجم عنها ثقافات مهمة لها عطاؤها وتميزها. ثم إن الترجمة ما تزال بحاجة ماسة إلى تعدد منابر النشر حتى تتسع قاعدة القارئ العربي المطلع على فكر الآخرين.

الدكتور مرتضى جواد باقر

س: لقد أشار العالم الأنثروبولوجي كلود ليفي ستراوس إلى أن اللسانيات بفضل توجهها العلمي ستصبح جسراً تعبره كل العلوم الإنسانية الأخرى إن هي أرادت أن تحقق نصيباً من العلم. ولا أحد اليوم يستطيع أن يشكك في تحقق هذه النبوءة، ما الذي يجعل اللسانيات تشغل صدارة العلوم الإنسانية وتستأثر بكل هذا الاهتمام؟

ج: تشغل اللسانيات موقع الصدارة في العلوم الإنسانية بسبب طريقتها في النظر إلى العلم، والبحث العلمي. كما أعتقد. أهمية اللغة لم تخلقها اللسانيات القديمة أو الحديثة، إنما هو أطر البحث اللساني ما يجعلها تحتل موقع الصدارة من التزام بأصول ومتطلبات البحث وصولاً إلى وضع نظرية لسانية عن اللغة البشرية كنظام معرفي.

س: في ظل هذا (المعطى) المعطيات، ما هو تقويمكم لحصيلة البحث اللساني في الثقافة العربية بعد مرور أكثر من نصف قرن على تعرف ثقافتنا على البحث اللساني بمعناه الحديث؟

ج: مناهج اللسانيات الحديثة لم تأخذ موقعها المناسب في خارطة البحث العلمي في العالم العربي ما زالت مناهج اللسانيات الحديثة غريبة على الساحة الثقافية، وما زال المصطلح اللساني الحديث غير مألوف وغير راسخ. الاستثناء الوحيد والبارز لهذا نجده في المغرب حيث تبدو هناك بوادر تأسيس للثقافة اللسانية.

س: هناك أسباب موضوعية ولا شك تفسر هذا الوضع، وتحول دون استثمار منجزات الدرس اللساني في الثقافة العربية بالشكل المطلوب ما هي هذه الأسباب؟

ج: وجود تراث ضخم وثري من الدرس اللساني العربي التقليدي يحول دون ذلك بالتأكيد، والمقاومة الطبيعية للأخذ بالجديد القادم من الآخر-المشكوك بنواياه أصلاً- تحول دون ذلك. لا ننس أن هناك من يتهم المناهج اللسانية الجديدة بأنها

جزء من الغزو الاستعماري لتفريق الأمة وعزلها عن تراثها.

هذا التشخيص يلخص الوضع الحالي للدرس اللساني في ثقافتنا، حين ننظر إلى استقبال اللسانيات الجديدة من الداخل. هناك عوامل خارجية طبعاً عدم تأسيس أقسام علمية أو مراكز بحثية خاصة باللسانيات، وعدم إيلاء هذا العلم الأهمية التي تليق به. هذا طبعاً بالإضافة إلى المسألة التي تتعلق بعموم التخلف في مجتمعاتنا وما يجره هذا من مظاهر ومتعلقات.

س: واقع البحث اللساني العربي يتعارض مع القسمة العقلية التي تقتضي أن يكون هذا البحث رائداً؛ بالنظر إلى الإرث العربي الزاخر في هذا المجال، وهذا ما يجعل هذه المعادلة جد معقدة، بل وغير مفهومة؟

ج: لن تكون المعادلة صعبة أو غير مفهومة إذا ما عرفنا أن هناك إرثاً مستديماً في الثقافة العربية من التعصب والانغلاق وإلغاء ما لا نؤمن به، هذا الإرث يعاكس في اتجاهه التراث العقلي الذي نفخر به.

س: التنافس بين المناهج اللسانية لا يمكن أن ينكره أحد، وهو تنافس لا نجد له مثيلاً إلا في ثقافتنا، هل المشكل مشكل مناهج حقاً؟

ج: لا بالتأكيد. إنه تنافس بين ما بأيدينا وما يردنا من الجديد. طبعاً هناك الرغبة الإنسانية الطبيعية بالبقاء على ما ألفناه ولا نخرج منه إلى ما ليس مألوفاً، وهناك أيضاً إشكال عدم التوازن في مقدار ما نعرفه عن هذه المناهج. وأخيراً هناك الارتداد إلى التراث والماضي الذي يزيد منه التخلف في الحاضر. أما القطيعة بين دارسي مناهج اللسانيات الحديثة المختلفة فأظنها متأتية من الخلافات التي تطبع الدرس اللساني العالمي ووجود أكثر من مدرسة فكرية ومنهجية فيه. ومن يدري، ربما كان الانزواء في صوامعنا المنهجية بدون المخاطرة بالخروج منها يعطينا شعوراً بالأمن!!

س: من مظاهر هذا التنافس وجود شبه قطيعة بين اللسانيين، فلا أحد منهم يهتم بما يكتبه الآخر، وهذا ما يجعل أمر اللسانيات في ثقافتنا متروكا للاجتهادات الفردية، التي تقف عند حدود الاتجاهات اللسانية، وفي أحسن الأحوال عند الحدود الجغرافية؟

ج: عوامل كثيرة تكمن وراء هذا، منها اعتزازنا المبطن بإقليميتنا (سوسيولوجيا

العلم والمعرفة تمدنا بالكثير من الأمثلة على هذا)

س: يتخذ هذا الصراع مظهراً تلخصه المعادلة: النحو ≠ اللسانيات، التراث اللغوي العربي ≠ اللسانيات؟

ج: ربما كانت المعادلة أكبر الدرس اللغوي العربي لا يساوي اللسانيات. لا تعليق لدي أكثر مما قلت.

س: تواجه اللغة العربية مجموعة من التحديات في سياق دولي عولمي غير مسبوق ينذر بالابتلاء والابتلاع، حيث يتحدث الكل بنهم وهرج عن العولمة واقتصاد المعرفة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فماذا أعد العرب للغتهم في هذا الصدد؟ وما هي أهم التحديات التي سيواجهونها في نظركم؟ وكيف يمكن مواجهتها؟

ج: اللسانيون يرصدون ولا يفرضون قوانين. الحكومات والشعوب هي التي تقوم بهذه المهام. وتخطئ مرة وتصيب أخرى. المشكلة كبيرة. هناك لغة تعم ولغات تنحسر. ما العمل؟ أن تنشر الثقافة العربية. من الذي ينشرها؟ الدول وواجهاتها ومؤسساتها الثقافية. المعاهد والمراكز والمؤسسات اللسانية لا تستطيع ذلك. من ذا الذي يستجيب إليها؟ ليست هي المنفذ. الأمر الثاني المهم هو أن ننظر إلى الأمر من وجهة نظر علمية موضوعية ونبتعد عن الدعوات الحماسية التي لا تمتلك غير الإثارة. هناك لغة تنتشر. وهذه ليست أول مرة يحدث فيها هذا، ولو بدرجة أقل كثيراً. من الطبيعي أن تدخل مفردات وتعبيرات من هذه اللغة إلى اللغات الأخرى. وهذا إثراء لهذه اللغات استيعاب هذه الحقيقة وما يليها من الحقائق التي تنتج عن قوانين لسانية عامة بخصوص الاتصال بين اللغات قد يساعدنا في اقتراح سبل ترسيخ مكانة العربية للمخططين اللغويين.

س: ما هي متطلبات تقليص الفجوة الرقمية بين العربية واللغات المتقدمة معلوماتياً؟

ج: أن نقبل بما دخل إلى العربية منها جزءاً من لغتنا كما قبلنا بالسرائر والإيوان والاستبرق وغيرها، فيسوغ بذلك استعمالها ويقل انشغالنا بإيجاد وفرض مقابلات عربية ربما لا نستطيع إشاعة استعمالها.

س: لماذا لا توجد اتجاهات أو تيارات أو مجموعات علمية تتخذ العربية موضوعاً لنظرها في كل أبعادها ومستوياتها اللسانية؟ لأن العربية عربيات؟ عربية قديمة تراثية، وعربية مقدسة، وعربية وسطى هي المستعملة الآن في التداول المكتوب صحافة وفنا؟

ج: أنا لا أفهم بالضبط ما المعني بهذا السؤال. ولكني أقول إن الدرس اللساني العربي الحديث - أي الذي كتبه العرب مستعنين بالمنهاج الجديدة - لم يستثن من جوانب الظاهرة اللغوية شيئاً أنا هنا لا أعرف شيئاً اسمه «الوسطى» هذا مصطلح لا حدود لما يحيل إليه.

س: ما هي الإشكالات التي يمكن أن تطرحها العربية بوصفها لغة الإنتاج الإبداعي والتواصل القطاعي المكتوب، لا لغة التداول اليومي؟

ج: كل اللغات تستخدم في مدى عريض من الاستخدامات. ولا أدري إن كان هذا قد شكل مشكلة لتلك اللغات - الإنجليزية مثلاً - وإن لم يشكل ذلك، فلم يشكل مشكلة للعربية؟ أو لدراسة العربية.

س: ما هو دور المجامع اللغوية في النهوض بالعربية على مستويات التنظير والممارسة؟

ج: أنا أحسب أن تبني المجامع اللغوية العربية مبادئ اللسانيات الحديثة العامة ربما ساعد في جعل عملها أفضل وأفيد...

س: نجد اليوم شبه إجماع على ضعف العربية في مؤسسات التعليم في مختلف الأسلاك، وهو وضع ينذر بالكارثة، في ظل معطيات تفرض أن يكون الوضع معكوساً تماماً؟ بم تشخصون هذه الظاهرة؟

ج: لا أعرف جواباً عن هذا. إن لم يؤمن الناس والأكاديميون عموماً أن عليهم أن يجعلوا العربية لغتهم العلمية داخل الصف وخارجه، ستبقى الأمور على حالها. ربما لو خففنا من غلوائنا في وجوب تعريب كل المصطلحات مثلاً، لكان الأمر أسهل.

س: لاحظ عالم اللسانيات روبنز أن معظم السمات التي تميز التاريخ المعاصر، في الغرب، قد نشأت في عصر النهضة، واستمرت دون انقطاع حتى الوقت الراهن. وأن الكثير من تلك السمات كان له تأثير مباشر في الاتجاهات التي اتخذتها

الدراسات اللغوية فيما بعد. والواقع أن ما لاحظته روبنز بالنسبة إلى عصر النهضة في الغرب يمكن تعديته إلى عصر النهضة العربية وما صاحبه من ردود فعل كان للجانب اللغوي حظه الوافر منها. فأسئلة النهضة حاضرة بشكل جلي في الفكر اللساني العربي، حيث يمكن أن نميز بين اتجاهات مختلفة: اتجاه طفري (حدائي)، واتجاه تراثي (تقليدي) واتجاه توفيفي، والأكثر من هذا أن هذه الاتجاهات تظهر أحياناً في الاتجاه الواحد. هذا ما حكم على الثقافة العربية عموماً، واللسانيات خصوصاً، باجترار قضايا هي في غنى عنها. نتساءل هنا: ما موقع الفكر العربي من الفكر اللساني الحديث؟ ثم ألم يحن الوقت بعد لتقويم هذه الحويلة، والخروج من هذه الدوامة؟

ج: هذا سؤال جدير بالتأمل. هل طبعت النهضة العربية الإسلامية -في القرنين الثالث والرابع الهجريين- الدرس اللساني العربي؟ لا بد من ذلك. النهضة إن حدثت فهي تطبع كل شيء بطابعها. لو لم تكن هناك نهضة لما رأينا هذا النقل، أو توارد الخواطر - بين تراثنا اللساني والتراث اللساني للأمم الأخرى. أما من ناحية الصلة بين الدرس اللساني العربي التقليدي والفكر اللساني الحديث، إن كان هذا هو السؤال، فأنا لا أجد صلة مباشرة بينهما - تنم عن تأثير أو تأثير. كتب الكثير عن قراءة نعوم جومسكي للنحو العبري التقليدي - أبوه كان دارس تقليدياً للعبرية - وعن تأثيره بمقولات النحو العربي عبر دراسته للأدبيات اللغوية العبرية. لكن ماذا يثبت هذا؟ لا شيء فيما أرى. أما الحديث عن دوامة فلا أستطيع أن أخوض فيه.

س: ما دمنا بصدد الحديث عن بعض المشاكل والتحديات المطروحة، أشير إلى أن اللسانيات في الثقافة العربية بقيت حبيسة نفسها، ولم تنفتح على بعض القطاعات الأخرى كما هو الحال بالنسبة إلى اللسانيات في الغرب، بل لم تساهم لا من قريب ولا من بعيد في بعض التحديات التي تواجه الأمة، والتي تعتبر في صميم البحث اللساني: التخطيط اللغوي، التعدد اللغوي، الأمراض اللغوية... ما هي أسباب هذا التوقع في نظركم؟ وهل يمكن أن نعتبره مظهراً من مظاهر تخلف اللسانيات في ثقافتنا.

ج: هو مظهر من مظاهر تخلفنا العام، وليس تخلف اللسانيات. حين يكون هناك مثلاً اهتمام بمرضى الحبسة عندنا أكثر مما نلقاه فإن هذا سيستلزم اهتماماً بدراسة اللسانيات النفسية أعمق مما هو عليه الآن. وكذلك الأمر بالنسبة لكل شيء آخر.

س: يبدو أن التحديات التي تعترض سبيل اللسانيات العربية كبيرة، لكن ما يعمق من طبيعة الإشكال هو أن اللسانيات في ثقافتنا لم تستطع لحد الآن إيجاد حلول عملية لمشاكلها الخاصة، أشير في هذا السياق إلى بعض الإشكاليات التي ظلت تؤرق البحث اللساني العربي منذ زمن بعيد، كتلك المرتبطة بالمصطلح والتعريب؟

ج: أنا قد لا أتفق معك في أن هناك مشكلة خاصة باللسانيات كحقل علمي أو أن اللسانيات تعيش مشكلة خاصة بها. المصطلح اللساني، مشكلته كمشكلة أي مصطلح علمي جديد. سيكون بالضرورة متعددًا، وغير راسخ وغير مألوف. ولكل هذه أسباب ولكنها ليست داخلية.

س: تبقى مساهمة اللسانيات العربية في اللسانيات العالمية محدودة جدًا، ولا يكاد يذكر من اللسانيين العرب إلا من لهم كتابات باللغات الأجنبية. هل هذا الأمر يعتبرونه طبيعيًا ولماذا؟

ج: في الحضارة المتخلفة يكون البحث العلمي متخلفًا وتكون تلك الحضارة مستهلكة وليست منتجة.

س: في نظركم ما هي السبل التي ترونها كفيلة بإنجاح مشروع الإصلاح اللغوي العربي؟ نقصد تحديدًا أهم القضايا التي يجب أن تركز عليها البحوث اللسانية العربية إن هي أرادت مساندة الركب، والانتقال من مرحلة الاستهلاك إلى مرحلة الإنتاج؟

ج: نشر الوعي اللساني وزيادة التواصل مع مواطن الإنتاج سيفيد.

س: ترجمتم مجموعة من الأعمال إلى اللغة العربية، هل حققت هذه الترجمات الأهداف المتوخاة منها؟

ج: إن كان الهدف هو نشر المعرفة اللسانية فأعتقد أن ما ترجمتم، وترجمه غيري، قد حقق ذلك.

س: ما هي المشاكل التي اعترضتكم أثناء الترجمة؟

ج: عدم وجود المصطلح أو تعدده وعدم رسوخه.

س: هل يعتبرون ترجمة المصطلح اللساني إشكالا في الترجمة كما يعتقد البعض؟

ج: لا أظن ذلك. إن اتبعت الطرق المنهجية المألوفة لكل مترجم في ترجمة المصطلح، فلن يكون ذلك صعباً. المشكلة إننا نخلط بين استنباط المصطلح، وعدم إلفته.

س: ما هو تقويمكم للمنجز الترجمي في الثقافة العربية لحد الآن؟ وكيف يمكن للترجمة أن تسهم في خلق إشعاع لساني في الثقافة العربية؟
ج: تجيبك على هذا تقارير الأمم المتحدة. إنه فقر مدقع.

س: ما هو تقويمكم لواقع البحث اللساني في قطر؟
ج: لا أظن هناك بحثاً لسانياً يخرج عن إطار البحوث الجامعية. الاستثناء هو ما فعلناه في آذار من العام الماضي حينما أقمنا، في جامعة قطر، مؤتمراً للسانيات في الخليج، اجتمع فيه نخبة من الباحثين وقدموا بحوثاً تناولت مختلف جوانب المشهد اللساني في هذه المنطقة.

س: ما هي نصائحكم للسانيين الشباب؟
ج: أن يشككوا في كل شيء، وأن لا يقدسوا شيئاً ولا يقاربون اللغة أو البحث اللغوي بمسلمات لا إثبات لها. وأخيراً أن يتغلبوا أثناء بحثهم اللساني على عواطفهم وانحيازاتهم تجاه العربية، فهي لغة القرآن، نعم، ولكنها لغة كغيرها من اللغات يجري عليها ما يجري على غيرها.

الدكتور مصطفى غلفان

س: لقد أشار العالم الأنثروبولوجي كلود ليفي ستراوس إلى أن اللسانيات بفضل توجهها العلمي ستصبح جسراً تعبره كل العلوم الإنسانية الأخرى إن هي أرادت أن تحقق نصيباً من العلم. ولا أحد اليوم يستطيع أن يشكك في تحقق هذه النبوءة، ما الذي يجعل اللسانيات تشغل صدارة العلوم الإنسانية وتستاثر بكل هذا الاهتمام؟

ج: إشارة ليفي ستراوس خلاصة لمواقف عديدة تعود لفترات سابقة من تاريخ الفكر الإنساني عامة والفكر اللساني خاصة. ومرد هذا الاهتمام هو أولاً اللغة البشرية باعتبارها مركزاً للنشاط الإنساني كيفما كانت طبيعة هذا النشاط النفسية والاجتماعية والفكرية وثانياً باعتبار المسار الذي دخلته الدراسات اللغوية في العصر الحديث بدءاً بالأبحاث المقارنة مع فرانس بوب *Franz Bopp* والتاريخيين في القرن التاسع عشر ثم مع سوسور والتطورات التي عرفتها الدراسات اللسانية في أوروبا وأمريكا مع شومسكي بالأساس. فخلال هذه الفترة لعبت اللغة دوراً أساسياً في المباحث المنهجية التي كانت تسعى جادة لعلمنة العلوم الإنسانية وربطها بالعلوم الدقيقة. فعلم الاجتماع وعلم النفس والانتروبولوجيا وباقي العلوم الإنسانية كانت وما تزال في حاجة ماسة إلى منهجية اللسانيات التي فرضت بالفعل نفسها مع البنيويين والتوليديين. فالتحليل اللساني يسير في هذين التصورين وفق خطة محكمة وأسس نظرية وإجرائية مضبوطة يفترض أن يعرفها المحلل اللساني معرفة تامة. إن هذه المنهجية المتبعة في اللسانيات هي ما تحتاجه العلوم الإنسانية الأخرى، وهذا مكن القوة في البحث اللساني المعاصر.

س: في ظل هذا (المعطى) المعطيات، ما هو تقويمكم لحصيلة البحث اللساني في الثقافة العربية بعد مرور أكثر من نصف قرن على تعرف الثقافة العربية على البحث اللساني بمعناه الحديث؟

ج: بالفعل لقد مر على تعرف الثقافة العربية البحث اللساني الحديث أزيد من نصف قرن، لكن الحصيلة لم ترق إلى المستوى المرتقب أو اللائق من قبل المهتمين

المختصين بالثقافة العربية التي نعرف تاريخياً أنها ثقافة لغوية بامتياز. اللسانيات في ثقافتنا العربية ما تزال ترفاً فكرياً، أكثر من هذا لم تقدم اللسانيات للغة العربية ما كان منتظراً منها على غرار ما حصل في ثقافات أخرى مثل الفرنسية والإنجليزية والألمانية على سبيل التمثيل لا الحصر. ما يزال البحث اللساني نوعاً من الألغاز والكلام غير المفهوم ومجالاً محدوداً لا يدخله إلا قلة قليلة من الدارسين.

س: هناك أسباب موضوعية ولا شك تفسر هذا الوضع، وتحول دون استثمار منجزات الدرس اللساني في الثقافة العربية بالشكل المطلوب ما هي هذه الأسباب؟

ج: الأسباب عديدة ومتنوعة وهي ليست دائماً أسباباً موضوعية. لا بد من الإشارة إلى تدخل ما هو إيديولوجي بالمعنى العام في هذه الوضعية الراهنة للثقافة العربية بما فيها اللسانيات ولكن أيضاً في المجالات الفكرية الكبرى مثل التاريخ والدين والفلسفة وغيرها من العلوم الإنسانية القريبة جداً من حياة الإنسان العربي. لكن ضمن الأسباب أسباب موضوعية لا جدال حولها مثل أساس المعرفة العلمية في اللسانيات: ماذا تدرس اللسانيات؟ وكيف تدرس اللسانيات اللغة. وما الغاية من الدراسة اللسانية؟ أعتقد أن توضيح مثل هذه الجوانب من الأوليات التي غالباً ما يتم القفز عليها عندنا على الرغم من أهميتها. في الثقافة العربية نلاحظ تدخل عناصر أخرى تخلق نوعاً من التعقيم الفكري والمنهجي وتخلط «الأوراق» لغايات ليست علمية أو معرفية بقدر ما هي سياسية أو إيديولوجية غير بريئة بصفة عامة.

س: هذا التشخيص يلخص الوضع الحالي للدرس اللساني في ثقافتنا، وهو وضع نعتبره نتيجة طبيعية لملاسات التلقي، كما يفيد وجود عوامل خارجية، يمكن أن نعتبرها من قبيل العوامل المرتبطة بسوسيولوجيا العلم (اللسانيات)، لكن هذا لا ينفي وجود مبادئ داخلية للعلم (اللسانيات) لم تتحقق، أعني الشروط الضرورية لنشأة العلم وتطوره، ومن ذلك (بحسب بحث قمنا به في هذا المجال): غياب كتابة لسانية تمهيدية (تيسيرية) تقدم اللسانيات إلى القارئ المبتدئ بالشكل الصحيح، وعدم القدرة على مواكبة المستجدات اللسانية، ثم اعتبار اللسانيات من العلوم الكمالية... إضافة إلى أسباب أخرى سيأتي الحديث عنها؟

ج: أعتقد أن كل ما ذكرته صحيح، وهذه العوامل مجتمعة تسهم إلى حد كبير في الوضع المتردي وفي هذا التخلف اللساني الذي تعيشه اللسانيات واللغة العربية في الوقت الراهن. أود أن أؤكد على تدخل العامل «غير المعرفي» المقصود من قبل فئات من الدارسين اللسانيين العرب (وغير اللسانيين) تتاجر الإيديولوجيا بالعلوم عامة وبالعلوم الإنسانية بصفة خاصة. أعطيك مثلاً: هل يخفى على الدارسين العرب أن اللسانيات تدرس اللغة أو اللسان *La Langue* على وجه التحديد؟ أليست هذه هي القاعدة الأساس في اللسانيات إذ بها تأسست اللسانيات وعليها قامت؟ بالطبع الجميع يدرك هذه الأمور جيداً ويفهم مغزاها المنهجي. لكن كم باحث عندنا في العالم العربي يحرص على تطبيق هذه القاعدة والعمل بها ويستثمرها في أبحاثه اللسانية وحتى في محاضراته أو على الأقل يؤكد على قيمتها المنهجية؟ إنهم بالفعل قلة قليلة جداً تعد على رؤوس أصابع اليد الواحدة. بكل صراحة نحن في الثقافة العربية ندور حول اللسانيات وعلى هامش اللسانيات ولم نلج بعد عالم اللسانيات إلا في حالات نادرة جداً.

س: واقع البحث اللساني العربي يتعارض مع القسمة العقلية التي تقتضي أن يكون هذا البحث رائداً؛ بالنظر إلى الإرث العربي الزاخر في هذا المجال، وهذا ما يجعل هذه المعادلة جد معقدة، بل وغير مفهومة؟

ج: واقع البحث اللساني العربي يطرح في نظري علامات استفهام معرفية كبرى. اللسانيات كما تمارس عند غيرنا في اتجاهه، وفي أبحاثنا اللغوية العربية في اتجاه مغاير. مرة أخرى لا أتحدث عن الحالات القليلة التي تمارس اللسانيات «كما يجب أن تكون». في اعتقادي، لا يمكن للسانيات أن تلعب أي دور معرفي طليعي في الثقافة العربية المعاصرة مادام الحال عندنا على هذه الكيفية. إن الإرث اللغوي العربي بقدر ما يشكل قمة حضارية فإنه في نظري تحول إلى هاجس معرفي خلق نوعاً من الصراع الخفي بين الفكر اللغوي القديم واللسانيات بكيفية غير مبررة ولأسباب غير بريئة أشرت إليها سابقاً. هذا الإشكال المصطنع وجه البحث اللساني في الثقافة العربية نحو مشارب أخرى لا علاقة لها باللسانيات كما كان منتظراً منها.

س: التنافس بين المناهج اللسانية لا يمكن أن ينكره أحد، وهو تنافس لا نجد له مثيلاً إلا في ثقافتنا، هل المشكل مشكل مناهج حقاً؟

ج: التنافس بين المناهج غير مرتبط في الواقع بأي ثقافة معينة بقدر ما هو مرتبط بالنشاط العلمي. وبفضل التنافس بين المناهج تتطور الممارسة العلمية نفسها. وبديهي أن مثل هذه الأمور تقع في إطار المشروع المنهجية ذاتها، بمعنى أن الصراع (الطبيعي والعادي) بين المناهج يكون قائماً على أسس معرفية واضحة. المشكل في الثقافة العربية أن تبني منهجاً معيناً والدفاع عنه غالباً ما يتحول إلى موقف شخصي وذاتي (اعتباري بمعنى آخر) مع ما يترتب على هذه المسألة من تداخل بين ما هو موضوعي وما هو ذاتي، لتتحول القضية المنهجية وكل نقاش يرتبط بها إلى مسألة ذاتية مرتبطة بهذا الباحث أو ذاك، أي الشخص المتبني للمنهج وليس للمنهج باعتباره طرائق بحث وقواعد إجرائية. والغريب عندنا أن كثيراً من الباحثين العرب يدافعون عن هذه المناهج (والنظريات أيضاً) بكيفية أقوى وأعنف وبدرجة أكثر تشدداً من صاحب المنهج أو أصحابه. أذكر في هذا الصدد ما عرفه الفكر اللغوي العربي الحديث من دفاع الوصفيين عن الوصفية ودفاعهم المستميت عنها ضد كل التيارات والنزعات والتوجهات ولو كانت غير متواجدة معها في نفس الفترة التاريخية (موقف الوصفيين العرب من منظومة النحو العربي القديم).

س: من مظاهر هذا التنافس وجود شبه قطيعة بين اللسانيين، فلا أحد منهم يهتم بما يكتبه الآخر، وهذا ما يجعل أمر اللسانيات في ثقافتنا متروكاً للاجتهادات الفردية، التي تقف عند حدود الاتجاهات اللسانية، وفي أحسن الأحوال عند الحدود الجغرافية؟

ج: قلت لك إن الصراع والتنافس المنهجي والفكري عندنا هو صراع بين الذات والموضوع بكيفية غير واضحة أو غير منهجية بحيث يختفي عندنا كل نقاش جاد وهادف وموضوعي وهذه سمة تكاد تكون عامة بالنسبة إلى الفكر العربي لأنها موجودة في مجالات معرفية أخرى غير المجال اللساني. مرد هذا الوضع، في اعتقادي، إلى أن الباحث العربي في اللسانيات يكاد يعيش في شبه عزلة عن غيره من الدارسين فلا يريد سماع سوى ما يعجبه ويروق له من مرديه وأتباعه المباشرين. أما العلاقة مع الآخر (المغاير أو الذي لا يشتغل في نفس الإطار

المنهجي والنظري) فإنها غالبا ما تكون غير واضحة، فلا تعاون ولا تشارك ولا تشاور... فكيف يمكن أن نتصور التكامل وبالتالي تطور البحث اللساني العربي نفسه؟ هناك نوع من الأستاذية المبالغ فيها لدرجة أنها أصبحت «مرضية» مع احترامي الشديد والفعلي لكثير من الأسماء الكبيرة عندنا في الوطن العربي. وهذا الوضع أعطى في العالم العربي نتائج سلبية وأثر على مكانة اللسانيات في الثقافة العربية وعند جمهور القراء.

س: يتخذ هذا الصراع مظهرا تلخصه المعادلة: النحو ≠ اللسانيات، التراث اللغوي العربي ≠ اللسانيات؟

ج: في نظري هذا المظهر الذي تشير إليه هو سبب ونتيجة في الوقت ذاته. وأعتقد أن ثمة أسباباً موضوعية وذاتية قادت إلى الوضعية التي ذكرتها وهي وضعية فيها كثير من الالتباس المقصود. فاللسانيات ليست ضد النحو العربي أو غير العربي وإن كانت تنافسه في عقر داره. واللسانيات ليست أيضا ضد التراث اللغوي العربي. وكل من يقول بها يمارس الفتنة المعرفية ويصطاد في الماء العكر، إن هذا هو ما أسميته في سؤال سابق بالمتاجرة الأيديولوجية بالمعرفة. اللسانيات تقدم وسائل مساعدة للتحليل. اختلاق المواجهة بين اللسانيات والنحو من جهة وبين اللسانيات والتراث من جهة ثانية ينم عن خبث معرفي لا قيمة له من الناحية المنهجية. لا أنكر أنني لا أحبذ المقاربات التي تحلل التراث اللغوي في ضوء اللسانيات ومع ذلك يمكن القول إن التراث اللغوي العربي لم يقدم بصورة شمولية وبوجه آخر أكثر إيجابية إلا مع ظهور اللسانيات البنوية والتوليدية والوظيفية، فكيف يمكن لللسانيات أن تكون ضدا للتراث أو العكس؟ أي علاقة بين التراث اللغوي العربي واللسانيات من حيث إنها دراسة اللسان؟ ما ذا يمكن للتراث اللغوي العربي أن يقدم لللسانيات؟ أظن أن الثقافة العربية الحديثة لا تطرح الأسئلة الحقيقية المتعلقة باللغة العربية في حد ذاتها أي اللغة العربية كأداة للتواصل بالدرجة الأولى. لكن أن تتحول اللسانيات إلى مختبر لتحليل التراث وتشريحه فهذا في اعتقادي ابتعاد فعلي مقصود عن جوهر العمل اللساني نفسه، والمعادلات التي ذكرت شكل من أشكال الالتباس الجاثم على كثير من العقول ولا يساعد كثيرا على تنمية البحث اللساني

العربي.

س: تواجه اللغة العربية مجموعة من التحديات في سياق دولي عولمي غير مسبوق ينذر بالابتلاء والابتلاع، حيث يتحدث الكل بنهم وهرج عن العولمة واقتصاد المعرفة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فماذا أعد العرب للمغتم في هذا الصدد؟ وما هي أهم التحديات التي سيواجهونها في نظركم؟ وكيف يمكن مواجهتها؟

ج: ما يواجهنا لغويا من تحديات هو في حجم ما يواجهنا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. وربما كان من المفروض أن نجيب عن كل هذه الوضعيات المتنوعة الفاعلة في واقعنا اليومي: ماذا نريد؟ ما دورنا في عالم اليوم؟ نحن نتحدث عن إشكالات وقضايا لا يعيشها المجتمع ولا الفكر، فكيف نبحث لها على حلول مواتية؟ إنها التبعية الفكرية والنفخ في الماء ... شخصا لا أعرف برامج معينة لمواجهة هذه التحديات الجديدة. الإشكالات موجودة بالفعل وتأثيرها في اللغة العربية واضح وملموس فكليا، اللغة العربية كعادتها ومن تلقاء نفسها وبوسائلها الذاتية تكافح من أجل البقاء، وأظن أنها ستنجح في ذلك كما نجحت في الماضي... أعتقد أن الحل لمواجهة هذه التحديات بكل أشكالها وحجوماتها وأنواعها هو إعطاء اللغة العربية المكانة التي تستحقها واللائقة بها اجتماعيا وفكريا وسياسيا. للأسف الشديد لا يوجد مجتمع مثل المجتمع العربي لا يهتم بلغته ولا يقدرها ولا يحترمها في جميع المستويات. هل تعرف رجل أعمال أو مهندسا أو طبيا أو عالما فيزيائيا أو وزيرا أو سياسيا أو حتى بعض الحكام الذين لا يتقنون لغة بلادهم الرسمية؟ هل تعرف شابا يتهم من لغة بلاده؟ كل هذه الظواهر المشينة في حق لغة الوطن والثقافة موجودة عندنا. من هنا يجب أن تبدأ المعركة. يجب رد الاعتبار للغة العربية أولا قبل التفكير في أي شيء آخر.

س: ما هي متطلبات تقليص الفجوة الرقمية بين العربية واللغات المتقدمة معلوماتيا؟

ج: الفجوة الرقمية هي عبارة مهذبة للحديث عن الفرق الفاحش بين الشمال والجنوب اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا. الفجوة الرقمية مظهر واحد فقط من فجوات أخرى وما أكثرها. لتحل مشاكل التنمية (صحة وتعليم وشغل...) وبعد

ذلك يمكننا أن نتحدث عن تكنولوجيا الإعلام والوسائط المتعددة وما إلى ذلك. موضوع الفجوة الرقمية موضوع ثانوي جدا بالنسبة إلى الباحث اللساني العربي. هناك في اعتقادي موضوعات أكثر أهمية بالنسبة إلى اللسانيات العربية وإلى الثقافة العربية. طبعاً هذا لا يعني أن ينحصر العمل اللساني فيما هو لغوي محض.

س: لماذا لا توجد اتجاهات أو تيارات أو مجموعات علمية تتخذ العربية موضوعاً لنظرها في كل أبعادها ومستوياتها اللسانية؟ لأن العربية عربيات؟ عربية قديمة تراثية، وعربية مقدسة، وعربية وسطى هي المستعملة الآن في التداول المكتوب صحافة وفنا؟

ج: المفروض أن ينصب التحليل اللساني على اللغة العربية. ونحن لا نأتي بجديد عندما نذكر هذا الأمر. وهذا العمل اللساني هو ما نجده في بعض الأعمال اللسانية العربية النادرة مثل أعمال الفاسي الفهري وأحمد المتوكل وقلة قليلة من اللسانيين الشباب المغاربة. لكن يبقى مفهوم اللغة العربية كمفهوم منهجي أو نظري في حاجة إلى تحديد وتوضيح وهذه مهمة اللسانيين بالدرجة الأولى. نحن لا نملك المعطيات اللازمة في موضوع طبيعة اللغة العربية الحديثة حتى تكون دراساتنا اللسانية واقعية وعملية. ولهذا الأسباب لا توجد في نظري دراسات لسانية بالشكل المطلوب. الإشكالات عديدة أولها كما ذكرت تحديد طبيعة اللغة العربية موضوع الدراسات اللسانية. مثلاً عندما نستعمل في اللغة الفرنسية أو الإنجليزية أو الألمانية تركيباً معيناً يمكنك أن تقول إن ما تسمعه ينتمي إلى لغة قديمة أو حديثة أي أن هذا التركيب مستعمل رهنأ أو غير مستعمل. مقبول أو غير مقبول، ممكن أو مستحيل. لكن بالنسبة إلى اللغة العربية هناك صعوبات عديدة في الوقوف على حقيقة مستويات استعمال اللغة العربية. كل متكلم يمكنه أن ينهل من عريية العصر الجاهلي ومن لغة القرآن الكريم ومن اللغة العربية الحديثة بأساليبها المتنوعة الأصيلة والدخيلة على حد سواء، المبسطة أو المستعملة في اللهجات المحلية. إن القول بوحدة اللغة العربية عبر تاريخها الطويل فيه جوانب إيجابية وأخرى سلبية، والحدود غير واضحة بين الاستعمالات أو مستويات اللغة العربية وهذا يجعل مأمورية البحث اللساني، الذي يتخذ اللغة العربية موضوعاً له بالمعنى الدقيق للكلمة، صعبة. لا بد أن نبدأ بدراسة معجم وتركيب (اللغات العربية) أي مجمل الاستعمالات أو على

الأقل أبرزها والمقارنة بينها. هناك أبحاث الخولي محمد علي وبعض أبحاث داود عبده وقلة أخرى لكنها غير شاملة وتحتاج إلى دعم الجميع. مشروع البحث في ما يسميه بعض الدارسين العرب بالذخيرة اللغوية (العربية) في بعض دول الخليج والجزائر على جانب كبير من الأهمية إذا تم إنجازه كما تصور أصحابه.

س: كيف يمكن للغة العربية أن تصبح فاعلة في محيطها؟ وما هي المشاكل التي تعترض سبيل المعالجة الآلية العربية؟

ج: لكي تصبح اللغة العربية فاعلة في محيطها، يجب إعطاءها الدور الإيجابي الذي تستحقه. يجب رد الاعتبار السياسي والفكري والاجتماعي للغة العربية. تعيش اللغة العربية اليوم وضعية اغتراب بين أهلها وذويها. فماذا يمكنه أن تنتظر من لغة لا يحترمها أصحابها؟ المسألة فكرية واجتماعية ولكن سياسية أيضاً. اللغة العربية رغم قوتها وإمكاناتها الذاتية ضحية استعمال ضيق. بالنسبة إلى المعالجة الآلية يجب أن لا نوهم أنفسنا، لم نصل بعد إلى مستوى الإبداع المسجل بالنسبة إلى لغات أخرى في هذا المجال. هناك مجهودات فردية متفرقة هنا وهناك داخل الوطن العربي، وأهم الإنجازات تحتكرها الشركات الإعلامية الكبرى. البرمجيات العربية حققت مستوى لا بأس به ولكنه ما زال في بدايته.

س: ما دور المجامع اللغوية في النهوض بالعربية على مستويات التنظير والممارسة؟

ج: في كتابي (اللسانيات العربية في الثقافة العربية: حفريات النشأة والتكوين) قدمت جواباً عن هذا السؤال. أضيف هنا أن المجامع العربية في حاجة إلى أن تكون أقرب إلى الواقع اللغوي العربي الراهن وأن تتعامل معه كما هو من أجل إيجاد الحلول الناجمة لمشاكل اللغة العربية. المجامع العربية في حاجة ماسة أن تلج المدارس والثانويات والمعاهد والجامعات والإدارة والمصنع الصغير والكبير والصحف وكل ما له علاقة باللغة العربية، نحن في حاجة إلى وعي لغوي جديد بقضايا اللغة العربية. وهذا الوعي مرتبط بالواقع الفكري والسياسي وبكل ما يعيشه الإنسان العربي أينما كان في الوطن العربي. المجامع اللغوية العربية (لاسيما مجمعي القاهرة ودمشق) قدمت الكثير من أجل عربية في مستوى الحضارة

الحديثة. لكن صنعها لم يعد يساير الوضع الراهن للغة العربية واستعمالها، وبدأت اللغة العربية تتراجع أمام المد التقني واللهجي واللغات الأجنبية على حد سواء. مجهودات المجامع اللغوية وما يتبعها من مؤسسات غالبا ما يظل مجهولا أو غير متوفرة للدارسين والباحثين. يجب على المجامع أن تفكر في الكيفية التي تدعم بها وضعية اللغة العربية في عالم اليوم في كافة المستويات لمواجهة المتطلبات الحضارية المتزايدة.

س: نجد اليوم شبه إجماع على ضعف العربية في مؤسسات التعليم في مختلف الأسلاك، وهو وضع يندر بالكارثة، في ظل معطيات تفرض أن يكون الوضع معكوسا تماما؟ بم تشخصون هذه الظاهرة؟

ج: أنت الآن تضع الأصبع على مشكل جوهري بالنسبة إلى اللغة العربية ومستقبل الثقافة العربية برمتها. بالفعل تعيش اللغة العربية وضعاً مقلقاً بين أحضان الأجيال الصاعدة. ولا أريد تحميل المسؤولية لأي جهة. إنه وضع بات يفرض نفسه علينا وبالتالي يتعين التفكير مليا في الحلول الناجعة. العوامل والأسباب معروفة لا سيما لدى المهتمين بالتربية والتعليم. المشكل في هذا الواقعة هو أننا نتحاشى الخوض في موضوع الضعف بالصرحة والموضوعية اللازمتين في موضوع على جانب كبير من الأهمية بالنسبة إلى الأجيال العربية المقبلة وللثقافة العربية بل للشخصية العربية ومقوماتها. الحلول التي أشرت إليها لا يمكنها أن تكون من وضع فرد واحد أو أفراد مهما كان مستواهم العلمي وموقعهم في المجتمع والثقافة.

دعنا نبدأ من حيث ينبغي أن يكون المنطلق. لقد تكلمت سابقا عن مسألة رد الاعتبار للغة العربية اجتماعيا وسياسيا فإن مشكل ضعف اللغة العربية في جميع الاستعمالات اليومية، في التعليم والإدارة والصحافة وحتى في الكتابات الأدبية كان حاضرا في ذهني. المشكل في اعتقادي مرتبط بالتحويلات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي يعرفها العالم العربي. المشكلة ليست فقط هيمنة هذه اللغة أو تلك أو هذه الثقافة أو تلك على غيرها من اللغات والثقافات. يجب العمل على فهم آليات هذا الواقع المتدهور للغة العربية انطلاقا من المحيط التربوي والتعليمي من جهة والاجتماعي والسياسي من جهة أخرى. فلا يكفي في البلدان العربية أن تقنن مسألة اللغة دستوريا لأن استعمال أي لغة وتداولها لا يخضع لسلطة من هذا

النوع ولكن اللغة تأخذ مكانتها من خلال الاعتبار والموقع الذي تحتله هذه اللغة في حياة الأفراد والمجتمع. وهذا الوضع بالنسبة إلى اللغة العربية في حياة الإنسان العربي وواقعه اليومي غير مريح. فهناك منافسة قوية من قبل اللهجات المحلية عربية وأمازيغية، وهناك اللغات الأجنبية ولاسيما الفرنسية والإنجليزية. واللغات الأجنبية هي لغات العلوم والتكنولوجيا في مؤسسات التعليم العالي ومعاهده، وبالتالي فهي رمز لسلطة معرفية واجتماعية معينة. بينما نجد أن اللغة العربية التي تشكل دعامة الثقافة العربية، باتت في نظر الكثيرين مرجعا وإحالة لثقافة قديمة ومتجاوزة ليس باستطاعتها ضمان العمل في أحضان المؤسسات المالية والتجارية والصناعية لكبرى. من هنا يبدأ رد الاعتبار.

س: لاحظ عالم اللسانيات روبنز أن معظم السمات التي تميز التاريخ المعاصر، في الغرب، قد نشأت في عصر النهضة، واستمرت دون انقطاع حتى الوقت الراهن. وأن الكثير من تلك السمات كان له تأثير مباشر في الاتجاهات التي اتخذتها الدراسات اللغوية فيما بعد. والواقع أن ما لاحظته روبنز بالنسبة إلى عصر النهضة في الغرب يمكن تعديته إلى عصر النهضة العربية وما صاحبه من ردود فعل كان للجانب اللغوي حظه الوافر منها. فأسئلة النهضة حاضرة بشكل جلي في الفكر اللساني العربي، حيث يمكن أن نميز بين اتجاهات مختلفة: اتجاه طفرى (حدائى)، واتجاه تراثى (تقليدى) واتجاه توفيقى، والأكثر من هذا أن هذه الاتجاهات تظهر أحيانا في الاتجاه الواحد. هذا ما حكم على الثقافة العربية عموما، واللسانيات خصوصا، باجتراح قضايا هي في غنى عنها. نتساءل هنا: ما موقع الفكر العربي من الفكر اللساني الحديث؟ ثم ألم يحن الوقت بعد لتقويم هذه الحصيلة، والخروج من هذه الدوامة؟

ج: ما قلته يستدعي تقديم بعض التوضيحات: أولا أنا أوافقك الرأي على ما ذهبت إليه من كون بعض إشكالات الفكر العربي الراهن هي إشكالات عصر النهضة إذا كان للعرب فعلا نهضة، بيد أنه لا بد من تسجيل ملاحظة مفادها أن الفكر العربي في المرحلة الراهنة لم يتجاوز أسئلة النهضة، بل إنه سجل تخلفا كبيرا بالقياس لما عرفته الثقافة العربية إلى حدود العقدين الأخيرين من القرن العشرين. الواقع أننا لسنا في حاجة إلى تقويم الحصيلة أو الخروج من الدوامة، العالم العربي في كثير من قضاياها الفكرية والاجتماعية ما يزال يبحث عن نفسه. وكلما طال

البحث عن الحلول المناسبة، كلما ازدادت مشاكلنا وتفاقت. إنه فعلا وضع يدعو إلى الشفقة. وقد أجبنا بنفسك عن بعض مظاهر الصعوبات التي نعيشها.

س: ما دمنا بصدد الحديث عن بعض المشاكل والتحديات المطروحة، أشير إلى أن اللسانيات في الثقافة العربية بقيت حبيسة نفسها، ولم تنفتح على بعض القطاعات الأخرى كما هو الحال بالنسبة إلى اللسانيات في الغرب، بل لم تسهم لا من قريب ولا من بعيد في بعض التحديات التي تواجه الأمة، والتي تعتبر في صميم البحث اللساني: التخطيط اللغوي، التعدد اللغوي، الأمراض اللغوية... ما هي أسباب هذا التوقف في نظركم؟ وهل يمكن أن نعتبره مظهرا من مظاهر تخلف اللسانيات في ثقافتنا؟

ج: فاقد الشيء لا يعطيه. لا يمكنك أن تقدم أي حل أو إسهام لأنك في موقع ضعف. الأمر مرتبط بواقع العلوم الإنسانية في العالم العربي. إذا كانت اللسانيات تعاني أزمة التأسيس والانطلاقة السليمة فكيف يمكننا أن نطالبها بالإسهام والانفتاح على المجالات الأخرى التي ذكرتها؟ هناك ترابط واضح بين تطور العلم النظري وتطبيقاته وانفتاحه على المجالات التقنية الأخرى. في العالم العربي نحن في البداية الأولى للسانيات. ومن المؤسف له أن هذه البداية استغرقت وقتا طويلاً...

س: يبدو أن التحديات التي تعترض سبيل اللسانيات العربية كبيرة، لكن ما يعمق من طبيعة الإشكال هو أن اللسانيات في ثقافتنا لم تستطع لحد الآن إيجاد حلول عملية لمشاكلها الخاصة، أشير في هذا السياق إلى بعض الإشكاليات التي ظلت تؤرق البحث اللساني العربي منذ زمن بعيد، كتلك المرتبطة بالمصطلح والتعريب؟

ج: اسمح لي أن أقول لك بأن مشكل المصطلح والتعريب مشكل ثانوي في نظري، إذا ما قيس بالمشاكل الحقيقية التي يتعين على اللسانيات أن تجد لها الحلول المناسبة، وعلى رأس هذه الحلول أولاً تحقيق استقلالية اللسانيات وضمأن هذه الاستقلالية ثانياً دراسة اللغة العربية لسانياً (وليس نحويًا بالمعنى التقليدي للكلمة). عندما تتوحد الجهود وتحضر الإرادة (العلمية) الحقيقية، من السهل آنذاك تجاوز مشكل المصطلح والتعريب وما شابه ذلك. ليس معنى هذا أن مشكل التعريب والمصطلح غير وارد أو ليس له قيمة، بل إنه مرتبط بمشاكل أخرى ولا يمكن حله

إلا في إطار معرفي شمولي ومتكامل.

س: ماذا تقترحون بهذا الخصوص (من الناحية المنهجية تحديدا)؟

ج: لست مختصا في هذا المجال ولكن يمكن القول إن مشكل المصطلح بسيط ومعقد. بسيط لأن هناك العديد من المؤسسات العربية المختصة في هذا المجال لها تجربة واسعة وتشتغل بكثير من الاحترافية وبإمكانها أن توحد الجهود إذا توافرت لها الشروط الملائمة وتم تطبيق كثير من قراراتها. هذه المؤسسات يمكنها أن تشرف على توحيد المصطلح في الإدارة والمدرسة والجامعة والصحف وما إلى ذلك في كل بلدان العالم العربي. نظريا هذا الأمر ممكن جدا، لكن الصراعات القطرية (كل دولة عربية تسعى إلى فرض مصطلحاتها) والمطامح الفردية تجعل هذا الأمر في غاية التعقيد على جميع المستويات. فالباحث العربي مولوع بوضع المصطلحات ومراكمتها، وهو على علم بوجود ما هو أفضل منها استعمالا وشيوعا وموافقة لقواعد اللغة العربية. الباحثون العرب يفضلون ترويج مصطلحاتهم الخاصة دون غيرها. كما أنك لا تستطيع أن تتحكم يوميا في الآلاف من المصطلحات التي تنبت كل يوم في كل مجالات المعرفة الإنسانية. وأنت لا تستطيع مهما فعلت أن تفرض على الباحثين مصطلحات محددة دون غيرها.

س: سلكتكم في أبحاثكم منحى خاصا في الكتابة اللسانية يقوم على التحليل النقدي الذي يسعى إلى مساءلة الأسس النظرية والمنهجية للسانيات العربية، وقد بات هذا التوجه يشكل اتجاها قائم الذات (في المغرب وفي دول عربية أخرى). لم تبنيتم هذا الاختيار المنهجي؟ وما هي الاعتبارات المعرفية التي تحكمت فيه؟ وما هي النتائج التي توصلتم إليها بواسطته؟ وكيف يمكن تطوير هذا المجال من مجالات البحث في محيط ابتلي بالصمت وعدم القبول بالحوار العلمي الجاد؟

ج: إذا أمعنا النظر في التطورات النظرية والمنهجية التي حققتها اللسانيات سنجد أنها كانت دائما ذات طابع منهجي: لماذا يحظى دو سوسر (1857-1913م) بهذه الأهمية التاريخية؟ لا شك أن ذلك مرتبط بإسهامه في بلورة المنهجية اللسانية وتحديد معالم جديدة للبحث اللساني. تعريفات سوسور الجديدة للمادة والموضوع وللسان والكلام والفرق بين التزامني (الأنبي) والتعاقبي (الدياكروني) وهي كلها مفاهيم أولية سهلة وبسيطة ولكنها ذات قيمة منهجية كبرى أقام عليها سوسور صرح

الفكر اللساني الجديد باعتراف الجميع. الأمر نفسه يصدق على أبحاث شومسكي وظهور النحو التوليدي ابتداء من 1957م. ثورة شومسكي كانت ثورة على المنهجية البنوية. يمكنني أن أقول بكل تواضع إن أزمة اللسانيات العربية هي أزمة منهج أو على الأصح ما يعترض اللسانيات العربية من صعوبات يكمن في المنهجية المعتمدة في الكتابات العربية لمقاربة اللغة العربية. ولهذا كان لا بد من الانكباب على هذا الجانب لمعرفة ما يعترض اللسانيات عندنا من صعوبات. ما النتائج المتوصل إليها؟ الإجابة عن هذا السؤال تتطلب حيزا أكبر. أجيبك باختصار شديد بأن البحث اللساني في الثقافة العربية يحتاج إلى تنفيذ أوليات البحث اللساني كما هي متعارف عليها عالميا ليس أكثر. بمعنى آخر لا نحتاج إلى أن نقول إننا في حاجة إلى نظرية جديدة خاصة باللغة العربية أو شيء من هذا الكلام. إننا بكل بساطة في حاجة إلى تفعيل أساسيات العمل اللساني المتمثل في البحث في اللغة كموضوع وليس في شيء آخر. فئة قليلة جدا تفعل هذا المبدأ الهام وتحترمه في اللسانيات العربية وهذا ما يفسر أنها الأكثر بروزا في الثقافة العربية الحديثة. أفصد هنا تحديدا أعمال أحمد المتوكل والفاسي الفهري وداود عبده ومازن الوعر. اللسانيات العربية يجب أن تكون عربية بمعنى أن تنصب على اللغة العربية في مستوياتها المختلفة لا عربية في أشياء أخرى. لن نمل من ترديد هذه الفكرة الأولية والبديهية. في اعتقادي من هنا يمكن أن يبدأ قطار اللسانيات العربية ويسير على سكة البحث اللساني الحقيقي.

س: يبقى المغرب متميزا في محيطه في مجال اللسانيات. ما هي أسباب هذا التميز؟ ثم ما هو تقويمكم لحصيلة البحث اللساني في المغرب؟

ج: المغرب فعلا متميز لسانيا في المحيط العربي. هناك العديد من الأسماء المعروفة مثل الفاسي الفهري وأحمد المتوكل، وهناك أسماء شابة هي في بداية الطريق، وهذا راجع بالتحديد إلى ما أشرت إليه سابقا من كون جل اللسانيين المغاربة يشتغلون بالأساس حول اللغة العربية كموضوع ثم تأتي بعد ذلك باقي الإشكالات المنهجية حول النظرية وطبيعة النموذج اللساني وما شابه ذلك وهذا يمثل قفزة نوعية قياسا لما يكتب في العالم العربي من أبحاث تحسب على اللسانيات وهي ليست من اللسانيات في شيء. هناك شبه إجماع على الحصيلة الإيجابية للبحث

اللساني في المغرب ومع ذلك لا بد أن يقترب هذا الدرس اللساني المغربي من واقع اللغة العربية كتابة واستعمالا في الدراسة والجريدة والتلفاز وبصفة عامة يتعين الانفتاح على الدرس الأدبي والتربوي وهي مجالات تلاحظ أن اللسانيين المغاربة لا يهتمون بها على الرغم من أنها في الواقع دراسة للغة العربية في محيطها المباشر أي التربية والتذوق الفني والأدبي.

س: ما الجديد الذي تعدون به القراء؟

ج: سيصدر لي قريبا نهاية 2006م كتابا بعنوان (اللسانيات في الثقافة العربية حفريات النشأة والتكوين)⁽¹⁾ وهو بحث يناقش العديد من الجوانب التاريخية المتعلقة بدخول اللسانيات إلى الثقافة العربية الحديثة. هناك أيضا حث مستمر من بعض الزملاء والأصدقاء على أن أنشر دروسي في اللسانيات التوالي: (مدخل للنحو التوليدي (1957-65)) و(النحو التوليدي مفاهيم وأمثلة في اللسانيات العامة).

(1) نشير إلى أن هذا الكتاب قد صدر فعلا سنة 2007م، عن دار المدارس للنشر والتوزيع، البيضاء، المغرب.

الدكتور نهاد الموسى

س: لقد أشار الأنثروبولوجي كلود ليفي شتراوس إلى أن اللسانيات بفضل توجهها العلمي ستصبح جسراً تُعْبَرُهُ العلوم الإنسانية كلها إن هي أرادت أن تحقق نصيباً من العلم. ولا أحد يستطيع اليوم أن يشكك في تحقق رؤية شتراوس؛ فما الذي يجعل اللسانيات تشغل صدارة العلوم الإنسانية وتستأثر بهذا الاهتمام كله؟

ج: تشبه هذه المقولة أن تكون مستقرة في الأعراف اللسانية المعاصرة؛ ذلك أن اللسانيات تعالقت مع كثير من العلوم الإنسانية والطبيعية والطبية، وانتهى هذا التعالق إلى انبثاق لسانيات بينية تستقي مادتها من اللسانيات بما هي وصف للغة ودراستها شكلياً ووظيفياً، وتستقي مناهجها من العلوم المختلفة؛ فقد صار لدينا لسانيات اجتماعية وأخرى حاسوبية وثالثة نفسية ورابعة أدبية... إلخ. وإنما تستمد اللسانيات موقعها هذا من طبيعة موضوعها وأداتها البحثية؛ فهي العلم الوحيد الذي تلتقي فيه مادته وأداته الواصفة؛ حقاً أنها تدرس اللغة باللغة ولكنها في ذاتها ومناهج درسها تمثل المنظومة السيميائية ومرجع التفسير اللذين يتظمان الحقول المعرفية الإنسانية جميعاً... حقاً أن اللسانيات الآن باتت تشغل موقع الفلسفة!

س: لا يمكن إنكار التنافس بين المناهج اللسانية، وهو تنافس لا نجد له مثيلاً إلا في ثقافتنا، فهل المشكل مشكل مناهج حقاً؟

ج: لعل المقدمة السليمة للإجابة عن هذا السؤال تقديم إطلالة سريعة على المشهد اللساني الغربي؛ فقد أعقب اكتشاف السنسكريتية دورةً مستأنفة في درس الظاهرة اللغوية. وأفضت في بادئ الأمر إلى درس اللغات درساً تاريخياً مقارناً. وتوالدت المذاهب اللسانية، بعد ذلك، تترى. وكان كل لاحقٍ منها يتشكل بتدارك ما فات السابق، أو يتشكل على نحو مقابل. وقد جاء المذهب «التزامني» الذي يتجه إلى درس اللغة درساً وصفيّاً في حقبة آنية ردّ فعل للمذهب «التعاقبي» الذي اتبع نهج الدرس التاريخي للغة في أطوارها المتعاقبة، وجاء المذهب التحويلي التفرعي استدراكاً حاسماً على المذهب البنيوي القائم على مبدأ السلوك اللفظي المنطلق من

مقولة المثير والاستجابة؛ إذ قام المذهب التحويلي التفرعي على أن اللغة بنية عقلية وأنها تتجاوز آلية المثير والاستجابة إذ إن أمثلة الكلام مفتوحة غير متناهية. وجاء المذهب الوظيفي يأخذ على المذهب التحويلي التفرعي انحصاره في مادة الكلام دون اعتبار الموقف الذي يجري فيه الكلام ودور الكلام في عملية «الاتصال» بين أطراف الموقف الكلامي.

وهذا حديث معاد مكرور. ويعنينا منه، هنا، الآن، أن الغرب عمل بدأب على تطوير علم اللسان البشري في نظريات متتابعة تتعارض وتباين لتتكامل. وتصبح عناوين: اللسانيات التاريخية، والمقارنة، والوصفية، والاجتماعية والنفسية، والوظيفية، والحاسوبية... نماذج لآفاق من التبصر في الظاهرة اللغوية تطرد ولا تتوقف.

وكان موقف العرب من هذا العلم الذي كان الغرب يطوره لنفسه وفي سياقه الثقافي الخاص، على الجملة، موقفاً موسوماً بالقبول والإقبال. بل يمكننا أن نعدو في وصفه إلى مثل القول بالانبهار بالولع والمحاكاة. ويندغم هنا أمران: أمر انتفاء التحيز الثقافي من جهة الغرب، وأمر تقليد «الغالب» في المقولة الخلدونية، «الغائب» في نظرية الأثر الثقافي للمستعمر بعد رحيله، من جهة العرب.

وتشبه سلسلة اللسانيين العرب أن تكون انعكاساً لسلسلة المذاهب اللسانية المتعاقبة في الغرب؛ وذلك أن أجيالاً من اللسانيين العرب قد تدرّبوا في مدارس الغرب. ورجع كل جيل معتقاً مذهب المدرسة التي تخرج منها، ويكون في هذه الأجيال من يعتنق المنهج الساميّ المقارن، أو يصدر عن المذهب الوصفي ابتداءً، أو ينحاز للمنهج التحويلي التفرعي أو ينزع منزعاً وظيفياً تداولياً، أو يتمثل رؤى ذهنية تحاكي ما يعمله العقل الإنساني حين ينتج اللغة ويستقبلها تمهيداً لنمذجتها وتمثيلها للحاسوب.

ويعلن اللسانيون العرب، على هذا الصعيد، صراحة، جدوى المناهج في إعادة وصف العربية وتفسيرها. وقد أنجزت، في هدي هذه المناهج، دراسات في العربية أفادت من كل منهج بمبلغ ما انتهى إليه اجتهاد أتباعه. وأصبح شعار المؤتمرات اللغوية في العالم العربي وخارجه توظيف اللسانيات الحديثة وتطبيقها على العربية.

ولعل أبرز سمات هذه الظاهرة أن الجانب العربي يتخذ موقفاً أتباعياً يكاد ينحصر في استثمار المعطيات النظرية المتاحة في قراءة جديدة لظواهر في العربية! وهذا أمر طبيعي ولكنه يقصّر بالبحث اللساني العربي عن أن يكون رافداً أو منافساً في حلبة الدرس اللساني العام. إنه يقدم نحواً عربياً وصفيّاً أو نحواً عربياً تحويليّاً أو نحواً عربياً وظيفياً، وإذن يزاوج بين «المادة» وهي العربية و«المنهج» وهو غربي. وليس واضحاً أن جدل المادة والمنهج قد أفضى إلى «إضافة» عربية إلى النظرية اللسانية العامة.

ولكن موقف الجانب الغربي كان مختلفاً؛ فحين ازدهرت نظرية النحو التحويلي التوليدي ثم قيل في سياق مراجعتها إنها تمثل عودة إلى النحو التقليدي لم يجد شومسكي بأساً في أن يلتمس لها أصلاً لدى فون همبولت في مقولته: إن اللغة خلافة، وإنها تستعمل قواعد محدودة استعمالاً غير محدود، بل إن شومسكي اعتدّ نحواً بانيّني للسنسكريتية قطعة من النحو التحويلي. ولكن الموقف اتسم بتجاهل شبه تام لنظرية النحاة العرب وما صدروا عنه في مؤلفاتهم، صنيع سيبويه وابن جني وعبد القاهر، وما صرحوا به في تلك المؤلفات وجرّدوه أصولاً كلية على نحو غير ملتبس كالذي استصفاه ابن هشام في (مغني اللبيب عن كتب الأعراب) من (ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المُعرب من جهتها)، ومنها (أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعي المعنى)، ومنها ما عقد من ذلك الباب في (أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية).

وخلاصة الأمر أن التنافس في اللسانيات الغربية والمجادلات والمحاورات في قضايا اللغة كانت تدور في سياق علمي يدفع إلى التنافس، وبيحث عن الكفاية الوافية في التفسير مما مثل إضافة أو استدراكا وتبقى الأنظار في جدل مفتوح! وأما التنافس في السياق اللساني العربي فإنه تنافس في سياق الاتباع لا الإبداع، وهو يفضي بأصحابه إلى مثل القطيعة أو الخطوط المتوازية.

س: ما أهم تيارات الدرس اللساني العربي؟

رغم أن المشهد على التعميم سديمي إلا أننا نستطيع تمييز تيارات أربعة عامة

هي:

أولها يتمثل في درس قضايا من قضايا العربية. وقد وقع في بدايات القرن العشرين خاصة وفي سياق مواجهة مباشرة مع أطروحات جاء بها الغرب في سياق مدّة الاستعماري في المنطقة. وهو درس مباشر يلوذ بمراجع ثقافي يتمثل في المحافظة وحماية العربية من الدعوات «المُعْرِضة». ولكنه يستبطن أصولاً لسانية صدر عنها أهل العربية دون أن يصرّحوا بها، وإنما نستشفها ونستخرجها نحن في هدي ما جرّده البحث اللسانيّ من أنظار. ومثل ذلك ما تداوله أهل العربية من وجوه الاحتجاج والاستدلال في مواجهة الدعوة إلى العامية، وكتابة العربية بالحرف اللاتيني.

وثانيهما يتمثل في «اتباع» النظريات اللسانية التي طورها الغرب في سياقه الخاص. وقد قام على المزاجية بين المنهج المستعار والموضوع العربي، واتجه إلى إعادة وصف العربية واستئناف النظر في قضاياها وظواهرها في ضوء تلك النظريات، فكان تياراً تطبيقياً خالصاً إلى حد بعيد.

وثالثهما يتمثل في مقارنة البحث اللغوي العربي ونظريته الخاصة بمقولات المناهج اللسانية المتعاقبة، وقد نجم في سياق ازدهار النظرية التحويلية التفرعية حين ملأت الدنيا وشغلت الناس، وأخذت كل نظرية تلتمس لنفسها موقفاً بالنسبة إلى تلك النظرية. وتمثّل هذا التيار، في الجانب العربي، بالسعي إلى إيجاد موقع للنظرية اللغوية العربية يقربها أو يقارنها بالنظرية التحويلية خاصة من خلال البحث عن مشابهة بين المقولات الرئيسية الكبرى في النظريتين.

ورابعها يتمثل في استثمار حصيلة هذه الجهود المتراكمة لتشكيل وعي علمي بالعربية، وتشكيل وعي لساني عام، وإقامة جدل بين الموضوع والمنهج تطرّح فيه العربية أسئلتها الخاصة في ضوء الوعي اللساني العام، وتتقدم في مباشرة تلك الأسئلة والقضايا على قاعدة وعي لساني عام يمكن العربية من تحقيق اندغام «الخاصّ» العربيّ في «العامّ» اللساني، والإسهام في النظرية اللسانية من هذا المدخل. وما يزال هذا التيار يتشكل ليمنح «فراة» العربية دوراً وموقفاً في سياق النظريات اللسانية «الكليّة» واللغات الحديثة «الكويّنة».

س: كيف ترى منزلة اللسانيات في الدراسات العليا في الأردن؟

ج: ليس ثمة اختلاف كبير بين موضوعات الأطروحات الجامعية في الأردن وغيرها من البلاد العربية الأخرى. على أنه يمكن القول إن هناك اتجاهاً مطرداً نحو الأطروحات ذات الطابع اللساني الخالص؛ وبيان ذلك أن الطلبة، جُلُّهم، بدأوا ينصرفون عن دراسات النحو التقليدي بصورته الجامدة، وصاروا يستبدلون به موضوعات حديثة كاللسانيات الحاسوبية واللسانيات الاجتماعية، ونحو النص، حتى اللسانيات العصبية، أما اللسانيات التقابلية فما تزال مقتصرة، على التعميم، على الطلبة الأجانب من الماليزيين والكوريين الذين ينشدون الوقوف على ما يواجههم من صعوبات في تعلم العربية. ولعل اتجاهاً بارزاً بدأ ينشط بين الطلبة يتمثل في الإقبال على دراسة «لغة الإعلام» وتحليل خطابها على توجهاته ومقاصده المختلفة.

وأحتفل هنا بما طمّحت إليه جامعة اليرموك الأردنية من افتتاح برنامج «اللسانيات التطبيقية» لطلبة الدكتوراه، وما شرعته الجامعة الأردنية من افتتاح برنامج ماجستير تعليم العربية للناطقين بغيرها. وهما علامتان ينبغي أن تكونا دالّتين على «الوعي» بمنزلة اللسانيات وأهميتها.

س: اشتغلت كثيراً بقضايا اللغة العربية المعاصرة: الازدواجية، والكتابة، وتعليم العربية، والحوسبة... إلخ، فبمّ اختلف تناوّل هذه القضايا عن تناوّل الآخرين إياها؟

ج: لعل وجه الاختلاف الرئيس يتمثل في أن معالجاتي تنطلق من تشخيص واقع الظاهرة والعوامل الثابّة خلفها، انتهاءً إلى الاستفادة من اللسانيات التطبيقية ومرئيات التخطيط اللغوي. فالقضايا المعالجة إنما تمثّل مشكلات تحدّ من تفوق العربية وإسهامها في مناشط الحياة العربية على الوجه المؤمّل؛ ولذلك فإنّ منتهى قصدي أن أضع رؤى أراها ضرورية لحل هذه المشكلات (القضايا) أو الحدّ من تأثيراتها السلبية المعيقة للعربية. فإذا نظرت، مثلاً، في كتابي (قضية التحول إلى الفصحى في العالم العربي الحديث) وجدّدت أنه يتوجه إلى ظاهرة مؤرّقة هي ظاهرة الازدواجية، وهو تناول ينتهي إلى تدابير منهجية وإجرائية تنفّذ في التعليم والإعلام وأدب الطفل... وينتهي أمر هذه التدابير، إن أخذت بحقها في التطبيق، إلى تحوّل تدريجي من العامية إلى الفصحى الرشيقّة المعاصرة. وكذا القول في القضايا الأخرى.

س: على الرغم من أنك عالجت معظم قضايا اللغة العربية معالجات مستقلة في مشروعات مستقلة إلا أنك عدت لمعالجة هذه القضايا مجتمعة في كتابك الأخير «اللغة العربية في العصر الحديث... قيم الثبوت وقوى التحول»... فما وجه افتراق المعالجة هنا وهناك؟

ج: الافتراق هنا من وجوه عدة؛ أولها أن المعالجة هنا معالجة كلية تتناول العربية وقضاياها في سياقها الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وهي عوامل تتداخل الآن، بتأثير العولمة، على نحو لا يقبل القسمة ولا الانفصال، بل إن أي معالجة لقضايا العربية بمعزل عن هذه العوامل ستكون منقوصة، أما المعالجات المستقلة فقد كانت تُصَرَّفُ عنايتها إلى قضية واحدة دون الانصراف كثيراً إلى ما يتعلق بها من قضايا... إنني هنا أعالج العربية وقضاياها من حيث هي كينونة خاصة تتجاوزها قيم الثبوت وقوى التحول في مشهد كوني أصبح فيه هاجس موت اللغات هاجساً مقيماً.

وثاني هذه الافتراقات ما يحمله هذا الكتاب من معالجة مستحدثة تستجيب للشرط التاريخي؛ التطور، وما حمله معه من تعقيدات أفرزتها العولمة ومنتجاتها؛ فإذا نُظِرَتْ إلى معالجة الازدواجية قبل عشرين عاماً وجدت أنه لا ذكر، تقريباً، لقضية الثنائية، أما الآن فإن الثنائية (العربية والإنجليزية) تطرح تساؤلات جديدة تفاضل بين العامية والإنجليزية وليس الفصحى والإنجليزية. وإن تأملت ضعف الطلبة في العربية قديماً، قبل عشرين عاماً مثلاً، وجدت أن أساليب التدريس تتحمل الوزر الأكبر في ذلك، أما الآن فإن الانصراف إلى التعليم باللغات الأجنبية (الإنجليزية خصوصاً) سبب رئيس في ضعف الطلبة في العربية؛ لأنهم وأهلهم ينصرفون إلى المدارس التي تعلم باللغات الأجنبية وابتداءً!

وثالث هذه الافتراقات أن هذا الكتاب يمثل خطاباً استثنائياً يتجاوز خطابي اللساني الاعتيادي من حيث المتلقون؛ إذ لم أتقصد أن أحاطب اللسانيين المتخصصين في اللسانيات العربية وقضايا اللغة العربية، ولكنني في هذا الكتاب عمّمت قاعدة المخاطبين وتحولت بخطابي من الخاص إلى العام، من اللساني المتخصص إلى المثقف العربي عموماً، وإنما كان ذلك لرؤيتي أن اللغة العربية وقضاياها المعاصرة وما تواجهه من تهديدات لم تعد همّ اللساني العربي وحده،

إنها همّ اللساني والإعلامي والطبيب والناقد الأدبي والتاجر والممثل... إنها همّ هؤلاء جميعاً، فالقضايا التي يطرحها الكتاب تمسُّ جميع أبناء الوطن العربي على اختلاف بلدانهم واهتماماتهم واختصاصاتهم، والقضية اللغوية صارت قضية أسرية واجتماعية أكثر منها لغوية خالصة خاصة بالمتخصصين! مَنْ مِنَّا لا يعاني مشكلة الازدواجية؟ ومن منا لا يُورِّقه ضَعْفُ أبنائنا في القراءة والكتابة؟ ومن مِنَّا لا يشغله همّ الإنجليزية وهيمنتها والتفكير في جدواها الاقتصادية؟

ولذلك كله وجدتني أستقرئ جمعاً من هؤلاء المؤرِّقين بهواجس اللغة وقضاياها: فمنهم لساني متخصص، ومنهم ناقد أدبي مرموق، ومنهم كيميائي حاذق، ومنهم طبيب بارع... إلخ.

وأخيراً فإن الكتاب يعرض صورة العربية المتدافعة بين قيم الثبوت وقوى التحول والمجالات التي يظهر فيها هذا التجاذب. أما عوامل الثبوت فهي التي تحفظ للعربية صورتها، على التعميم، وهذه العوامل هي النصُّ المقدس، والتراث، والهوية. وهي قيم ثبوت تمثل للعربية مدداً ومصدراً للقوة والاستمرارية والديمومة. وأما قوى التحول فهي قوى العولمة وأدواتها الحواسيب والإنترنت والفضاءات. وأما ملتقى التجاذب بينهما فهو في مجالات التعليم والترجمة والإعلام والإعلان والاقتصاد، وأما أبرز ظواهر هذا التجاذب اللغوية فهي الازدواجية والثنائية.

س: تدل الوقائع المشخصة على أن ثمة ضعفاً واضحاً في مستويات الطلبة في اللغة العربية، ما يطرح أسئلة كثيرة تتناول أطراف العملية التعليمية برمتها، وقد كانت لك تجربة خاصة في تلمس ضعف الطلبة في العربية. كيف تشخص هذا الضعف؟

ج: يشبه ضعف الطلبة في اللغة العربية أن يكون التربة الخصبة لنمو المشكلات اللغوية الأخرى؛ ذلك أنها تمثل دورة مستمرة من الضعف وإنتاجه وإعادة إنتاجه. وتشخيص ذلك مائل في أن جمهرة الطلبة ما يزالون يقعون دون مستوى الكفاية؛ وذلك أن جُلَّهم يعثرون في تحقيق النطق ببعض أصوات العربية، كما يخطئون في ضبط كثير من أبنية الكلم، ويختلُّ لديهم تركيب الجملة أو يلتوي، وتكثر أخطاؤهم في الإعراب، ويستعملون الألفاظ استعمالاً قلقاً بعيداً عن تحقيق دلالتها، ولا يكادون يستعملون علامات الترقيم، كما يقعون في كثير من أخطاء الإملاء. وهذا

على المستوى الموضوعي. أما على مستوى الأداء فإن الطالب العربي المتخرج في المدرسة لا يقرأ كما ينبغي له أن يقرأ: إنما يُجْمَعُ بأصوات متعثرة تترجم صورة المكتوب، فلا هو يقرأ قراءة جهرية معبرة، ولا هو يسرع في القراءة الصامتة، ولا هو يحسن استخلاص معاني ما يقرأ، ولا هو يحسن التغلغل فيما وراء السطور. وهو لا يستمع كما ينبغي له أن يستمع؛ إذ إنه لا يحسن استخلاص مضمون ما يسمع، وقد يستمع إلى محاضرة فلا يتمكن من استصفاء الموضوع الذي تدور عليه في تلخيص آتيّ بارع دالّ، أو تجده منكباً على نسخ ما يسمع حسب!

وهو يعثر في التعبير الشفويّ ويتلجلج لأنه يتردد بين مستوى المشافهة المكتسب في لهجته ومستوى الكتابة المتعلم، ولم تطوّر المدرسة العربية نموذجاً ناجعاً للتعبير الشفوي. وهو لا يعبر تعبيراً كتابياً موافقاً للحاجة؛ إذ يتهيب من مواجهة مطالب التعبير الوظيفي، فإذا عبّر عرضت في تعبيره أخطاء أولية في النحو والكتابة، وكتابته، على العموم، لا تنبئ عن إحاطة بالمعاني ولا تتسلسل تسلسلاً منطقيّاً.

ويفتقر الطلبة، مع الأسى، إلى الحيلة المنهجية اللازمة ذات العلاقة بموضوعات الكفاية اللغوية الضرورية، إذا اعترضهم السؤال عن معنى كلمة، أو ضبطها، أو أصلها (إن كان لها أصل في الفصحى)، أو معنى اسم من أسماء الأعلام، أو ترجمة أحد الأعلام... إلخ.

وأما أسباب اطراد دائرة الضعف هذه فيمكن إجمالها في الأسباب التالية:

أولاً: الخلل البنائي الذي يعثور المناهج المدرسية في العربية؛ وذلك أنها لم تُبنَ على نسق علمي مضبوط يتفطن إلى الاعتبارات اللغوية، فترى موضوعات الكتاب تتداخل تداخلاً مشتتاً يصعب على المعلم أن يجد لها سلكاً ناظماً أو رباطاً جامعاً سوى التراكم.

ثم إن هذه المناهج لا تأخذ نفسها بالتسلسل البنائي المحكم، بما ينبئ عن خطة مرسومة تنغيا بناء مستوى من المعرفة اللغوية يتفاوت من صفّ إلى صفّ، بما يفضي إلى بناء كفاية لغوية ملائمة؛ إذ إنه من الصعب تبين الفروق بين مستوى كتاب الصف الرابع ومستوى كتاب الصف السادس مثلاً.

ثانياً : وهو مترتب على الأول، ومفاد ذلك أن الذين رسموا المنهاج أخذوا أنفسهم بأسس تربوية ونفسية وحسب، وأغفلوا جوهر المادة وهو العنصر اللغوي، لذلك «لم يكن المعلم، وهو يعالج تعليم اللغة من خلال تلك المناهج والكتب القائمة على الاختلاط والتراكم، ليصُدَّرَ، على مستوى الموضوع، صدوراً لغوياً منظماً ومحسوباً».

ثالثاً : الاستخفاف باللغة العربية، وإنما يكون ذلك عندما يعهد المسؤولون مهمة تدريس اللغة العربية إلى أستاذ غير مختص بالعربية؛ لأن نصابه التدريسي لم يكتمل. ولعل أولئك يصدرون عن مقولة أو يصرّحون بها: أنّ هذه لغتنا، ولسنا محتاجين إلى كثير علم لتعليمها، فلا ضير أن يتولى ذلك مدرّس التربية الفنية، مثلاً!

وهكذا يفرز هذا الوضع اللغوي المختلط أوضاعاً قلقة تنعكس في مستويات الأداء اللغوي كلها، بما يكشف عن ضعف واضح في تحصيل القدر الأدنى من المعرفة باللغة وكيفية تحقيقها على وجوهها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية والهجائية والأسلوبية.

س: كيف السبيل، إذاً، للخروج من دوامة هذا الضعف؟

كنتُ وضعت قبل ما يقرب من عشرين عاماً رؤية لتطوير تعليم اللغة العربية تستفيد من منجزات الدرس اللساني وتتجاوز ما وقف عنده التربويون من الاقتصار على الشكل وطريقة التعليم دون النظر في طبيعة اللغة ومادتها، ولعله يحسن هنا أن أورد تلك الرؤية على ما كانت عليه يومذاك؛ لأنها -فيما أرى- ما تزال صالحة ونافعة. وتنطلق هذه الرؤية من طبيعة اللغة في تحديد محتوى المنهاج والكتاب. وهي تصدر صدوراً لسانياً خالصاً يطبّق على ثلاثة مستويات هي:

1. مستوى موضوعي:

يُقصد منه استصفاء صورة العربية الفصحى في مستوياتها الصوتية والصرفية والنحوية والمفردات الدلالية والأداءات الأسلوبية والاعتبارات السياقية التي إنّ أخذ المتعلم نفسه بها أمن العامية والتردد واللعثمة .

ولا يتحصّل لنا ذلك إلاّ إذا انتحينا منحى إحصائياً، نتوفّر فيه على مادة تصدق

أن تكون ممثلة للعربية في مستوياتها المختلفة وعصورها المتعددة. فإذا تهيأ لنا ذلك، صَنَّفنا القواعد المستنبطة وَفَّق مدى الشيوخ والتكرار، فتأخذ بالشائع المتداول كثير الدوران ونَدْرُ النادر والقليل الشاذ. وهكذا نتخلص من حرج عظيم؛ أن نساوي قاعدة عامة تدور في كل سطر أو في كل صفحة بقاعدة لا تكاد تعرض في نصّ كامل أو كتاب كامل إلا نادراً.

فإذا تم لنا فرز عينة ممثلة للاستعمال الجاري في العربية على المستويات: الصوتي والصرفي والنحوي والمعجمي والأسلوبي جميعاً، أمكن لنا أن نسوّي للعربية صورة رشيقة، محددة الملامح، متدرجة العناصر وفقاً لنسبة دورانها في الاستعمال ووفقاً لمقاصدنا العلمية من درس العربية وتدريسها، وإذن لوجد أبناء العربية وَمَنْ يَسْعَوْنَ في تعلمها كتاباً قاصداً يوضع في هدي ذلك، يُبلِّغهم الغاية العملية المحورية من درس اللغة بلا فضول ولا التفاف.

2. مستوى وظيفي:

نتغيّاً فيه الوقوف على أوجه استعمالنا اللغة وتحققاتها الوظيفية في أمثلة ناجزة، وهذا ما درج التربويون على تسميته بالمهارات الدراسية (القراءة الجهرية والقراءة الصامتة والتعبير الشفوي والتعبير الكتابي والخط). وينبغي أن تنطلق المعالجة هنا من التحقق من الأهداف المرجوة، وضبطها ضبطاً محكماً يسهل معه الانطلاق بخطى إجرائية تحقق المساعي المنشودة. وهكذا نصير إلى ضبط الأهداف الخاصة من الأول بعيداً عن الأهداف العامة العائمة. وإذن يتعين علينا أن نميز ضمن كل وحدة من هذه الوظائف خطوات محددة متدرجة متكاملة تفصيلية تؤدي إلى القيام بها قياماً صحيحاً في نهاية الأمر .

ومن تطبيقات ذلك أننا في القراءة الصامتة نُضَمِّنُ العنوان الرئيس (الهدف العام) عناوين فرعية مثل:

- + وضع عنوان دالّ على موضوع النص.
- + استخراج الأفكار التفصيلية التي يأتلف منها موضوع النص.
- + تحري فكرة محددة في نص كامل على وجه الفرز والبحث.
- + تمييز استجابة ذاتية للنص (من قبل القارئ).

+ السرعة في القراءة ... الخ.

ومن ذلك أن يصبح التعبير الكتابي، كذلك، باباً وظيفياً مقررأ، له نهج مرسوم ينتظم فروعاً أو فصولاً يُعالجُ كل منها في درس مخصوص، وتغدو مثل هذه العناوين التالية دروساً في كتاب اللغة الذي يتعاطاه الناشئة:

+ تمييز الأفكار المترابطة.

+ تمييز الكلي من الجزئي.

+ التسلسل.

+ وضع الألفاظ مواضعها.

+ إحكام الاستشهاد بالمأثور.

3. ستوى الطريقة في التأليف والتعليم:

ويمثل هذا المستوى الوجهة التطبيقية التي ينبغي أن ينتهي إليها المستويان الأولان، ويتوزع مسؤولية هذه الوجهة هيئتان: هيئة المؤلفين وهيئة المدرسين. ويضبط هذا المستوى بمقولتين لسانيتين تنبثقان من رؤية كلية شمولية، هاتان المقولتان هما:

المقولة الأولى: وحدة الشكل والمضمون.

وإنما يكون ذلك باعتبار الشكل والمضمون حين التأليف، أو حين يتدع المدرس أمثله التي يهدف منها إلى تدريب الطلبة على نسق لغوي ما. وذلك أن اعتبار هذه المسألة، مسألة العلاقة العضوية بين الشكل والمضمون، يوجِّهنا إلى وجوب حضور هذين العنصرين معاً في كل موقف من مواقف تعليم اللغة والتأليف فيها. وإلاَّ بطل أن يكون الموقف لغوياً. وبطل أن يكون إطاراً طبيعياً لتحصيل اللغة واكتسابها.

وهكذا يفضي عدم التنبُّه إلى مثل هذه المسألة إلى أمثلة صارخة، ومن أمثلة ذلك في النحو أن لا يَسْتَهْجِرَ المعلم، مثلاً، قول الطالب، أكلت تسعة أرغفة، في سياق تعليمه قواعد العدد.

ومن ذلك في الرسم أن تسوق إحدى المعلمات مثلاً: رأى ليلي أعمى. في سياق تعليم طالباتها الألف المقصورة (الياء المهملة).

وهكذا فإن طريقة الفصل هذه تورث الطلبة تحصيلاً لغوياً شكلياً يقف من

اللغة عند حدود السطح الخارجي، ويُخَلَّف في كثير ممن يستعملون العربية لفظية جوفاء مهزوزة.

المقولة الثانية: وحدة مستويات اللغة.

ومفاد هذه المقولة أن اللغة بنية واحدة متماسكة، أما تقسيماتها الفرعية فإنما هي وسيلة يتخذها اللسانيون لدرس اللغة في مستوياتها المتعددة، من ثمَّ علينا أن نقدم اللغة - عند التعليم - بنية متماسكة تحكمها قواعد وقوانين مضبوطة، تهيم لمستوياتها الفرعية الانسجام والاتساق ...

وأكثر ما ينبغي التفطن إليه في هذا السياق استعمال المفردات؛ إذ لا ينبغي أن تُستَلَّ المفردات من صدر المعجم وتقدم عائمة في الهواء، وإنما تُهَيَّأ لها سياقات دالة تستغني عن أن تكون منسوقة على هيئة عمودين من المترادفات. وليت مؤلفي الكتب المدرسية ومعلمي العربية يلتفتون إلى منْهَج لغويٍّ مُتَقَدِّم في هذه السبيل، هو الزمخشري، فإنه - في معجمه (أساس البلاغة) - لا يكاد يشرح اللفظة بمرادفها، بل يأتي بها في سياقات حية متعددة تُجَلِّي دلالتها وطريقة استعمالها في آن معاً.

فإذا تحصَّل لنا ذلك أصبح تعليم العربية عملاً منهجياً منضبط المادة على المستوى الجزئي التفصيلي (إذ يصبح لكل موقف تأليفي تعليمي موضوع جزئي محدد كما في النظام الرياضي مثلاً) منضبط الطريقة على المستوى الكلي (إذ يُتَخَذُ لتدريس كل جزئية مظهرٌ كُلي مكتمل) ويصبح تدريس اللغة العربية، في هذا الأفق من الأمل، علماً بأصول وفصول، وينتفي عنه ما يلابسه من فرط التراكم والفضول.

وإذن نتقل بهذه التدابير وأمثالها إلى مداخل سليمة لتعليم العربية من منطلق الكفاية لا من منطلق الذاكرة التراكمية والتلقين، ويستقيم معه أن يكون تعليم العربية تعليماً عقلياً ذهنياً لا تعليماً يقاس بمقدار ما يعرف من معلومات «عن اللغة» فتصير اللغة لدى المتعلم جهازاً معرفياً وأدائياً لا معلومات تمثل عبئاً على الذاكرة فحسب.

س: انتهى تعالق اللسانيات بالعلوم الحديثة إلى ظهور اللسانيات الحاسوبية التي صارت أبرز فروع اللسانيات وأرقاها. ما غاية اللسانيات الحاسوبية؟ وما وجوه استثمارها؟

ج: يَتَغَيَّرُ تَمَثُّلُ النَّظَامِ اللُّغَوِيِّ لِلْحَاسُوبِ تَمَكِينَهُ مِنْ مُضَاهَاةِ الْإِنْسَانِ فِي كِفَايَتِهِ وَأَدَاتِهِ اللُّغَوِيَّيْنِ؛ فَيَصْبِحُ قَادِرًا عَلَى تَرْكِيْبِ اللُّغَةِ وَتَحْلِيلِهَا، يَمَثُّلُ الرَّسْمَ الْكِتَابِيَّ بِالْأَصْوَاتِ الْمَنْطُوقَةِ فَيَقْرَأُ، وَيُحَوِّلُ الْأَصْوَاتَ الْمَنْطُوقَةَ إِلَى الرَّسْمِ الْكِتَابِيِّ بِالْإِمْلَاءِ الصَّحِيْحِ، وَيَعْرِفُ قَوَاعِدَ النَّظَامِ الْكِتَابِيِّ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ فَيَكْتَشِفُ الْأَخْطَاءَ الْإِمْلَائِيَّةَ، وَيَبْنِي الصَّبِيْعَ الصَّرْفِيَّةَ وَيَتَعَرَّفُهَا فِي سِيَاقِ الْكَلَامِ ... يُنْشِئُ الْجَمْلَ الصَّحِيْحَةَ، وَلَا يَنْشِئُ جُمْلًا غَيْرَ صَحِيْحَةَ، يُعْرَبُ كَمَا يُعْرَبُ الْإِنْسَانُ ... وَهَكَذَا. ذَلِكَ أَنَّ مَنْ يَعْرِفُ اللُّغَةَ مَعْرِفَةً كَافِيَةً يَسْتَطِيعُ أَنْ يَصْحَحَ النَّطْقَ إِذَا عَثَرَ اللِّسَانَ فَقَالَ: صَوْتٌ مُجْعَزٌ بَدَلَ مُزْعَجٍ، وَيَسْتَطِيعُ أَنْ يَكْتَشِفَ الْإِخْلَالَ بِإِخْرَاجِ الصَّوْتِ مِنْ مَخْرَجِهِ أَوْ تَغْيِيرِ صِفَتِهِ إِذَا سَمِعَ قَائِلًا يَقُولُ: سَبَّاحُ الْخَيْرِ بَدَلَ صَبَّاحِ الْخَيْرِ، وَيَسْتَطِيعُ أَنْ يَصْحَحَ أَدَاءَ الْأَصْوَاتِ مَجْتَمَعَةً إِذَا سَمِعَ قَائِلًا يَقُولُ: الْجَامِعَةُ (بَلْفِظِ اللَّامِ جِيْمًا)، وَيَسْتَطِيعُ أَنْ يَتَبَيَّنَ الْخُرُوجَ عَلَى قَوَاعِدِ الصَّرْفِ إِذَا قَالَ قَائِلٌ: مُفْتَاْحُ بَضْمِ الْمِيْمِ بَدَلَ مُفْتَاْحِ بَكْسَرِهَا، أَوْ قَالَ: مَعْجَمُ بَفْتَحِ الْمِيْمِ بَدَلَ ضَمِّهَا، وَيَسْتَطِيعُ أَنْ يَتَبَيَّنَ الْخَطَأَ فِي النَّظْمِ إِذَا سَمِعَ قَائِلَةً تَقُولُ: الْحَفْلَةُ مَتَى؟ وَالْخَطَأُ فِي الْإِعْرَابِ إِذَا سَمِعَ مَذِيْعًا أَوْ مَذِيْعَةً يَقْرَأَنَّ: أَجْرَى الْوَفْدَانَ مَفَاوِضَاتٍ مَكْتَفَةً (بِتَنْوِينِ الْكَسْرِ فِي مَكْتَفَةٍ بَدَلًا مِنْ تَنْوِينِ الْفَتْحِ). إِنَّهُ يَكُونُ قَادِرًا عَلَى الْقِيَامِ بِدَوْرِ الْمَصْحُوحِ الْإِمْلَائِيِّ فَيَعْرِفُ، مَثَلًا، أَنَّ (سَعًا) عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ خَطَأٌ، وَأَنَّ (نَرْجُوًا) عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ خَطَأٌ ... إلخ.

وما مشاريع «المصحح الإملائي» و«المُعْرَب» و«المحلل الصَّرْفِي» ... إلَّا نماذج لمحاكاة ما يخترنه الإنسان من أدلة الكفاية اللغوية ونماذج من تطبيقات تمثيل اللغة للحاسوب.

س: يعاني المجتمع العربي من الثنائية اللغوية، بما هي استعمال العربية والإنجليزية أو الفرنسية معا، وهذه الثنائية تتحمل بأخطار كثيرة. كيف تشخص لنا هذه الحال التي سميتها ثنائية الهدر؟ وكيف السبيل إلى تقنين هذه الظاهرة؟

ج: لعل هذه الظاهرة في المجتمع العربي تحمل هاجسين:
الأول هاجس الخطر: ويتمثل في النوم على الظن الذي هو إثم: أن اللغات الأجنبية هي وسيلتنا للانفتاح على الآخر، وإدراك ما حصَّله من العلم والمعرفة، حسب!

والثاني هاجس الهدر: ومفاده أنه ليست لدينا رؤية واضحة للأهداف والغايات من تعليم اللغات الأجنبية، وما انتهى إليه ذلك من هدر للمال والوقت والجهد؛ إذ إن نتائج تعليم اللغات الأجنبية لا توازي مقدار المال والجهد المبذول، وذلك على المستوى الفردي الضيق، والمستوى القُطريّ الأوسع، والمستوى القوميّ الأرحب! وتطرح الثنائية في المجتمع العربي أسئلة خطيرة منها:

- لماذا فرض المستعمر لغته علينا ابتداءً؟
- ما جدوى تعليم هذه اللغة الآن؟
- هل نعلمها لنستأنف مشروعاً شاملاً للترجمة، مثلاً؟
- هل نعلمها لأغراض التواصل الاقتصاديّ؟
- هل نعلمها لأغراض التواصل السياسيّ؟
- هل نعلمها لأغراض علمية محددة؟
- لماذا لا يكون تعلم اللغة الإنجليزية والفرنسية فرضَ كفاية يوجّه له عدد من أفراد الأمة لغايات مقررّة مقدّرة تسدّ حاجة الأمة في سياق مشروعها القوميّ؟
- هل أدى تعليم العلوم بالإنجليزية والفرنسية في العالم العربيّ إلى نهضة علمية عربية؟

ولكنني أحترس هنا بأنني لا أدعو إلى مقاطعة «تعليم» اللغات الأجنبية، وإنما أدعو إلى «ترشيده»؛ أن يبنى على خطط رشيدة تتلمس فائدتنا ومصالحنا، وإنما يكون ذلك بأن نستبدل بالثنائية التعددية الموجهة التي تأخذ من «الجميع» ما أفادنا هذا الأخذ، من اليابان أو من الصين، من ألمانيا أو هولندا، من ماليزيا أو كوريا الشمالية! ومتمهى القول في الثنائية اللغوية أنها لم تُعقّب فينا إلاّ حيرة عطلت فعالية اللغة العربية في شطر رئيس من مقومات حياتها هو شطر العلم والتكنولوجيا والاقتصاد. بل إن الثنائية قد أخلّت بالاتساق في المجتمع العربيّ بما أدخلته على بعض الناشئة من هذه الاتجاهات السلبية نحو لغتهم، وما أدخلته على بعضهم من الزهو والاستعلاء باللغة الأخرى، كما أفضت إلى تهجين العربية على ألسنة الناطقين بها في المشرق والمغرب.

س: لم تعد القضايا اللغوية منعزلة عن تأثيرات الاقتصاد ومبادئه وإجراءاته. هلا وصفت لنا تفاعل اللغة مع الاقتصاد وأثر العوامل الاقتصادية في اللغة عموماً والعربية خصوصاً.

ج: لعله يحسن أن استذكر ما كتبت في كتاب (اللغة العربية في العصر الحديث)، ويومذاك تناولت جدل علاقة العربية بالاقتصاد مبتدئاً بحوار مشخّص واقعي؛ وهو حوار يدور بين موظفة طالبة تخصصت في اللغة العربية ومديرها، وينتهي هذا الحوار إلى تساؤل المدير المغلّف بالدهشة والاستغراب: وماذا تعملين باللغة العربية؟ وهو تساؤل ينبئ عن رؤية أهل الاقتصاد، غالباً، للغة العربية؛ أنها لغة غير صالحة للأعمال والاقتصاد، وهو موقف ينطوي على بنية عميقة مفادها أن الإنجليزية هي لغة الاقتصاد والأعمال، هي وحدها حسب!

وقد فككت، هناك، وجوه تغليب «الناس» اللغة الإنجليزية في المجالات الاقتصادية، مبيناً العوامل التي مكّنت لها على حساب اللغات الأخرى، وهي عوامل اقتصادية ذات أبعاد «استيطانية واستغلالية» تستقوي بالقوة العسكرية المباشرة.

وإنما اتخذتُ هذا الحوار مدخلاً لتفكيك علاقة اللغة العربية بالاقتصاد، وهي علاقة تنطوي على مفارقات كثيرة ومتعددة. ومن هذه المفارقات إعراض الاقتصاديين العرب، ومنهم كثير من مدرّسي علوم الاقتصاد في الجامعات، عن استثمار العربية في الأعمال ومجالاتها المختلفة، في الوقت الذي تستعمل الشركات الأجنبية اللغة العربية الفصحى لترويج بضائعها في قنوات تجارية معروفة. وثانية هذه المفارقات إعراض الطلبة عن التخصص في اللغة العربية والإقبال على التخصص في اللغة الإنجليزية، في الوقت الذي يتزايد فيه إقبال الإعلاميين ومعدّي برامج الأطفال على اللغة العربية!

وفي السياق ذاته دللتُ على بعض ملامح هيمنة الإنجليزية في الجوانب الاقتصادية في المجتمع العربي، فالشباب العربي يرى في الإنجليزية مصدراً للرقى الوظيفي والاقتصادي، وأصحاب المحال التجارية يرون فيها مصدراً للدخل المرتفع. وانتشارها في لافتات المحال التجارية وإعلانات الصحف اليومية ظاهر جلي!

فلما فرغتُ من هذه المقدمات العامة والحقائق المباشرة عمدت إلى تشخيص علاقة العربية بالاقتصاد، وقد جعلت تفكيك بنية هذه العلاقة في أمثلة ثلاثة هي:

الأول: وهو من الواقع الراهن. ومفاده أن اللغة العربية باتت «لغة مُستهلكة» تغزوها المفردات الإنجليزية تترى، وإنما يحدث ذلك لأن أهلها مستهلكون غير منتجين، واللغة إنما تستجيب لمنجزات الناطقين بها فتعبر عن أفكارهم ومبتكراتهم خير تعبير، أما وأنهم يستهلكون منتجات الآخر، فإن لغتهم تستهلك لغة الآخر! وأما الآخر فإنه يستثمر العربية في التنمية الاقتصادية، فهو يستثمرها ترويجاً لبضائعهم في العالم العربي، وهم يتخذون الفصحى لساناً لهم طلباً للشيوخ الذي لا يمكن تحصيله بأي عامية كانت. والثاني: استثمار العربية في مجال الإنتاج في المصانع والشركات. ويتجاوز ذلك إلى طموحات حوسبة العربية والترجمة الآلية، فإنها مهمة وضرورية في تأسيس مجتمع المعرفة العربي، إذ إن تعريب الحاسوب وملحقاته مطلب رئيس لتحقيق ذلك، ولا ضير أن تتأسس مثل هذه المشروعات على أهداف اقتصادية خالصة!

الثاني: من الماضي البعيد، وهو بيان عن دور العامل الاقتصادي «التجارة» في انتشار الإسلام في ماليزيا قديماً، مثلاً، وامتداد هذا العامل مدعوماً بعامل ديني خالص يتمثل في إسلام الماليزيين. وأما الآن فإنهم يصرحون بإقبالهم على تعلم العربية لمثل هذا العامل، مضافاً إلى العامل الديني بالتزام خالص؛ ذلك أنهم ينشدون الانفتاح على الأسواق العربية في ظل طموح ماليزيا إلى أن تكون قوة اقتصادية كبرى في العالم! وتظهر العربية في حياة الماليزيين اليومية: في لافتات الترحيب بالسياح، والتحايا اليومية، واستخدام الحرف الجاويّ الذي هو الحرف العربي معدّلاً تعديلاً طفيفاً ليوافق خصوصية اللغة الملايوية. بل إن ماليزيا قد شرعت نهجاً يختصر بـ (J QAF)، وهو يألف من أركان أربعة يرمز كل حرف إلى واحد منها؛ فـ (J) يرمز إلى الحرف الجاويّ، و (Q) يرمز إلى القرآن، و A يرمز إلى العربية، و F يرمز إلى (فرض عين) وهو مشروع ساطع الدلالة لا يحتاج إلى تأويل.

وأما المثال الثالث فهو من الحاضر العربيّ، ومفاده أن دور الاقتصاد في حال العربية مرتتهن بالجدوى، وعلى هذا فإن الناس يقبلون على أي لغة ما دام استعمالها مجدياً مادياً، ولعل ذلك يفسّر نشر الإعلانات في الصحافة اليومية بالعامية، وقبول

الرسائل الموثقة في حواشي الفضائيات بعامة سوقية، وسعادة مدير الشركة بعقد صفقة رابحة بالإنجليزية أو الروسية أو اللاتينية!

وأما الآثار السلبية للاقتصاد في اللغة العربية فتتمثل في جانبين:

1- معجمي؛ يتمثل في الإخلال بنقاء العربية وأصالة ألفاظها؛ إذ كُثِرَت الأسماء والرموز والعلامات التجارية الإنجليزية.

2- تركيبية (نظمي) تمثل في انحرافات تركيبية تخالف عن قوانين التركيب العربي، ولا سيما تركيب الإضافة الذي صار يجري على نسق الإنجليزية، كما في: (موبايل سيتي) و(مكة مول).

ومستصفي القول أن ثمة ضرورة لدفع الحوار بين الاقتصادي واللساني، وإقناع الاقتصادي بجدوى العربية الفصحى في الترويج والربح، وأنه ينبغي استثمار اللغة العربية في مشاريع التنمية العربية.

سن: عدّ «ديفيد كريستال» في كتابه (اللغة والإنترنت) الإنترنت ثورة لغوية حقيقية! ما مدى تأثير الإنترنت في العربية؟

ج: يقترب كلام كريستال كثيراً من الصحة؛ وإنما يتمثل ذلك في تأثير الإنترنت في طرق التواصل والتعبير، ويتجاوز ذلك إلى بنية اللغة ذاتها؛ فاللغة الإنجليزية نفسها، وهي التي ابتكر الحاسوب أولاً بها، تعاني من تأثيرات الإنترنت السلبية متمثلة في: البنية اللغوية المهلهلة، واستعمال الاختصارات التي تراوح بين الكتابة بالحروف والأرقام، والكتابة بالعامة... إلخ. ولا شك أن هذه التأثيرات قد انتقلت إلى العربية وغيرها من اللغات، وإن اقتصت العربية بالكتابة بالحرف اللاتيني!

وحقاً أن التداول العربي بالإنترنت قد يتخذ اللهجة المحكية بالحروف اللاتينية، ولكن هذا المنحى يمكن أن يكون مؤقتاً وخاصة إذا ما تعهد تطوير البرمجيات ونظم التشغيل بالعربية استعمال العربية الفصحى وحوّل أشعرته ضدّ مدّ التواصل المباشر بالإنجليزية واللهجات العربية المكتوبة بالحروف اللاتينية.

سن: كيف ترى منزلة المجامع اللغوية في المجتمع العربي؟ وكيف تقيم جهودها؟

ج: تراجع منزلة المجامع في الحياة العربية هذه الأيام عما كانت عليه في

بدايات نشأتها. ولعل مرجع ذلك إلى تسارع المتغيرات التي تقتضي الرأي فعالية مقنعة، وينضاف إلى هذا انكفاء المجامع على أوهام سلطتها القائمة على «ثوابت» وجبهة لا ريب ولكنها ليست كافية لتمكين المجامع من إنفاذها؛ إذ إن السياسة اللغوية ليست بمعزل عن أمر الواقع والعوامل والشروط التي تمكن للغة من السيورة والانتشار وعلى رأسها العامل الاقتصادي بمعناه الواسع. إن تعريب العلوم وتعليم العلوم بالعربية مثلاً لا يكفي في تحقيق المقولة السائدة وهي أن اللغة الأم هي سبيل الإبداع - وهي مقولة سديدة لا ريب - ولكن تعليم العلوم بالعربية يقتضي مطالب تتجاوز المجامع؛ إنها مطالب تتعلق بحاجة الأمة جملة ومشروعها الحضاري وبناء قاعدة علمية باللغة العربية وما يقتضيه ذلك من تدابير سياسية.

وحقاً أن المجامع: اجتهدت في جوانب متعددة من النشاط العلمي، كتتحقيق التراث، وتعريب العلوم، وتعريب المصطلحات، والترجمة، واستجابة العربية للعلوم الحديثة، إضافة إلى المحاضرات التنويرية والثقيفية التي تتناول قضايا العربية المعاصرة. ولكن فعاليتها تُقصر عن مواكبة إيقاع الحياة المتسارع ودورة اللغة في سياق التجدد والتحديث.

س: كيف تقيم جهود تعليم العربية للناطقين بغيرها؟

ج: ما تزال جهود تعليم العربية للناطقين بغيرها تقصر عن المؤمل والمرجو رغم أن هذا المجال يمتد إلى زمن بعيد، وأحسب أن العوامل التالية تسهم في تأخره:

1 - عدم استثمار منجزات اللسانيات التطبيقية ورؤاها النظرية في وضع المناهج وتطوير طرائق التدريس؛ فإذا نظرت إلى ما ينجز من بحوث في اللسانيات التقابلية وجدتها شتى متفرقة لم تنته إلى حلول مناسبة لمعالجة مشكلات تعليم العربية للناطقين بالإنجليزية أو الفرنسية أو الماليزية، رغم أن ما أنجز في السياق الأكاديمي والرسائل الجامعية يصلح للبناء عليه. ثم إن نتائج هذه الدراسات لم تتشخص في مناهج دراسية تقوم على تعليم العربية لأغراض خاصة أو لفئات خاصة.

2 - أن كثيراً من مدرسي العربية للناطقين بغيرها يفتقرون إلى الكفايات اللغوية والثقافية المطلوبة لإنجاز التعليم على الوجه المؤمل. بل لعلك تجد من

«يتمهن» هذا العمل من غير المتخصصين في اللسانيات العربية وأساليب تدريسها للأجانب اتكاءً على أنهم «متحدثون أصليون» بالعربية.

3 - عدم إقامة الفرق بين تعليم العربية لأبنائها وتعليمها للناطقين بغيرها؛ فقد يدرّس بعضهم كتاباً بني لمتعلمي العربية من أبنائها الأطفال لبالغين من الأجانب! وقد يتبع أحدهم طريقة متبعة في تعليم المفردات لأبنائها...!

4 - عدم الاعتناء بإعداد الكتب والمواد التعليمية إعداداً جيداً ومعجباً يضارع في شكله وإخراجه كتب اللغات الأجنبية.

5 - انصراف المؤسسات الرسمية، غالباً، عن دعم هذه البرامج وتطويرها.
6 - عدم استثمار منجزات اللسانيات الحاسوبية والبرامج التعليمية المطورة لتسريع تعليم العربية وتطويره.

7 - كيف السبيل إلى تحسين جدوى هذا التعليم.
يمكن أن نضيف إلى المشروعات القائمة أبعاداً جديدة، ونستدرك ما فاتها من نقص بالاستفادة من الرؤى اللسانية التالية:

1- استبانة الأهداف:

وذلك بأن نستطلع الأهداف التي ينطوي عليها الدارسون؛ بإعداد استبانة مدروسة، يكون مستصفهاها جرداً لأهداف الدارسين. وأما غاية ذلك فتمثل في ضبط العملية من الأول، فيوضع المنهاج وفقاً لصيغة ائتلافية متوازنة من أهدافهم التي ينشدونها من جانبهم وأهدافنا التي نتمثلها من جانبنا. أما تفصيلات هذه الاستبانة فقد عرضتها في سياق بحث سابق هو «التسأل عن الهدف».

2- عيار الكفاية:

أن نظوّر اختبارات مقننة لقياس الكفاية اللغوية تمكنا من تحديد مستويات الدارسين على بينة، وتصنيفهم على وفق ذلك.

3- التحليل التقابلي:

أن نستفيد مستخلصات اللسانيات التقابلية في تحديد وجوه الاتفاق بين العربية ولغات الدارسين، ثم التنبؤ بالصعوبات الخاصة التي ستشأ من اختلاف العربية

عن لغاتهم، ثم صرف اهتمام ممدود إلى تلك الصعوبات، واعتبارها في المناهج الدراسية.

4- مستحدثات الوسائل:

أن نستثمر استثماراً منهجياً مضبوطاً مستحدثات الوسائل في مختبر اللغات والحاسوب خاصة.

5- مشروع الحي العربي:

أن نهى الدارسين لاكتساب العربية بالمران والدربة في وسطها الطبيعي الحي، بابتداع صورة مصغرة لدورة اللغة العربية في حياة الإنسان العربي اليومية (في البيت، والعمل، والمدرسة، والجامعة، والمطعم والحافلة...). وقد يكون هذا الحي مبنى، يبدأ الدارس بمدخله يلقي التحية ويطلع على دليل المبنى، وقد ينتقل إلى حديث شرب القهوة في الصباح، وقراءة الصحيفة يلتمس فيها النشرة الجوية، مثلاً، ويستمع إلى نشرة الأخبار. ثم يتحول إلى نموذج لبنك، ونموذج لمكتب بريد، ونموذج لمكتب طيران ونموذج لمطبعة ونموذج لمكتبة، يمارس في كل ذلك وغير ذلك مستلزمات حاجته إلى استعمال اللغة في سياقها. وقد ينتقل بعد ذلك إلى حضور ندوة في شأن عام أو متخصص، ومتابعة مسلسل ناطق بالفصحى أو مسرحية أو قصيدة مُغَنّاة، وكل هذا يتم على نحو مبرمج توزع فيه الأدوار سلفاً.

6- عَقْدَةُ الازدواجية:

ولعل فكرة الحي العربي تكون تديراً ناجعاً في حل هذه المشكلة، التي تصيب الدارس الأجنبي بما يشبه الانفصام، حين يجتهد أن يتعلم الفصحى على نحو مدروس، لكنه يرى الناس يتواصلون بالعامية!!

7- نموذج فصيح للخطاب العامي:

ويكون من مستلزمات هذا التدبير، على المستوى اللغوي، أن تطور نموذجاً فصيحاً للخطاب العامي يقوم على استثمار قواعد الفصحى المنطوقة. وهو نموذج فصيح ولكنه يتصف بالواقعية والعفوية، ويستثمر ما يسمح به السياق أو المقام من رُخص الحذف والاجتزاء، ويمنح التعبير طابعاً طبيعياً غير متكلف، فإن الخطاب الشفوي بالفصحى في

واقع الحياة اليومية، عندنا، ما يزال يجري على رسوم لغة الكتابة، واللغة المكتوبة تشبه أن تكون بنية مغلقة ويفضي بنا هذا إلى أطروحة مُستقلّة.

8- العربية لأغراض محدّدة:

أن نميِّز غايات الدارسين واختصاصاتهم؛ لنضع، في هدي ذلك، مناهج تقصد إلى تحقيق تلك الأهداف قصداً، فتكون مناهج باللغة العربية للسياسيين والاقتصاديين والأطباء والمهندسين.

س: هل يمكن أن تطل لنا إطلالة سريعة على المشهد اللساني العربي في منتهى القرن العشرين ومبتدئ القرن الحادي والعشرين؟

ج: أسدل القرن العشرون ستاره على مشهد لغوي يمكننا تكثيف صفته بالمقولات الإجمالية التالية:

- قضايا معلقة كقضية الكتابة، والازدواجية، واليسير، وتعريب العلوم...
- قضايا في المنهج تعكس خلافاً «اتباعياً» بين أتباع المناهج اللسانية الغربية؛ كما تعكس شكوكاً متبادلة بينهم وبين المحافظين من أتباع المنهج التقليدي الذين يقفون عند حدّ ما أنجزه الأوائل. وكلُّ يلوذ بالمنهج الذي ارتضى على أنه غاية المنتهى.
- جهود في تأسيس موقع للنظرية اللسانية العربية «القديمة» في إطار مستحدثات الأنظار في اللسانيات الغربية.
- تطلعات إلى تأسيس نظرية لسانية عربية تقوم على المشاكلة بين الموضوع (خصوصيّ العربية) والمنهج (كليات النظريات اللسانية) لم تبلور حتى الآن على نحو متماسك منسجم.
- جهود في حوسبة العربية تنشد استثمار إمكانات الحاسوب والتطبيقات التي تتيحها في تعليم العربية وتعميمها وتأسيس موقع لها في عصر الاتصال. وغاية النهاية من هذه التطبيقات بلوغ الترجمة الآلية وتمكين الإنسان العربي من التخاطب مع الآلة.

س: كيف تقيم حركة الترجمة العربية ومدى إسهامها في نشر المعرفة؟

ج: لعل خير ما يمكن أن نصف به الترجمة العربية القول إنها في العصر

الحديث كانت مرآة لحال الأمة في التردد بين النهوض والعثار، والانفصام بين الفكرة والإنجاز. وكان دورها في رfd اللغة على وفق ذلك. بل إنه يمكننا أن نستعير للعربية والأمة والترجمة وصفاً متعارفاً لحال المريض حيث يقال إنها مستقرة!»

س: هل ثمة نصائح توجهها للسانيين الشبان؟

ج: ينبغي أن ينطلق هؤلاء الشبان من معرفة جيدة بمنجز التراث اللغوي العربي، وأن يتبصروا الأنظار اللسانية الحديثة لإقامة توازن فكري بين ما هو (خاصّ) العربية وما هو (عامّ) اللسانيات الغربية الحديثة، وألا يقصدوا من ذلك إلى الجزم بتفضيل أحدهما على الآخر. إن الاهتداء بهدي الرؤى اللسانية الحديثة مطلب منهجي خالص لا تنبني الرؤية الكلية إلا به.

ثم إن استيعاب مجمل الأنظار اللسانية الغربية، وهو عمل ليس سهلاً، مطلب منهجي وعملي لهؤلاء الشبان إن أرادوا أن يسهموا، ويسهم العرب، في النظرية اللسانية العامة، وإن أردنا أن نتقل بجهودنا من «لسانيات العربية» إلى «اللسانيات الكلية».

ولعل ما ورد في كتابنا (اللغة العربية في مرآة الآخر... مثل من صورة العربية في اللسانيات الأمريكية) من تشخيص حال بعض طلبة الدراسات العليا يكون مفيداً هنا؛ ذلك أن كثيراً من هؤلاء الطلبة يتخذون طريقاً توفيقياً يعتمد منهجاً غريباً ومادة عربية في التطبيق يعانون ازدواجاً وانفصاماً؛ فإنهم مثلاً قد يستهويهم منهج تحليل الخطاب، فيحاولون تطبيقه على ظاهرة لغوية عربية كالحوار الجدلي في القرآن أو القصة الشعرية، فينقلون مقولات الغربيين في تحليل الخطاب أو نحو النص نقلاً... ويجعلونه شطر الرسالة. فإذا انتقلوا إلى مادة الدراسة تناولوها بمعزل عن تلك المقولات، فجاءت تحليلاتهم أشتاتاً غير متماسكة في ذاتها ولا مندغمة بمقولاتها! وهذا مثال واحد وحسب، ونظائره كثيرة تشبه أن تكون ظاهرة في الرسائل الجامعية ذات المنحى اللساني. إن هذا المطلب في الاندغام العضوي بين أنظار الغربيين وتطبيقات أبناء العربية ما يزال معلقاً.

س: هلا تفضلتَ بتقديم رؤيتك الخاصة في تشخيص علاقة العربية بالعولمة في نواحيها المختلفة؟

ج: ليس خافياً على أحد أن العولمة اجتاحت أخصّ خصائص الشعوب؛ ثقافتها وهويتها ودينها ولغتها. وليس المجتمع العربي وهويته الثقافية واللغوية في منجى من رياح العولمة وأحسب أن موضوع (العربية والعولمة) لقي عناية في اللسانيات الاجتماعية العربية الحديثة، فأجريت الدراسات وعقدت الندوات والمؤتمرات، قصداً إلى تشخيص تأثيراتها وأخطارها على العربية، ووصولاً إلى إجراءات وتدابير احترازية لحماية العربية وتحسينها. وقد انتهت في كتابي (اللغة العربية في العصر الحديث.... قيم الثبوت وقوى التحول) إلى:

- أن العولمة على المستوى الثقافي تواجه مدافعة عنيدة بالمرجع الديني في الثقافة العربية وإن تغلغلت بإغرائها الاستهلاكي والغربي في أوساط الناشئة.

- أن العربية على المستوى اللغوي الخالص تواجه تحديات من جهة النقاء، وأنها مستهدفة في محمولاتها، ولكنها ليست مهددة في عمود صورتها على الجملة، إنها - في تشكيلها اللغوي الخالص بتجلياته ومشكلاته - قد أصبحت «غرضاً» لسهام الدول المتقدمة في ركب العولمة، وذلك في دعواتهم السافرة إلى «تحديثها» من جهة، والتوجيه المبرمج لتمويل تعليمها للآخر، وحوسبة لهجاتها (من الجانب الأمريكي) من جهة أخرى.

- أن العربية على مستوى العلوم والتكنولوجيا تواجه نكوصاً ظاهراً إلا أن تحفزه وتداركه دوافع جدوى بالترجمة الآلية.

- أن كتابة العامية بالحرف اللاتيني في رسائل البريد الإلكتروني وغرف الدردشة تمثل «ردّة» مزدوجة إلى دعوة قديمة دعا بها الغرب كما تمثل تمكيناً للعامية من جهة وغربة لرسم العربية (نظام كتابتها) من جهة أخرى.

- أن حوسبة العربية تتقدم باطراد نحو كسر احتكار اللغة الإنجليزية للإنترنت وتفتح للقارئ العربي والعربية آفاق التواصل والامتداد في الفضاء الكوني.

س: تعد قضية «اللغة العربية والحضارة»؛ قدرة العربية على التعبير عن متطلبات الحضارة الحديثة إحدى قضايا العربية المعاصرة، وهي قضية متجددة وما تزال أسئلتها مطروحة. لعلك تعرض لنا منزلة هذه القضية في الفكر اللساني الحديث، وكيف عالجتة؟

ج: إن قضية الفصحى في عجزها عن تحقيق الإبداع والوفاء بمطالب العلوم والفنون قد دافعها العرب باستحضار الدليل على تجربتهم الماضية في التاريخ، والعمل الحثيث أفراداً ومؤسسات على وضع «معجمات» اصطلاحية في شتى فروع المعرفة، وكانت، وإن بقيت معطلة على الرفوف لم تستثمر كما قدر لها، دليلاً كافياً عندهم على إثبات قدرة العربية. وإذا كانت هذه الشبهة غير واردة أصلاً، وكان العمل في البرهنة على بطلانها من لزوم ما لا يلزم فقد مثلت-في قصدها المباشر بالعمل اللغوي الموجّه لوضع المعجمات الاصطلاحية- ضرباً من الفعالية اللسانية يمكننا أن ننسبه إلى حقل التخطيط اللغوي كما عرف في اللسانيات الغربية من بعد.

ويتبين أهل العربية ذلك، الآن، على نطاق واسع في ضوء نمو الوعي اللساني، وهو مما نجده مقررأ في سياق اللسانيات الحديثة، وهو سياق غربي محايد؛ إذ هو مما يطوره الغرب لنفسه في إطار علمي لا يصدر عن تحيز أو خصوصية للغة أو ثقافة وخاصة في اللسانيات التوليدية التحويلية. ويكفي أن نورد هنا ما يورده أحد كتب اللسانيات العامة، بالإنجليزية، من أنه ليس من شيء يمكن التعبير عنه في إحدى اللغات ولا يستطاع التعبير عنه في لغة أخرى، ويلاحظ مؤلفو ذلك الكتاب أنه واضح أن لغة ما يمكن أن تحتوي ألفاظاً دوال على معان لا نجدها في لغة أخرى، ولكنه ممكن دائماً أن نضع ألفاظاً جديدة تعبر عما نعني، فأياً شيء نستطيع أن نتخيله أو نتصوره فإنه يمكننا أن نعبر عنه في أي لغة إنسانية.

وقد كنت تناولت هذه المسألة بالتفصيل في بحث «اللغة العربية والحضارة»، وقد بينت فيه أن اللغة العربية اجتازت بتفوق مشهود تجربة حضارية فذة حين اتسعت للتعبير عن دعوة الإسلام وما أعقبها من نهضة حضارية شاملة؛ إذ استوعبت علوم الأوائل وأضافت إليها إضافات مشهودة في ميادين العلم والحضارة.

إن النظر إلى هذه المسألة يطرح تساؤلاً عريضاً يربط القدرة اللغوية الذاتية للعربية بالفعالية الحضارية لأهل العربية؛ فقد تفوقت اللغة حين تفوق أهلها وأنجزوا، وتخلفت عندما تخلفوا وتقهقروا!

س: كيف ترى السبيل المناسب لتيسير النحو؟

ج: يمكن أن أستصفي القول في تيسير النحو بأننا إذا استصفينا في متن النحو قواعده المحورية المتواترة الضرورية، ونسقناها في بنية منسجمة نظمية إعرابية صرفية، واتخذنا لتعليمه مواقف وظيفية، وربطنا القواعد بنصوص مشرقة تشفّ عنها شفافية جلية، وعززنا ذلك بالتدريبات القياسية الغنية ومواقف الأداء اليومية الحيوية، بلغنا بالناشئة تلك الغاية القصية، وحققنا فيهم أحلامهم العسية.

ولعله يحسن في البدء -في تدريب الطلبة على الإعراب- أن نبدأ باستشراف التركيب الذي نصدى لإعرابه استشرافاً كلياً ثم نحاول أن نميز عناصره الرئيسة (مؤلفاته المباشرة) محتممين إلى فهمنا العام وسليقة اللغة فينا، فإذا استقام لنا ذلك مضيئنا إلى تفصيلات الإعراب وفقاً لمعطيات النحو وقواعده المعروفة.

س: تطرقت إلى موضوع نادر في اللسانيات العربية وهو «صورة العربية عند الآخر». فما الذي دفعك إلى هذا الموضوع؟

ج: كان قصد هذا الكتاب أن يجيب عن السؤال العريض التالي: ما صورة العربية في اللسانيات الأمريكية؟

س: هذا سؤال كبير ينشعب إلى أسئلة فرعية هي:

- ما ملامح «العربية» في «مرآة» علماء اللسانيات في أمريكا؟
 - ما موارد العربية في مؤلفاتهم اللسانية الأصول بمناهجها المتعاقبة؟
 - ما مقدار «اطلاعهم» على «أنظار» علماء العربية؟
 - ما مقدار الانتفاع بأنظارهم هم في مقارنة العربية برؤية «إضافية»؟
 - ما موقفهم من العربية من حيث هي ظاهرة لغوية؟
 - ما موقفهم من العربية من حيث هي وعاء لمحمول ثقافي حضاري؟
- وهي أسئلة تنطوي على مقارنة ضمنية لاستجلاء رؤية «الآخر» للغتنا التي تعبر عن ثقافتنا وهويتنا، وهي تستبطن أبعاد تناوله للعربية في سياقه الثقافي والعلمي الخالص فيما يشبه أن يكون صدوراً وتمثلاً واعيين لصدور القوم عن مقولات من مثل «صراع الحضارات وحوار الحضارات» ولا سيما حين تقترن مواقفهم بإيديولوجيات متطرفة أو منحازة.

أما منشأ هذا السؤال فإنه يعود إلى عام ستة وسبعين من القرن العشرين، حين

كنت مشاركاً في حلقة الدراسات اللغوية في نيويورك، وهي حلقة لغوية سنوية تتخذ في كل عام موضوعاً خاصاً ويأتيها اللسانيون من أنحاء العالم كله وهم ينطون على رؤى خاصة بلغاتهم أو اللغات التي كانوا يتقنونها، ومن هذه اللغات اللغة العربية. وأنفق أن يكون عنوان حلقة ذلك العام «الكونيات اللغوية وتصنيف اللغات». فكان أن هيأت لي هذه المشاركة فرصة لالتقاء عدد من اللسانيين المشهورين الذين تناولوا العربية في بعض دراساتهم وأبرزهم: فرغسون صاحب المقال المشهور «الازدواجية»، وسوزمو كونو (اللساني الوظيفي)، وميتشل وغيرهم. لقد هيأت لي هذه اللقاءات فرصة مناقشة القوم في بعض شؤون اللغة العربية وتصحيح بعض المفاهيم الخاطئة عنها وعن جهود العرب الأوائل في النظرية اللسانية العربية. وكانت هذه النقاشات مبعثاً له على إظهار ما صدّر عنه اللغويون العرب من رؤى ضَمَّتْها كتابي (نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث). وقد تناولت في هذا الكتاب (اللغة العربية في مرآة الآخر) كيفية ظهور اللغة العربية في مؤلفات اللسانيين الأمريكيين على اختلاف عصورهم ورؤاهم ومدارسهم واتجاهات الدرس اللساني المختلفة؛ وخاصة أن السائد في اللسانيات العربية من الجانب العربي أنها تقدم لنا صورة العربية في ضوء اللسانيات كما نراها نحن بمرآتهم لا كما يرونها هم. وعسى أن يكون ذلك مدخلاً مناسباً للدراسات اللسانية الثقافية التقابلية التي تتناول صورة اللغة عن «الآخر» بمنظور النقد اللساني المقارن، إن صحَّت العبارة!

الدكتور هادي نهر

س: لقد أشار العالم الأنثروبولوجي كلود ليفي ستراوس إلى أن اللسانيات بفضل توجهها العلمي ستصبح جسراً تعبره كل العلوم الإنسانية الأخرى إن هي أرادت أن تحقق نصيباً من العلم. ولا أحد اليوم يستطيع أن يشكك في تحقق هذه النبوءة، ما الذي يجعل اللسانيات تشغل صدارة العلوم الإنسانية وتستاثر بكل هذا الاهتمام؟

ج: ما يجعل اللسانيات تشغل صدارة العلوم الإنسانية وتستاثر باهتمام كبير هو شموليتها وإشعاعها على كل العلوم الأخرى، كونها صارت علماً يقفو أثر الحيوان الناطق، ولا يكون الحيوان ناطقاً إلا وهو حيوان مفكر. إن اللغة أعظم ما عند الإنسان فتحت عوامله المغلقة فأوصلته بنفسه وبغيره، وجاءت اللسانيات لتدرس هذه اللغة، وأضحى بمرور الزمن وتعدد المدارس اللسانية ومناهجها عنقوداً تتدلى منه موضوعات ذات أصول تاريخية وفلسفية واجتماعية وجغرافية معقدة، وستبقى تمر بمراحل من التغيير الكبير لتؤكد نبوءة ستراوس في كونها جسراً تعبره جميع العلوم الإنسانية الأخرى إن أرادت هذه العلوم أن تحقق نصيباً من العلم.

إن علم اللسانيات اليوم لم يعد مجموعة من الوسائل الإجرائية والنظرية والتقنية الخالية من الإحساس وإنما صارت اليوم علماً مستقلاً ومتطوراً تكاد جوانبه تكتمل، وعلى الرغم من تطور اللسانيات فإن الجميع يعمل اليوم على أن يكتشف في اللغة المزيد عن الإنسان والحياة، ويكتشف عن اللغة قضايا لم تُكتشف.

س: في ظل هذا (المعطى) المعطيات، ما هو تقويمكم لحصيلة البحث اللساني في الثقافة العربية بعد مرور أكثر من نصف قرن على تعرف الثقافة العربية على البحث اللساني بمعناه الحديث؟

ج: ما يزال البحث اللساني في الثقافة العربية المعاصرة في مرحلة متواضعة من التكون النسبي، وعلى الرغم من أن ردّ الفعل ضد تراث اللغويين والمفكرين الأوروبيين القدامى هو أحد أبرز المؤثرات المبكرة في إيجاد علم اللسانيات الحديث في القرن العشرين، فإننا نجد أن اللسانيين العرب المعاصرين لم يستطيعوا

أن يبلغوا شأو القدامى في التراث اللغوي العربي، وفي الوقت نفسه ظل أكثرهم يدور في فلك اللسانيات الأوروبية مستنداً إلى مقولاتها ونظرياتها ومناهجها في نطاق الدرس الأكاديمي، ونظن هذا أمراً طبيعياً منسجماً مع تطور العلوم اللسانية وأبحاثها عند الباحثين العرب؛ إذ قلما يتسنى لأغلب هؤلاء الباحثين الخروج من طوق الدرس الأكاديمي إلى الثقافة العامة والقارئ متوسط الثقافة.

س: هناك أسباب موضوعية ولا شك تفسر هذا الوضع، وتحول دون استثمار منجزات الدرس اللساني في الثقافة العربية بالشكل المطلوب ما هي هذه الأسباب؟

ج: لعل من أبرز الأسباب الموضوعية التي حالت دون استثمار منجزات الدرس اللساني في الثقافة العربية بالشكل المطلوب هو أن الدرس اللساني المعاصر في عالمنا العربي لم يخرج بعد من محيط النخبة إلى حالة التثقف العام؛ إذ لا يزال هذا العلم محصوراً في فئة قليلة من المتخصصين ممن انشغل أكثرهم بالأفكار والطروحات اللسانية التي يخرج بها علينا الأوروبيون. لقد تأثرت استجابات بعضنا للسانيات بالنظريات المتكاثرة ونشأ عند بعضنا تسليم بأن كل ما يقال إنما هو طاقات حاسمة في ميدان العلوم اللغوية لا بد من تجريبها وإجرائها على اللغة العربية من غير أن تتمكن من هضم هذه الطاقات الهائلة بصورة مثلى، ومن غير أن نتبين بعمق ما في تراثنا اللغوي والأدبي والنقدي والبلاغي من جزئيات وكليات يمكن أن تعدّ إرهاباً لبعض ما منحه اللسانيون المعاصرون الأوروبيون قوة النظرية.

س: هذا التشخيص يلخص الوضع الحالي للدرس اللساني في ثقافتنا، وهو وضع نعتبره نتيجة طبيعية لملازمات التلقي، كما يفيد وجود عوامل خارجية، يمكن أن نعتبرها من قبيل العوامل المرتبطة بسوسيولوجيا العلم (اللسانيات)، لكن هذا لا ينفي وجود مبادئ داخلية للعلم (اللسانيات) لم تتحقق، أعني الشروط الضرورية لنشأة العلم وتطوره، ومن ذلك (بحسب بحث قمنا به في هذا المجال): غياب كتابة لسانية تمهيدية (تيسيرية) تقدم اللسانيات إلى القارئ المبتدئ بالشكل الصحيح، وعدم القدرة على مواكبة المستجدات اللسانية، ثم اعتبار اللسانيات من العلوم الكمالية...إضافة إلى أسباب أخرى سيأتي الحديث عنها؟

ج: غياب كتابة لسانية تمهيدية وعدم القدرة على مواكبة المستجدات اللسانية،

والنظر إلى اللسانيات بوصفها من العلوم الكمالية... كلها أسباب حاسمة في تردي
الوضع الحالي للسانيات في ثقافتنا العربية. ونزيد على ذلك:

- 1 - افتقارنا إلى المزيد من المعرفة بالتراث اللغوي العربي.
- 2 - افتقارنا إلى معرفة دقيقة باللغة نفسها واستخداماتها الحيوية: الجمالية
و(بلاغة المؤثرات) على حد تعبير ريجاردز فيها.
- 3 - أننا بحاجة إلى مزيد من المعرفة بالوسائل المعرفية والمنهجية التي تمكن
اللغة من تمييز نفسها.

4 - إننا في حاجة إلى معرفة ما إذا كانت اللغات الإنسانية التي تقارب اليوم
أربعة آلاف لغة على وجه الأرض قادرة على أن تكشف شريحة الواقع الإنساني
بكل خصوصياته، بحيث لا نستطيع أن نُحجِّم هذا الكمَّ الهائل من اللغات أو
ننقصه؟ وهل هذه اللغات جميعها نماذج مختلفة جذرياً بعضها عن بعض في بناء
تجربة الواقع الذي يعيشه الناطقون بهذه اللغات؟

- 5 - وأين موقع اللغة العربية بين هذه اللغات؟
- 6 - وماذا يعرف اللسانيون الأوروبيون عن اللغة العربية، وعن اللغويين
العرب، قدامى ومحدثين؟... وتتكاثر الأسئلة!

س: واقع البحث اللساني العربي يتعارض مع القسمة العقلية التي تقتضي
أن يكون هذا البحث رائداً؛ بالنظر إلى الإرث العربي الزاخر في هذا المجال، وهذا
ما يجعل هذه المعادلة جد معقدة، بل وغير مفهومة!

ج: إنها مفارقة مؤلمة حقاً! وقسمة ضيزى على أي مستوى؛ فأمة كتب التاريخ
الإنساني لعلمائها ولغويها أنهم أول من وضع أبجدية صوتية للغة العربية، لم تستطع
مخابر العصر الحديث الصوتية المذهلة أن تسجل عليها مأخذاً علمياً ملموساً، وأمة
قدم لغويها أول معجم بالمعنى العلمي للمعجم قبل أكثر من اثني عشر قرناً؛
حيث الخليل بن أحمد الفراهيدي وحيث علم أصوات مرموق، وحيث معجم
لغوي مرموق، وحيث عروض عربي لم يترك شيئاً لمستزيد؛ أنساقاً ونبراتٍ وقافيةً
ورويماً وتجانساً صوتياً، وإيقاعاً يعبر بنا إلى الحس، مؤججاً فينا مشاعر متسقة حيناً
ومضطربة حيناً آخر. أقول: إن رجلاً صنع العروض العربي قبل اثني عشر قرناً لهو

أول (بنوي) عرفته الحضارات الإنسانية. ومن الخليل إلى ابن جني قمة الدراسات في (فقه اللغة)، وحيث الإمام عبد القاهر الجرجاني حيث نظرية (النظم)، وحيث علم دلالة عربي مرموق اشتغل فيه فلاسفة ومتكلمون وأصوليون ولغويون عرب، وحيث ترجمة منذ القرن الأول للهجرة، الثامن الميلادي على يد صالح بن عبد الرحمن في العراق وأبي ثابت سليمان بن سعد في الشام، وغيرهما كثيرون فيما يذكر ابن النديم في (الفهرست)، وحيث بيت (الحكمة) في زمن المأمون سابع الخلفاء الراشدين، والمآثر لا تحصى!

أقول: إن من المفارقات المؤلمة حقاً في تاريخنا العربي اليوم أن نجد أنفسنا أصغر من تراثنا، فلا نحن بقينا على الدرس اللغوي العربي وحاولنا أن نستعيد إشراقاته، فننظر إليها أو إلى بعضها بمعية ما حولنا من مناهج ووسائل ومخابر ونظريات لعلنا نقف على ما فيها من بينات يمكن أن توظف في خدمة البحث اللساني.

س: التنافس بين المناهج اللسانية لا يمكن أن ينكره أحد، وهو تنافس لا نجد له مثيلاً إلا في ثقافتنا، هل المشكل مشكل مناهج حقاً؟

ج: إن التنافس بين المناهج اللسانية ليس هو المشكلة في الثقافة العربية؛ فاللسانيات في العالم لم تتعدد مذاهب ونظريات ومدارس إلا لأنها تعدت مناهج، وتاريخ اللسانيات يكشف لنا سلسلة من الجهود التجريبية وإعادة نظر دائمة في المواقف والآراء؛ فقد كانت هناك مدارس مستقلة لعلماء اللسانيات كمدسة (بلومفيلد 1887-1949م) وهو من أوائل اللسانيين الأمريكيين، ومدسة (شومسكي) الذي أخضع اللسانيات للمنطق الرياضي الفلسفي، فأحدثت كتاباته ثورة في اللسانيات وعرفت مدرسته بالمدرسة التحويلية التوليدية، وغيرها... إن تعدد المناهج في الدرس اللساني أمر طبيعي، وليس مشكلة؛ لأنه يترك الميدان مفتوحاً للاختيار والاختبار والتطور. إن المشكلة تكمن في إمكانية توصيل هذه الأفكار والمناهج بشكل واضح إلى المثقف العربي.

س: من مظاهر هذا التنافس وجود شبه قطيعة بين اللسانيين، فلا أحد منهم يهتم بما يكتبه الآخر، وهذا ما يجعل أمر اللسانيات في ثقافتنا متروكاً للاجتهادات

الفردية، التي تقف عند حدود الاتجاهات اللسانية، وفي أحسن الأحوال عند الحدود الجغرافية؟

ج: من المفروض والبدهي ألا يكون التنافس بين الناس طريقاً إلى القطيعة، وعدم اهتمام الإنسان بالإنسان؛ لأن التنافس مظهر من مظاهر الاختلاف بين الناس، وهو من سنن الطبيعة والخلق والإرادة الربانية. لكن واقع الحال في اللسانيات العربية، وفي الثقافة العربية عموماً هو هذا التقاطع بين المثقفين عامة واللسانيين خاصة، ومثل هذا التنافس قد حصل بين اللسانيين الأوروبيين، ولكنه كان عاملاً إيجابياً لا سلبياً في تكامل علم اللسانيات وبلوغه المرحلة التي هو عليها الآن.

لقد اختلفوا على مناهج ومدارس وطروحات، واختلفوا حول العلاقة بين اللسانيات والعلوم الأخرى: هل اللسانيات من العلوم الاجتماعية؟ أو الطبيعية أو الإنسانية؟ هل اللسانيات أكثر التصاقاً بالنقد الأدبي أم بعلم الاجتماع أم بعلم النفس أو بالفلسفة، ما بدا لنا من خلاله أنهم غير واثقين مما تعنيه اللسانيات على وجه الدقة.

هكذا اختلفوا وتنافسوا ولكنهم لم يتقاطعوا؛ فلقد أفضت عملية إعادة فحص أسس المنطق الرياضي التي تقرن بـ(هلبرت) و(فريج)، وبواكير أعمال (رسل) إلى نشور المنطق الرمزي الحديث، وإلى التسليم بأن هذا المنطق لا يقل أهمية عن الرياضيات نفسها، إنما هو نظام وبناء علاقي ذو معضلات وطاقت تتصل بفهم اللغة أساساً، فعمل (كاسيرر) حول الطبيعة الرمزية للتعبير الإنساني مستعيداً ملامح ذلك من أعمال (فيكو) و(كوليرج). وكانت الاستكشافات اللغوية المرتبطة بعلم النفس والرياضة والمنطق والفلسفة العصبية للحياة الذهنية هي الشاخصة أولاً.

وكانت التيارات الفكرية في ميدان الفلسفة موازية للدرس اللساني. وفي عام (1915م) أسست مجموعة من طلبة موسكو (جماعة موسكو اللغوية) وبعدها بفترة قصيرة أنشأ فقهاء اللغة ومؤرخو الأدب (جمعية بطرسبيرغ) لدراسة اللغة الشعرية، وكان هناك تضافر ودي وثيق بين الشعراء ومؤرخي اللغة والأدب الروسي، وكان (ما ياكوفسكي) حاضراً في رؤى (رومان ياكبسون)، وكان هناك مدرسة (براغ) عام 1911م التي غدت في غضون فترة قصيرة مركزاً لسبر أغوار الأدب في ضوء

معطيات علم اللسانيات. ولا نستطيع أن نغادر لغويين من أمثال (تروبتسكوي) و(مكاروفسكي) و(ياكوبسون) ونحن نتحدث في خلق الفكر اللغوي المعاصر، وفي وضع اللغات الأولى للمدارس البنوية وغيرها من المدارس والاتجاهات التي ما انفكت محاولات تقليدها خصوصاً في فرنسا مستمرة استجابة لعبقرية الأدباء ولمتطلبات فقه اللغة، وللسانيات عموماً.

وهكذا كانت (الأسلوبية) بوصفها منهجاً لسانياً ثمرة من ثمرات اللسانيات، وأداة لدفع الحواجز بين اللغة والأدب والنقد، بل أضحت اليوم علماً شاملاً للدلالات المكرسة في جهاز الأثر الأدبي المولود من رحم اللغة.

فأين قادم التنافس؟ وإلى أين قادنا نحن المثقفين العرب؟

س: يتخذ هذا الصراع مظهرًا تلخصه المعادلة: النحو ≠ اللسانيات، التراث اللغوي العربي ≠ اللسانيات؟

ج: ما يقال عن الصراع بين النحو التقليدي واللسانيات والتراث اللغوي العربي أمر مفتعل تنفيه قاعدة التطور الملازمة لأي فكر عربي وإنساني. المسألة ليست مسألة صراع، ولكنها تتمثل بشيء من القطيعة بين النحو التقليدي والمدارس اللسانية الحديثة. وهذه إشكالية لا تخص الفكر والثقافة العربيين؛ فالنحو هو المسيطر اليوم على المدارس والتعليم في مدارس العالم كلها، ولكننا في البلاد العربية نستشعر بقطيعة مع المناهج اللسانية الحديثة، والمفروض أن يستمر النحوي العربي في تطوير مناهجه ليكون متواصلاً مع الحداثة بشرط ألا يتم ذلك على حساب الانقطاع عن الأصول.

س: تواجه اللغة العربية مجموعة من التحديات في سياق دولي عولمي غير مسبوق يندرج بالابتلاء والابتلاع، حيث يتحدث الكل بنهم وهرج عن العولمة واقتصاد المعرفة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فماذا أعد العرب للغتهم في هذا الصدد؟ وما هي أهم التحديات التي سيواجهونها في نظركم؟ وكيف يمكن مواجهتها؟

ج: ليست العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسائل إنذار وابتلاع وابتلاء للغة العربية! بل هي -المفروض- وسائل ثبات وتطور وشيوع إذا أحسن العرب استغلالها وتوظيفها، وإلا فالعربية ستوارى خلف الإنجليزية والفرنسية.

إن مواجهة هذه التحديات توجب العمل الجادّ المكثّف لتفعيل اللغة العربية في منح مستخدم الاتصالات الحديثة كلّ ما يحتاج إليه من برامج ووسائل معلوماتية، وألاً يقتصر وجود اللغة العربية في مواقع الإنترنت على إيراد النكتة والطرفة أو الترفيه أو الدعوة الدينية. نريد للغة العربية أن تمدّ المستخدم بالمعارف التي يحتاج إليها مثلما تمدّه اللغة الإنجليزية مثلاً بمجرد نقرة خفيفة على الجهاز. والسبيل إلى ذلك يكون من خلال الآتي:

1 - تشكيل لجان من المتخصصين والمتحمسين في الجامعات العربية والمؤسسات الرسمية.

2 - تشكيل جمعيات ومراكز تعنى بتغذية مواقع متخصصة بالمعارف قديمها وحديثها.

3 - أن تبذل الجامعات العربية كل جهودها لتغذية مواقعها بكل ما يشغل طلبتها من برامج ومحاضرات وبحوث وأنشطة، فتكون هذه كلها وسائل لنشر اللغة العربية وتفعيل دورها، وتأصيل مكانتها في عالم الاتصالات والمعلومات الحديث.

سن: ما هي متطلبات تقليص الفجوة الرقمية بين العربية واللغات المتقدمة معلوماً؟

ج: لعل أكثر ما نريد قوله في الإجابة عن هذا السؤال مذكور في إجابتنا عن السؤال السابق. ونزيد الأمر وضوحاً بالقول إن العرب لا يمكنهم تقليص الفجوة الرقمية بين العربية واللغات المتقدمة معلوماً إلا إذا امتلكوا وعياً شاملاً بعالم المعلومات المعاصر نفسه، وامتلكوا أيضاً استراتيجية واضحة للعمل، وتوفير المستلزمات العلمية والمادية للبدء فيه، أما إذا بقينا نستند إلى (المراحل) فسيكون حالنا كمن يدخل سباقاً للعدو وهو يمشي على عكاز!

سن: لماذا لا توجد اتجاهات أو تيارات أو مجموعات علمية تتخذ العربية موضوعاً لنظرها في كل أبعادها ومستوياتها اللسانية؟ لأن العربية عربيات؟ عربية قديمة تراثية، وعربية مقدسة، وعربية وسطى هي المستعملة الآن في التداول المكتوب صحافة وفنا؟

ج: إن قلة وجود الاتجاهات والتيارات العلمية المعنية باللسانيات لا يُردُّ إلى الالتزام بالعربية القديمة أو وجود (عربيات متعددة). إن ثبات اللغة العربية وبقائها

وسيلة الاتصال في العالم العربي دليل تطورها وقدرتها على الحياة والاستمرارية، زيادة على ما تحمله هذه اللغة من حصانة دينية جعلتها خالدة بأمر الله حيث نزل القرآن الكريم بياناً أخيراً لجميع البشر بالعربية!

أما قلة الاتجاهات البحثية اللسانية فذاك مردود إلى واقع البحث في الثقافة العربية المعاصرة عموماً، وقصور في تطبيق المناهج الحديثة وإيصالها إلى المثقف العربي، هذا المثقف الذي صار نهياً لدور النشر، وشحة المجالات الأصيلة، وغياب دور وزارات الثقافة والإعلام عن أداء مهماتها الرئيسة لانشغالها بالترويج لثقافة السلطة والإملاءات التي تريد بثها وتقديمها للناس!

س: ما هي الإشكالات التي يمكن أن تطرحها العربية بوصفها لغة الإنتاج الإبداعي والتواصل القطاعي المكتوب، لا لغة التداول اليومي؟ وكيف يمكن للغة العربية أن تصبح فاعلة في محيطها؟ وما هي المشاكل التي تعترض سبيل المعالجة الآلية العربية؟

ج: اللغة بأهلها لا بنفسها، فليس للغة بوصفها وسيلة التعبير والتوصيل، ومنبع الفكر والفن والجمال ما تريد قوله، ومشكلات اللغة العربية جزء من مشكلات أهلها وما هم عليه من إبداع ومعارف وعلوم.

ولعل أبرز إشكالات اللغة العربية وهي تعيش ثورة المعلومات والعولمة أن يعمل الجميع على (إخضاع الحاسوب للغة العربية) وليس (إخضاع اللغة العربية للحاسوب) كما هو الواقع اليوم. زد على ذلك ضرورة الإفادة مما أنجز في الوطن العربي من برمجيات، وإقامة العلاقات مع المراكز والمؤسسات المعنية في الوطن العربي وخارجه.

س: ما دور المجامع اللغوية في النهوض بالعربية على مستويات التنظير والممارسة؟

ج: المفترض أن يكون للمجامع اللغوية العربية الدور الرئيس في النهوض باللغة العربية على مستويات التنظير والممارسة. وعلى الرغم من الجهود المشكورة التي بذلتها هذه المجامع في مصر والعراق والمغرب والأردن وسوريا، إلا أنها لم تحقق إلا النزر اليسير مما يجب عليها تحقيقه في عالم يشهد نهضة علمية كبرى، ولعل من أبرز المعوقات التي وقفت وتقف حائلاً بين هذه المجامع وما ينبغي عليها

تحقيقه الآتي:

- 1 - أن كلاً منها يعمل بمعزل عن الآخر.
- 2 - أنها صارت جزءاً من المؤسسات التابعة للدولة، شأنها شأن أية مؤسسة أو جهة حكومية أخرى، لا تملك من أمرها إلا بقدر ما يعطى إليها.
- 3 - أن قراراتها لا تصل إلى المؤسسات العلمية، ولا تشاع في الأوساط الجامعية والثقافية والتعليمية والإعلامية.
- 4 - أنها لم تتفق على منهجية محددة شاملة لوضع المصطلحات العلمية المقابلة للمصطلحات الأجنبية.
- 5 - أنها لم تفلح إلى اليوم بإيجاد معجم عربي تطوري يضارع معجم أكسفورد على سبيل المثال.
- 6 - أنها لم تتخذ اليوم قراراً حاسماً وملزماً للدول العربية كلها في البدء بتعريب العلوم الصرفة، مع الاحتفاظ بأهمية اللغات الأجنبية في حركة النهضة العربية المنشودة.

س: نجد اليوم شبه إجماع على ضعف العربية في مؤسسات التعليم في مختلف الأسلاك، وهو وضع ينذر بالكارثة، في ظل معطيات تفرض أن يكون الوضع معكوساً تماماً؟ بم تشخصون هذه الظاهرة؟

ج: نعم. اللغة العربية تعيش محنة وضعفاً، حتى في أقسام اللغة العربية في الجامعات العربية، ولذلك أسبابه، منها:

- مشكل الازدواج اللغوي بين العربية السليمة وطرانات ما أنزل الله بها من سلطان تسمى (العاميات) حيناً و(اللهجات المحلية) حيناً آخر. إن هذا المشكل أصاب الأقطار العربية جميعها بجرثومته، فجعل أبناء العروبة يحيون ويشعرون ويتعاملون ويتواصلون بوسيلة يومية سهلة نامية متطورة مطاوعة، ثم يتعلمون ويتدينون ويحكمون بلغة عربية تتعثر بها ألسنتهم إن نطقوا وأفلامهم إن كتبوا!
- مشكل خصوم العربية وهم معروفو الهوية والمسابر.
- مشكل مناهج تعليم العربية نحوها وصرفها و أصواتها، شعرها ونثرها.
- مشكل بعض القواعد النحوية التي أقيمت على لغة افتراضية.

- مشكل الإعلام العربي؛ فأكثره إعلام ملحون، هجين اللغة، محلي اللهجة.
- مشكل القصور في إعداد مدرّس اللغة العربية، وواقع التدريس المتدني.
- مشكل أستاذ الجامعة الذي يحاضر بالعامية.
- عدم الوعي بالعلاقة بين المتغيرات الاجتماعية والنهضوية واللغة وما تقوم به على مستوى الإيقاظ والتوجيه.

س: لاحظ عالم اللسانيات روبنز أن معظم السمات التي تميز التاريخ المعاصر، في الغرب، قد نشأت في عصر النهضة، واستمرت دون انقطاع حتى الوقت الراهن. وأن الكثير من تلك السمات كان له تأثير مباشر في الاتجاهات التي اتخذتها الدراسات اللغوية فيما بعد. والواقع أن ما لاحظته روبنز بالنسبة إلى عصر النهضة في الغرب يمكن تعديته إلى عصر النهضة العربية وما صاحبه من ردود فعل كان للجانب اللغوي حظه الوافر منها. فأسئلة النهضة حاضرة بشكل جلي في الفكر اللساني العربي، حيث يمكن أن نميز بين اتجاهات مختلفة: اتجاه طفرّي (حدثي)، واتجاه تراثي (تقليدي) واتجاه توفيقّي، والأكثر من هذا أن هذه الاتجاهات تظهر أحياناً في الاتجاه الواحد. هذا ما حكم على الثقافة العربية عموماً، واللسانيات خصوصاً، باجتزار قضايا هي في غنى عنها. نتساءل هنا: ما موقع الفكر العربي من الفكر اللساني الحديث؟ ثم ألم يحن الوقت بعد لتقويم هذه الحصيلة، والخروج من هذه الدوامة؟

ج: لعل أهم ما واجه رجال الإصلاح والقادة السياسيين لا سيما في العراق وبلاد الشام يتمثل في علاقة اللغة بالمتغير الواقعي، ودورها في توجيه الناس نحو النهوض والتقدم. ومن الظواهر التي يمكن لأي باحث متعمق ملاحظتها أن التاريخ لا يمنح الإنسان من شروط التقدم في إطار الظرف العيني إلا بمقدار ما تسهم فيه الأجيال السابقة لذلك الظرف، وبمقدار ما تكون الحلقات الظرفية ضيقة يتغلب العامل الموضوعي على العامل الذاتي، بل يجرفه، والعامل الموضوعي يفترض الموازنة بين اللغة العربية الفصحى والعاميات الملحونة والملعونة، تبعاً لدور كل منها في حياة الناطقين بها، ماضيهم وحاضرهم ومستقبلهم، حيواتهم وأديانهم، أدبهم ومعارفهم، ومسرحهم وإعلامهم وهويتهم، ولا ننظر أن هناك عربياً يمتلك شيئاً من الولاء للعروبة أو الإسلام أو كليهما، أن يغلب جانب العاميات على العربية السليمة، فالعامية خطر على الإنسان العربي: وحدته وتراثه ودينه وعلومه

ومعارفه ومستقبله.

س: ما دمننا بصدد الحديث عن بعض المشاكل والتحديات المطروحة، أشير إلى أن اللسانيات في الثقافة العربية بقيت حبيسة نفسها، ولم تنفتح على بعض القطاعات الأخرى كما هو الحال بالنسبة إلى اللسانيات في الغرب، بل لم تسهم لا من قريب ولا من بعيد في بعض التحديات التي تواجه الأمة، والتي تعتبر في صميم البحث اللساني: التخطيط اللغوي، التعدد اللغوي، الأمراض اللغوية... ما هي أسباب هذا التقوقع في نظركم؟ وهل يمكن أن نعتبره مظهراً من مظاهر تخلف اللسانيات في ثقافتنا؟

ج: إن بقاء اللسانيات حبيسة نفسها، ولم تنفتح على القطاعات الأخرى وهو جزء من واقع البحث والباحثين في مجتمعاتنا العربية التي تعاني من عزلة العلماء، ليقصر عملهم على البحث الذي يكون حبيس المكاتب والمكتبات، وليبقى المجتمع منعزلاً عن كل مظاهر التطور والانفتاح.

إن الكتاب العربي لا يمكنه الخروج من البلاد التي صدر فيها إلا بجواز سفر دبلوماسي! فكيف بالمتقف صاحب الكتاب أن يسافر وأن يحاضر وأن يقول ما يريد خارج (مكتبه الرسمي)؟

س: يبدو أن التحديات التي تعترض سبيل اللسانيات العربية كبيرة، لكن ما يعمق من طبيعة الإشكال هو أن اللسانيات في ثقافتنا لم تستطع لحد الآن إيجاد حلول عملية لمشاكلها الخاصة، أشير في هذا السياق إلى بعض الإشكاليات التي ظلت تؤرق البحث اللساني العربي منذ زمن بعيد، كتلك المرتبطة بالمصطلح والتعريب؟

ج: إذا كان التعريب يعني (عربنة) اللغة العربية فلا خير فيه؛ لأنه سيبقى حبراً على ورق. إننا بحاجة إلى (عبور) إلى المعرفة، وإلى مشروع علمي وثقافي ومعرفي عربي من إبداع العرب أنفسهم، مشروع قادر على أن يدل على نفسه من بين هذا الكم الهائل من سيل المعرفة والعلوم الجارفين.

إننا بحاجة إلى فهم كيفية تشكل منتجات ثقافة ما، من معرفة وفنون، ومناهج ومفاهيم وصولاً إلى فهم كيفية التفاعل بين الثقافات؛ لأن مثل هذا الفهم هو الذي يقود إلى تأصيل ثقافتنا الخاصة تأصيلاً توطينياً، أعني توطين مستجدات الفكر

والثقافة عموماً بالبحث لها عن موطن مناسب نقيم معه حواراً داخل ثقافتنا؛ كأن نقابل بين معطيات اللسانيات الأوروبية المعاصرة بلسانيات عربية قديمة أو حديثة. أو تأصيل تراثي يسلك طريقاً معاكساً للتأصيل التوطيني إذ ننزع فيه إلى ربط موروثاتنا الثقافية القديمة بما يستجد اليوم، لعلنا نعيد للمكتشفات أو النظريات المعاصرة أصولها المعروفة مسبقاً. أو تأصيل تحيزي يسعى إلى الكشف عن أصول المفاهيم والتيارات والحقول المعرفية الأجنبية في سياقاتها الثقافية أو الحضارية الخاصة، لإثبات تحيزها إلى تلك السياقات.

س: ماذا تقترحون بهذا الخصوص (من الناحية المنهجية تحديداً)؟

ج: إذا كان المقصود اقتراح منهج لحل إشكالية التعريب ووضع المصطلحات فيمكن اعتماد المنهج الآتي:

- 1 - إثارة استعمال اللفظ العربي على اللفظ الأجنبي متى كان ذلك ممكناً.
- 2 - تفضيل اللفظ العربي الأصيل على المولّد، والمولّد على الحديث، إلا إذا اشتهر الدخيل.
- 3 - إحياء المصطلحات العربية القديمة، إذا كانت قادرة على حمل المفهوم.
- 4 - تجنب النحت ما أمكن ذلك.
- 5 - تجنب تعريب المصطلح الأجنبي إلا إذا كان مدلوله شائعاً بدرجة كبيرة يصعب معها تغييره، أو إذا كان مشتقاً من أسماء الأعلام، أو إذا كان من الأسماء العلمية لبعض العناصر والمركبات الكيماوية، وأسماء المقاييس والوحدات الأجنبية.
- 6 - النطق بأسماء الأعلام الأجنبية وكتابتها كما ينطق بها في أماكنها.
- 7 - أما على مستوى طبيعة الاشتقاق والإجراءات الصرفية فالعربية غنية في هذا؛ لأنها لغة اشتقاقية في المقام الأول.

س: في نظركم ما هي السبل التي ترونها كفيلة بإنجاح مشروع الإصلاح اللغوي العربي؟ نقصد تحديداً أهم القضايا التي يجب أن تركز عليها البحوث اللسانية العربية إن هي أرادت مساندة الركب، والانتقال من مرحلة الاستهلاك إلى مرحلة الإنتاج؟

ج: الانتصار للغة العربية نفسها هو أول خطوة في سبيل إنجاح مشروع الإصلاح اللغوي العربي؛ لأن الانتصار للغة العربية انتصار للهوية وللإرث وللحضارة العربية الإسلامية وللقرآن الكريم الذي ندين له ببقاء العربية عصية على كل عوامل التغريب والعولمة والقتل.

إن اللغة العربية لغة حضارة وتشريع وفلسفة وعلم وأدب وسياسة وبحث وتوجيه، وليست لغة بيان وحسب، والانتصار لها إنما يتأتى من العمل على إيجاد العلم العربي، والفن العربي واللسانيات العربية، ويتأتى كذلك من استخدام المناهج المتعددة في صعيد البحث اللساني والأدبي. فنحن ما زلنا إلى اليوم بعيدين، حتى في أقسام العربية، عن دراسة أساسيات المدارس اللسانية المعاصرة، وعن أساسيات علم الأسلوب والدلالة والنحو المقارن، والصوتيات، وعلم اللغة الاجتماعي، وعلم اللغة النفسي، والجغرافية اللغوية، وغير هذا كثير مما تدور حوله أو تعمل داخله اللسانيات المعاصرة حيث بدأت اليوم بدراسة اللسانيات الحاسوبية والترجمة الآلية، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، واستطاعت أن تطوع الحاسوب لخدمة اللغة الطبيعية وفهمها، ما قاد إلى تطور فرع معرفي جديد هو اللسانيات الحاسوبية، وهو الجامع المشترك لعلمي اللسانيات والحاسوب.

س: هل ترى أن حركة ترجمة اللسانيات إلى العربية كافية لتأسيس معرفة لسانية متقدمة في العربية؟ وما هي أهم مشكلات الترجمة اللسانية العربية؟
في ضوء الانفجار المعرفي الهائل وتطور تقنيات نقل المعلومات والترجمة الآلية والإنترنت نرى أن من مستلزمات النهضة الشاملة أن ترافقها حركة ترجمة واسعة النطاق إلى اللغة العربية لمواجهة النقص الخطير في الكم الهائل من المعارف الذي ينبغي نقله إلى لغتنا لتوظيفه في تنمية المجتمع العربي، والتغلب على العزلة.

واللسانيات العالمية جزء مما يراد له أن يترجم، ولا نعتقد أن ما يترجم من الدرس اللساني كافٍ لتأسيس معرفة لسانية عربية؛ إذ لم يصاحب ذلك تمثيل واضح ومعمق لما يترجم، وتيسير تعليم العلوم باللغة العربية، والقيام بوضع كتب في اللسانيات تؤكد أننا نعي ما نترجم، وأننا نقدر على التحليل والاستنباط والإثراء

والموازنة.

ومن غير إطالة نرى أن أبرز مشكلات الترجمة عموماً واللسانية خصوصاً هي عدم امتلاكنا نحن العرب سوى النزر اليسير من مكطونات نظرية جمعية للترجمة. ولم يستطع أكثرنا إلى اليوم استغلال ما توفره تكنولوجيا المعلومات الحديثة من إمكانات لتحقيق معدلات عالية في سرعة الترجمة، ونمو حركتها بما في ذلك الصالح والمفيد من أدوات الترجمة الآلية.

س: هل بلغت اللسانيات أن تكون مسهماً فاعلاً في الثقافة العربية؟ وهل استطاعت فعلاً أن تندمج في بنية العلم العربي؟ وكيف السبيل إلى تعزيز مكانة اللسانيات في الثقافة العلمية العربية؟

ج: لم تستطع اللسانيات أن تكون مسهماً فاعلاً في الثقافة العربية على الوجه المأمول بالرغم من كثرة ما ينشر، ولا يمكن أن تفعل اللسانيات فعلها في حياتنا الثقافية إلا إذا صارت حالة من حالات التثقف العام، وخرجت من دوائر النخبة المتقاطعة فيما بينها. إن القطيعة التي أضحت ظاهرة بين اللسانيين العرب هي نفسها القطيعة التي تكمن في التبادل الثقافي عامة في البلاد العربية، فما يصدر في المشرق لا يعرفه أهل المغرب، وما يصدر في هذه العاصمة قد لا تدركه عاصمة أخرى، كل ذلك بسبب الواقع السياسي المتخلف، والقطيعة المفروضة بين المثقفين التي تركت آثارها على التواصل الفكري والبحثي بين المثقفين العرب.

س: كيف يمكن استثمار النظريات اللسانية ومستخلصاتها ووجوهها التطبيقية في حل مشكلات العربية: تعليمها لأبنائها وللناطقين بغيرها، والتعدد اللغوي، والضعف اللغوي في العربية، وحوسبة العربية؟

ج: لا ينكر أنه قد أنجزت في بعض الأقطار العربية أعمال إبداعية لمعالجة اللغة العربية في جوانب الأصوات والصرف والتراكيب والدلالة، وبناء المعاجم، لكننا ما نزال بحاجة إلى جهود علمية دؤوبة، منها:

- تأكيد أهمية الدراسات اللسانية الحديثة في العربية.
- البحث والكشف عن البنى العميقة للعربية، وتحديد خصائصها.
- إبراز جهود العلماء العرب واجتهاداتهم وإبداعاتهم في تحليل العربية،

واستخراج قوانينها الأساسية.

- تفعيل دور وسائل الإعلام في إشاعة اللغة العربية السليمة.
- العمل على إيجاد معجمات ميسرة تحتوي على أثر الكلمات شيوعاً في العربية، بعيداً عن المترادفات والمتضادات والمتقابلات.
- الاهتمام بمعلمي اللغة العربية، وإعدادهم إعداداً سليماً.
- إشاعة استعمال الحاسوب بين طلبة رياض الأطفال والمدارس الابتدائية.

س: ما هي السبل التي تراها كفيلة بترقية اللغة العربية وتهينتها لبناء مجتمع المعرفة العربي المنشود؟

ج: لعل أنجع السبل الكفيلة بترقية العربية مرهون بالانتصار للعربية بوصفها الهوية والتاريخ والمستقبل، وإشاعة استعمالها في المؤسسات الحكومية كلها، وأن يكون القرار السياسي حاضراً وحاسماً في ذلك.

س: كيف ترى الحركة اللسانية في الأردن؟ وما أبرز معالمها واتجاهاتها؟

ج: الحركة اللسانية في الأردن شأنها شأن أي بلد عربي آخر ما زالت في خطواتها الأولى، ولعل أبرز معالمها واتجاهاتها محصورة في ما ينجزه الباحثون الأردنيون من مصنفات نحوية وصرفية وتطبيقية، وما يؤثر عن بعضهم من دراسات صوتية، أما على المستوى المعجمي والدلالي المعاصر فليس بين أيدينا إلا النزر اليسير من هذه الدراسات.

س: ما هو تقويمك للحركة اللسانية في العالم العربي؟ وما هي أهم عقبات البحث اللساني العربي؟

ج: يمكن أن يكون إخواننا العرب من أهل المغرب: تونس والجزائر والمغرب قد قطعوا شوطاً لا بأس به في الدراسات اللسانية. ولكن أبرز المعوقات التي تواجه ما أبدعوه هذه القطيعة بين ما يصدر في بلدانهم وبلدان المشرق العربي، وتشخص عقبات المصطلح اللغوي والنقدي والبلاغي حائلاً دون انتشار ما يبدعون؛ فقد تداخلت مصطلحاتهم وتكاثرت وتقاطعت سواء في محيطهم أو مع ما يستخدم من مصطلحات مشرقية، ولعل من أسباب هذا التقاطع عدم امتلاك العرب لمؤسسة شاملة جامعة للترجمة، فكل يعمل على هواه!

س: كيف ترى مستقبل العربية في خضم العولمة وقواها؟

ج: لا خوف على العربية لا في خضم العولمة ولا في الدعوة إلى (نهاية التاريخ والإنسان الأخير) على ما خرج به فوكوياما، وإنما الخوف كل الخوف على (العرب) في عالم متحرك جامح عاصف اتخذ العلم هدفاً ومنهجاً في الحياة. إن كل شيء صار منهجاً ونظاماً، فإذا ارتضى العرب العلم منهجاً في الحيات تقدموا وتقدمت لغتهم. إن القضية لم تعد قضية لغات، وإنما قضية أمم كائنة وفاعلة ومنتجة ومبدعة ومؤثرة، وأمم غائبة ومستهلكة وتابعة. وحين تكون الأمة فاعلة تكون لغتها كذلك، وعندما تكون تابعة تكون لغتها تابعة!

من المثير أن تترجم اليابان إلى اللغة اليابانية نصف إنتاج العالم الثقافي، ولم يستطع العرب إلا ترجمة عشرات أو مئات من هذا الإنتاج إلى العربية، وشتان ما بين العربية واليابانية من حيث وصف كل منهما!

س: هل لديك نصائح خاصة للسانيين الشبان؟

ج: كلمة واحدة أقولها للسانيين الشبان: لا تنظروا إلى ما ينتج من اللسانيات المعاصرة بمعزل عن تدبر اللسانيات العربية القديمة؛ حتى لا تنبهروا بالجديد فتحسبونه نهاية المطاف فتسقطوا في مغالطة التاريخ. زاوجوا بين المعرفتين تسلموا من الانبهار والانكسار.

الدكتور حسن خميس الملح

إذا تجاوزنا أن البحث العلميّ يقوم على دراسة الإشكالات العلميّة المتباينة، فسنجد أنه يقوم على تحديد علاقة البحث بالزمن بين أن يكون البحث انطلاً من الماضي أو تحليلاً للحاضر أو استشرافاً للمستقبل مع تأطير هذه العلاقة بأبعادها الثقافيّة والفكريّة والعلميّة، ولهذا يصطدم البحث اللسانيّ في الثقافة العربيّة بسؤال الزمن؛ ذلك أن الباحثين قد تباينوا في ربط البحث اللسانيّ بالزمن، كما تباينوا في ربط البحث اللسانيّ بأبعاده الثقافيّة والفكريّة والعلميّة، فبدأ بحدّ ذاته إشكاليّة بدل أن يكون وسيلة لحلّ الإشكاليات.

اللسانيّات واحتواء الآخر:

الأصل في العلوم أنّها تخفي وراء التخصص الدقيق التوسّع الراسيّ للعلم، بمعنى أن العلم قد كان جزءاً عاماً من علم أكبر وأضخم وأكثر عمومية، ثم تطوّر إلى أن أصبح علماً مستقلاً له شخصيته المميزة له، والدالة عليه، كأن نتحدث عن تفرّع الفيزياء إلى علوم جديدة مثل فيزياء الحالة وفيزياء الحركة وفيزياء الكمّ... إلخ لكنّ علم اللسانيّات بفروعه المختلفة خرج عن هذا الأصل، فما كاد أن يظهر على أيدي بعض الفلاسفة واللغويين حتى بدأ شيئاً فشيئاً يمتد ويتوسّع ليصبح كما قال ليفي سترأوس جسراً تعبّر عنه كلّ العلوم الإنسانيّة؛ لأنه تحوّل من الانكفاء على دراسة اللغة وأنساقها إلى مدلولات اللغة وأنساقها المعرفيّة، فدخل عبر المحتوى المدلوليّ إلى العلوم الأخرى من غير أن يفقد سماته العلميّة ومتطلباته البحثيّة، مما يعني أن الآليات المنهجية الكامنة فيه قد احتوت المدلولات العلميّة المختلفة، وصبغتها بصبغة البحث اللسانيّ، فأصبحت العلوم المختلفة لسانيات بمفهوم الآليات المنهجية، لكنها بقيت علوماً مستقلة بمفهوم المدلولات المعرفيّة، وهذا يعني التوحّد إلى حدّ كبير بين مفهوم العلميّة المجرّدة، والبحث اللسانيّ؛ لهذا كان أمراً طبيعياً أن تقفز المنهجية اللسانية إلى صدارة العلوم الإنسانيّة؛ لأنها العلم الوحيد في العصر الحديث الذي يتحرّك بخطّين متوازيين تشكل المساحة التي بينهما جسراً للبيّنة المعرفيّة مع أن الخطّ الأول يمثل الذات أو المنهج أو الآليات

في حين يمثل الخطّ الثاني الآخر والمحتوى والمضمون، وهذا يعني أنّ كلّ مساحة تمثّل بالضرورة اللسانيات والآخر.

ولئن كانت اللغة هي الحجر الأساس في انطلاق الثورة اللسانية فإنّ تجاوز الرواد الأوائل في اللسانيات للأوهام التي رافقت البحث اللغويّ عند الأمم ذات الدراسات اللغويّة المعروفة مثل اليونان والرومان والهنود والصينيين والعرب وغيرهم يعدّ عبوراً إلى دائرة العلم، فقد تجاوزوا مفهوم الخصوصيّة اللغويّة، والتحصّير اللغويّ، والمسلمات غير العلمية من الأساطير الثقافية والفكرية، وانطلقوا من أنّ اللغة ظاهرة بشريّة تتجلّى بأصوات مختلفة، فالانطلاق كان في جوهره مبنياً على ثنائية اللسان والإنسان، لهذا تطوّر بشكل سريع إلى ثنائيات اللسان وعلوم الإنسان، ولا تزال اللسانيات تحمل وعداً بمفاجآت علميّة قد تكون مذهلة نتيجة التفاعل المعرفي بين العلوم المختلفة عبر جسر اللسانيات.

البحث اللسانيّ في الثقافة العربيّة . . . التيه في الجدل:

قد يشي عنوان «البحث اللساني في الثقافة العربيّة» بالبحث عن الجذور الأولى للبحث اللسانيّ في الثقافة العربيّة، وهو بحث نسعى دائماً إلى تجاوزه لأننا نتحدث عن اللسانيات الدوسوسيريّة لا عن الإرهاصات اللسانية في دراسة اللغات البشريّة لأننا حينئذٍ سنعدّ مخترع الكتابة أيّاً كان هو اللساني الأول في التاريخ، وبعد ذلك تصبح الجهود اللغويّة اللاحقة عند الأمم كلها طرقاً أدّت في النتيجة إلى تكوّن الصورة الأولى للسانيات الحديثّة عند دو سوسير، ومن هذه الطرق الطريق التي سلكها علماء العربيّة في تقعيد علوم العربيّة في النحو والصرف والمعجم، وعندها سيغدو الحديث عن البحث اللسانيّ ضرباً من المفارقة بين الأمم في الجهود اللسانية، وهذا الحديث يُفقد اللسانيات أهم سماتها وهي أنها تدرس اللغة ابتداءً لأنها ظاهرة بشريّة تتجاوز الاختلاف في الأصوات وطرائق بناء الكلمات وتركيب الجمل بين اللغات البشريّة.

إنّ معادلة توازن البحث اللساني في الثقافة العربيّة مرتبطة بالقرن العشرين بل بالنصف الثاني منه، وهي بهذا الارتباط سهلة التقويم لأنها مختصرة في أقلّ من قرن من الزمان، وإن كانت من التنوع والتعدّد بحيث تضحى صعبة التقويم.

إننا بعد نصف قرن أو يزيد من طرح الرؤى اللسانيّة على المشتغلين بعلم العربية خاصة والمثقفين في العالم العربيّ عامة لم نخرج من دائرة الجدل في فهم اللسانيات بل في طرحها لأنّ جهود الباحثين في تقديم اللسانيات للعالم العربيّ تاهت في منعطفات خطيرة ثلاثة هي:

1- منعطف الرفض وفلسفة الاتهام:

ليس غريباً أن يُقابل الجديد بالرفض؛ بل لعلّ هذا الأمر من سنن البشر في تقبّل ما هو جديد، لكن من سنن البشر أيضاً أنّ الرفض كالمرض يزول غالباً مع مرور الوقت بالافتناع، فما كان غريباً لجدّته أصبح مألوفاً لاقتناع الناس به ولشيوعه بينهم وظهور فوائده، لكن الأمر في طرح اللسانيات في العالم العربيّ بعمومه دخل في مأزق تطاول مدة الافتناع؛ لأنّ اللسانيات عندما طرحها الباحثون الجُدّد منذ خمسينات القرن العشرين طرحوها كمولود غير مكتمل النمو لوجود مرضين عضالين في ذلك الطرح، أولهما يتمثل بالغربنة (من التغريب) الفكرية في مقابل مجتمع متمسك إلى حدّ كبير بموروث فكريّ حضاريّ مسلم وعربيّ، وهي بهذا المرض كالفكر المعادي إذ طُرحت كمحصول فكريّ نضج في أوروبا في ظل مجتمع متعدّد الرؤى والاتجاهات، فاللسانيون الأوائل هم من خريجي الجامعات الفرنسيّة والألمانيّة والبريطانيّة الذين طرحوا اللسانيات من غير قصد على أنّها العلم الذي حرّر الدروس اللغويّة في أوروبا من الأوهام غير العلميّة وقادها نحو تجميع مفهوم العلم الشامل المبرهن، وهي بهذا الطرح تتناسى أنّ الموروث اللغويّ في العربيّة يحظى بأعلى درجات الاحترام والتقدير في العالم العربيّ، ولم يصل الأمر عند عموم دراسي العرب حدّ الافتناع بالحاجة إلى (مساعد) جديد يطوّر رؤاهم اللغوية في مستوياتهم كافة، فنظر كثير من أبناء الخمسينات والستينات إلى اللسانيات على أنّها بديل غير مرغوب فيه للنحو والصرف والمعجم في العربيّة، وما يزال أنصار هذا التيار موجودين في المجتمع العربيّ من معلم المدرسة إلى أستاذ الجامعة، بحجة عدم الحاجة مع إضافة صفة اتهام طارحي اللسانيات بالغربنة.

وأما ثانيهما فيتمثل في توجّه اللسانيات العربيّة إلى القارئ العربيّ والمثقف العربيّ بدل التوجّه أولاً إلى الباحث العربيّ، فالدكتور محمود السعران عندما ألف

كتابه (علم اللغة) أضاف إلى عنوانه مقولة (مقدمة للقارئ العربي) وهذه المقولة خطيرة جداً، لأنها تدلّ على تجاوز الباحث إلى المثقف، وهذا التجاوز قد يكون أساساً من إقناع الباحث آنذاك بالمقولات اللسانية، أو التفافاً عليه بالذهاب إلى المثقف والقارئ، وهو في الحالتين يشير إلى مأزق في الطرح الأول لهذا العلم، مما يعني أن بعض اللسانيين الأوائل لم يحسنوا زرع النباتات اللسانية في العالم العربي، لأنهم حملوا اللسانيات، ولم يحملوا طريقة زرعها في العالم العربي بالحوار المبني على فهم التراث اللغوي العربي أولاً، ثم فهم المعطيات اللسانية، من هنا حملت الطروحات اللسانية الأولى في العالم العربي اتهامات للغة العربية في نحوها وصرفها ومعجمها كما يبرز في بعض أعمال الرواد الأوائل مثل الدكتور عبد الرحمن أيوب، والدكتور أنيس فريحة وغيرهما وقد نستثني اثنين من ذلك الجيل هما الدكتور إبراهيم أنيس والدكتور تمام حسان.

إذن، فبدل أن تمرّ اللسانيات في الثقافة العربية من منعطف الرفض بسرعة بقيت فيه مدة طويلة بدليل وجود رافضين لها بين الباحثين في العربية نحواً وصرفاً ومعجماً على هدي التراث اللغوي إيماناً منهم بأنه ليس بالإمكان أبدع مما كان، وهي مقولة خطيرة حذّر منها الجاحظ في القرن الثالث الهجريّ عندما استشرف أن أخطر ما يهدد العلم أن يؤمن المشتغلون به لأسباب مختلفة بأنه قد اكتمل وصار شيئاً بديعاً صاغه مبدعون.

2- منعطف القبول المطلق وموت الذات:

ثمة فرق جوهريّ في طرح العلوم الجديدة بين أمرين: الطرح المعزول عن الذات بمعنى طرح الجديد وإماتة القديم، والثاني الطرح غير المعزول عن الذات الذي يطرح الجديد من غير أن يلغي القديم بكامله، وقد وقع بعض اللسانيات في العالم العربي في الأمر الأول، فضاعت من طروحاتهم جهود أكثر من اثني عشر قرناً من الدراسات اللغوية للغة العربية في علومها كلها، ولهذا كان من الطبيعي أن تكون ردّة الفعل على هذا الطرح رفض الاستماع لأي طرح لسانيّ، الأمر الذي يجعل هذا المنعطف يتحد مع المنعطف السابق ليصبحا معاً قلعة في وجه رياح اللسانيات التي قال بعض أصحابها بضرورة إعادة وصف اللغة العربية ألسنياً بعيداً

عن أي موروث لغوي مهما كان حضوره، ومهما كانت مزاياه العلميّة مع أننا الأمة التي تعيش داخل لغتها، مما يعني أنّ في وجدان كل أبناء العالم العربيّ احتراماً كبيراً للغة ولجهود اللغويين سواء أظهر هذا الاحترام بالفهم أم بقي احتراماً يشبه إيمان العوامّ والعجائز.

إن مساحة الآخر في هذا المنعطف أكثر بكثير من مساحة أنصاره، لهذا لم يسلم أنصاره من تُهم الانسلاخ عن الحضارة العربيّة الإسلاميّة، بل رأى فيه الآخر خطراً يهدد ثابتاً هو أهم الثوابت في حياة المسلمين، وهو القرآن الكريم، فلغة القرآن محروسة بقوانين العربيّة في النحو والصرف والمعجم، وقد أثبتت هذه القوانين عبر قرون الإسلام كلّها قدرتها على رfd الكلمة القرآنية في دلالتها واستقامتها وموقعها من التركيب بالتفسير المقبول، ويمكن للمتتبع لحركة تقويم الجهود اللغويّة في القرن العشرين أن يلحظ بوضوح أن معظم من وجّهت إليهم تهم معاداة اللغة العربيّة في الإملاء أو النحو أو الأصوات هم من اللسانيين لأنهم وقعوا في منعطف القبول المطلق بالمقولات اللسانية مع أنّ من طبيعة اللسانيات أنها علم متغيّر غير ثابت حتى يمكن وصفها بالعلم المنقوص النواميس، وهي بهذا ضد المطلق الثابت.

إنّ أزمة اللسانيات في الثقافة العربيّة أزمة منهج في العرض والتطبيق والحوار مع الموروث العربيّ في علوم اللغة والأدب، فقبل أن تتجذر الثقافة اللسانية في المجتمع العربيّ كان بعض رواد اللسانيات في العالم العربيّ يوجّهون سهام نقدهم إلى النحو العربيّ، والصرف العربيّ، والمعجم العربيّ باسم علم اللسانيات، فثار معظمهم على نظرية العامل والعلل والإعلال والإبدال والصناعة المعجمية التقليدية، وهذا الأمر يمكن أن نتبينه بوضوح في الأعمال الأولى لإبراهيم أنيس وتمام حسان ومهدي المخزومي وعبد الرحمن أيوب وكمال بشر وأنيس فريحة، فعبد الرحمن أيوب ابتدأ دراساته اللسانية سنة 1957م بكتابه المشهور (دراسات نقدية في النحو العربيّ) وهو فكر لساني خالص لكنه لم يكن مؤسساً على دعاية لسانية في الثقافة العربيّة لهذا بقدر ما كان صدور هذا الكتاب صدمة لمعظم المشتغلين في علوم العربيّة آنذاك كان وجهاً غير مرغوب فيه للسانيات، فالنقد له معايير التي تجعله

مقبولاً عند الآخر، لكنّ النقد غير المبنيّ على دراسة الآخر ولو جزئياً بالمعايير يعدّ صدمة ثقافية، ولا سيما أنه وُجّه إلى جذور النحو العربيّ في ظروف نشأته وعلاقته بالمنطق اليونانيّ وارتكازه على القياس ونظرية العامل.

ويبدو أنّ هذا الكتاب كان ردّة فعل للمفارقة المنهجية بين معرفتين مختلفتين تحصّل عليها عبد الرحمن أيوب، الأولى تراثية عربيّة، والثانية لسانية أجنبية، انتهت المفارقة عند حدود هذا الكتاب بانتصار منهجية المعرفة اللسانية على منهجيات المعرفة التراثية في علوم اللغة.

وبعد المفارقة التي أدت إلى النقد اقترب عبد الرحمن أيوب في أعماله اللاحقة من مفهوم الموافقة في الحوار العلمي بمعنى العودة إلى التوازن بين المعرفتين، والتعريف باللسانيات كما في محاضراته في اللغة التي نشرها سنة 1966م واهتمامه بالأصوات العربيّة واللهجات على أسس لسانية صوتية.

إن عبد الرحمن أيوب نموذج للطرح الحادّ الذي أدى إلى تأجيل تقبّل الثقافة العربيّة اللسانيات إلى الجيل اللاحق في السبعينات من القرن العشرين، لأننا نعدّ فوز تمام حسان بجائزة المكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربيّ في الرباط البداية الحقيقية لتقبل عموم الثقافة العربيّة اللسانيات، ولا سيما أن بحثه كان عن القرائن النحوية وأطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلّي، أي أنّ نقد نظرية العامل في النحو العربيّ على أسس لسانية أصبح رأياً علمياً يحظى باحترام وتقدير بعد أن كان رأياً ثورياً غير مرضيّ عنه عند عبد الرحمن أيوب.

وثمة مفارقة غريبة في هذا الفوز أو هذا التحول، ذلك أن اللسانيات (العربيّة) قد زرعت في بيئة مصر والشام، ولكنها أثمرت في بيئة المغرب العربيّ لأنهم عرفوا اللسانيات عبر الثقافة الفرنسيّة، فلم يمروا في مرحلة تشبه الترجمة أو ردّة الفعل.

في السبعينات من القرن العشرين أصبح الحديث اللسانيّ حديثاً مقبولاً عند المتخصصين والمثقفين، لأنّ رواده تجاوزوا النقد وحده إلى الحوار، كما في أعمال عبد الرحمن الحاج صالح، والطور الثاني من أعمال تمام حسان مثل اللغة العربيّة معناها ومبناها، وتمتدّ هذه المرحلة إلى الثمانينات فتبرز أسماء جديدة مثل عبد القادر الفاسي الفهريّ، ومازن الوعر، وخليل عميرة، ومحمد يوسف حبلص وعبد

السلام المسديّ وغيرهم، ثم يأتي الجيل الجديد بوعي أكثر انفتاحاً على اللسانيات وفروعها لكن للأسف بوعي منقوص إلى حدّ ما عند كثير منهم للتراث اللغويّ.

إذن، بدأ الطرح اللساني نقداً للنظرية اللغوية ولا سيما النحو، ثم تحوّل إلى حوار متوازن في السبعينات بين البعد اللساني والبعد التراثي، ثم بات بعد ذلك وعياً متقدماً بالنظريات اللسانية من غير توازن مع النظريات التراثية الأمر الذي يجعله تيهياً نوع جديد؛ لهذا تصبح النتائج العملية في محصلة الأمر قليلة إذا ما قورنت بالجهود الفردية الضخمة على امتداد مساحة الثقافة العربية، لأن اللسانيات نفسها قد أصابها كثير من التطوّر والتغيّر حتى أمكننا الحديث عن تطوّر الفكر اللسانيّ في النصف الثاني من القرن العشرين، ولأننا إلى الآن لم نقدّم المشروع اللسانيّ المتكامل إلى حدّ ما حتى مع وجود دراسات لسانية رائدة زرع أصحابها رؤاهم اللسانية، لكن تلامذتهم لم يكونوا بمستواهم ليعتنوا بالزرع وليتوسعوا، ونقصد أعمال تمام حسان وعبد القادر الفاسي الفهري وعبد الرحمن الحاج صالح، وأكثر ما نخشاه أن ينبهر الجيل الجديد بهذه الأعمال فلا يرى بسبب نورها شيئاً يمكن أن يضاف أو يستدرك أو يعدّل أو يصحّح، فضوء الأستاذ أحياناً يعمي التلميذ.

ولا فائدة الآن من أن نقول إن منهجيات التفاعل اللسانيّ مع الثقافة العربية كان الأفضل لها أن تكون وفق كذا وكذا، لأن ما حصل قد حصل، لكن ينبغي الخروج من التيه بالإجابة عن الأسئلة التي طرحها اللسانيات، والقبول بها شريكاً في تحديث الدرس اللغويّ من غير نسيان المنطلقات المعرفية المؤسسة لعلوم اللغة العربية، ولا سيما في علم النحو.

أما علم الصرف والأصوات فللسانيات فيهما أن تجلّي وتعطي أحسن النتائج لأن الدراسات الصوتية تجريبية؛ لهذا كان حظّ اللسانيات الصوتية أحسن بكثير من اللسانيات النظرية المجردة، كما في أعمال عبد الصبور شاهين، وكمال بشر والطيب البكوش، وسمير استيتية وداود عبده وغيرهم، لأن طرحهم كان هادئاً ومعتمداً النتائج العلمية في اللسانيات الصوتية مثل مسألة الفرق الصوتي الحقيقي بين الصوامت والصوائت، وما يستدعيه هذا الفرق الحقيقي في إعادة وصف بعض دروس الصرف والنحو، كالإعراب التقديري والميزان الصرفي والإعلال والإبدال

وأصل الاشتقاق والصوائت الصوتية، لكن هذه النتائج الجيدة للسانيات الصوتية لم تأخذ حيزها الحقيقي اللائق بها في الكتب المدرسية المقررة في معظم الدول العربية فبقت آراء علمية يتداولها مدرسو الجامعات مع طلبتهم في مواد الأصوات والصرف واللسانيات مع أن قيمة هذه المنجزات هي في التوسع بالأخذ بها وتطبيقها، فالإيمان الحقيقي بأن الألف في العربية صائت طويل لا يكون مكتمل الدلالة إلا عندما يصبح الطلبة في المدارس التي تسبق مرحلة الجامعات قادرين على أن يقولوا إن الألف في مثل (قال) ليست منقلبة عن الواو، وليست حرفاً بل هي صائت طويل نتج عن اجتماع فتحتين بعد حذف الواو الأصلية فهي حركة طويلة ووزن الكلمة (قال) ونوع الإعلال إعلال بالحذف، وليس ثمة قلب.

استثمار منجزات اللسانيات في العربية: مؤهلات النجاح وأسباب الفشل:

لا نستطيع الحديث عن الأسباب التي حالت دون استثمار منجزات الدرس اللساني في الثقافة العربية بمعزل عن توضيح مؤهلات النجاح التي لم تؤت ثمارها المتبتغة منها، ذلك أن مؤهلات النجاح نسبية، وأسباب الفشل نسبية.

1- مؤهلات النجاح:

كان الاتصال الحقيقي بين علماء العربية واللسانيات سريعاً في زمنه، فلم يكد نصف قرن يمضي على ظهور اللسانيات حتى كان بعض اللسانيين العرب يدرسونها في الغرب مثل إبراهيم أنيس وداود عبده وتمام حسان وكمال بشر وغيرهم، وهذا يعني أن الغرب سبق العرب بنصف قرن من الجهود اللسانية الحقيقية، وكان بالإمكان تجسير هذه الهوة بسرعة بهضم اللسانيات العالمية بل وبالإسهام الحقيقي في تطويرها والمشاركة في المجهود العالمي في الدراسات اللسانية، لأن وسائل الاتصال السريع كانت تحمل بشرى بناء علاقة لسانية إيجابية بين اللسانيات من جهة والثقافة العربية من جهة أخرى.

والرؤاد الأوائل كانوا على مستوى عالٍ من الإدراك العلمي، مما يسّر لهم فهم المعطيات اللسانية غير العربية بسرعة وإتقان، فهم بصفاتهم الشخصية العلمية من مؤهلات نجاح الخطاب اللساني في الثقافة العربية، وسيرتهم العلمية تؤكد أن كل

واحد منهم مؤهل تأهيلاً عالياً ليكون في المستقبل عالم لسانيات، لأنّ معظمهم إن لم يكن كلهم كانوا مبتعثين من جامعاتهم لإكمال دراساتهم العليا، وعادة ما يكون المبتعثون من أوائل الأقسام، وهذا الابتعاث يشير إلى وعي مبكر إيجابي من المسؤولين عن التعليم العالي آنذاك لأهمية دراسة اللسانيات بفروعها المختلفة.

يضاف إلى هذا أنّ العقليّة العربيّة تهتم بدراسة علوم اللغة حتى إن ثاني أكبر شريحة علميّة في الحضارة العربيّة الإسلاميّة هي شريحة علماء اللغة والنحو، وهذا يدل على اهتمام بالغ بعلوم اللغة على مستوى الأمة، عدا أن اللسانيين الأوائل استثمروا وقتهم بشكل ممتاز فمارسوا الكتابة اللسانية فور عودتهم إلى جامعاتهم والتحاقهم بالعمل الأكاديمي، لهذا فما قد نراه عملاً لسانياً متميزاً وغير متميز قد يكون نتاج الجهد العلمي الأول بعد مرحلة الدكتوراه.

ومع هذه المؤهلات الدافعة للنجاح إلا أنه ثمة أسباب موضوعية تحول دون استثمار منجزات الدرس اللساني بالشكل المرجو.

2- أسباب عدم النجاح (الفشل النسبي):

يبدو أن مرجع ضياع الجهود اللسانية إلى حدّ ما يعود إلى أنها كانت جهوداً فردية من أفراد محدودين معدودين ولم تكن جهوداً جماعية لفرق علميّة أو مؤسسات بحثيّة، مع ما شاب هذه الجهود من عدم التنسيق بين اللسانيين ومؤسساتهم التي يعملون فيها، فلم تتبنّ أي مؤسسة مشروعاً لسانياً على المستوى العربيّ، له حدوده الدنيا من المواصفات العلميّة للمشروع اللسانيّ.

ويبدو أنه قد رافق عدم التنسيق والفردية تخوّف المشتغلين بعلوم العربيّة آنذاك من أن تكون اللسانيات فكراً لغوياً مضاداً للفكر اللغوي العربيّ يسعى إلى تجريد الثقافة العربيّة من أهمّ علومها اللغوية وهو النحو، فتكون البيئة الثقافية غير مهية لتقبل الطرح اللسانيّ، ولا سيما أن هذا الطرح كان الأفضل أن يمرّ بمرحلة التعريف بعلم اللسانيات بالترجمة أو بالتأليف قبل الانتقال إلى تفعيل المعطيات اللسانية في الثقافة اللغويّة العربيّة.

يضاف إلى هذا أن معظم الجامعات العربيّة قد تأخرت في إدخال مادة اللسانيات بأسمائها المختلفة إلى المقررات التعليميّة لمرحلة البكالوريوس أو

الدراسات العليا حتى إنّ بعض الجامعات العربيّة لم تعتمد مادة اللسانيات في أيّ مرحلة من مراحل التدريس فيها حتى الآن، وهو التوجّه الذي يعكس شيئاً من عدم إدراك أهمية هذا العلم الوافد في تحديث الدراسات اللغويّة؛ ويقلل بالنتيجة من إقبال الطلبة على دراسته في الجامعات الأخرى، الأمر الذي ينعكس سلباً على نسبة المتخصّصين في اللسانيات إلى غيرهم من متخصّصي العلوم اللغويّة في الجامعات العربيّة، وهي نسبة متواضعة لا تتناسب مع الآفاق التي تفتحها اللسانيات.

وقد يضاف إلى هذا وجود شكلين غير طبيعيين من الباحثين اللسانيين: الشكل الأول يتمثل في باحثين حاولوا عوربة اللسانيات وأسلمتها بمعنى محاولة إيجاد صيغة لسانيّة تنطلق من الموروث العربيّ لا من معطيات علم اللسانيات الحديث، فأخذوا من اللسانيات ما وجدوا له مثيلاً في الدراسات العربيّة، وما ناقضه درسوه تحت عنوان «التناقض بين المذاهب الألسنيّة الحديثة» للوصول إلى معادلة (لسانيات حديثة) في مقابلة (نحو واحد)، وهذا الشكل من الباحثين لا يمكن أن يضمّ إلى فئة الباحثين اللسانيين بالمفهوم العلمي العالمي.

أما الشكل الثاني فيتمثل بمجموعة من اللسانيين الذين تخصّصوا في دراساتهم الجامعيّة بالموروث اللغوي لكنهم قرأوا عن اللسانيات وثقفوا بها مجاراة لموضة العصر الحديث، و طرحوا أنفسهم بوصفهم لسانيين، وما هم كذلك، لأن معرفتهم اللسانية غير منظمة بل غير مؤسسة على تصوّر صحيح حقيقي للسانيات علماً ومنهجاً. وهذان الشكلان لهما وجود قوي في جامعات المشرق العربي ولا سيما في العراق وسوريا.

إذن، يوجد في العالم العربيّ لسانيّون ولا توجد لسانيات، وتوجد لسانيات ولا يوجد لسانيّون، وهاتان نتيجتان لا تكامل بينهما، فعندما وجد اللسانيون وكثروا غابت الصياغة العلميّة التي تبيّن للقارئ العربيّ المتخصّص والمثقف مفهوم العلم اللساني؛ لأنها تجاوزت هذه النقطة إلى طرح القضايا التفصيليّة، وقد نستثنى من هذا المأزق كتب مازن الوعر التي تلت أطروحته (نحو نظرية لسانيّة عربيّة حديثة) وكتب عبد الرحمن الحاج صالح.

أما وجود اللسانيات بلا لسانيين فيرجع إلى تداخل الطرح اللساني بين التأليف

والترجمة والتقريب والاختيار والحوار وحصر اللسانيات بمنهج واحد من مناهجها مع أنها تتوافر إلى حد كبير على مبادئ داخلية عامة واحدة تسمح بالتنوع منذ أيام دو سوسير وبلومفيلد.

فأزمة اللسانيات أزمة طرح، يضاف إلى هذا أن ترجمة الكتب اللسانية إلى العربية ترجمة ضعيفة بشكل عام باستثناء ما قام به اللسانيون المحترفون مثل حمزة بن قبلان المزيني ومحمد فتوح، فأولهما لساني متميز في نقل الخطاب اللساني ولا سيما (التحويلي) إلى الثقافة العربية بلغة علمية واعية على الثقافتين الغربية والعربية باتزان وانفتاح، وثانيهما أنطق كتاب (المعرفة اللغوية) لشومسكي بلغة عربية علمية محاورة لنقاط الافتراق والاتفاق بين المشروعين اللغويين اللساني الغربي واللغوي العربي.

وقد تثير هذه الترجمات سؤالاً جوهرياً مؤداه: لماذا يتجاوز بعض المتميزين التأليف اللساني إلى الترجمة اللسانية؟! هل الثقافة العربية بعد نصف قرن ثقافة رافضة لتداول اللسانيات بين الباحثين العرب أم أن الباحثين العرب لم يستطيعوا اللحاق بسرعة التغيرات اللسانية في العالم، فاختاروا الترجمة لمسيرة التطور الهائل في الدراسات اللسانية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية؟!

لسانيات بلا حدود:

إن سرعة التطور في الدراسات اللسانية الغربية استرعت انتباه المؤرخين إلى التأريخ لتطورات الدرس اللساني، لأن اللسانيات من أسرع العلوم نمواً وتطوراً وتشعباً في المناهج والرؤى والآفاق والإنجازات، ففي الوقت الذي نتحدث فيه عن أعمال شومسكي ندرك بوضوح المراحل التي مرت بها النظرية التوليدية التحويلية، ولكل مرحلة نظرياتها وتقنياتها وعلمائها المختصون فيها، وكذلك الأمر مع التداولية والوظيفية وصولاً إلى اللسانيات الحاسوبية، لكن هذا الشعب اللساني لا يولد صراعاً بين علماء المراحل والتطورات في الغرب لأنهم ينطلقون من رؤية موحدة تقريباً لعلمية علم اللسانيات، لكن الأمر في الثقافة العربية المعاصرة يتخذ شكلاً سلبياً من أشكال الصراع تحت اسم (اختلاف المناهج اللسانية)، وهو في الحقيقة ناتج من نواتج عدم تجاوز الانبهار بأساتذة اللسانيين العرب في الغرب؛

لأن بعض اللسانيين العرب يتحدثون عن أساتذتهم في الغرب كما لو كانوا وحدهم الذين عبروا بحار اللسانيات، وبالتحديد العلميّ تحوّل الأستاذ اللساني الغربيّ إلى حجة لسانيّة على صحة المعلومات اللسانيّة عند بعض المتخصّصين في العالم العربيّ بدل أن تكون اللسانيات نفسها هي الحجة العلميّة، وهذا المأزق يذكر بالنحاة المتأخرين الذين كانوا يرحّجون رأياً في النحو أو الصرف بناءً على تبني أساتذهم له من غير أن يذكروا أدلة أساتذهم، وهذا يعني تحوّل العلم الواحد إلى شخصيات مختلفة، والشخصيات من طبيعة تعايشها الخلاف والاختلاف، فاللسانيات بلا حدود لكن الأشخاص يغلب أن تكون بينهم الحدود، وهذه الحدود تزول عندما يقرأ الآخر الآخر، لأنّ قراءة الآخر اعتراف بوجوده العلميّ، أما الانكفاء على الذات فيضيق ما اتسع.

وقد يؤدي هذا إلى القول بوجود صراع بين بعض اللسانيين في الجامعة الواحدة إذا كان كل واحد منهم قد تخرج في جامعة تختلف في منجزاتها اللسانيّة عن جامعة الآخر، وقد تصل الأمور حدّ شخصنة العلم اللساني بمقولة أنا اللسانيات وغيري لا، وهذا المأزق يذكرّ ببدء مرحلة العقم في تاريخ النحو العربيّ، ففي القرن الرابع حاول أبو علي الفارسي الاستئثار بعلم النحو، فكان يردد «النحو ما نقول لا ما يقوله الزجاجي والرمانيّ والسيرافيّ» وكلهم متعاصرون بل تلامذة لأستاذ واحد، وهو ابن السراج.

إنّ مقولة أبي علي الفارسي كانت بداية مرحلة العقم في النحو العربيّ، وهي المقولة نفسها بألفاظ مختلفة التي تسود بعض المؤسسات العلميّة بين اللسانيين، لكن الفارق أن مقولة الفارسي كانت مسبقة بإنجازات هائلة في تأسيس النحو العربيّ وتطويره، لكنّ اللسانيات في العالم العربيّ لم تحقق وجودها الكامل حتى تصل إلى هذه المرحلة، فهل عقدة الفارسيّ ما تزال تعيش بيننا بعد أكثر من عشرة قرون؟

يحارّ المدقق في أي بحث أو كتاب لأي لساني في العالم العربيّ من ظاهرة إغفال الآخر، فنجد نسقاً غريباً بين اللساني ومراجعته العلميّة، في الوقت الذي نجد فيه إهمالاً لكتابات عربيّة مفيدة ومفيدة جداً أحياناً لذلك البحث أو الكتاب؛ نجد

اختياراً زُمرياً محدداً له خصائصه التي تدلّ على إهمال الآخر. فهل المعاصرة منافرة والمجالية مفاصلة؟! حتى في هذا العلم الذي يحمل مسؤولية نجاحه أو فشله كلُّ المشتغلين به عن قريب أو عن بعيد؟

قد تكون المشكلةُ مشكلةُ التواصل العلميّ بين القاطنين في هذا العالم العربيّ الواسع من المحيط إلى الخليج، لكنّ هذه المشكلة تزول بسهولة في ظلّ تقنيات الاتصالات السريعة بأشكالها المختلفة، وعندها قد تبرز مشكلات أخرى مثل أزمة المصطلح، وأزمة فهم التراث وأزمة فهم اللسانيات، وأظنها هي الأزمات التي يعبر عنها بسراب الحدود الجغرافية، لأن العلم بلا حدود واللسانيات علم.

ونعود إلى المعادلة غير المتوازنة بين اللسانيات والنحو، أو بصيغة أخرى اللسانيات والموروث اللغوي العربيّ لنوضح أنّ اللسانيات علم صديق لكل الدراسات اللغويّة على مختلف لغاتها؛ لأنها علمٌ شكل ومنهج وأسلوب وطريقة معالجة وبحث، وليست بالضرورة الحتمية فكرياً جديداً، فهي كأَيّ أداة حضاريّة يستعملها البشر من غير التفكير بفكر صانعها مثل السيارة أو أي آلة أخرى، وهذا يعني أنّ اللسانيات ليست بديلاً عن النحو العتيق ولا الصرف التليد ولا المعجم المجيد، فهي إن دخلت هذه العلوم أعادت تنسيقها وتحديثها؛ لتخرج بثوب جديد لكنه لا يلغي الأصول الصحيحة، ولننظر إلى الموروث اللغويّ العربيّ على أنّه برجٌ شامخٌ قديم يحتاج إلى كهرباء تضيء بداخله، ولون يزهو به، وتغيير بعض النوافذ، وتحوير بعض المرافق والغرف؛ لكي يبقى صامداً قائماً بعمله، وهذا يعني أن اندماج اللسانيات بالعلوم اللغويّة العربيّة سيعيد إنتاجها من جديد، وهذه الإعادة تحديث لا بدّ منه عاجلاً أو آجلاً، ولا سيما في علم الأصوات والمعجم والموازن الصرفيّة.

وقد تتأخر بالرضا عن هذا الاندماج، ولكن لا مفرّ منه للمحافظة على بريق العربيّة؛ لأنّ اللغة بوصفها حقيقةً استعماليةً تبقى قائمةً ما دام أهلها يتحدثون بها ويكتبون بها، لكن علومها ليست من قبيل الحقائق بل من قبيل آليات وصف الحقائق، وهذه الآليات قابلة للتغيّر لأسباب مختلفة، وقديماً مارس البصريون والكوفيون الاختلاف في آليات وصف الحقائق وتقنينها من غير تغيير الحقائق فكلمة (زيد) في جملة (يا زيد) آخرها ضمة، هذه هي الحقيقة الاستعمالية الناجزة،

أما آليات وصفها فمختلفة، هي عند البصريين ضمة بناء في محل نصب، وعند الكوفيين ضمة رفع فلا بناء ولا نصب، فلماذا جاز لهم قديماً الاختلاف في آليات وصف الحقائق وتقنياتها ولا يجوز للسانيات الآن أن تنضاف إلى هذه الآليات لتقترح رأيها غير الملزم؟

النحو شيء واللغة شيء آخر، والصرف شيء واللغة شيء آخر، لأن اللغة العربية حقيقة لكن النحو والصرف علمان بآليات وصف هذه الحقيقة وتقنياتها وتفسيرها وتعليمها، إذا أخذنا بهذه الحقيقة فسنعرف أن اللسانيات تحمل وعداً صادقاً بإعادة وصف اللغة نحواً وصرفاً وصوتاً ومعجماً لا إعادة اللغة نفسها، فلغتنا باقية بقاء مركزها اللغوي وهو القرآن الكريم، فلا خوف عليها من منهج يقتنها أو يفسرها ما دام لا يلغي وجودها، واللسانيات تقوم على وجود اللغات فكيف تلغيها؟ من الغريب أننا نمارس إعادة إنتاج التراث كثيراً، ونظن أننا لا نفعل ذلك، فنحن نطرح النحو بأمثلة معاصرة ولغة سهلة مفهومة معاصرة، ولا نتقيد تماماً بعبارات سيويوه وابن السراج وابن يعيش، في الوقت الذي لا نخرج فيه قيد أنملة عما أصّلوه في كتبهم من قواعد وصفية ومعيارية.

إن أي كتاب جديد في وقته هو إعادة إنتاج في الشكل والصيغة للعلم نفسه، لكن اللسانيات إعادة إنتاج واسعة تتجاوز الصياغة إلى فحص أساليب صياغة المفهوم النحوي والقاعدة النحوية بل وطرائق بناء هذه المفهومات والقواعد، ويبدو أن بعض اللسانيين العرب يعيشون حالة انقسام في الشخصية العلمية عندما يعلمون شيئاً، لكنهم في أبحاثهم العلمية يكتبون شيئاً آخر مختلفاً عما يعلمونه، ولا موجب لسرد أمثلة كثيرة على هذا الانقسام.

الفجوة اللغوية «الجادبية الفاتلة»:

وتخفي معادلة النحو واللسانيات معادلةً أخرى أصعب وأخطر، يحل فيها مصطلح التراث محل مصطلح النحو ليظهر أمامه مفهوم العولمة بدل اللسانيات، وهذا يعني أن اللغة العربية يتجاوزها محوران، الأول: الماضي الموروث، والثاني الحاضر الذي يتشكّل تحت اسم العولمة، والانجذاب نحو أيّ منها ينذر بالخطر، فالماضي الموروث في اللغة يعاني ضعفاً كبيراً في التنظير على مستوى النحو

والمعجم والصوت والتعليم والتعلم والبحث كما أشار تقرير التنمية الإنسانية لسنة 2003م، وهذا الضعف حقيقة يقرّ بها كلُّ المشتغلين بعلوم العربيّة، لكنهم يختلفون بعد ذلك في وسائل معالجة هذا الضعف.

وهذا الاختلاف في الحقيقة جوهر المشكلة، لأنه ليس اختلافاً في الوسيلة فحسب بل هو اختلاف دالّ على ضبابية إدراك الأبعاد النظرية الموجهة للإصلاح اللغويّ، فمفهوم النظرية اللغويّة غائب إلى حد كبير عن أذهاننا بسبب الخلط بين قوانين اللغة ونظرياتها، وبشكل عام فنحن نعيش في قوانين اللغة، ولا يستطيع معظمنا أن يخرج منها إلى عالم أرحب هو عالم النظرية المؤسّسة لهذه القوانين، وإن خرج إلى هذه النظرية فإنه يكتفي بالطرح الجزئي المتداول في أعمال بعض القدامى مثل الزجاجي في كتابه (الإيضاح)، وابن جني في كتابه (الخصائص)، وابن الأنباري في كتابيه (الإعراب) و(اللمع)، والسيوطي بعد ذلك في (الاقتراح).

وقد بات واضحاً أن بعض المعالجات اللغوية الموروثة هي من قبيل الأوهام غير العلميّة، فالحديث في النحو عن مواقع إعراب أسماء الشرط والاستفهام حديث غير دقيق؛ لأنّ هذه الأسماء أدوات في فصيلة الحروف، وليست أسماء في الحقيقة، ولا مسوّغ للقول بالإعراب بالنقص حين تجعل بعض الأدوات مستبدلات، مثل إعراب (من) في عبارة

- مَنْ يقرأ النحو يعجب به

اسماً مبنياً في محل رفع مبتدأ، مع أنها حرف لا يسدّ عن المبتدأ، لأنها لا تجمع مواصفات الاسم إلا بتقدير الاستبدال، وهذا التقدير غير دقيق، وليصبح الأمر أوضح ننظر في إعراب (من) في تركيب:

- من غاب عن المؤتمر؟

إذ يعربها النحاة اسم استفهام مبنياً في محل رفع مبتدأ، وهذا الإعراب يقرّ بوجود مبتدأ ضمّني، لكن هذا الإقرار غير دقيق لأن فيه مساواة بين الجملة الإنشائية غير التامة والجملة الخبرية التامة، فإذا كان المبتدأ في حكم الموجود، فعلام نستفهم؟

والحديث في الصرف والأصوات عن تفسير الإعلال والإبدال والإدغام فيه

أوهام تحتاج إلى إصلاح، والحديث في المعجم عن حكايات خرافية لأسباب التسمية فيه أوهام، مثل قول بعض اللغويين إن رجلاً أمسك طائراً جميلاً وحبسه في قفص، وألزمه التغيريد فيه، لكن هذا الطائر عصي أمر الرجل وفرّ من قفصه، فسمي بعد ذلك (عصفوراً) من الكلمتين (عصى وفرّ).

إذن، فالانجذاب إلى الماضي الموروث بكل ما فيه أمر قاتل، ويكفي أنه أثر من آثار عقدة الشعور بالكمال.

وأما الحاضر وما فيه من عولمة فلا يقل خطراً عن الانجذاب للماضي، فاللغة العربية في ظلّ العولمة تعاني من فجوة هائلة في التعامل مع وسائل المعرفة الحديثة بسبب تلويح الإنتاج البشري المعرفي باللغة الإنجليزية حتى إن إسهام العربية لا يكاد يذكر، وهذه الهيمنة للغة الإنجليزية عولمة تحمل في طياتها خطراً كبيراً على اللغات الأخرى، استشعرته بعض الدول حين خافت على كفايتها القومية اللغوية مثل فرنسا، فنشأ ما يسمى بمحور الفرانكفونية؛ لكي يكون درعاً واقياً للغة الفرنسية في مواجهة اللغة الإنجليزية الطاغية على عالم الوسائل الحديثة في التواصل.

والعربية الآن بين أمرين: أولهما الانجذاب إلى الوقوع في فخ عولمة اللغات، وقد تكون الإنجليزية هي الأقرب، وبذلك لا نخسر حرباً أو معركة بل نخسر في الحقيقة وجودنا، فاللغة هوية الأمة بأفكارها وعاداتها وتقاليدها وتاريخها، ولا أظن أننا يمكن أن نتخلى عنها، لأننا من أكثر الأمم حباً للغة حتى وصل هذا الحب عند البعض إلى درجة التقديس.

وأما الأمر الثاني فإعادة تحصين اللغة العربية على مستوى النحو والمعجم والصوت لتكون شريكاً في مجتمع العولمة؛ له شخصيته المميزة له، وهذه الشراكة لها شروط قد تكون صعبة لكن لا بد منها، وأهمها تقديم نموذج موحد لخطاب لغوي عربي عصري، وهذا الخطاب لا مناص فيه من الإفادة من اللسانيات بفروعها المختلفة؛ لكي نطرح بعد ذلك نظيراً صحيحاً وتطبيقاً صائباً للنحو والصوت، وهذا الطرح بحاجة إلى الأخذ بوسائل غير لغوية لكنها ضرورية للغة وأهمها حوسبة اللغة العربية حوسبة حقيقية تتجاوز مجرد حوسبة الطباعة إلى حوسبة قوانين اللغة، والأخذ بمعطيات اللسانيات الحاسوبية بالمعالجة الآلية للغة، فاللغة العربية لغتنا،

فإذا لم نقم نحن بعبء حوسبتها فمن يقوم به إذن؟

ولا يغيب عن الذهن أنّ النموذج الموحد يتجاوز قضايا تعددية اللهجات في العالم العربيّ، وازدواجيتها، ومستويات الفصاحة أو الصواب، لأن وجود اللهجات حقيقة مرافقة لمعظم اللغات، ولا خوف منها على اللغة الموحدة، ما دامت لهجات محدودة التداول أو الانتشار، لأن محدوديتها لا تجعل منها خصماً للغة العربية الموحدة.

ويبدو أن المعالجة الآلية ستفرض حتمية تأسيس الفرق العلميّة، فالحوسبة لا يقوم بها لساني أو نحوي أو حاسوبي وحده بل هي نتاج تضافر جهود فريق علمي يجمع عالم الحاسوب بعالم النحو وعالم الصرف وعالم الصوت وعالم المعجم وعالم الاجتماع وعالم الإعلام... إلخ، لأنّ الفريق العلمي هو القادر على النهوض بهذا المشروع، ولعل غياب هذا الفريق هو السبب في فشل كثير من المعالجات الآلية للغة بسبب نقص مختصّ في الحاسوب أو اللغة أو الاجتماع، وكل المشكلات الفنية يمكن تجاوزها من خلال تحاور هذا الفريق العلمي.

وقد يطرح بعض الباحثين المجامع اللغويّة بوصفها نواة للفرق العلميّة التي تسعى لتطوير إدراك الناطقين بالعربيّة للغتهم وتحديث هذا الإدراك بالأبعاد الحديثة في اللسانيات، لكن المجامع العربيّة اللغويّة تعاني من ضعف في التمويل المالي، وفي الاتفاق على رؤية شبه موحدة للغة العربيّة، فهي إلى الآن لم تتفق بشكل عملي على قوانين كتابة الهمزة في العربية، وهذه المجامع تشبه إلى حد كبير مجالس الحكماء المعروفة عند اليونانيين، فهي مجامع لكبار السنّ من العلماء، وهؤلاء في معظمهم فقدوا حماسهم للمشروع اللغويّ بسبب الزمن، كما أنّ هذه المجامع في معظمها تفتقد إلى سياسة استشرافية وخطط إستراتيجية لعملها في المستقبل، لأنّ مشاريعها تقوم على أشخاص ترتبط بهم، فإن هم انشغلوا أو فارقوا الحياة ماتت مشروعاتهم، وما حديث المعجم التاريخي والمعجم الكبير ببعيد عن ذاكرتنا.

وقد تكون المجامع اللغويّة مقيدة بتعليمات وقوانين تحدّ من حركتها كثيراً بل تجعلها عاجزة عن القيام بعملها، مما يعني أن أزمة المجامع اللغويّة لا يمكن الخروج منها على المستوى المحلي أو الوطني؛ إذ هي بحاجة إلى تفعيل ربطها

بمؤسسة واحدة قويّة على مستوى العالم العربيّ شرط أن تقوم تلك المؤسسة بتوحيد المنطلقات التأسيسية لهذه المجامع ثم توزيع العمل عليها وتنسيقه، لا أن يعمل كل مجمع كما يشاء، فما دامت اللغة للجميع، فالمجامع للجميع، وطبيعة عملها يجب أن تتنافى مع وجود أجندة خاصة بها إلا على صعيد التكامل في التنسيق وتوزيع المهام، وعلى أية حال فالحديث عن المجامع حديث ذو شجون. إذن، فلا مفرّ من الوصول إلى حالة توازن بين الماضي الموروث والعولمة الحاضرة.

الفكر اللسانيّ العربيّ والفكر اللسانيّ الحديث: تلاقٍ أم طلاق؟

شهد القرن العشرون إعادة إنتاج جوانب كثيرة من الفكر اللسانيّ اللغوي العربيّ بفعل أسئلة عصر النهضة الحديث، وهذه الإعادة في الحقيقة كانت دليلاً دامغاً على أنّ الفكر اللسانيّ العربيّ لا يتجاوز عمره القرون الأربعة الأولى من الهجرة، لأنّ زمن الإبداع بعد ذلك قد تجمد باستثناءات قليلة هنا وهناك، فالتحوّل بطبيعته نشاط عقليّ وإن كان يقوم في أساسه على الدليل النقليّ المتمثل بالسماع، ولهذا كان إعمال العقل في القرون الأولى سبباً في تشييد صرح ضخم لعلم النحو بسرعة مذهلة بمقاييس ذلك الزمان، لكن الحضارة العربيّة الإسلاميّة بشكل عام وإلى حدّ ما تحولت بعد ذلك من المنهج العقليّ غير المفارق للمنهج النقليّ إلى المنهج النقليّ البحت، فتجمدت العلوم ذات الطبيعة العقليّة كالنحو، وأصبح التآليف فيه إعادة تشكيل للمادة النحوية على شكل مختصرات أو شروح أو ألفيات شعريّة أو حواشٍ أو تعليقات أو نكت من غير النظر في طبيعته العقليّة لتجديده أو لتأكيد نظريّاته بوسائل جديدة، أو أدلة جديدة.

وعندما جاء عصر النهضة متزامناً تقريباً مع بزوغ الفكر اللسانيّ الحديث برزت أسئلة حوار الآخر، فهل ثمة توافق بين الفكر اللسانيّ العربيّ والفكر اللسانيّ الحديث أم هل ثمة اختلاف؟ وبصورة أدقّ من يدور حول الآخر وما المسافة العلميّة بينهما؟

وكانت الإجابات سبباً في توسيع الهوة، فهناك من ذهب إلى أنّ الفكر اللسانيّ العربيّ فكر كامل غير مفتقر إلى الفكر اللسانيّ الحديث، فراح يعيد مقولات القياس

والعوامل والعلل، ويدلل على نجاحها بالعامل الزمني، فالفكر الذي يصمد ما يقرب من اثني عشر قرناً فُكّرُ لسانيّ متطور ناجح، ولهذا شهدنا كتباً نحوية في عصر النهضة لا تختلف عن المادة النحوية المشكّلة في القرون السابقة، كأن الزمان ما تعيّر وإن تبدّل الأشخاص، وشهدنا داخل هذا الاتجاه من يدّعي الحداثة والتطور بدليل دخول أمثلة جديدة، فحلّ (خالد وسعيد وباسم ورباب) محلّ (زيد وعمرو وعبد الله وفاطمة)، وحلت جملة (قطفت القطن) محلّ جملة (أكلت التمر)، وهذا الاستبدال في الحقيقة استبدال شكلي لم يضيف إلى جوهر الفكر اللساني العربيّ شيئاً وإن ساعد إلى حدّ ما على تحسين طرائق تدريس النحو العربيّ.

وراح فريق ثان يناقش نظريات النحو والصرف، ويهاجم منها ما يشاء بدواعي الخرافة وعدم العلميّة وتعقيد النحو والصرف، وعدم الإقناع بل وعدم المناسبة لعصر النهضة الحديث مثل إبراهيم مصطفى الذي انتفض على نظرية العامل، والدكتور المرحوم شوقي ضيف الذي وجد ضالته في آراء ابن مضاء عندما أعاد الحياة إلى كتابه (الردّ على النحاة) وحقّقه في منتصف القرن العشرين، لكنّ هذا الاتجاه يعاني عدم ثبات في الرؤية المنهجية للفكر اللسانيّ، فعلى سبيل المثال نجد الأستاذ الكبير عباس حسن في كتابه الرائع (اللغة والنحو بين القديم والحديث) يتحدث عن أدواء الفكر اللساني العربي الموروث في القياس والاستشهاد والتعليل والعامل والأوهام النحوية، لكنّه في موسوعته المعروفة باسم (النحو الوافي) يعود إلى بوتقة الفكر اللغوي النحوي الذي انتقده، ويتحد في شخصيته مع شخصية الرضيّ الأستراباذي شارح الكافية والشافية في القرن السابع الهجري، فلا يكاد يختلف عنه، والمأزق الكبير عند هذا الفريق يتمثل في أن الهدم لا يقابله البناء اللسانيّ، فإذا أثبت باحث ما أن نظرية العامل لم يعد لها سلطان على النحو، فإن هذا الإثبات لا يعدّ إضافة علمية ما لم يقدّم البديل العلميّ القادر على تفسير انتظام الظاهرة اللغوية.

وراح فريق ثالث يطرح الفكر اللسانيّ الحديث بسبب إطلالته عليه في أوروبا وأمريكا مثل رواد الحركة اللسانية العربية: إبراهيم أنيس وتمام حسان وعبد الرحمن أيوب وكمال بشر وغيرهم، لكنّ هذا الطرح كان آنذاك أقرب ما يكون إلى محاكمة غير عادلة للفكر اللسانيّ العربيّ، فهو يطرح مناهج الدراسة اللغوية الحديثة، وما

تفضي إليه من منجزات حديثة في اللغة والنحو والأصوات، من غير أن يكون هذا الطرح حواراً مع التراث، أي أننا كنا -وربما إلى حد ما ما نزال- نمثل في مطارحاتنا الفكرية اللسانية وجهة النظر الواحدة التي تغيب وجهات النظر الأخرى، وهذا يعني أن الفكر اللساني العربي لم يدخل في حوار علمي حقيقي مع الفكر اللساني الحديث ليحدد موقعه منه، وقد نستثني من هذا الحكم القاسي إلى حد ما أعمال الدكتور عبد السلام المسدي والدكتور عبد الرحمن الحاج صالح.

ولعل هذا التشخيص يفرض علينا إعادة تقويم هذه الاتجاهات بإعادة دراسة تلك الأعمال بموضوعية علمية لا تهرب من الماضي لكنها لا ترهن نفسها للحاضر الحديث في الفكر اللساني العالمي، لأننا بحاجة ماسة جداً إلى وقفة مع الإنجاز الحديث لكي يتعدل مسار البحث اللساني الحديث، وعندها فقط نستطيع أن نتكلم عن موقع الفكر اللساني العربي من الفكر اللساني الحديث؛ لأننا سنكون قد اطلعنا على الفكرين الاثنين، وعرفنا صور أزمة البحث اللغوي الحديث المتمثلة في الخلط بين النظرية والتطبيق، والخلط بين حدود اللفظ والمعنى، والخلط بين الأصالة والمعاصرة، والخلط بين الثابت والمتغير، ومعرفة النظرية اللغوية العربية بتنقيتها من الشوائب التي علقت بها عبر القرون بسبب الممارسات غير الدقيقة للنحاة المتأخرين سواء في الجانب النظري، وهو المهم، أو في الجانب التطبيقي، وهو النتيجة الطبيعية لسلامة التصور النظري للغة وعلومها المختلفة.

ولكي نخرج من هذه الأزمة التي يتناسى بعض الدارسين وجودها ينبغي أن نأخذ بمقتضيات التخطيط اللغوي السليم، وأن نقبل بتعدد وجهات النظر في الوسائل لا في المنطلقات، وهذا يعني ضرورة الوصول إلى فكرة المجمع العربي الموحد للغة العربية بحيث تصبح سائر المجامع اللغوية فروعاً تنفيذية له، لكي يتولى هذا المجمع الموحد التخطيط لتحديث الفكر اللساني العربي، ولكي لا تعكس الأوضاع السياسية والاقتصادية على اللغة الموحدة التي تجمع بيننا من مختلف الأصول والمنابت، فالمشكلة اللغوية ظلّ للمشكلة السياسية، ولا تحلّ إلا بالتنسيق المنطلق من أنّ اللغة ملك لجميع الناطقين بها، وليست ملكاً لدولة واحدة من الدولة الناطقة بها.

وفي ظل غياب المجمع الموحد تغيب الرؤية الموحدة للسانيات وتكرر المحاولات الفردية، وتهدر الطاقات العلميّة المتميزة حتى تصل إلى حدّ التعصب الأعمى لجهد شخص ما ليس لشيء إلا لأنه من أبناء بلده، وكفى بهذا دليلاً على تخلف اللسانيات في ثقافتنا، فهي لم تصنع لنفسها الهوية المميزة لها حتى الآن، ولم تتوسع إلى خارج الحدود اللغوية إلا قليلاً في ميادين علم الاجتماع وعلم النفس مع أنها توسعت في أوروبا وأمريكا حتى صارت مكوناً أساسياً من مكونات كثير من علوم العصر الحديث.

وأحسب أنّ قراءة الآخر: الفكر العربي والفكر اللساني الحديث، والفكر اللساني الحديث والفكر العربي، هي الكفيلة بدخول الباحث العربيّ إلى عالم الإنتاج اللسانيّ ليصبح العرب والناطقون بالعربيّة مسهمين حقيقيين في الإنتاج اللسانيّ العالميّ طرحاً وتطويراً، لأننا نحمل بين ظهرانينا فكرةً لسانيّاً يمكن أن نظوره، أو نظور جوانب منه لكي يكون طرحاً لسانيّاً حديثاً على المستوى العالميّ، فعلى سبيل المثال يرى شومسكي أنه لا تكون عوامل إلا المقولات المعجميّة، أي فصيلة الأفعال والأسماء في حين يقدم الفكر العربيّ إضافة جيدة إلى هذه المقولة حين يرى أن العوامل يمكن أن تكون من الحروف المختصة، فالدلالة المعجميّة لكلمة (يقول) تفسّر تحكّمها العامليّ بالفاعل والمفعول، لكنها لا تفسر تحكّم الحرف (لم) بها نفسها عند الجزم، وإن كان الحرف ليس مقولة معجميّة.

كما أحسب أنّ قراءة الآخر تعني البحث عن مواصفات جديدة للباحث اللسانيّ تتجاوز المعرفة بفرع من اللسانيات إلى ضرورة معرفة الفكر اللسانيّ الموروث مقروناً باللسانيات الحديثة ومنفتحاً على ثقافات العصر ولغاته، فقديمًا قال الخليل: إنك لن تعرف النحو حتى تعرف ما لا تحتاج إليه من النحو.

البحث اللسانيّ في الأردن:

يبدأ الحديث عن البحث اللسانيّ في الأردن مع تأسيس الجامعة الأردنيّة سنة 1962م؛ ذلك أنها ضمت في هيئةّ تدريسيها الأولى شخصية علميّة ناقدة للنحو العربيّ في صورته المتأخرة بعد القرن الخامس الهجريّ، وهي شخصية الدكتور المرحوم شوقي ضيف الذي كان قدره أن يدرس مادة المدارس النحوية ليوقف

بطلبته آنذاك على اتجاهات الدرس النحويّ القديم، ثم ليزرع في ذهن طلبته، ومنهم الدكتور محمود حسني مغالسة أنّ في النحو رؤى نظريةً تغيب عن التأريخ العام للنحو، وهي رؤى ابن مضاء القرطبي في كتابه المعروف (الردّ على النحاة)، لكن هذا الأثر في لفت أنظار الطلبة إلى غير المؤلف لم يترسخ إلا بعد تعيين الدكتور نهاد الموسى في الجامعة الأردنية ليمارس بدوره تشكيل الدرس اللغويّ والنحويّ في الأردن بلون يجمع بين الموروث القديم والمناهج الحديثة.

ثم بدأت اللسانيات تظهر بوضوح بعد تأسيس جامعة اليرموك في السبعينات من القرن العشرين، إذ ضمت نخبة من الباحثين اللسانيين مثل المرحوم الدكتور خليل عمارة، والدكتور سمير استيتيه والدكتور فوزي الشايب وغيرهم، وفي الجامعات الأخرى كان هناك الدكتور جعفر عبابنة في الجامعة الأردنية ثم جاء بعده الدكتور وليد سيف والدكتور إسماعيل عمارة، ثم ازداد عدد اللسانيين بتوسع الجامعات فبرزت أسماء كثيرة مثل الدكتور يحيى عبابنة في جامعة مؤتة والدكتور عبد الكريم مجاهد والدكتور عبد الحميد السيد في الجامعة الهاشمية وغيرهم.

إنّ ميزة الدراسات اللسانية في الأردن أنها دراسات ثنائية الوجه يجمع الباحثون فيها بين المعرفة المتميزة بالموروث اللغوي والمقارنة مع فرع من فروع اللسانيات أو منهج من مناهجها، وهذه الثنائية لا تكاد تفارق أيّ متخصص بالدراسات اللغوية في الأردن، ولا سيما الجيل الجديد، ولهذا قد يظن بعض الزملاء خارج الأردن أنّ ثمة تناقضاً في الإنتاج العلمي لدى بعض الباحثين الأردنيين بمعنى التراجع بين القديم والحديث، ولكن التراجع في الحقيقة حالة اتزان وتوازن بين الماضي الموروث والحاضر المستحدث، تحقق شرط التواصل مع التراث والانفتاح على المعطيات الحديثة، وهذه الدراسات في نظري هي الكفيلة بتطوير الدراسات اللغوية والنحوية من منظور لساني لا يهمل التراث، لأن تجاوز التراث أمر مستحيل لكنّ تطوير معطياته بأنظار لسانية أمر ممكن.

ويبدو أنّ البحث اللساني في الأردن يمزج بين التنظير والتطبيق بمعنى نفور عدد كبير من اللسانيين من الاكتفاء بالتنظير أو الحديث في المنهجيات والنظريات، وهي ميزة إيجابية تتفق وروح الدراسات اللغوية الموروثة التي تجمع إلى التنظير

التطبيق في كتاب واحد بل في مسألة واحدة أحياناً، لكن الدراسات اللسانية تعتمد إلى حد كبير على المقولات المترجمة أو المكتوبة باللغة الإنجليزية من غير تواصل تامّ ومستمرّ مع الباحثين اللسانيين في الغرب، فوسيلة التواصل العلمي في الغالب هي الكتب الإنجليزية أو المترجمة، وهذا يجعل البحث اللساني مرهوناً بفهم لغة الخطاب والتعبير عنه بمصطلح مناسب، لأنّ الفهم ينطلق من معلومات قبلية قد تؤدي إلى فهم خاصّ لا عام للمادة اللسانية الأجنبية، ولأنّ المصطلح غير مستقر إلى حدّ في الدراسات اللسانية العربية، فنصبح أمام أفهام وأنظار ومصطلحات لشيء علمي واحد ومنجز علمي غير متعدد.

والدراسات اللسانية في الأردن من التنوع بحيث لا نستطيع أن نسلکہا في اتجاه لساني واحد وإن كان الاتجاه التوليدي التحويلي آخذ في النمو والانتساع ولا سيما في أبعاده النحويّة، والصوتيّة، والحاسوبيّة، ويبقى أنّ البحث اللساني في الأردن مؤسس على فهم عميق للتراث يسبق أي اشتغال أو تعلق بمعطيات اللسانيات الحديثة.

حديث الذات:

لم يدر في خلد أحد من أترابي قبل المرحلة الجامعية أن أصبح لسانياً أو نحويّاً أو لغويّاً، ذلك أن علم الرياضيات استهواني صغيراً وكبيراً، إذ وجدت فيه التفكير المنظم المبرهن الممنهج، ولكنني كنت أنظر إلى علم النحو على أنه ميدان من ميادين الرياضيات التطبيقية، لذلك درست النحو واللسانيات منطلقاً من فهم معقول أو قليل للرياضيات، ثم وجدت بعد ذلك أنّ أقرب العلوم إلى النحو علم الرياضيات، وليس ببعيد عن هذا حديث القدماء عن علاقة النحو بالمنطق؛ لذلك أعدت محاوراً بعض القضايا النظرية في النحو العربيّ وفق الرؤى الرياضيّة مع الاستعانة بطبيعة الحال باللسانيات التي أصبحت في حالة تصالح مع الرياضيات، وتكفي حالة نعوم شومسكي مثلاً ودليلاً عند الغربيين، وحالة مصطفى حركات مثلاً ودليلاً عند الباحثين العرب.

وقد درست النحو العربيّ وفق نظريات التباديل والتوافيق والاحتمالات والتنبؤ والخط المستقيم ونظريات المجموعات الرياضية، فوجدته علماً مبنياً على

منهجيات عامة مستمدة من ثلاثة مصادر، هي الشرع الإسلامي في أصوله الفقهيّة، وفلسفة التفكير العلميّ عند القدماء وأعني بها معطيات علم المنطق والحساب أي الرياضيات إلى حدّ كبير، والمصدر الثالث هو نظرية الشكل أو الصورة، وهذه المصادر الثلاثة جعلت النحو العربي علماً مستجمعاً لمواصفات العلم الحقيقي.

ففي كتاب (نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين) تبين لي أن النظام التفسيري للنحو والصرف في العربيّة جاء صدىً للتفكير في شكل الكلمة (نظرية الشكل)، وعلاقتها الموقعية بما قبلها وبما بعدها (نظرية الخط المستقيم) والاحتمية في العلامة الإعرابية (نظرية التعميم) مع مراعاة الأبعاد الاجتماعية للسياق اللغويّ في حالات الحذف والتقديم والتأخير، فتمّ بناء أنموذج نظري مجرد للنحو والصرف يعيد تفسير المعطيات الناجزة من كلام العرب بمجموعة القواعد والتعليلات والأقيسة، فثمة نحو ضمني مثالي ونحو ناجز عملي، يمثلُ الأول نتائج الأخذ بالأنظار العلميّة، في حين يمثل الثاني نتائج تفسير التباين بين القاعدة والاستعمال.

وفي كتاب (التفكير العلمي في النحو العربي) حاولت أن أقرأ الأفكار النظرية في مقولات السماع والقياس والتعليل أو التفسير على ضوء المنهج العلمي الحديث مستعيناً بالرياضيات والتاريخ واللسانيات؛ لأبين أن النحو العربي مشروع علمي من أول خطواته، وهذا المشروع لم يكتمل لأنه للأسف تحول إلى عادات معرفية، فتوقف أو كاد، ولهذا نظرت إلى خاتمة الكتاب على أنها البداية للمشروع القادم وهو تقويم التفكير العلمي في النحو العربيّ، وهذا التقويم ينطلق من معطيات الدراسات الحديثة في نظريات اللغة، لهذا قد يكون مخالفاً في نتائجه عند تمامه عما هو متداول مألوف من الأفكار النحوية، ولعل أغرب ما رأيته أنه لا فرق في القدرات الدماغية بين سيويوه وابن هشام وبلومفيلد وشومسكي، فلا بُسُ العمامة ولا بُسُ البذلة عندما يعملان على دراسة أنظمة اللغات لا بد أن يلتقيا أو يتكاملا، وما الاختلاف بينهما إلا اختلاف في منجزات الزمان، فلو كان ابن هشام حياً بيننا لكان لسانياً يفخر بمعرفة اللسانيات الحديثة ويفيد منها في دراساته كافة؟

وإلى هذا الوقت أبحث عن رؤية واحدة للنحو العربيّ فلا أجدها لهذا كتبت

كتاب (رؤى لسانيّة في نظرية النحو العربي)، وهو جزء من أبحاثي التي حاولت فيها استنطاق الآفاق العلمية في النحو العربي؛ لأنني على يقين من أنها في نهاية الأمر رؤية واحدة تبدو على شكل بلورة متعددة الوجوه، مما يعني أن مسعى البحث يتوجه إلى استجماع هذه الوجوه للإجابة عن السؤال المؤرق: ما نظرية النحو العربي؟ لعلي أجيب عن هذا السؤال لاحقاً إن يسّر الله وأعان.